

مَوْجُودَاتُ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ

العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله (رغم)



الْمَنْهَجِيَّةُ وَالسِّيَرَةُ وَالْمَرْجَعِيَّةُ
وَالْفُتَاوَى

دارالمع

المنهجية والسيرة والمرجعيات
والفتاوى

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

دارالملاك للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - حارة حريك - قرب مستشفى الساحل .
هاتف : ٠٣/٧٥٥٢٠٠ - ٠١/٤٥٠٧٦٩ ص.ب ٢٥/١٥٨ الغبيري

مَوْعِظَةُ الْفِكَرِ الْإِسْلَامِيِّ

لِلْعَلَمَةِ الْأَرْمَنِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ حَسَنِ بْنِ فَضْلِ اللَّهِ (رَضَ)

الْمَنْهَجِيَّةِ وَالسِّيَرَةِ وَالْمَرْجِعِيَّةِ
وَالْفُتَاوَى

لِلْمَجْلَدِ الْهَادِي

طَارِقُ الْمَلَكِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

11	مقدمة
13	منهجية الموسوعة
15	أولاً : استهلال
17	ثانياً : أهمية الموسوعة وحدودها
18	ثالثاً : منهجية الدراسات
19	رابعاً : الأفكار الأساسية
24	خامساً : أقسام الموسوعة
24	المجلدات
	سادساً : كتاب الموسوعة
26	(حسب التسلسل الأبجدي)
29	في حياة السيد
31	أولاً : ولادته ونشأته
32	ثانياً : أساتذته
36	ثالثاً : حركته الأدبية والعلمية
37	رابعاً : عودته إلى لبنان
38	خامساً : النشاط الاجتماعي للسيد

39	: النشاط الفكري والسياسي	سادساً
43	: تصديه للمرجعية الدينية	سابعاً
44	: المرجعية الشاملة	ثامناً
44	: مؤلفاته المختلفة ونتاجه الفقهي	تاسعاً
45	: تفسير القرآن - من وحي القرآن	عاشراً
46	: تربيته لطلابه وكيفية تعامله معهم	حادي عشر
	: المقارنة بين أسلوب صاحب الكفاية	ثاني عشر
48	وصاحب الرسائل	
49	: شهادات في حق سماحة السيد (رض)	ثالث عشر
49	: الحركة الإسلامية	رابع عشر
52	: المشروع الإسلامي المتكامل	خامس عشر
54	: الحرب الداخلية اللبنانية (1975م)	سادس عشر
56	: الاجتياح الإسرائيلي وانطلاق المقاومة	سابع عشر
58	: في خطى المرجعية الدينية	ثامن عشر
63	: مع الناس	تاسع عشر
64	: المرجعية المؤسسة: المشروع - الطموح	عشرون
66	: دوائر المرجعية	حادي وعشرون
68	: رعاية الأيتام	ثاني وعشرون
70	: مكتب الخدمات الإجتماعية	ثالث وعشرون
71	: رعاية المكفوفين والصم والبكم	رابع وعشرون
71	: المؤسسات الأكاديمية والمهنية	خامس وعشرون
72	: الرعاية الصحية	سادس وعشرون
73	: دوائر المرجعية	سابع وعشرون

75	: الإعلام الإسلامي الملتزم	ثامن وعشرون
76	: رعاية المؤسسات والجمعيات الإسلامية في العالم	تاسع وعشرون
79		المرجعية المؤسسة
81	: مفهوم المرجعية	أولاً
83	: تصنيفات المرجعية	ثانياً
86	: مفهوم المرجعية عند السيد	ثالثاً
89	: مواصفات المرجع	رابعاً
106	: المرجعية وولاية الفقيه	خامساً
109	: مشاريع تطوير المرجعية	سادساً
115	: ملاحظة السيد على المنهج التعليمي	سابعاً
119		فتاوى مثيرة للجدل
122	: في العبادات	أولاً
122	1- في الاجتهاد والتقليد	
123	2- في النجاسات والمطهرات	
124	3- في أحكام التخلي	
125	4- في الوضوء والتيمم	
127	5- في الحدث الأكبر والاعتسال منه	
128	6- في الصلاة	
130	7- في الصوم	
131	8- الزكاة	
131	9- الحج	

ثانياً	: في المعاملات	132
	1 - في أحكام الكسب والتجارة	132
	2 - في الأطعمة والأشربة	135
	3 - الصيد والذباحة	135
	4 - الزواج	136
	5 - ميراث الزوجة	140
	6 - في القضاء والديات	140
	7 - قضايا علمية واجتماعية	142
	8 - قضايا التبليغ والدفاع	144
	9 - قضايا سياسية	146

لائحة الفتاوى

أولاً	: البلوغ	154
ثانياً	: الحج	154
	1 - الحج والعمرة	154
	2 - الحج	155
	3 - مناسك الحج	156
	4 - رسالة الحج	161
ثالثاً	: الصوم	162
رابعاً	: حكم الحاجب اللاصق	163
خامساً	: الولاية التكوينية	163
سادساً	: القرعة والاستخارة	164
سابعاً	: اليمين والعهد والنذر	165

169	: الشركة	ثامناً
171	: الطعام والشراب	تاسعاً
171	1- ثمار البحر	
172	2- الصيد والذباحة	
178	3- فقه الأطعمة والأشربة	
182	: الجهاد	عاشراً
184	: الرصية	حادي عشر
188	: المسائل الفقهية	ثاني عشر
188	1- فقه الحياة	
192	2- الفقه الميسر	
198	3- المسائل الفقهية	
204	4- المسائل الفقهية	
210	5- أحكام الشريعة	
224	6- الفتاوى الواضحة	
237	7- المسائل الفقهية	
243	8- المسائل الفقهية	
254	: لا ضرر ولا ضرار	ثالث عشر
260	: الرضاع	رابع عشر
265	: الطلاق	خامس عشر
270	: الإجارة	سادس عشر
278	: فقه القضاء	سابع عشر
278	1- القضاء (ج 1)	
284	2- القضاء (ج 2)	

290	: الإرث	ثامن عشر
290	1 - فقه الموارث (ج 1)	
294	2 - فقه الموارث (ج 2)	
298	: النكاح	تاسع عشر
298	1 - كتاب النكاح (ج 1)	
306	2 - كتاب النكاح (ج 2)	
311	: الشريعة	عشرون
311	1 - فقه الشريعة (ج 1)	
321	2 - فقه الشريعة (ج 2)	
333	3 - فقه الشريعة (ج 3)	
351		فهرس

مقدمة

يتضمن هذا المجلد الأول مداخل أساسية لموسوعة الفكر الإسلامي، التي تحتوي مجمل ما أعطاه سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله، رضوان الله عليه.

يجد القارئ محدّدات منهجية الموسوعة، من حيث إطارها المفاهيمي والمعرفي، ومن حيث أقسامها وكتّابها. إضافة الى حياة السيّد، منذ نشأته، مروراً بحركته ونشاطه الفكري والاجتماعي والسياسي، وكيف تحوّل الى مرجعية إسلامية وفق مفهوم المرجعية في الفكر والفقه.

ويتوقف المجلد الأول عند فتاوى مثيرة للجدل، أوجدت نقاشاً واسعاً بين الفقهاء والمتخصصين في الدراسات الإسلامية. وهناك دليل عام لمجمل فتاوى السيّد، تحت عنوان (لائحة الفتاوى)، التي تتضمن العناوين الأساسية، ثم العناوين الفرعية لموضوعات الفتاوى. وثمة إشارات واضحة لمصادر هذه الفتاوى من مراجعها، المحدّدة في مؤلفات السيّد، إستناداً الى الناشر، وتاريخ النشر، وأرقام الصفحات ذات الصلة بالموضوعات المشار إليها.

وعليه، يمكن للقارئ، أو الباحث، أن يعود الى تفاصيل الفتاوى في مصادرهما.

منهجية الموسوعة

عدنان السيد حسين

(رئيس التحرير)

15	: استهلال	أولاً
17	: أهمية الموسوعة وحدودها	ثانياً
18	: منهجية الدراسات	ثالثاً
19	: الأفكار الأساسية	رابعاً
24	: أقسام الموسوعة (المجلدات)	خامساً
	: كتاب الموسوعة	سادساً
26	(حسب التسلسل الأبجدي)	

أولاً: استهلال

تتضمن هذه الموسوعة مجمل ما تركه المرجع الراحل، سماحة السيد محمد حسين فضل الله (ره)، عقيدةً وفكراً وفقهاً وثقافة. وكان العمل بدأ بها في العام 2009م، تخطيطاً وتحضيراً وتنفيذاً.

التقينا بسماحته مرات عدة. لم يتدخل في منهجية العمل، ولكنه ظل حريصاً على إنجاز هذا المشروع، انطلاقاً من وعيه بأهمية حفظ التراث، وصون الوثائق جيلاً بعد جيل.

من المعروف أن السيد بقي على نهجه في القراءة والكتابة حتى نهاية العمر، مواظباً على العطاء الفكري والاجتماعي والفقهي والسياسي، بشهادة من التقاهم. كان يصلح ذات البين في الساحات اللبنانية والعربية والإسلامية والعالمية. يتابع، ويقرأ، ويسمع، ويحلّل قبل إبداء الرأي والموقف.

إتقانه للعربية، مكّنه من نظم الشعر فضلاً عن إدراكه لكتب التراث. وكيف إذا انطلق من دراسة رصينة لكتاب الله (القرآن الكريم)، مفسراً وشارحاً في الموسوعة الشهيرة (من وحي القرآن)؟!

إنتاجه الموسوعي الغزير لم يقتصر على المؤلفات التي كتبها بخط يده، أو جمعها عدد من المريدين والكتاب المرموقين، بل تعدّى هذا الإطار الأساسي، وصولاً إلى خطب صلاة الجمعة، والمناسبات الدينية. ناهيك بالأحاديث الإعلامية في الصحف والمجلات والإذاعات والتلفاز، وبالندوات والمحاضرات المتعددة العناوين والمجالات، داخل لبنان وخارجه. هذا كله يشكل مصادر غنية لمضامين الموسوعة.

إلى ذلك، ثمة أحاديث وانطباعات خاصة نقلها نفر من القرييين من السيّد، وتحديدأ في مكتبه، لها مكانة هامة في التوثيق والشرح؛ إنها معلومات أكيدة، جرى صوغها في حياته، ولا تحتاج إلى إثبات.

لا بد من التوضيح، أن مجمل هذه المعلومات لا تدخل في إطار التأويل، ولا هي في سياق التضخيم أو التقليل. ثمة التزام بالموضوعية، أو بدقة نقل المعلومة أو الرواية أو الخبر أو التحليل...

على ذلك، توجهنا إلى كتاب جامعيين، متخصصين في ميادين مختلفة، ومن جنسيات عدّة، ولهم باع طويل في البحث والتأليف. وقد ساهموا مجتمعين في إنجاز هذا العمل الموسوعي، فلهم جزيل الشكر والامتنان.

لا بد من الاعتراف بفضل أربعة أشخاص كانوا سباقين لدفع فكرة الموسوعة إلى التنفيذ. هم: نجل المرحوم سماحة السيّد، والمتخصص في العلوم الدينية والاجتماعية، السيد جعفر محمد حسين فضل الله، ومدير مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، الدكتور نجيب نور الدين، ومسؤول المكتب الإعلامي للمرحوم سماحة السيد، الأستاذ هاني عبد الله. والسيّد حسين محمد علي فضل الله، هؤلاء الذين شجّعوا، وحرّضوا على العمل وتذليل الصعوبات.

إلى هؤلاء، نعترف بفضل المرحوم الدكتور أنيس صايغ، صديق السيّد، الذي حفّزنا على الانخراط في هذا العمل ولو استغرق وقتاً طويلاً، أو جاء تنفيذه على حساب التزاماتنا الأكاديمية في الجامعة اللبنانية. لكل هؤلاء، وغيرهم، من العاملين في الأرشفة والطباعة والاتصالات والإخراج الفني والفهرسة، ونخص منهم الآنسة سوسن غبريس والسيد محمود الملحم والسيدة تريبز سركيس، خالص الاعتبار لجهودهم.

رئيس التحرير

عدنان السيد حسين

ثانياً: أهمية الموسوعة وحدودها

نعود أهمية الموسوعة إلى الفكر الموسوعي للسيد. وتأتي في مرحلة الصراع الفكري بين التيار الإسلامي المستنير (الذي يُعتبر امتداداً لتيار الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، وأطروحات بعض الغربيين المعادين للإسلام والمسلمين. لم يقتصر العداء بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية على (تنظيم القاعدة)، وإنما تعداه إلى مجمل العالم الإسلامي فكراً وثقافةً وشعوباً وجماعات!

مضمون الموسوعة كان قائماً في معظمه قبل تلك الأحداث، فحياة السيد كانت حافلةً بالعطاءات الدائمة دراسةً وقولاً وكتابة. وهو من الأعلام الكبار في الفكر الإسلامي، والفقه الإسلامي، بعدما تجاوز نطاق الدراسات المذهبية إلى مجمل الدراسات الإسلامية، وغيرها من دراسات علمية في غير مجال، كان يعتقد بضرورة الإفادة منها.

إلى ذلك، هو رائد من رواد الحركة الإسلامية قولاً وعملاً. لقد عمل على إطلاق حركة إسلامية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، والمشروع الصهيوني في الشرق الأوسط، وسعى إلى إصلاح ذات البين بين روافد الحركة الإسلامية، متخطياً العصبية الطائفية والمذهبية والإقليمية نحو رحاب الإسلام، بل عالمية الإسلام.

ترتبط أهمية الموسوعة بمجمل التراث الذي تركه السيد، أي أنها تتناول معظم ما يتصل بالفكر الإسلامي المعاصر، في باب العبادات، كما في باب المعاملات.

إن توثيق هذا التراث وشرحه، في إطار عقلاني بعيداً من الغرائز والعصبية، يعطي للموسوعة أهميةً إضافية. وكيف إذا كان كتابها من العلماء الكبار في الفكر الإسلامي، والدراسات الإسلامية على مستوى التعليم العالي؟

العقلانية المتوخاة تظهر في تحرير هذا التراث بعيداً من التفخيم

والتبجيل، وبعيداً من الإساءة والجحود. صحيح أن كتاب الموسوعة لم يعتمدوا منهج التأويل، بيد أنهم لجأوا إلى المنهج التحليلي أحياناً بما يظهر أهمية الفكرة، أو الموقف، أو الفتوى... وذلك وفق إطار منهجي محدّد وموحد.

أما حدود الموسوعة، فإنها تخطّت الدراسات البحثية التقليدية المعروفة في معاهد التعليم الديني. فإضافةً إلى الغوص في فهم العقيدة والشريعة، هناك توقف عند الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية في كثير من المحاور والتفاصيل. حتى يمكن القول إن الربط الموضوعي بين الفكر الإسلامي والفكر الإنساني قائم وبيّن، وإن التفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الإنسانية العالمية واضح وأكيد.

مادة البحث الموسوعي هي في مجمل كتابات السيّد ودراساته وتصريحاته وأقواله من مصادرها المختلفة، فضلاً عن العودة إليه في نقاط ومسائل قد تكون ملتبسة. وباستطاعة القارئ، أو الدارس، معرفة هذا التراث الزاخر بالعودة إلى الفروع الموزعة على كتب ومطبوعات خاصة بالسيّد، وموجودة في مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، ودار الملاك للنشر، وفي المكتبة الشخصية للسيّد وأبنائه.

ماذا عن منهجية الدراسات الواردة في الموسوعة؟

ثالثاً: منهجية الدراسات

ثمة قواعد عامة التزم بها الكتاب، هي بمثابة إطار منهجي لإعداد الدراسات. أهمها: عدم اقتصار الكتابة على تجميع المعلومات، أو سردها كما هي بدون شرح. إذ يجدر الربط بينها، وإعادة تصنيفها، وتبويبها.

يعمد الكاتب إلى الربط بين الأفكار وتوضيحها بعيداً من التأويل، ذلك لأن التأويل قد يُخرج الدراسة من مضمونها العلمي.

إلى ذلك، يستنتج الكاتب، من الأفكار والوثائق الموجودة، ما يصح أن يكون توجيهاً عاماً، أو مقدمةً لنظرية معينة، أو نظرية ما في شأن من الشؤون.

تُؤخذ الأفكار من مراجعها (تراث السيّد). وقد تكون في الكتب، أو الدوريات، والمحاضرات، والمقابلات، والندوات، وخطب صلاة الجمعة... وتجدر الإشارة إلى المراجع في آخر كل دراسة، دون اعتماد طريقة كتابة المراجع في الهوامش، كما يجري في البحوث الأكاديمية. ولكن عند ورود فكرة مهمة، أو موقف مهم، يُذكر اسم المرجع في المتن - أي داخل النص - بين مزدوجين.

وفي إطار إغناء الموسوعة، أُشير أحياناً إلى مرجع مهم لباحث آخر، أو لمفكر إسلامي آخر، بما يؤكد صوابية الأفكار المطروحة.

تبدأ كل دراسة بتحديد عناوين المحاور الأساسية، ثم بمقدمة عامة مختصرة عن طبيعة موضوعها، تمهد للدخول في تفاصيلها. ومنعاً للتكرار، أئرنّا اعتماد توزيع الدراسات تحت عناوين رئيسة شاملة، كما يتضح من مجلدات الموسوعة.

أشارت الدراسات البحثية إلى سماحة السيّد اختصاراً بكلمة (السيّد).

ما هي أبرز الأفكار والمصطلحات التي مهّدت لتحديد الدراسات وتالياً المجلدات؟

رابعاً: الأفكار الأساسية

ثمة أفكار أساسية، أو تأسيسية للعمل الموسوعي، موجودة في تراث (السيّد). من شأنها تكوين القاعدة الفكرية والفقهية للدراسات الواردة في هذه الموسوعة.

نقطة الانطلاق البحثي تبدأ من هذه الأفكار، ليتبعها جمع المادة وتصنيفها تبعاً لموضوعات محدّدة.

الأفكار الأساسية هي:

السيرة الذاتية: الدراسة في النجف. الإقامة في منطقة النبعة، ثم الإقامة في الضاحية الجنوبية (ضواحي بيروت). الاجتياح الإسرائيلي

وتأسيس المقاومة. المرجعية. إطلاق مؤسسات (المبَرّات) . . .

في العقائد: الإيمان بالله. النبوة. تعدّد الرسالات. المعاد. الإمامة.
الولاية التكوينية. مصادر العقيدة (القرآن والسنة القطعية) . . .

في التفسير القرآني: القرآن مصدر العقيدة. ثبوت النص القرآني.
القرآن والحديث. تفسير المجمل وبيانه. حدود تأويل القرآن. مشروعية
التفسير وشروطه. سر الإعجاز القرآني. الأسلوب العقلاني. المنهج القرآني
والعقل. الحوار في القرآن. القرآن والنظريات العلمية. أهل البيت. قصص
الأنبياء. عصمة الأنبياء. المحكم والمتشابه . . .

في العبادات: الصلاة. الحج. الصوم. الزكاة . . .

في المبنى الفقهي: علم الأصول. بين الفقه والقانون. التجديد
الفقهي. العقل ومصادر الاجتهاد. المنهج الاستنباطي . . .

المرجعية المؤسسة: مفهوم المرجعية. مقومات المرجعية. السيّد
والمرجعية المؤسسة. تصنيفات المرجعية. وحدة المرجعية وتعددّها.
المرجعية بين الضيق والسعة . . .

السيرة النبوية: المولد والبعث. الرسالة والرسول. السنة والرواية.
صفات الرسول . . .

أهل البيت: النص القرآني. مكانة أهل البيت. المآثر والتضحيات . . .

الإمام علي: حياته وسيرته. حضوره ونهجه. تفسيره للقرآن. وصيته
لولديه . . .

مدرسة الإمام الحسين: الشهادة. كربلاء. السيرة الحسينية . . .

الصحابة والتابعون: احترام السيرة. النقد لا التجريح. الصحابة ووحدة
الامة . . .

التشيّع: مفهوم التشيّع. المذهب الجعفري. أسباب اختلاف المذاهب.
المذهبية الفكرية والمذهبية الطائفية . . .

التقية: استثناء وليست قاعدة. التقية في القرآن الكريم. التقية وفقه أهل البيت . . .

الإمامة والخلافة: يوم الغدير. الإمام علي والإمامة. الإمامة والقيادة. وعد المؤمنين بالخلافة. بين الإمامة والخلافة. . .

التاريخ الإسلامي: كيف نفهم التاريخ؟ الدراسة النقدية للتاريخ. التراث والأصالة. النصوص التاريخية. قيمة التاريخ. . .

الدعاء: أهمية الدعاء. دعاء الإمام زين العابدين(ع). . .

الفكر السياسي: الدين والسياسة. الأخلاق في السياسة. السياسة في خط العدل. حرية الإرادة السياسية. الولاية والقيادة. السلطة الشرعية. الثورة على الحاكم الظالم. في النظام السياسي. قضية الشورى. بين الشورى والديمقراطية. نظرية ولاية الفقيه. . .

القضية الفلسطينية: القدس والقضية. فلسطين في العالم الإسلامي. إسرائيل والتطبيع. فلسطين والتسوية. المقاومة ومواجهة إسرائيل. فلسطين والجihad. جنوب لبنان وقضية فلسطين. العالم العربي وفلسطين. . .

القضية اللبنانية: لبنان الساحة. الدور الإسرائيلي. الوجود الفلسطيني. الوجود السوري. اتفاق الطائف. لبنان بعد الحرب الأهلية. الإسلاميون في لبنان. . .

الثورة الإيرانية: انتصار الثورة الإسلامية. الثورة والدولة. امتدادات الثورة. . .

الأزمة العراقية: مواقف من الاحتلال الأميركي. وحدة العراق والعراقيين. الحرية ورفض تسلط الحاكم. الدور الصهيوني في العراق. العراق ودول الجوار. . .

المقاومة والجihad: انطلاق المقاومة. نموذجية المقاومة. المقاومة الرادعة. الجهاد في الإسلام. وحدة الجهاديين. . .

الفكر الاجتماعي: النظرية الاجتماعية الإسلامية. الأسرة. الفساد والإصلاح. الأمة والقومية والأقليات. رسالة إلى المغتربين. الغنى والفقير. مشكلات الشباب. السكان...

قضية المرأة: المرأة المسلمة. السيدة فاطمة الزهراء (ع). السيدة زينب (ع). خطاب الإسلاميين والمرأة. ولاية المرأة. معنى القوامة. عقد الزوجية. تعليم الفتاة. فتاوى المرأة...

الأخلاق: حسن السيرة. الكلمة الطيبة. الإخلاص. إصلاح ذات البين. ستر عيوب الناس. استقامة النفس. السمو في المواقف الإنسانية. مخاطر السبّ واللعن. الأمانة...

إنسانية الإنسان: الإنسان المكرّم. الإنسان الخليفة. التراحم بين البشر. الدين ورقى الإنسان. المسؤولية الإنسانية. بين الالتزام والعصبية. الإنسان صانع التغيير. البعد الإنساني للدعوة...

الفكر التربوي: التربية القرآنية. تربية الرسول. الفكر التربوي للأئمة. التربية على القيم الإسلامية. التربية الأسرية والمدرسية. تربية الأطفال. تربية الشباب. التربية الجنسية. التربية الرياضية...

الفكر الإسلامي: العدل. الحرية. العقلانية. الواقعية. الدين والعلمانية. الإسلام والأيدولوجيا. الصحوة الإسلامية. الخطاب الإسلامي. السلفية الأصولية. المغالاة. النص والتأويل...

الحضارة الإسلامية: الأصالة الإسلامية. الشخصية الإسلامية. المشروع الحضاري الإسلامي. الاستشراق. الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية. القيم الحضارية للهجرة. صراع الحضارات...

الدعوة والدعاة: أسلوب الدعوة في القرآن. الدعوة في حياة الأنبياء. الدعوة والأمر بالمعروف. التدرج في الدعوة. التبليغ والدعوة. تطوير أسلوب الدعوة. القوة وعلاقتها بالدعوة. التوازن في أسلوب الدعوة. المؤثرات النفسية في الدعوة. الداعية بين القول والعمل...

الأصولية والتطرف: تهمة الأصولية. الأصولية والتجدد. الأصولية والعنف. التطرف والإرهاب. الحرب على الإسلام باسم الأصولية . . .

الحركة الإسلامية: الحركة الإسلامية وتجربة الحاكم. وحدة الحركة الإسلامية. الإسلام الحركي والإسلام التقليدي. الحركة الإسلامية بين الانفتاح والانغلاق. مجال عمل الحركة الإسلامية . . .

حقوق الإنسان: المفهوم الإسلامي للحياة. الإسلام ومباهج الحياة. موقف الإسلام من الرق. حرمة الضرر بالنفس. رعاية الفقراء. المرأة والرجل في ميزان الحقوق . . .

الوحدة الإسلامية: الإسلام يرفض التعصب المذهبي. الإسلام الشامل. دين التوحيد في العقيدة والمجتمع. الإنسان والوحدة الإنسانية . . .

أهل الكتاب والحوار الإسلامي - المسيحي: السيدة مريم والسيد المسيح. الحوار مع أهل الكتاب. اليهود واليهودية وإسرائيل. أهل الذمة والمعاهدة. الحوار الإسلامي - المسيحي. الحوار العالمي بين أتباع الديانات. مواجهة إسرائيل . . .

الطائفية والمذهبية: الدين والطائفية. واقعنا الطائفي. المذاهب والخلافات المذهبية. التاريخ والمذاهب. جماعة التقريب بين المذاهب. المذهبية الفكرية لا المذهبية الطائفية. دور المسجد والجامعة . . .

العلم والثقافة: العلم والفكر. بين الدين والعلم. العلم والعمل. العلم النافع. التعليم الحوزوي والتعليم الجامعي. الثقافة الخاصة والثقافة العامة. الثقافة الإسلامية. قلق المثقفين. الغزو الثقافي. أسنة الثقافة . . .

الأدب والفن: الأدب الإسلامي. حدود الأديب في التعبير. الفن والحضارة الإسلامية. الفن والالتزام الأخلاقي. الموسيقى والغناء. السينما والتلفزيون. التماثيل والصور. التمثيل وصوت المرأة . . .

الشعر: الإسلام والشعر. الثقافة والشعر. (السيد) الشاعر.

خامساً: أقسام الموسوعة

المجلدات

المجلد الأول

- منهجية الموسوعة
- السيرة الذاتية
- المرجعية المؤسسية
- فتاوى مثيرة للجدل
- لائحة الفتاوى

المجلد الثاني

- العقائد القرآني
- تفسير من وحي القرآن: منهجه ومعالمه

المجلد الثالث

- مقاصد الشريعة
- العبادات
- المنهج الفقهي

المجلد الرابع

- السيرة النبوية
- الإمام علي والإسلام
- أهل البيت
- مدرسة الإمام الحسين

المجلد الخامس

- الصحابة والتابعون
- الشيعة والتشييع
- التقية
- الإمامة والخلافة
- التاريخ الإسلامي
- الدعاء

المجلد السادس

الفكر السياسي

- القضية الفلسطينية
- القضية اللبنانية
- الثورة الإيرانية
- الأزمة العراقية
- المقاومة والجهاد

المجلد السابع

الفكر الاجتماعي

- قضية المرأة
- الأخلاق
- إنسانية الإنسان
- الفكر التربوي

المجلد الثامن

- الحضارة الإسلامية
- الفكر الإسلامي
- الدعوة والدعاة
- الحركة الإسلامية
- حقوق الإنسان
- الأصولية والتطرف
- الوحدة الإسلامية
- أهل الكتاب والحوار الإسلامي - المسيحي
- الطائفية والمذهبية

المجلد التاسع

- العلم والثقافة
- الأدب والفن
- الشعر
- مؤلفات (السيد)
- فهرس الموسوعة

سادساً: كتاب الموسوعة
(حسب التسلسل الأبجدي)

أبو القاسم شعيب: كاتب تونسي، متخصص في الآداب والدراسات الإسلامية .

أمان شعرائي: رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني، أستاذة جامعية في الآداب والتربية.

جعفر محمد حسين فضل الله: عالم دين لبناني، متخصص في علم الاجتماع.

حسن جابر: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في التاريخ.

حسين الماجد: مدير المعهد الشرعي الإسلامي في بيروت.

عبد الفني عماد: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في علم الاجتماع.

عبد السلام زين العابدين: كاتب وعالم دين عراقي.

عبد السلام طويل: كاتب مغربي، متخصص في العلوم السياسية.

عبد الجليل المرهون: كاتب وإعلامي بحريني.

عدنان السيد حسين: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في العلوم السياسية (رئيس تحرير الموسوعة).

علي حيدر أحمد: كاتب لبناني، أستاذ في الجامعة اللبنانية.

محسن صالح: كاتب فلسطيني، وباحث في دراسات القضية الفلسطينية.

محسن عطوي: عالم دين لبناني، مواكب للسيد.

محمد الحسيني: كاتب عراقي، متخصص في القانون العام.

محمد حمود: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في الآداب.

محمد سليم العوا: كاتب مصري، أستاذ جامعي في القانون والدراسات الإسلامية.

محمد طي: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في الحقوق.

محمد أديب قبسي: عالم دين لبناني، مواكب للسيد.

محمد مالكي: كاتب مغربي، أستاذ جامعي في العلوم السياسية.

محمد منير سعد الدين: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في التربية.
مصطفى الحاج علي: كاتب لبناني، متخصص في الفلسفة.
موسى فضل الله: كاتب وشاعر لبناني، متخصص في الآداب.
نجيب نور الدين: كاتب لبناني، أستاذ جامعي في علم الاجتماع.
هاني عبد الله: كاتب لبناني، متخصص في الآداب.

في حياة السيّد

نجيب نور الدين

كاتب لبناني، أستاذ جامعي في علم الاجتماع

أولاً	: ولادته ونشأته 31
ثانياً	: أساتذته 32
ثالثاً	: حركته الأدبيّة والعلميّة 36
رابعاً	: عودته إلى لبنان 37
خامساً	: النشاط الاجتماعي للسيد 38
سادساً	: النشاط الفكري والسياسي 39
سابعاً	: تصديه للمرجعيّة الدينيّة 43
ثامناً	: المرجعيّة الشاملة 44
تاسعاً	: مؤلفاته المختلفة ونتاجه الفقهي 44
عاشراً	: تفسير القرآن - من وحي القرآن 45

46	: تربيته لطلابه وكيفية تعامله معهم	حادي عشر
48	: المقارنة بين أسلوب صاحب الكفاية وصاحب الرسائل	ثاني عشر
49	: شهادات في حق سماحة السيّد (رض)	ثالث عشر
49	: دوائر المرجعية	رابع عشر
52	: المشروع الإسلامي المتكامل	خامس عشر
54	: الحرب الداخلية اللبنانية (1975م)	سادس عشر
56	: الاجتياح الإسرائيلي وانطلاق المقاومة	سابع عشر
58	: في خطى المرجعية الدينية	ثامن عشر
63	: مع الناس	تاسع عشر
64	: المرجعية المؤسسة: المشروع - الطموح	عشرون
66	: دوائر المرجعية	حادي وعشرون
68	: رعاية الأيتام	ثاني وعشرون
70	: مكتب الخدمات الإجتماعية	ثالث وعشرون
71	: رعاية المكفوفين والصم والبكم	رابع وعشرون
71	: المؤسسات الأكاديمية والمهنية	خامس وعشرون
72	: الرعاية الصحية	سادس وعشرون
73	: دوائر المرجعية	سابع وعشرون
75	: الإعلام الإسلامي الملتمزم	ثامن وعشرون
76	: رعاية المؤسسات والجمعيات الإسلامية في العالم	تاسع وعشرون

أولاً: ولادته ونشأته

ولد المرجع الراحل، سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (رض) في النجف الأشرف سنة 1354 هجرية، والموافقة لسنة 1935 ميلادية؛ حيث كان والده قد هاجر إليها لتلقي العلوم الدينية، فبلغ مراتب عالية على يد أساتذتها الكبار في ذلك الوقت، وعرف عنه شدة الورع والقداسة، وكان (رض) من العلماء الربانيين، فعاش السيد طفولته برعاية والده المقدّس، والذي ترك الكثير من بصماته في حياة الابن.

في بداية الأمر، انتسب السيد إلى الكتاتيب ليتعلّم القراءة والكتابة والقرآن، والتي كان يشرف عليها بعض الشيوخ الكبار في السنّ، ولعلّها تركت في نفسه بعض الآثار السلبية، لكنه لم يمكث كثيراً فيها، حيث انتسب بعد ذلك إلى مدرسة أنشأتها جمعية «منتدى النشر» على الطريقة الحديثة، ودخل في صفها الثالث، ثم انتقل إلى الصف الرابع، ولكنه سرعان ما تركها أيضاً، ومن هنا ابتدأ بطلب العلم الديني في سنّ مبكرة جداً، حيث كان يبلغ من العمر آنذاك التاسعة؛ فبدأ بقراءة الأجرومية، وثنى بقطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام، وقد بدأ هذه الدراسة الحوزوية مع انفتاح تام على الأجواء من حوله، وكان يتحسّس من نفسه أنه لن يكون عالماً تقليدياً، فراح يتواصل مع الأفكار والهموم الثقافية التي انشغلت بها المجلات المصرية واللبنانية والصحف العراقية في تلك المرحلة، فكان يقرأ مجلة «المصور» المصرية ومجلة «الرسالة» التي كان يصدرها حسن الزيات، ومجلة «الكاتب» التي كان يصدرها طه حسين، وفي ظل هذه الأجواء، نظم الشعر مبكراً، ولعل أول تجربة شعرية له خاضها عندما كان في سنّ العاشرة، إذ ألّف قصيدة جاء فيها:

فمن كان في نظم القريض مفاخرأ فنخري طراً بالعلی والفضائل

وكان أول الأساتذة الذين تتلمذ على أيديهم، والده المغفور له المقدس السيد عبد الرؤوف فضل الله (قده)، حيث بدأ عنده الدراسة التقليدية حتى أكمل ما يسمّى بالسطوح، وهي الدراسات التي يقرأ فيها الإنسان في الكتاب ليشرحه له أستاذه، وقد أتمّ دراسة اللغة العربية من نحوٍ وصرفٍ وبيانٍ ومعاني، وكذلك المنطق والأصول والفقه . . . ولم يكن له في تلك المرحلة أستاذ آخر غير والده (رض)، إلا في ما يسمّى بكفاية الأصول، حيث درس الجزء الثاني منها على يد أحد الأساتذة الإيرانيين، وهو الشيخ مجتبی اللنكراني. وانتقل بعد ذلك إلى دراسة ما يسمّى بالبحث الخارج، وذلك أن الأستاذ يقوم بإلقاء الدرس على شكل محاضرات، ومن دون الالتزام بكتاب معيّن، وقد جرت العادة أن يكون هؤلاء الأساتذة من المراجع الدينيين، أو ممن يقتربون من درجة المرجعية.

وكان تتلمذ في تلك المرحلة على يد مراجعها، أمثال المرجع الديني الكبير السيد أبو القاسم الخوئي (قده)، والسيد محسن الحكيم، والسيد محمود الشاهرودي، والشيخ حسين الحلّي (رضي الله عنهم)، وهؤلاء جميعاً من الشخصيات العلمية الكبيرة في النجف الأشرف، والتي تخرج على أيديهم الكثير من العلماء الأفاضل.

إضافةً إلى ذلك، فقد درس السيد قسماً من الفلسفة في كتاب «الأسفار الأربعة» المعروف بالحكمة المتعالية للملّا صدر الشيرازي، على يد أحد الأساتذة الكبار في ذلك الوقت الملّا صدر البادكوبي، والذي كان الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (قده) قد درس عليه أيضاً مدة خمس سنوات، حيث كان قد أشار عليه أستاذه المقدس السيد الخوئي (قده) آنذاك بأن يلتزم بهذا الدرس.

ثانياً: أساتذته

قد عرفت أن السيد تلقى دروسه العالية (البحث الخارج) على يد الكبار من علماء النجف ومراجعها آنذاك؛ وهم:

1 - السيد أبو القاسم الخوئي (قده)، ولد عام 1317 هجرية، وهاجر

إلى النجف الأشرف عام 1318هـ مع والده، وتلمذ على أساتذتها الكبار، أمثال شيخ الشريعة الأصفهاني، والمحقق ضياء الدين العراقي، والشيخ محمد حسين الأصفهاني الكمباني، والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ محمد جواد البلاغي، والسيد حسين البادكوبي... حيث تزعم الحركة العلمية في النجف الأشرف مدةً كبيرةً زمنياً، وقد أطلق عليه لقب زعيم الحوزة العلمية؛ وقد تصدّى إضافةً إلى ذلك للمرجعية الدينية، إلى أن توفي (رحمه المولى) سنة 1413 هجرية.

2 - السيد محسن الحكيم (قده)، ولد في النجف الأشرف عام 1306 هجرية، درس على أساتذتها الكبار، أمثال: الشيخ الخراساني صاحب الكفاية، والشيخ محمد حسين النائيني، والمحقق العراقي، وبعد من المراجع الكبار، حيث كان المجتمع الإسلامي آنذاك يعجّ بالأفكار الماركسية والشيوعية، فوقف حيالها موقفاً جريئاً وعظيماً، وأصدر فتواه الشهيرة في ذلك «الشيوعية كفر وإلحاد».

3 - السيد محمود الشاهرودي (قده)، ولد في إحدى قرى شاهرود عام 1301 هجرية، وهاجر إلى النجف الأشرف، وحضر عند الشيخ محمد كاظم الخراساني، وبعد وفاته، تلمذ عند المحقق العراقي، ثم الشيخ محمد حسين النائيني، وقد حظي بموقع علمي متميز لدى أستاذه الأخير، وهو واحد ممن اتّسمت مرجعيتهم بالشمول، فقد شملت مرجعيته العالم الإسلامي؛ وتوفي (رض) عام 1396 هجرية.

4 - الشيخ حسين الحلبي (قده)، ولد في حدود سنة 1309 هجرية، نشأ على أبيه الذي كان من الفقهاء الصلحاء في النجف، فتعلّم المبادئ، وقرأ على جملة من الأفاضل، وحضر في الفقه والأصول على بعض الأساتذة، ولكن كانت عمدة تتلمذه على الميرزا محمد حسين النائيني (قده)، حيث حضر دروسه سنين طوالاً، فنبغ بين أقرانه، وكان يعرف بالتحقيق والتبحر والثقة والعفة وشرف النفس وحسن الأخلاق وصفة التواضع، وتوفي (ره) عام 1394 هجرية.

5 - الملا صدرا القفقازي، المعروف بالشيخ صدرا البادكوبي، ولد

في إحدى قرى بادكوبه، في أسرة علمية، عام 1316 هجرية، فحضر على الشيخ النائيني والشيخ الأصفهاني والسيد حسين البادكوبي... مارس تدريس السطوح والفلسفة في الحوزة العلمية في النجف أكثر من أربعين عاماً، ولم يتوقف عن العطاء حتى وفاته عام 1393 هجرية، وكان من أبرز أساتذة المعقول في النجف.

6 - والده السيد عبد الرؤوف فضل الله (قده)، ولد عام 1325 هجرية، هاجر إلى النجف، وتلمذ على الميرزا فتح الشهيد، والسيد أبو الحسن الأصفهاني، والسيد عبد الهادي الشيرازي، وبلغ مرتبة عالية من الفضل والكمال، وتصدى للتدريس، وكان ملازماً لأخيه السيد محمد سعيد، وبعد وفاته، عاد إلى جبل عامل، وواصل جهاده العلمي، وتصدى للإمامة والقضايا الشرعية، وكان على جانب كبير من الورع والزهد والتقوى والأخلاق والعرفان، وكان له تأثير كبير في سيدنا الأستاذ، وقد أفاد منه الكثير الكثير حتى آخر لحظات حياته.

يقول سيدنا الأستاذ واصفاً حياته مع والده: «لعل الشخص الوحيد الذي عشت معه كل حرّيتي في النقاش، وبكل شيء حتى في المحرمات من النقاش، هو المرحوم والدي... لأنه كان يملك الأفق الواسع المنفتح الذي لا يتصوره الناس الذين كانوا يترددون إليه... وهو يمثل العالم الروحاني الذي ينطلق الناس إليه في أجواء القداسة، حتى إن البعض قد يتصوره - بشكل خاطئ - شخصاً بعيداً عن الحياة... وبعيداً عن الانفتاح... كان يستمع إليّ وأنا صغير، في كل ما يدور في ذهني من أفكار ومن أوهام ومن خيالات، ويناقشني كما لو كنت إنساناً أملك فكراً ناضجاً، وكانت المناقشات تمتد بيني وبينه، حتى إننا كنا نثقل أجواء العائلة ونحن على مائدة الغداء أو العشاء.

وهذه الطريقة في الحوار، كانت مدخلاً لإثارة ما أحতاجه من مناقشات في ذلك الجو، وكان يستجيب لي... وأذكر أن هذا الحوار الدائم في القضايا الفكرية والقضايا الأصولية والفلسفية والسياسية والاجتماعية، لم تتوقف طيلة حياتي معه، حتى إن آخر ليلة من حياته،

شهدت بيننا مناقشةً علميةً حول إحدى المسائل الفقهية. ولذلك فإنني أعتقد أن الإنسان الذي جعلني منفتحاً على كل الفكر، وواسع الصدر في كل المناقشات مهما كانت معقدة، واحترام الرأي الآخر والإنسان الآخر، هو المرحوم والدي...».

7 - عمّه السيد محمد سعيد فضل الله (قده)؛ ولد عام 1316 هجرية، ولكنه هاجر إلى النجف الأشرف عام 1337 هجرية، وحضر على الميرزا محمد حسين النائيني، والميرزا فتاح الشهيدي، والسيد أبو الحسن الأصفهاني، والسيد عبد الهادي الشيرازي، وبلغ درجةً ساميةً من الأخلاق، وحاز قسطاً وافراً من العلم، وقد عرف بالتقوى والورع، والبعد عن زخارف الدنيا، والعزلة عن الناس والمجتمع، وكان من المؤهلين للمرجعية، حيث كان يشار إليه كثيراً في ذلك؛ استوطن النجف وأقام بها حتى توفاه الله عام 1374 هجرية.

والمرحوم، وإن لم يكن من أساتذة السيد بالمعنى التقليدي، إلا أننا ذكرناه باعتباره من أساتذته وشيوخه، لأنه ترك أثراً كبيراً في شخصية سيدنا الأستاذ.

وقد صرح هو بذلك قائلاً: «لقد تأثرت كثيراً في النجف الأشرف بشخصيتين لا أزال أحمل لهما المشاعر العميقة في احترام علمهما، واحترام استقامتهما وسلوكهما وابتعادهما عن كل مظاهر الجاه؛ وهما المغفور له والدي، والمغفور له عمي السيد محمد سعيد فضل الله، وكان من المجتهدين الكبار في النجف الأشرف، وكان محل ثقة النجف كلها في علمه وزهده وتقواه، وكان مرشحاً للمرجعية في النجف..

لكنه رفض ذلك لزهده في الدنيا، ومات ودفن في النجف الأشرف...».

لقد كنت أجلس إليه وأنا طفل، أتحدث معه أحاديث أكبر من سني، وكان يفتح عليّ في ذلك الجو، وكان يحدثني الأحاديث التي تعتبر أكبر من سني، لأنني كنت أحسن منه بأنه يأمل بي خيراً في المستقبل.

وكان السيد محمد سعيد يقول لبعض أقربائه: إن هذا الولد - وكان يشير إلى السيد - هو الذي سوف يهيئ في المستقبل الموقع المتقدم للعائلة في تاريخها؛ ولذلك فقد كان يشجعه كثيراً... ويقول السيد عنه: «لقد تأثرت بشخصيته كثيراً، وكنت أختزن في داخلي الكثير من معاني الروحانية التي كنت أتحسسها في الجلوس بين يديه، كما أنني كنت أعيش الآفاق العالية التي كان يمثلها موقعه العلمي، مما يدفعني للعمل من أجل الوصول إلى هذا المستوى أو أتجاوزته، وقد أثرت وفاته بي تأثيراً عميقاً جداً».

ثالثاً: حركته الأدبية والعلمية

تعاون السيد مع الشهيد المغفور له السيد محمد مهدي الحكيم، ابن المرجع الديني السيد محسن الحكيم(قده)، وكان ابن خالة سيدنا الأستاذ، فأصدرنا مجلة خطية باسم: «الأدب»، وكان السيد في سن العاشرة أو الحادية عشرة؛ حيث كانا يكتبان نسخاً على عدد المشتركين... ثم شارك بعد ذلك في العمل الصحفي، عندما أصدرت جماعة العلماء في النجف الأشرف مجلة «الأضواء» سنة 1380 هجرية؛ وهي مجلة ثقافية إسلامية ملتزمة، فكان أحد المشرفين عليها، وكان يكتب الافتتاحية الثانية بعنوان «كلمتنا»، وقد جمعت فيما بعد في كتاب تحت اسم «قضايانا على ضوء الإسلام»، وكان يكتب الافتتاحية الأولى الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر، تحت عنوان «رسالتنا».

ومن الجدير الإشارة إلى أن السيد كتب الشعر في وقت مبكر من عمره، ولكن حيث كان يعتبر بعض الناس ذلك سلبياً، لأن من يشتغل بذلك، كان ينظر إليه على أنه غير محضّل وغير مشغول بالعلم، باعتبار أن الشعر يشغله عن الدرس... ذهب السيد في وقتها إلى عمّه المغفور له السيد محمد سعيد(قده) ليعرف نصيحته في ذلك؛ هل يستمر في نظم الشعر، أو يترك ذلك؟! لكن المرحوم شجّعه على الاستمرار في ذلك، وقال له: إن الاجتهاد يحتاج إلى ذوقٍ صافٍ وسليم في فهم اللغة... والأدب يعين على صفاء الفهم الواعي والذوق السليم، لأن الاجتهاد ينطلق

في فهم الكتاب والسنة من ثقافة أدبية تستطيع أن تفهم إحياءات الكلام إلى جانب مضمونه. لذا فقد شجّعه على الاستمرار في هذا الخط الأدبي.

رابعاً: عودته إلى لبنان

بعد أن نهل السيد من المناهل العذبة والمنابع الصافية على يد أساتذة النجف، نحو اثنتين وعشرين سنة، حيث أنهى دراسته سنة 1385 هجرية، عاد إلى لبنان بعد أن كان قد زاره في سنة (1953 ميلادية)، وصادف حينها ذكرى أربعين وفاة السيد محسن الأمين، فشارك في الذكرى بقصيدة رثى فيها العلامة الأمين، لكنها لم تكن قصيدة رثاء تقليدية، حيث قالت عنها الصحف اللبنانية آنذاك إنها أثارت المشاعر... فقد عالجت كثيراً من القضايا المطروحة في الساحة يومذاك؛ فأشارت إلى الاستعمار الفرنسي، وإلى الوحدة الإسلامية، وإلى مشاكل الشباب، كالبطالة والهجرة ونحوهما.

وفي سنة (1966 ميلادية)، تلقى السيد دعوة من مجموعة من المؤمنين من الذين أسسوا «جمعية أسرة التآخي»، وكانوا مقيمين في منطقة النبعة بضاحية بيروت الشرقية، للإقامة عندهم، وخصوصاً أن ظروف النجف يومها فرضت عليه الهجرة من النجف، فلبى الدعوة، وبدأ العمل في منطقة برج حمود، من خلال إدارة الندوات الثقافية، وإلقاء المحاضرات الدينية، والتي كانت تفتح على المسألة الاجتماعية.

وكان همّ السيد أن لا ينقطع عمّا بدأه في النجف من تنمية قدراته العلمية، فلم يقتصر على عمله الذي بدأه، بل ركّز اهتمامه على الدراسات الفقهية، مؤسساً حوزةً دينيةً عرفت باسم: «المعهد الشرعي الإسلامي»، وضمت مجموعة من الطلاب تحولوا بعد ذلك إلى شخصيات فاعلة في أكثر من حقل؛ وكان من بين طلابها الأوائل، الشهيد السعيد الشيخ راغب حرب؛ وكان من طلابها أيضاً العديد من علماء الدين. إضافةً إلى ذلك، حاول السيد أن يركّز الجانب الثقافي لتلك المنطقة، فأسس مكتبة عامة، كما أسس نادياً نسائياً، وجعل له مركزاً في بناية أسرة التآخي، وأسس مستوصفاً صحياً.

عندما اندلعت الحرب الأهلية في لبنان ترك المنطقة، وقد شعر بأن لا فائدة من البقاء؛ فانتقل إلى ضاحية بيروت الجنوبية، وبدأ العمل بالطريقة نفسها التي بدأها في منطقة النبعة... فقد كان أهم شيء يشغل باله، هو تعليم الناس وتربيتهم، فاتخذ المسجد نقطة انطلاق من خلال إمامته للصلاة يومياً، ومن خلال إلقاء دروس التفسير والعظات الدينية والأخلاقية، إضافة إلى إحياء المناسبات الكبيرة، والتي كان أهمها «عاشوراء».

ثم سرعان ما عاد وركز اهتمامه على الناحية الفقهية والعلمية؛ فكان طلابه يقصدونه في بيته صباحاً لتلقي الدروس على يديه؛ وكان يبدأ بذلك باكراً... مواظباً بشكل يثير العجب لدى طلابه... وكان لا يحب التعطيل، حتى في المناسبات التي اعتادت الحوزات العلمية تعطيل الدروس فيها... كل ذلك للاستفادة من الوقت، لأن الاستعمار - كما كان يعبر دائماً - استنفر كل طاقاته من أجل محاربة الإسلام، ما يتطلب أن نعيش حالة من الطوارئ العلمية والثقافية إزاء هذا الاستنفار... وهذا يتطلب العمل على بناء الذات ثقافياً وعلمياً، حتى نكون في المستقبل قادرين على قيادة المجتمع في هذا الاتجاه.. فإذا لم نحسن استغلال الوقت الآن، فسوف يكون ذلك على حساب ما يمكن أن نصل إليه في المستقبل... فيما بعد، افتتح حوزة المرتضى في الشام في منطقة السيدة زينب(ع)، ليواصل المسيرة نفسها التي بدأها في بيروت، أي إلقاء الدروس في الفقه والأصول والتفسير على طلابه من جنسيات مختلفة من المقيمين في دمشق - الشام.

خامساً: النشاط الاجتماعي للسيد

إضافة إلى النشاط العلمي الذي دأب عليه منذ عودته من النجف الأشرف، ركز السيد اهتمامه على الناس المستضعفين، امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (الكهف: 28). فعاش آلامهم وهمومهم، وبذل جهوداً استثنائية لمعالجة مشاكلهم في مختلف المجالات. وقد

استشعر في وقت مبكر طبيعة المخاطر التي استهدفت المستضعفين مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وتصاعد الاعتداءات الصهيونية، وما ولّدت من واقع اجتماعي مأساوي تمثل بالخسائر الكبرى التي لحقت بالناس وممتلكاتهم، ما كان ينذر بمضاعفات بالغة الخطورة والسوء... . فصبّ اهتمامه الكبير، وبمعاونة الخيرين، على تأسيس مشاريع وبناء مؤسسات تحتضن الأيتام وأبناء الشهداء والفقراء والمعاقين، فكانت جمعية المبرّات الخيرية نموذجاً رائداً في هذا الصدد، حيث امتدّ عمل هذه الجمعية - إضافةً إلى بناء مبرّات للأيتام - إلى إنشاء المؤسسات الاجتماعية والصحية والمساجد ومؤسسات الإعاقة؛ وقد كثرت هذه المؤسسات وتنامت مع مرور الوقت؛ هذا كله إضافةً إلى مكتب للخدمات الاجتماعية يقدّم فيه المساعدات للآلاف من المحتاجين، والتي هي إمّا على شكل مساعدات شهرية، أو على شكل مقطوعات مالية، أو مساعدات تربوية وصحية... .

سادساً: النشاط الفكري والسياسي

انفتح سماحة السيّد على ثقافة العصر، ورسم لشخصيته ملامح خاصة تفرد بها عن أقرانه، فكان صاحب عقل حواريّ منفتح تأسّس على قاعدة فكرية غنية؛ وصقلته التجارب المتنوعة، ما جعله يدرك ومنذ البداية، أهمية تقديم الطرح الإسلامي، وبالصورة التي تتناسب والتطورات الفكرية والتنظيمية التي يشهدها الواقع، وخصوصاً بعدما فقد التبليغ الديني دوره في التأثير، وصارت الأفكار والتيارات الأخرى مصدر الاستقطاب الأساسي للشبيبة الإسلامية.

تعلّم من مدرسة الرسول(ص) وآل بيته(ع) طريقتهم في التفكير والعمل، وفهم القرآن منهجاً للفكر والحركة... . فأمدّه ذلك بعدّة معرفية وحوارية أتقن استخدامها. وتظهر كتاباته وخطبه وكيفية تعامله مع الناس، معالم أسلوب متميز في العمل، جعل منه داعية حوار من المستوى الرفيع في الساحة العربية والإسلامية، متمتعاً بخاصية جوهرية وسمت شخصيته، وجعلته محطّ اهتمام عام، حتى بات هو والحوار صنوين... الأمر

الذي بدّد كثيراً من الأوهام والصور المزيفة عن الإسلام والتشيع...

أولى سماحته اهتماماً فائقاً بالتربية الروحية، واعتبرها جوهر بناء الشخصية الإسلامية، وسهر على إعداد هذه الشخصية بشكل متكامل على الصعيدين الروحي والفكري؛ فواظب على صلاة الجماعة رغم قسوة الظروف الشخصية والعامة، وطرح الإسلام بطريقة جذابة وعصرية، مولياً العناية الشديدة لهموم عنصري الشباب والنساء وآمالهم وطموحاتهم، باعتبار أن نهضة الأمة لا تقوم إلا على هاتين الركيزتين.

لقد أكسبه جواره لمقام أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ع) في النجف الأشرف، ارتباطاً خاصاً به (ع)، فعاش بصدق تجربته بكل حلاوتها ومرارتها، واستمدّ من هذا المعين زاداً ساعده على خوض التحديات، وعلى تقديم خطاب إنساني عام، يشكّل نهج البلاغة مضمونه المعرفي بعد كتاب الله سبحانه وتعالى. وانفتح على رموز الأديان والمذاهب، وشنّ حرباً لا هوادة فيها ضدّ التعصّب والانغلاق، مؤكداً على الإسلام المنفتح الذي يستوعب الإنسانية جمعاء.

وانشغل - على ضوء ذلك - بمحاربة الجهل والتخلف، فجعل من المسجد منطلقاً لكل عمل جاد؛ حيث تحوّل مسجده في بئر العبد، ومن ثم في حارة حريك، إلى مدرسة تنشر المعرفة والأخلاق، وتستنفر الهمم والطاقات، من خطب الجمعة، إلى دروس الأخلاق والتفسير، وورّع نشاطه على الجامعات والمؤسسات التربوية والمنتديات الثقافية، مربياً ومعلماً ومحاوراً. وفي هذا السبيل، سخر إمكاناته لتعميم الوعي ونشر الثقافة الإسلامية.

لقد حمل سماحته - ومن موقعه المرجعي - همّ إعادة الإسلام إلى الحياة، وبأنصع صورة ممكنة، وقد وصل به هذا الهم إلى درجة التفاني في العمل، رغم حالته الصحية الصعبة، فكان حركة لا تهدأ، وعزماً لا يلين، كانت له ثقة بالله لا تقطع، وروحية عالية استمدّت منها الأمة ثباتاً وصموداً وتفاؤلاً في أقسى الظروف. محارب جسور ضد الاستكبار، ومقاتل ببسالة من أجل الحرية، يقف بقوة إلى جانب حركات التحرر، ويحرص بكل ما

له من طاقة على احتضان الحركة الإسلامية العالمية وترشيد مسارها.

شارك في إطار هذا التوجه في تأسيس الحركة الإسلامية في العراق، إلى جانب الشهيد السيد محمد باقر الصدر(قده)، وكانا يخططان معاً لولادة حركة إسلامية في الواقع الإسلامي الشيعي. وقد ركّز جهوده فيما بعد ذلك، ومنذ أواخر السبعينات، لإنجاح تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، ودعمها دعماً مستمراً؛ إضافةً إلى أنه تولى الدفاع عن الأطروحة الإسلامية في كل المحافل والمنابر، خطيباً ومحاوراً ومحاضراً وكاتباً وداعياً إلى جهاد المحتلين الصهاينة، ما أقلق القوى المعادية، ودفعها إلى القيام بالعديد من محاولات اغتيال نفّذتها أجهزة استخبارات محلية وإقليمية ودولية؛ وقد كان أكثرها دمويةً، تلك التي قامت بها المخابرات المركزية الأميركية، حسب اعتراف مديرها آنذاك «وليام كايسي»، والذي ورد اسمه في كتاب مذكراته الشهير «الحجاب»، حيث تمّ تفجير سيارة مفخخة أثناء وصول سماحته إلى منزله في بئر العبد، ما أدى إلى سقوط ما يقرب من ثمانين شهيداً ومائتي جريح، وقد نجا يومها (ره) بأعجوبة...

كما أن سماحته قد استُهدف ولثلاث مرات من جانب أجهزة استخبارات عربية؛ الأولى: حين تعرّض موكبه لكمين مسلّح قرب منطقة الغبيري على مدخل الضاحية الجنوبية لبيروت. والثانية: محاولة اقتحام منزله ومواجهة الحرس للمقتحمين آنذاك، وقد استشهد أحد الحراس، واسمه حسن عزّ الدين، وأما الثالثة: فكانت من خلال إطلاق صاروخ على غرفة نومه قبيل صلاة الفجر... كما وحاولت الاستخبارات الصهيونية اغتياله في مسجد بئر العبد، لكنها باءت بالفشل، وقد استهدف منزله مرّات عديدة بالقصف أثناء الحرب الأهلية البغيضة في لبنان، وقد أصيب في إحداها أحد أبنائه.

أدرك سماحة السيد، ومنذ وقت مبكر، الأهمية المركزية للقضية الفلسطينية بالنسبة إلى الوضع الإسلامي العام، واعتبر الغزو الصهيوني لفلسطين مقدمةً لغزو بلاد العرب والمسلمين، وهو لا يكلّ عن دقّ جرس الإنذار لتستيقظ الأمة وتستنفر هممها، محتضناً بشجاعة جهاد المقاومين،

ولا سيما جهاد المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان ضد الغزو والاحتلال الصهيوني، ومدافعاً عن حقوق الفلسطينيين في وطنهم فلسطين...

عرف سماحته القرآن الكريم كتاب توحيد ووحدّة، ورأى الخطر على الأمة العربية والإسلامية واحداً، وقد حرص على الوحدة، وكان داعية لها من الطراز النادر، وقد انطلق في هذا التوجه من نظرة استراتيجية تحكم تفكيره وحركته، مشدداً على ضرورة أن يعي المسلمون أنّ الوحدة الإسلامية، حتى على مستوى التقريب بين المذاهب، هي من المنوعات الاستكبارية، والتي يعمل المستكبرون للحؤول دون تحقيقها على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية كافة... ما يجعل من الوحدة الإسلامية قضية في مستوى قضايا التحرر من الاستكبار العالمي في خطه الشريرة ضد العالم الإسلامي، لأن عملية صنع القوة بين المسلمين، سوف تعطل الكثير من مصالحهم الحيوية في هذا العالم.

هذه المواقع والأدوار والسمات التي ميّزت سماحته، تأسست على أخلاق كريمة وتواضع محبّب، جعل شخصه مقصداً لمختلف قطاعات الناس، ما توجّه رمزاً كبيراً من رموز الأمة، وقد تعدّى تأثيره حدود الدين والطائفة، وهذا أدّى إلى أن يكون مصدر إعجاب وقلق في آن واحد؛ فالمستكبرون والمتعصبون من الأديان الأخرى، يحاربونه بسبب ما يسمونه «أصوليته»... ويهاجمه المتمزمتون من المسلمين بحجّة «اعتداله» وأفكاره التجديدية... وتحذّر المؤسسة الدينية التقليدية والرسمة منه وتخافه على مصالحها... ويتقاطع كل هؤلاء على النيل من موقعه؛ لكن رجاحة تفكيره، وسعة علمه، وقوة حضوره، وتميّز نشاطاته، فوّت الفرصة على الجميع... ومع ذلك، فقد انشغل عن كل ذلك (رض) بتقديم الإسلام الأصيل بصورة مشرقة؛ مكنته من استقطاب قاعدة جماهيرية واسعة، وخصوصاً في صفوف الشباب المثقف.

زار بلداناً عدّة محاضراً وداعياً، كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند وإيران والجزائر وغيرها، وشارك في المؤتمرات الإسلامية والفكرية.

وقد حرص سماحته على تركيز هذا النشاط المتعدد الجوانب على قاعدة صلبة، وهنا انصبّت جهوده على بناء المؤسسات التعليمية والرسالية والإعلامية والحوزوية، فأسس العديد من المدارس العلمية والدينية والمهنية والعبادية، إضافةً إلى عدد من الحوزات الدينية في لبنان والشام.

سابعاً: تصديه للمرجعية الدينية

لما توفي الزعيم الديني الكبير، آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي (قده) سنة 1413 هجرية؛ وبعد وفاة الإمام الكبير آية الله العظمى السيد الخميني (قده) أيضاً، ومن ثم غياب الرعيل الأول، والذي يعتبر من طبقة هؤلاء، أمثال آية الله السيد الكلبيكاني، وغيره ممن تصدّوا للمرجعية وشؤونها... ظهر فراغ كبير في هذا المجال، الأمر الذي دفع بالكثير من الناس، ومن مختلف المناطق، للجوء إلى سماحته، يطلبون منه التصدي مباشرةً لعملية الفتوى، بعد أن كانوا يرجعون إليه دائماً للاستفسار عن آراء العلماء على اختلافهم، فقد كان (ره) صلة الوصل بين كثير من الناس، وفي أكثر من بلد عربي وأجنبي، وبين من يرجعون إليهم في التقليد، وذلك لثقة الناس الكبيرة به، والتي تولّدت لديهم بفعل مواكبتهم لمسيرة الجهاد الطويلة التي عاشوها معه... إضافةً إلى ما عرفوه عنه من صبر واستقامة في هذا المجال... فلم يسعه إلاّ إجابتهم إلى ذلك، وكانت قد تجمّعت لديه العديد من الاستفتاءات والمراجعات جُمّعت فيما بعد في كتاب تحت عنوان «المسائل الفقهية»، وصدر منه جزءان، هذا ولم يكن بعد قد أصدر الرسالة العملية...

وقد أتاح له ممارسته الطويلة لعملية التدريس الفقهي والأصولي، الانطلاق في ذلك، حيث كانت انطلاقته رائدةً في هذا المجال؛ وقد تميّزت أبحاثه بالانفتاح على أحدث الآراء الفقهية الجديدة والجديّة في الحوزات، واتسمت بمستوى عال وراقي جداً، حتى ليتمكن القول بأن الذين يعيشون في الحوزات العلمية الكبرى، لم يتعدوا ذلك، مع الالتفات إلى أن سماحته لم ينقطع عن الناس والعمل معهم والاتصال بهم، فبقيت نشاطاته كثيرة ولقاءاته مع الناس على مختلف مستوياتهم؛

رغم انشغالاته العديدة بأعمال متنوعة ومختلفة ومرهقة، حتى إنه كان لا يعرف للراحة معنى...

لقد أهله هذا التمرّس في الميدان العلمي ليكون جاهزاً لملء الفراغ الذي تركه كبار العلماء من الجيل السابق.

بعد ذلك، علّق على الفتاوى الواضحة للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، وأدمجت التعليقات مع المتن، فصارت معبرةً عن آرائه (رض)، وكان ذلك قبل أن يصدر رسالته العلمية المستقلة فيما بعد، والتي احتوت على جميع الأبواب الفقهية، التي تناولت الفقهاء في رسائلهم العملية للمكلفين بالتقليد، وكانت بعنوان: «فقه الشريعة».

ثامناً: المرجعية الشاملة

من الجدير لفت النظر إلى نقطة مهمة في هذا الصدد، وهي أن المرجعية، والتي طرح سماحته (رض) أفكاراً إصلاحيةً حولها، يمكن تسميتها بالمرجعية الشاملة، لأنها تتسع بسعة دور الإسلام الشامل في الحياة؛ فهو (رض) يمتلك مشروعاً خاصاً للمرجعية الدينية، ينطلق من شخصية المرجع، وينتهي بالعالم كواقع سياسي وثقافي واجتماعي؛ ولذا فقد طرح حول ذلك أفكاراً وأساساً لا زالت محط أنظار الكثيرين من رواد الإصلاح، وقد قدّم في هذا المجال أطروحته الخاصة بما أسماه «المرجعية المؤسسة»، التي لا تقوم على الأشخاص، بل تشق طريقها في عصرنا الراهن لتكون الحل الكبير للمشاكل الكبيرة التي تواجه العالم الإسلامي.

تاسعاً: مؤلفاته المختلفة ونتاجه الفقهي

للسيد (رض) مؤلفات كثيرة ومتنوعة، وهي تلامس جميع ما نعيش من مشاكل، وتضع الحلول المناسبة لها على المستوى النظري، وعلى المستوى العملي في بعض الأحيان، من خلال نظرة الإسلام إلى هذه المشاكل... إضافةً إلى العديد من المقالات الفكرية والثقافية في مختلف

المجلات الإسلامية، والتي ترعى الجانب الفكري والثقافي.

ويمكن تقسيم مؤلفاته إلى قسمين؛ القسم الأول: المؤلفات العامة، والقسم الثاني: المؤلفات الخاصة، وهي المؤلفات الفقهية والاستدلالية، والتي وإن كانت - كما هي العادة في هذا المجال - تكتب بأقلام طلابه وتلامذته، إلا أنها تعبّر عن الروح العامة لدروسه العالية، والتي كان يلقيها على طلاب العلم في بيروت في محل إقامته، في حارة حريك، وفي الشام في حوزة المرتضى (ع) أيضاً في السيدة زينب (ع).

عاشراً: تفسير القرآن - من وحي القرآن

لقد اهتمّ سماحته بالقرآن وتفسيره اهتماماً بالغاً، وجعل ذلك من خلال دروس أسبوعية منتظمة، ابتدأها منذ أن بدأ العمل الإسلامي في بيروت الغربية، بعد أن ترك الإقامة في بيروت الشرقية، إبان الحرب اللبنانية، حيث اضطرّ إلى مغادرة محلّة النبعة آنذاك؛ بعد أن صمد مع أهلها فترة طويلة؛ وقد كان ذلك من خلال المساجد، وحرص على المتابعة والاستمرار، وابتدأ في مسجد الشياح، وبعد ذلك في مسجد حيّ السلم، ثم في مسجد بئر العبد، وأخيراً في مسجد الحسين في حارة حريك...

وكان (رض) كثير الشغف بتعميم الفائدة من هذه البحوث التفسيرية، فكان يكتبها وتصدر في كتب عبارة عن حلقات تحت عنوان «من وحي القرآن»، وقد صدرت هذه الحلقات تباعاً عن دار الزهراء، بيروت، بالحجم المتوسط؛ حيث اكتملت الدورة في 24 جزءاً، فيما اختصّ سورة الفاتحة بحلقة خاصة، حملت الرقم 25 من الحلقات المشار إليها... وقد كان نفاذ هذه الحلقات «الحلقات» من السوق على رغم تعدد طبعاتها، مدعاة لإعادة النظر فيها، لتصدر بشكل مجلدات، بعد أن أضاف إليها كل ما يستلزم إعادة طبعها بصيغتها النهائية. ويعتبر (من وحي القرآن) دروساً عملية مستوحاة من القرآن الكريم، أكثر مما هو تفسير لمفردات وآيات كتاب الله العزيز...

وقد أودع سماحته خلاصة أفكاره عن الكون والحياة والإنسان، والتي استفادها من القرآن الكريم، ووضعها في ثنايا هذا التفسير،

وهو كما كان يقول: «كتابي من وحي القرآن، هو من التفسير التي أعتز بها من خلال مستواها وجدتها...».

وحيث كان من الضروري استمرار التواصل مع هذا التفسير، سعى سماحته إلى إعادة صياغته من جديد، ولكن من دون أي مساس بجوهره وما ورد فيه من أفكار، والتي كانت تعبّر عن رأيه في الموضوعات التي تطرّق إليها، ثم صدر الكتاب في طبعته الجديدة في 24 مجلداً من الحجم العادي (الكبير)، إضافةً إلى المجلد 25، والذي هو فهارس تفصيلية لموضوعات هذا التفسير؛ وقد صدر عن دار الملاك.

حادي عشر: تربيته لطلابه وكيفية تعامله معهم

لعلّ من المناسب في هذه الوجيزة، تبيان بعض ما دأب عليه سيدنا الأستاذ من خلال إلقاء دروسه، ومنها مواد السطوح أو بحث الخارج، حيث لم يكن سماحته يكتفي بتربية الطالب تربيةً فكريةً من الناحية الفقهية والأصولية، بل غالباً ما كان يغتنم الفرص والمناسبات، موجّهاً نصائحه وإرشاداته إلى طلابه، والتي كان يحرص على أن يفيدوا منها، فكان بحق معلماً ومربياً في آن واحد.

ومن جملة نصائحه، أن لا يكون همّ الطالب طيّ المراحل والكتب، فتعبيره «قليل قرّ خير من كثير قرّ»، يرشد إلى ذلك ويؤكد، لأن العبرة بالتحصيل، وهذا هو الذي يجعل من الطالب عالماً في ما يستقبل من حياته.

ومنها أيضاً، أنه كان يردّد ما قاله الشهيد الثاني، وخلاصته أن على طالب العلم أن يعطي جهداً كبيراً ووقتاً واسعاً لتحصيل العلم، وذلك لأن العلم إن أعطيتك كلّك أعطاك بعضه؛ فكيف إذا أعطيتك بعضك؟!.

ومنها أيضاً، أن استظهار المطالب من دون فهم وتعمّق، لا يغني الطالب شيئاً، لأن على الطالب تحصيل الفهم والقناعة، لا الحفظ... وإن كان الحفظ بالإضافة إلى الفهم مهماً... فكثيرون هم الحفاظ...

ولكن قليلون هم العلماء... وفي رأيه (رض)، أن على الطالب أن يجتهد بحسب مراحل درسه، فمثلاً، من ينته من مرحلة دراسية معينة، ولو مثل «النحو الواضح»، فإن عليه أن يكون مجتهداً في هذه المرحلة من الدراسة... وهكذا، فمن يبدأ حياته العلمية بهذه الطريقة، لا بد من أن يصل - إذا استمر - إلى مرحلة الاجتهاد.

وكذلك، فإن من أهم المسائل التي كان يركّز عليها، هي كتابة الدروس والمذاكرة والمباحثة بين الطلاب... وقد نقل له بعض أساتذته عن بعض طلاب المحقق النائيني (قده) - وكان يطلب من طلابه كتابة الدروس - أن المحقق (قده) سأل أحد طلابه يوماً عن كتابة الدرس، فقال له الطالب: غداً إن شاء الله أكتبه، فما كان من المحقق إلا أن قال له: كان ينبغي عليك كتابة هذا الدرس اليوم، ولا تؤجل ذلك إلى الغد؛ لأن للغد درساً آخر، وعليك كتابته أيضاً...

وهكذا كان يحرص على تربية طلابه، ويوجههم الوجهة التي توصلهم إلى نتائج جيدة...

ومن الوصايا المهمة أيضاً، دعوته طلابه في أثناء حلقة الدرس أن يضعوا نصب أعينهم أن يكونوا مجتهدين، وإذا قدر الله لهم في المستقبل أن يصلوا إلى مراكز متقدمة تحتاج إلى العلم، فإنهم يكونون على استعداد لذلك، وإلا فحسبهم أنهم وصلوا إلى مرتبة يقال فيها إنهم نواب للإمام (عجل الله فرجه)، ويكفي الإنسان شرفاً أن يكون نائباً للحجة، ولو لم يتحول ذلك إلى مرحلة الفعلية.

لقد امتازت دروسه في مرحلة السطوح بالسعي الدؤوب لإفهام الطالب مراد صاحب الكتاب، لأن فهم آراء العلماء هو نصف العلم، فكان (رض) لا يعتمد في هذه المرحلة إلى حشد كمية من الآراء والإشكالات والاعتراضات على صاحب الكتاب، فيثقل بذلك على ذهن الطالب، ما قد يشوّس عليه عملية الفهم؛ وذلك لأن مرحلة السطوح تتطلب أن يتقن الطالب الكتاب الذي يُدرّس وأن يعرف آراء صاحب الكتاب، لا أن يصل

إلى نهاية العلم وغاياته من مجرد قراءته لكتاب فقهي أو أصولي أو غير ذلك؟! نعم، إذا وصل الطالب إلى مرحلة الخارج وقد أنهى مرحلة السطوح بإتقان واجتهاد، أصبح مؤهلاً لتلقي الكثير من الاعتراضات والإشكالات وما يلحقها من تشعبات، باعتبارها المرحلة التي ينبغي أن يقف فيها الطالب على كل ما يمكن أن يقال أو قيل في هذه المسألة، ليقارن بين أدلة ذلك، ويتكون له رأيه الخاص.

ثاني عشر: المقارنة بين أسلوب صاحب الكفاية وصاحب الرسائل

ومن المقارنات اللطيفة، والتي كان سماحته (رض) يلفت إليها طلابه خلال تدريسهم الكفاية أو الرسائل - وهما من الكتب الأصولية - والتي عليها مدار البحث والتدريس الأصولي حتى عصرنا الراهن - ما قاله عن أسلوب صاحب الكفاية الذي وصفه بالاستبداد، لكونه يردّد دائماً أن الحق كذا؛ وهذا - في مرحلة تربية الطالب - يوحى بأن الرأي الصواب هو هذا الرأي، وغيره يكون خطأ قطعاً، وهذا يعني أن هذا هو الحق وغيره ليس كذلك... وأما أسلوب صاحب الرسائل، فعلى العكس من ذلك تماماً، لما يتمتع به من مرونة في العرض، فيقول: الأقرب كذا... إلا أن يقال كذا... وهذا يعرف الطالب أن في المسألة أكثر من رأي ممكن... وفي النهاية، لا بدّ من اتباع الدليل. ومن الطبيعي أن هذا الأسلوب هو الذي يفتح آفاق الطالب، ويجعل عنده القابلية للأخذ والردّ، بنحو يفسح دائماً في المجال للاحتمال المضادّ، وقد كانت طريقة صاحب الرسائل - الشيخ الأنصاري (قده) - أنه ومهما كان الرأي غريباً أو شاذاً، فإنه يعالجه معالجة علمية للردّ عليه، فكان لا يكتفي بوصف هذا الرأي بكونه سخيلاً، ولا يكلف نفسه عندئذٍ عناء الردّ عليه؛ بل يحاول أن يعرض رأي الآخرين مهما كان هذا الرأي غريباً، بأوضح بيان وأقوى عبارة، ليردّ عليه رداً علمياً متيناً بعد ذلك... وهكذا.

وكان سماحته يحاول دائماً إثارة الأفكار أمام الطلاب، لبدأوا عملية البحث والإجابة بنحو يشبه القيام بعملية تدريب ميدانية.

ثالث عشر: شهادات في حق سماحة السيّد (رض)

يروى عن أحد الفضلاء أنه ذات مرّة في بلدة قم، وفي منزل سماحة السيّد جعفر مرتضى، حيث كان ذلك أثناء وجود سماحة السيّد الأستاذ قي قم خلال بعض زياراته، وقد دُعي يومها أكثر الطلاب اللبنانيين، وكان من الموجودين آنذاك السيّد عبد الحسين القزويني، وقد كان من زملاء السيّد في النجف... وقد دار يومها الحديث عن ذكريات النجف، ولا سيّما حينما حاول السيّد مغادرة النجف عازماً على العودة إلى وطنه لبنان، فقال السيّد القزويني يومها: إن السيّد حين عزم على مغادرة النجف الأشرف إلى لبنان للإقامة هناك، تأثر الكثيرون لهذا القرار، وقد طلب البعض منهم من السيّد البقاء، لما عرفوا عنه من أهمية. وقال السيّد القزويني متابعاً: لو بقي السيّد في النجف، لأصبح من مراجعها الكبار... لكنه فضّل العودة إلى لبنان، من أجل حاجة الناس - هناك - إلى من يرشدهم ويعلمهم.

وقد سمعنا من البعض، أنه سمع من الشهيد السعيد السيّد محمد باقر الصدر، أنه قال: كل الذين هاجروا أو غادروا النجف خسروا النجف، إلا السيّد محمد حسين فضل الله، حينما غادر النجف، فإنها - أي النجف - هي التي خسرت.

رابع عشر: الحركة الإسلامية

آمن المرجع السيّد محمد حسين فضل الله (ره) بأن على الإنسان المسلم، وخصوصاً إذا كان في المواقع القيادية، أن يستلهم حركته من حركة النبي الأكرم (ص)، ومن أئمة أهل البيت (ع)، الذين لم يقتصرُوا في حياتهم وعطائهم على جانبٍ دون جانب، بل عملُوا على سدّ الفراغ في كل ما يحتاجه المسلمون في حياتهم السياسية والثقافية والجهادية والروحية، وما إلى ذلك، ولذا آمن سماحته بأن على الداعية والعالم الديني أن يتحرك من موقع الفعل، لا من موقع ردّ الفعل، وأن يطرح الإسلام في كلّ ما يهم الإنسان المعاصر، باللغة التي يفهمها، من دون أن يتنازل عن مبدأ من مبادئه، أو تفصيل من تفاصيله، لأنه رأى أن مشكلة

الإسلاميين مع الجيل المعاصر ليست في المضمون الذي يقدمه هؤلاء، بل في الأسلوب الذي يطلقون فيه الفكرة، والمفردات التي يصوغون فيها النظرية، فيحدثون الجيل بغير لغته الثقافية، فيرى أنّ همومه شيء، وأن الإسلام شيء آخر ينتمي إلى القرون الوسطى وما قبلها في الذهنية والعقلية.

ولذلك، عرف سماحته الانفتاح على قضايا المسلمين السياسية في وقت مبكر جداً، وقد كان جنباً إلى جنب مع الشهيد السيد محمد باقر الصدر، مهتماً بالحركة الإسلامية في العراق. يقول سماحته: «كنت من أوائل الذين شاركوا في ولادة الحركة الإسلامية الشيعية الملتزمة في العراق إلى جانب السيد محمد باقر الصدر، وكنا نلتقي معاً ونخطط معاً لولادة حركة إسلامية في الواقع الإسلامي الشيعي، لأن الحركات الإسلامية كانت تتحرك في الوسط السني، كحركة «الإخوان المسلمين»، و«حزب التحرير الإسلامي»، وبهذا شاركت في ولادة وتفعيل الحركة الإسلامية في العراق، التي امتدت إلى أغلب مواقع العالم العربي والإسلامي على الأقل.

حضر سماحة السيد فضل الله إلى الساحة اللبنانية دون أن تعتريه الأوهام من صعوبة المهمة التي وجدها بانتظاره، فالأحزاب العلمانية استدرجت الشباب المسلم، والشيعي تحديداً، إلى ساحتها، والأحزاب الطائفية تقاسمت الشرائح الأخرى تحت عناوين عصبية بعيدة عن الدين. وكان العمل في هذه الأجواء من الصعوبة، بحيث كان يراد حرث أرض أشبه بصحراء قاحلة، وكان استصلاح هذه الأرض هي الخطوة الأولى التي لا بدّ منها للمباشرة بنشر بذور الإسلام من جديد.

كان واضحاً لسماحة السيد منذ البداية، أن الإرادة الصلبة، والعزيمة القوية، والإيمان بقدرة الإسلام على إحياء النفوس الجذباء، هي المقدمات الطبيعية لمباشرة عمل رسالي لا يبقى لصاحبه شيء لذاته أو لحياته الشخصية الخاصة، وكان التحدي الكبير أمام سماحته، هو قبول التحدي، وبدء التحرك في ظروف أقلّ ما يُقال فيها إنّ الدين بات ممّا

يزدرية الشباب الناشئ، ويتبنى تجاهه المقولة الحزبية الرائجة آنذاك، أنه سبب «تخلف العرب والمسلمين»، وأنه «أفيون الشعوب»..

اختار السيد أن يبدأ خطواته الأولى في المشوار الطويل من «وكر الدبابير»، من منطقة «النبعة»، ذات الأغلبية الشيعية الفقيرة، والتي تقع جغرافياً على تخوم مناطق من طوائف أخرى، تختلف عنها بالعقيدة والتقاليد ومستوى المعيشة.

أصرّ سماحته منذ البداية على إقامة صلاة الجماعة في المسجد الصغير الذي بدأ يجد له أنصاراً يدعمونه ببعض المعونات (التبرّعات) التي كانت في يد الله تنمو، فيتسع معها المسجد ليصبح مركزاً ثقافياً اجتماعياً يضمّ إليه حوزة علمية ومكتبة عامة وقاعة محاضرات وصفوف تدريس ومستوصفاً خيرياً وأسرّة إسلامية جنينية هي «أسرة التأخي».

وسرعان ما لفت سماحته نظر الشباب المسلم في تلك المنطقة، وبدأت محاضراته تتحوّل إلى حديث الناس في المجالس الخاصة والعامة، فأخذت أفئدة من الشباب الطالع تهوي إليه وتحتلّق حوله في المسجد الذي ضمّ العصبة الأولى من الشريحة الشابة التي لفتها الإسلام..

اشتغل سماحة السيد من مركزه في النبعة على خطين؛ الأول رعاية شؤون العامة من الناس، وتصويب اعتقاداتهم، وتمتين ثقتهم بعقائدهم ودينهم، وحثّهم على المثابرة على القيام بالتزاماتهم الدينية دون خوف من تهويلات العقائد الحزبية ذات السطوة في حينه.. وعلى خطّ آخر، عمل سماحته على إعداد شريحة شابة في ريعانها الأول، من خلال برنامج متكامل من المحاضرات التي تناولت شتى صنوف المعرفة الإسلامية المركّزة.. وعلى هذا الخطّ، عمل على إعداد مجموعة من طلاب العلوم الدينية، بحسب المنهاج الحوزوي المتبع في الحوزات الكبرى.

هؤلاء الشباب الذين اهتموا إلى إسلام يدفعهم إلى لجة الحياة بدل الانعزال عنها، أغراهم أسلوب سماحته في التعمّق فيه بشكل مكثّف، وأصبحوا في وقتٍ قصير فريقاً متماسكاً ينتهج أسلوب الدعوة إلى الله، ويجاهر بالتزامه بالإسلام الحركي الذي واجه التحدي الكبير في حينه،

واستطاع أن يصمد أمام رياح التغريب والتشريق العاتية في آن، وأن يمتدّ في مرحلة لاحقة ليشمل مناطق جديدة من لبنان، فمن النبعة إلى المحيط - الدكوانه - ومنه إلى مدينة بيروت، كان صوت الإسلام يصدح من خلال أشرطة التسجيل والمحاضرات المركّزة لسماحته في كامل مناطق تواجد المسلمين في لبنان، وخصوصاً في منطقتي الجنوب والبقاع.

خامس عشر: المشروع الإسلامي المتكامل

كان واضحاً أمام سماحة السيد منذ اللحظة الأولى لمجيئه إلى لبنان، أنه لا بدّ من العمل للإسلام في إطار مشروع متكامل، وأن العدة التي لا بدّ من مباشرة العمل بها، هي الإخلاص والإصرار والمزيد من الصبر على المكاره، وقد أعان سماحته على استيعاب صعوبات العمل في الساحة اللبنانية، ما أكسبته إياه الساحة العراقية من خبرة، وهي ساحة تتمتع بالغنى في جميع مجالاتها، حيث كانت الأنشطة التي زاولها في مناطق شاسعة من العراق، والتي انفتح فيها على شرائحها الشعبية والثقافية والاجتماعية المتنوعة تأثراً وتأثيراً، كانت له عوناً وخبرة على معالجة ساحة هي في غاية التعقيد، كالساحة اللبنانية..

حين حضر سماحة السيّد موسى الصدر إلى لبنان، وأراد أن يباشر حركته السياسية، كان سماحة السيّد قد أهل نخبة كبيرة من الشباب كانوا نواة العمل السياسي الإسلامي الذي انطلق في تلك المرحلة.. ومع ذلك، فإن سماحته أراد أن يبقى على المشروع الفكري الإسلامي حاكماً للمشاريع الأخرى، باعتبار أن العمل الفكري الإسلامي العام يمكن أن يشكّل خيمة كبيرة لكل المشاريع الأخرى، وأيضاً الرافد الأساسي لكل المشاريع المتصلة بالإسلام على صعدته السياسية والاجتماعية المتنوعة.

ترجم سماحة السيد فضل الله توجهه الإسلامي العالمي عن طريق طرح الإسلام كفكرٍ عام غير حزبي وغير طائفي وغير مذهبي، وسعى إلى أن يكون عامل جذب متنوع لكل من أراد التزام الإسلام بلا عقد وحواجز، ولكل من أراد التعرف إلى الإسلام بدون تعقيدات المذاهب والطوائف والأحزاب.

فكان رواد محاضراته ودروسه منذ البداية، شباب لبناني من مختلف الطوائف، وإن غلب عليه اللون الشيعي، فلأن الساحة الأساسية لجهاده ونشاطه كانت انطلاقتها من هذه البيئة المعروفة.

وقد عمد سماحته إلى ترجمة البعد العالمي لمشروعه الإسلامي الأممي ميدانياً، عن طريق تلبية الدعوات المكثفة التي كانت تأتيه من مختلف دول العالم الإسلامي والغربي، فكانت له جولات سنوية على دول إسلامية، وأخرى غربية، التقى خلالها نخبةً من الشباب الإسلامي الملتزم الواعي المدرك لأهمية التمسك بالإسلام في الحياة، وخصوصاً في بلاد الاغتراب، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ودول غربية أخرى.

ذاع صيت سماحته في مختلف أصقاع العالم، وبدأ الطلب على محاضراته وخطبه يتوالى بشكل عكس الحاجة الشبابية الملحة إلى إسلام متحدٍ غير منعزل، وإسلام قابلٍ للحياة يتعامل مع الواقع بأدوات الواقع، ويتحرك بثقة كبيرة، كغيره من الأفكار التي كانت رائجةً في العالم آنذاك، ويعمل لها منظرون أذداد، كالماركسية والرأسمالية والاشتراكية والقومية.

وهكذا أفلح سماحة السيد في طرح الإسلام كفكرٍ إنسانيٍّ عالميٍّ، كما يطرح المفكرون العلمانيون والقوميون أفكارهم على مستوى العالم، ولعلّه أول علماء الدين في العصر الحديث الذي اعتبر أن إسلامنا لا بدّ من أن نظرحه بقوة، لأنه يمتلك ذاتياً تلك القوة، وأن العالم يحترم الفكر القوي. والمهم أن أصحاب هذا الفكر يجب أن يتوفروا على ما يجعلهم قادرين على خوض غمار المواجهة والتحدّي.

من هنا اعتمد السيّد - وهو ما علّمه للشباب - على أسلوبين في الطرح الإسلامي العام؛ أسلوب الحوار الهادئ الذي يجعل الآخر يستمع إلى الإسلام ليتعرف إليه من أبنائه ومن مصادره بعيداً عن الأحكام المسبقة، وأسلوب القوة في الطرح الذي يجعل الآخر يحترم الإسلام حتى ولو لم يعجبه أو يغريه الالتزام به. ولهذه الغاية، كتب سماحته أول كتبه

حول «أسلوب الدعوة في القرآن»، و«الإسلام ومنطق القوة»، وكتب في بيان المنهج القرآني للحوار كتاب «الحوار في القرآن»، كما نظّر للعمل الإسلامي في كتابه «خطوات على طريق الإسلام» الذي ظلّ لفترات طويلة تتناقله أيدي الطلاب والمدرّسين...

سادس عشر: الحرب الداخلية اللبنانية (1975م)

الأحداث الأمنية التي عصفت بلبنان مع مطلع العام 1975م، وضعت مشروع سماحته التوعوي الفكري أمام تحدٍّ من نوع آخر. ولوهلة، أحسّ الجميع بأن الأمور ستعود إلى نقطة البداية، إلى نقطة الصفر، خصوصاً بعد أن سقطت النبعة، حيث المركز الإسلامي لسماحة السيد وقاعدة نشاطه، في أيدي فريق لبناني كان يقاتل فريقاً آخر يمسك أمنياً بتلك المنطقة...

لكن شخصية السيد الديناميكية الحركية الفاعلة، ما كانت لتستسلم لمنطق الحرب وحصارها، وخصوصاً أنه أصبح محور الاستقطاب حيث وجد، فعاد يتحلق حوله الشباب الحركي، ويفتحون معاً ثغرةً كبيرةً في جدار الحرب، انطلقوا عبرها إلى جميع المناطق الإسلامية، إلى أن كانت المحطة التالية بعد الهدوء النسبي للأوضاع الأمنية في لبنان، في منطقة شعبية شبيهة بالنبعة هي «حي السلم»، في ضاحية بيروت الجنوبية، التي أخذ النازحون يتجمعون فيها قادمين من المناطق اللبنانية التي حالت الأوضاع الأمنية فيها دون استقرار أوضاعها بشكل مريح ومقبول...

من الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، انطلق نوع آخر من نشاط السيد، ومستوى آخر من العمل الإسلامي الحركي المتميّز كمّاً ونوعاً، إذ بعد مرور ما يقرب من السنتين على الحرب التي عصفت بلبنان، بدأت الأحزاب العلمانية تفقد مصداقيتها العقائدية والسياسية، وبدأ الشباب اللبناني يفقد الثقة بها ويبتعد عنها بشكل كبير، وانهار الهيكل الطوباوي من حولها، وأخذت تدخل في إطار الحركة التي بدأها سماحته، وأسّسها على الخير والتقوى، أفواج من الشباب، مشكّلين بذلك نواة التيار الإسلامي الفاعل في الحياة، والمركّز على القاعدة

الفكرية الأصيلة، وقد شكّلت هذه العودة المكثفة للشباب المسلم إلى حضن الإسلام تحت رعاية سماحة السيد، عامل استفزاز كبيراً للأحزاب القومية والعلمانية في المناطق اللبنانية. ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن عدداً من هذه الأحزاب والتنظيمات قد استقوى على التيار الإسلامي الذي بدأ عوده يصب، فكان أن حدثت عدة محاولات لاغتيال سماحته، إحداها بقذيفة مدفع أصابت غرفة نومه، حيث كان يسكن في منطقة الغبيري بعد انتقاله من مسكنه السابق في منطقة النبعة في الضاحية الشرقية لمدينة بيروت، إضافةً إلى محاولات اغتيال أخرى جرت على الطريق التي كان يسلكها سماحته إلى درس تفسير قرآني في منطقة الشياح، وأخرى على الطريق التي كان يسلكها إلى خطبة يوم الجمعة في بئر العبد.

لم تنل هذه المحاولات الفاشلة من عزيمة سماحة السيد، وكان لسان حاله دائماً: «إنني قد نذرت نفسي للإسلام، ولا عودة إلى الوراء، حتى لو أدى ذلك إلى استشهادي.. ونحن قومُ الموت في عُرفنا عادة، وكرامتنا من الله الشهادة». ولكن، وأمام إلحاح المؤمنين الطيبين، والشباب المتدين الواعي الحركي، انتقل سماحته للسكن في منطقة بئر العبد.

ومنذ تلك المرحلة، رعى سماحة السيد نشوء عدد من الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الشبابية والطلابية، ودعمها معنوياً وفكرياً بكل ما أمكنه، فكان معظم الشباب الحركي المتدين في حركة أمل والاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين، وفيما بعد جمعيات إسلامية أخرى، يتدارسون على فكره ومحاضراته، وكان عدد كبير من الذين اختاروا الدراسة الحوزوية، يتلمذون عليه في معهد شرعي - أسسه في منطقة النبعة كما أسلفنا - وفي منزله وبشكل يومي.. ولم يكن سماحته ليقاطع دعوةً توجه إليه يلقي فيها محاضرةً فكريةً أو درساً عقائدياً أو ندوة تفسير قرآن، بل أكثر من ذلك، كان معظم هؤلاء الشباب الحركي الواعي يتحلّق حول سماحته في المسجد الذي كان خليةً روحيةً رائعةً في رحاب دعاء كميل، الذي استمرّ سماحته في ترداده بصوته الشجي.

سابع عشر: الاجتياح الإسرائيلي وانطلاق المقاومة

عشيّة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، كانت الكتلة الشابة من المتدينين الحركيين قد بلغت شأناً لا يستهان به، وخصوصاً أن هذه الكتلة التي نشأت وترعرعت في كنف سماحته، شكّلت النواة الأولى لهيئة دعم الثورة الإسلامية في إيران، حيث كان سماحته أول من دعا إلى التعاطف مع شعاراتها، وإلى ضرورة التفاعل مع قياداتها، وعلى رأسهم الإمام الخميني(قده)، دون تحفظات، باعتبارها البشارة والشرارة التي يمكن أن تتشكّل على أساسها الجمهورية الإسلامية التي كانت محطّ آمال العلماء والشباب الحركيين في لبنان والعالم.

وأخذ سماحة السيد على عاتقه التنظير للاستراتيجيات الإسلامية للثورة، والتفاعل المنتج مع قياداتها، كما قام سماحته في هذا السياق بتلبية العديد من الدعوات التي وجّهت إليه من قيادات الثورة الإسلامية، حيث كانت هذه اللقاءات مناسبات مثلى للتداول بشؤون الإسلام والمسلمين، وتدارس الخطط الكبرى للمشروع الإسلامي الذي راح يأخذ أبعاداً مميزة له انطلاقاً من الجمهورية الإسلامية في إيران.

وقد شارك سماحته في مؤتمرات عديدة كانت تعقد في أنحاء مختلفة من العالم، في أمريكا وأوروبا وشرق آسيا وغيرها.

مع بداية الاجتياح الصهيوني للبنان، أخذت الكوادر الشابة التي انطلقت من مسجد الإمام الرضا(ع) في بئر العبد، تتوافد زرافاتٍ ووحداً لتتال توجيهات سماحته بالنسبة إلى المهمّات الجهادية في مواجهة القوات الصهيونية الغازية.. وفي حين كانت دعوات في لبنان تنحو منحى إعطاء هوية المواجهة مع العدوّ صفة «المدنية»، كان سماحته على قناعة تامة بأن المقاومة المسلّحة هي السبيل الوحيد والمثالي لمقارعة عدوٍّ لئيم لا يفهم إلا لغة القوة.

وعلى قاعدة أن سماحة السيد هو مرشد مجموعات الشباب التي انبرت للمقاومة والجهاد والاستشهاد في سبيل الله، ولغاية دحر العدو

وقواته من المناطق اللبنانية المحتلة، بدأت أجهزة الاستخبارات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى رأسها وكالة الاستخبارات الأمريكية، التخطيط لاغتيال رأس الحالة الإسلامية الجهادية في لبنان.. وأخذ القرار، ووضعت سيارة مفخخة بجوار منزله في بئر العبد، ذهب ضحيتها ما يزيد على المئة والخمسين بين قاتل وجريح، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وقد أدلى بهذه المعلومات «وليم كايسي»، رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية آنذاك، ونشرت في جريدة واشنطن بوست.

قبل محاولة الاغتيال الآثمة والفاشلة، كان منزل سماعة السيد فضل الله محجة لكل وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والمحلية، التي تسابقت لمقابلة سماحته، كونه الشخصية المركزية في لبنان التي تملك القول الفصل في جملة القضايا الساخنة على الساحة اللبنانية. وجدير بالذكر، أن هذه الهجمة الإعلامية العالمية على سماعة السيد، كانت تجري في وقت عمدت الدول الاستكبارية جميعها إلى إنشاء مراكز الدراسات المتخصصة لدراسة الإسلام الحركي، وكان سماعة السيد مصدراً أساسياً للتعرف إلى الإسلام الحركي، الذي بدأت أصداؤه تتردد في طول العالم الإنساني وعرضه.. وهنا، لا تغفل عن ضميمة أخرى كان يضمها بعض الإعلاميين الذين توافدوا من أكثر من دولة غربية؛ إذ كان العديد منهم مرتبطاً بأجهزة استخبارات دولية.

في هذه الأثناء، انفتحت خطوط التواصل بين سماعة السيد وكبريات الحركات الإسلامية العالمية، سنيهاً وشيعياً، وبات فكر السيّد وتوجهاته وإرشاداته السياسية والاستراتيجية، مناهج تتداولها قيادات وكوادر التيارات الإسلامية في العالم، وخصوصاً بعد أن حالت الهجمة الاستكبارية والاستخباراتية على سماحته دون سفره إلى دول العالم الإسلامي والغربي، فأصبح هذا التواصل يتم عبر الزيارات المباشرة إلى سماحته من شتى أقطار العالم، وعبر متابعة أخباره وأفكاره ومقابلاته في الصحف والمجلات ومختلف الوسائل الإعلامية الأخرى.

وعلى الرغم من أن السيد قد أسهم بشكل فعال في رسم

الاستراتيجيات السياسية للحركة الإسلامية العالمية، والتي كانت تُنشر في مقالات دورية في مجلة «المنطلق»، وجمعت فيما بعد ضمن كتاب «الحركة الإسلامية: هموم وقضايا»، إلا أنه لم يؤسس حزباً سياسياً أو تنظيمياً حركياً، بل اعتمد أسلوب العمل الفكري الإسلامي العام الذي لا تحدّه جغرافياً أو أطر زمنية محددة، في الوقت الذي دعم الحركات الإسلامية من خلال أبوّته الفكرية وتجربته العميقة وبصيرته النافذة، وشكّل غطاءً ودعماً لها في ساحات جهادها، وحمل معها وعنّها ضريبة الجهاد والتضحية. ولعلّه حتى الآن، هو في نظر العالم أجمع مرشد الحركة الإسلامية الثورية في العالم، على الرغم من محاولات أجهزة الاستكبار العالمي وسمه بصفات إرشادية تحدد دعمه لتيار معين أو حزب محدد.

ولعلّ من أكثر ثمار أفكاره السياسية الجهادية كانت المقاومة الإسلامية في لبنان، التي تربّى شبابها ومجاهدوها في محرابه، ومسجد بئر العبد كان ساحة الانطلاق الأولى لهذه المقاومة، حيث سقط الشهيد الأول أمام أعتابه، عندما أمّ ساحة السيد المعتصمين في المسجد لإسقاط اتفاق 17 أيار مع الاحتلال الإسرائيلي الذي أبرم مع السلطة السياسية اللبنانية آنذاك. كما اهتم بالعمل الاجتماعي التربوي الذي كانت تفرضه الحاجة آنذاك، فأسّس الحوزات العلمية في لبنان والشام وغيرهما، وجمعية المبرات الخيرية، التي تُعدّ من المؤسسات الرائدة في العمل التعليمي والتربوي، ليس في لبنان فحسب، وإنما في العالم العربي والإسلامي برمته.

ثامن عشر: في خطى المرجعية الدينية

منذ ذلك الوقت، بدأت شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي، تطلب من سماحته الإفتاء في أمور التكاليف الشرعية، لأنهم يرونه أهلاً للتقليد، كما هو أهلٌ للقيادة، إلا أن سماحته كان يأبى أن يتصدى لهذا الموقع، احتراماً لمراجع التقليد من الصنف الأول، كالسيد الخوئي (قده)، والإمام الخميني (قده)، والسيد الكليكانى (قده). وسماحته، لم يكن، ومنذ

عودته من النجف الأشرف إلى لبنان، وبالرغم من كل انشغالاته الجهادية والفكرية، لم يكن ليترك التدريس ومواصلة الأبحاث في المجالات الشرعية والفقهية والقرآنية على تنوعها، بل كان يعتبر أن من أولى مهمات عالم الدين، هي بقاءه منتجاً في دائرة عمله العلمي، كي يستطيع أن يطور معارفه، وبالتالي المعارف الإسلامية في دائرة أبحاثه الفقهية وغيرها، وكان سماحته - كما كان في النجف - لا يترك فرصة للمذاكرة العلمية مع الفقهاء والمجتهدين الذين كان يلتقيهم في سفراته إلى إيران، أو الذين كانوا يأتون إلى لبنان أو سوريا، وحتى عبر الهاتف، وكان يشجع طلاب العلم على المذاكرة العلمية الدائمة، فيغريهم بمناقشته.

بعد رحيل الصف الأول من مراجع التقليد في العالم، ألخت عليه القطاعات الإسلامية الواسعة في لبنان ودول الخليج، وبلاد الانتشار الإسلامي، بضرورة إظهار رسالته العملية، لأنهم يريدون الاقتداء بفتاويه في قضايا الفقه والشرع، كما في قضايا الفكر والسياسة والاجتماع، فكان أن بين آراءه الفقهية عبر استفتاءات فقهية صدرت في كتاب بعنوان «المسائل الفقهية» في جزأين، ثم علق على كتاب «الفتاوى الواضحة» للشهيد السيد محمد باقر الصدر على إثر رغبة من بعض المؤمنين، وأخيراً أصدر كتابه الكامل المتكامل «فقه الشريعة» في ثلاثة أجزاء، والذي ضمّ آراءه الفقهية الكاملة، ليسترشد بها مقلدوه في مختلف دول العالم.

وعلى الرغم من أن سماحة السيد ابن أكبر حوزة علمية شيعية في العالم، وهي النجف الأشرف، إلا أنه لم يكتف بالعلوم المعتمدة التي تقدّمها الحوزة لطلابها، بل انطلق إلى توسيع دائرة معارفه ووعيه، بهدف الإحاطة بكل العلوم والمعارف التي انتشرت في عصره؛ لأنه آمن منذ البداية، أن ميدان عالم الدين هي الدنيا كلها، وأن المعنيين بالدعوة إلى هذا الدين هم الناس كلهم، على اختلاف أجناسهم وقومياتهم وخلفياتهم الفكرية والثقافية، لذلك سعى سماحته إلى الاطلاع على معظم نتاج الفكر العالمي والثقافة الإنسانية السائدة، بمختلف تلوّناتها الفكرية والأدبية

والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. فحمل دعوة إسلامية إلى العالم أجمع، يتطلب حداً أعلى من المعرفة بهذا العالم؛ بأفكاره وقوانينه، باهتماماته وتطلعاته، بآلامه وأحزانه، بأفراحه وأتراحه، وهذا ما شكّل لفكر سماحة السيد وحركته فضاءً كبيراً وواسعاً، وحضوراً فعّالاً. ولذلك تنوّعت كتابات سماحة السيد، وتناولت قضايا حيويةً وحيّةً جنباً إلى جنب مع قضايا نظرية ومعرفية كبرى، إضافةً إلى قضايا علمية هامة، مواكباً كلّ جديد في عالم النظريات الفكرية والاجتماعية والسياسية.

ولعلّ ما يؤكّد ذلك، هو مناقشة سماحة السيد لمعظم الأفكار التي سادت في السابق وفي الراهن، وإبداؤه آراءً متنورةً وواضحةً في شأنها، منطلقةً من عمق الأصالة الإسلامية على المستويين الفكري والفقهّي، فضلاً عن مناقشته عدداً كبيراً من نتائج المفكرين الإسلاميين في مجال العلوم الدينية والاعتقادية، وكتابه «من وحي القرآن» يشهد جملةً كبيرةً من المناقشات العلمية الدقيقة لأساتذة وعلماء كبار في مجال التفسير القرآني والبحوث الكلامية والفقهية الدقيقة.

طرح سماحته جملة أفكار بكر خلقت جدلاً واسعاً في الساحة الإسلامية الثقافية، فمقالاته في مجلة «الحكمة» و«المنطلق»، وغيرها من المجلات الفكرية التي تناولت موضوعات لها علاقة بالبرلمانية والديمقراطية والمشاركة السياسية، وغيرها الكثير الكثير من إشكالات الفكر والسياسة والحدّات، تشهد له على استشرافه المأزق الذي يمكن أن يواجهه الحركة الإسلامية العالمية، وخصوصاً بعد أن أصبح لها دولة في إيران، وبات عليها أن تقدّم نموذجاً متقدّماً يتجاوز التقاليد السياسية الاستبدادية السائدة، وينأى بالتجربة الإسلامية عن الوقوع في خانة الأنظمة التي تجهد الحركة الإسلامية في مقارعتها ومعاداتها.

وبحسّ القائد الإسلامي العالمي الوجدوي، أطلق سماحته شعار الوحدة الإسلامية، لأنه كان يرى بوضوح، أنّ الإرث التاريخي للعداء بين أنصار المذاهب الإسلامية وتياراتها المتنوعة، قد يتحوّل إلى معوّقٍ حقيقيٍّ أمام تحقيق أهدافها، إضافةً إلى أنه قد يشكّل الثأفة التي تهبّ منها رياح

الاستكبار لتجذير الفرقة فيما بينها، والحؤول سياسياً وفكرياً دون وحدتها، بعد أن حال جغرافياً وقومياً دون اتحادها. وقد طرح الوحدة الإسلامية من موقع الالتزام بتعاليم أهل البيت (ع)، الذين أسسوا للوحدة منذ رائدها الإمام عليّ (ع)، ودعا إلى الحوار العقلاني الموضوعي في القضايا المختلفة على قاعدة الكتاب والسنة، مشدداً في الوقت نفسه على نبذ الخلافات، وتجميد المنازعات أمام قوى الاستكبار العالمي التي تريد رأس الإسلام، غير مفرقة بين سنة وشيعة. ولعل استشهاد العلماء والمفكرين والمثقفين من مختلف التيارات والمذاهب الإسلامية بأقوال سماحته، لهو أفضل دليل على التوجه الواحدوي لسماحته، حتى قيل فيه إنه عالم دين وحدوي من الطراز الرفيع، وصاحب المصادقية العالية في هذا الشأن.

وفي مجال الانفتاح على العالم، بادر سماحته إلى طرح مقولة الحوار الإنساني الإنساني، التي لاقت استجابةً من عددٍ كبيرٍ من علماء الدين المسيحيين والغربيين عموماً، وجعلت اسم سماحته من الأسماء الإسلامية الكبرى التي يحترم فكرها وآراؤها لمصادقيتها، ولمضمونها الديني الإنساني الذي يحترم الإنسان بمعزلٍ عن لونه وقوميته وانتمائه الحضاري.

وبالتساوق والتوازن مع دعواته إلى الحوار الإنساني الإنساني، لم يغفل سماحته عن مخططات الاستكبار السياسية والاقتصادية لوضع اليد على أنظمة الحكم في المناطق الإسلامية، وعن نيّاته مصادرة ثرواته البشرية الفذة والطبيعية الغنيّة... فالمرآب لخطب سماحة السيد وكتاباته، يلحظ الالتفات الدائم إلى مثل هذه الأهداف، وإلى فضحه الدائم لمخططات الاستكبار، مقرونةً بالشواهد والأدلة التي لا تقبل الجدل، ولعل ما تشهده الساحة العربية والإسلامية خصوصاً، والعالمية عموماً، من هجمة استكبارية تهدف إلى السيطرة على المنطقة، يؤكد ما ذهب إليه سماحته في الماضي البعيد والمتوسط والقريب، وصولاً إلى المستقبل.

ومع ذلك، لم يدهن سماحة السيد الحركات الإسلامية التي تستخدم الطرق غير المنطقية وغير الإنسانية في تحقيق أهدافها. من هنا، نجده قد

أنصف بعض الحركات الإسلامية بالقول إنها إسلامية في عقائدها، إلا أنها غير حكيمة في وسائلها وطرق عملها. وليس أدلّ على هذه المواقف المبدئية، من استنكاره تفجير مبني مركز التجارة العالمي على رؤوس المدنيين في 11 أيلول 2001، والذي اعتبره عملاً لا يقرّه عقل ولا دين ولا منطق، وبأنه عملٌ أعطى المستكبر الأمريكي والبريطاني حجةً قويةً لتبرير هجومه الهمجي على العالم الإسلامي، لتحقيق ما خطّط له ضدّ هذا العالم قبل حدوث التفجيرات بسنوات عديدة..

لكنّ سماحة السيد وقف بكلّ قوّة في وجه مقولات الاستكبار وخططه، ودعا إلى تأسيس مراكز أبحاث علمية عالمية دولية محايدة، تضع حدوداً للمصطلحات والتعاريف، من أمثال الإرهاب، ومحور الشر والخير، وغير ذلك من المقولات التي أعاد سماحته تحديد معانيها وحدود دلالاتها، بما يفوّت على المستكبر استخدام قاموسه المعادي تحت هذه العناوين، وفي ظلّ هذه الشعارات.

والمستهجن، أنه في زحمة مواجهة السيد لمخططات الاستكبار، وانشغاله في فضح مزاعمها ومبرراتها، فتحت عليه نار التشكيك من الجبهة الخلفية التي تسلّحت بعدد كبير من مقولات التخلّف والعصبية والصنمية، فكانت عوناً - عن قصد أو غير قصد - للمستكبر على سماحة السيد والتيار الفكري الذي حاول إنعاشه في مواجهة الاستكبار.

وعلى الرغم من كلّ المعوّقات التي اعترضت نشاط سماحة السيد من تيّار التخلّف، فقد أصرّ سماحته على أن يزرع في وجدان الحركة الإسلامية عناصر القوة التي تظهرهم عصبيةً واحدةً عصيةً على الانقسام والتشظّي، وتحملّ ضريبة ذلك لكثرة ما لاقى من تفسيرات غير منصفة لمقولاته وآرائه، من بعض أوساط الساحة الإسلامية نفسها.

وقد جسّد سماحته قوّة إرادة العالم المتحدّية، من خلال جملة مواقف قويّة، حتى قال بعضهم إنّ سماحة السيد أشبه بصخرة تنكسر عليها الأمواج الهوجاء، وتعود هادئةً ساكنةً تنحدر عنه كالسيل البارد.. وهذه الشخصية المتحدّية قامت باجتياز العديد من الابتلاءات الصعبة في

شئى ساحات العمل وميادينه، ولم تقتصر فقط على الابتلاءات الأمنية الكثيرة، إنما تجاوزتها إلى التحديات الثقافية والجهادية والسياسية.

تاسع عشر: مع الناس

مع أن سماحة السيد هو من الشخصيات العلمائية والمرجعية، فقد اختار بفراة قلّ نظيرها أن يبقى إلى جانب الناس، يرافقهم في صلواتهم وصيامهم وحجهم، ويتقرّب إليهم كما يتقرّبون إليه، ويحشر نفسه معهم كما حشروا أنفسهم معه، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿وَاضْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ...﴾ (الكهف: 28)، وانفتح سماحته على الإنسان كلّ في كلّ مشاكله وقضاياها.. وأخذت الأبعاد الأخرى للدين، غير العقيدة والشريعة، مساحةً كبرى في حركة سماحة السيد، فنظر إلى قضايا المسلمين بلحاظ البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، وأيضاً نظر إلى حركة المسلمين في العالم بلحاظ الظروف كافة، وصرّح بأننا لا نعيش في مجتمعات جامدة نستطيع أن نسقط أفكارنا عليها إسقاطاً من فوق، بل لا بدّ من السعي إلى نيل تعاطف الإنسانية مع ديننا وقضايانا المحقّة والعادلة والإنسانية. وانطلاقاً من هذه الخلفيّة، تحدّث عن قضايا المسلمين الكبرى، كقضية القدس والقضية الفلسطينية عموماً، وسائر قضايا المسلمين في ما يتعلّق بحريّتهم وعزّتهم وكرامتهم.

لا شكّ في أن سماحة السيد أدخل الكثير من العناوين والمفاهيم والمفردات إلى ساحة الحركة الإسلامية، ولعلّ سماحته أوّل من استخدم مصطلحات من قبيل الحركة الإسلامية - الساحة الإسلامية - الإسلام الحركي - الأخلاق الإسلامية المتحركة الإسلام العالمي دولة الإنسان... إلخ.

وعلى المستوى الجهادي، فقد شرّع سماحته العمليات الاستشهادية في لبنان لدحر الاحتلال الصهيوني، وفي فلسطين لإسقاط الأمن الصهيوني، ودعا إلى مقارعة الاحتلال الأمريكي في العراق وفق ما تسمح به الظروف الموضوعية، إضافةً إلى إعلانه مبدأً سياسياً هاماً، وهو أنه

يجب على المسلمين في كل الدول العربية التي تواجه الاحتلال والاستكبار، العمل على أن لا يستقر الاحتلال أو يشعر بالاسترخاء في أرض المسلمين.

وليس آخر تصدييات سماحته العلمية والشرعية، ما أفتى به تجاه القضايا العلمية المستجدة، كالاستنساخ وقضايا المرأة والنسل وغير ذلك، إضافة إلى كونه نصيراً عنيداً للمرأة في انتزاع حقوقها من مغيبها، وخصوصاً في المجتمعات التقليدية التي تظلم المرأة وتهتمش دورها الاجتماعي والإنساني على الدوام.

وبكلمة مختصرة، إنَّ سماحة السيد فضل الله تحوّل بعد أكثر من 50 سنة من العمل الجادّ والنّشيط والدؤوب، إلى ضمير الحالة الإسلامية العالمية، وحامل المشروع الحضاري الإسلامي في العالم أجمع، غير آبه بكلّ السهام التي توجّهت إليه من الأقربين والأبعدين، وهو في هذا المجال، يتأسى برسول الله(ص) والإمام علي(ع)، وكلّ الأئمة الذين قيل الكثير في حقهم وأشخاصهم، ولكن لم تمنعهم قناعتهم الراسخة بالإسلام، وبالدور الريادي والرسالي الذي ارتضوه، أن يأخذوا على عاتقهم أن يكونوا منارات للإسلام يشعّ نورها على العالم كله، وأن يكونوا عوناً للبشرية في خط الله، لا تثنيهم الصعاب والتضحيات - مهما تعاظمت وغلت - عن القيام بالدور التاريخي والرسالي الذي نذروا أنفسهم له، ورائدهم قول رسول الله(ص): «إن لم يكن بك غضبٌ عليّ فلا أبالي».

عشرون: المرجعية المؤسسة: المشروع - الطموح

طرح سماحة السيد مشروعاً للمرجعية سمّاه مشروع «المرجعية المؤسسة»، والذي صدر في كتاب «المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية»، حيث يستند المشروع إلى ثلاثة مرتكزات أساسية:

1 - المرجع

يرى سماحة السيد فضل الله، أنه، مضافاً إلى شرط الأعلمية - لمن

يقول بها -، والصفات الأخرى للمرجع، لا بدّ من توفر صفات أخرى لكي يكون المقلّد في الفتيا مرجعاً للشيعة، لأن المرجع أصبح في الواجهة السياسية في العالم، بعدما أصبحت مسألة الطوائف أو الأديان تمثل وجهاً من وجوه الحركة العالمية... وقد أصبحت الناس ترجع إلى المرجع في القضايا السياسية والاجتماعية، وما إلى ذلك من الأمور التي تقتحم على العالم الإسلامي كل واقعه وقضاياها.

وكذلك، فإن الفقيه لا يستطيع - في المرحلة الحاضرة - أن يعيش خارج نطاق قضايا عصره، باعتبار أن قضايا العصر حتى في الأمور الفقهية، تمثل موضوعات الأحكام التي يحتاج المجتهد أن يستنبطها ويحددها كمنهج إسلامي في الحياة.

2 - المؤسسة المرجعية

يحدد سماحة السيد فضل الله منهجية العمل للمؤسسة المرجعية على أساس دائرتين رئيسيتين:

الأولى: إبعاد المرجعية عن الصفة الشخصية، وجعلها مؤسسة متكاملة موحدة، لا تعيش الفواصل في شخصيات المراجع، ولا يتحدد امتدادها الزمني بحياة المرجع، بل تضم مختلف الطاقات التي يحتاجها المرجع (رئيس المؤسسة) في إطلالة المرجعية على العالم، فيستفيد من تجارب السابقين ضمن التراث المتوفر لدى المؤسسة، وتستمر من بعده.

الثانية: أن لا تحصر نفسها في الميل إلى الوسط الحوزوي بعيداً عن الاهتمامات العامة في حياة المسلمين، فلا بدّ للمرجعية من أن تطلّ على قضايا العالم السياسية والثقافية والاجتماعية.

3 - الأمة الإسلامية

تلعب المرجعية المؤسسة دوراً مهماً في تماسك الأمة الإسلامية ووحدتها، من خلال وحدة الموقف ووحدة الرؤية التي تستند إلى استيعاب شامل للحالة الإسلامية في واقعها المعاصر وواقعها المستقبلي،

ولا تُبنى مع كل ذلك على نظرة شخصية، بل تنطلق من خلال تلاقح الطاقات داخل المؤسسة المرجعية.. كما تؤمّن المرجعية المؤسسة التواصل المباشر بين المرجعية الشيعية وقاعدتها من جهة، والقاعدة الإسلامية عموماً من جهة ثانية.

ومن الطبيعي أن مشروعاً كهذا، لا يمكن أن يبصر النور من الناحية الواقعية ما لم يكن له رأي عام يؤمن به، ويدعمه ويتفاعل معه، في حركة المرجعية والمجتمع نحو تحقيق الأهداف الكبرى، التي لا يمكن أن يقوم بها شخص المرجع بمفرده، مهما بلغت قوته وعلا شأنه.

حادي وعشرون: دوائر المرجعية

1 - الحوزات العلمية

ضمن رؤية سماحة السيد (ره)، والتي تتلخّص بأن على العالم الديني أن يكون أفقه الناس بما يؤمّم فيه، وأحكمهم بطبيعة الحركة الإسلامية في خط الدعوة إلى الله تعالى، ومن أجل إعداد علماء الدين والمبّلّغين للمجتمع الإسلامي، اهتمّ سماحة السيد (ره) بتأسيس الحوزات العلمية ورعايتها، سواء منها التي تنتمي إلى المؤسسة بشكل مباشر، أو التي تقوم عليها جهات دينية متوازنة. وأهمّ الحوزات التي يرعاها سماحته:

أ - المعهد الشرعي الإسلامي: (الضاحية الشرقية للعاصمة اللبنانية - بيروت):

تأسّس هذا المعهد في منطقة النبعة، وكان يتولّاه سماحته بشكل مباشر، وقد نماه - بعون الله - حتى كبر شأنه وعظم شأوه وأصبح مقصداً لطلّاب العلم من مختلف أنحاء لبنان والعالم، وبلغت شهرته الحوزات الكبرى التي كانت تحتضن طلابه من دون تدقيق يُذكر..

وإفساحاً في المجال أمام المرأة الراغبة في طلب العلم الديني، افتتح المعهد قسماً للنساء، يؤمّن دراسة نموذجية للعلوم الدينية والحوزوية التي تحتاجها المرأة كمثقفة ومبلّغة في آنٍ معاً.

ب - المدرسة الدينية في منطقة صور/الجنوب اللبناني :

والتي أصّرَ المرحوم العلامة السيد هاشم معروف الحسني قبيل وفاته على أن يكون سماحة السيد هو وليّ وقفيّتها. وقد شكّلت تلك المدرسة منبعاً للنشاط الثقافي المتنوّع في منطقتها.

ج - حوزة المرتضى في السيّد زينب(ع) في دمشق - سوريا :

والتي ضمّت هذه الحوزة في ثناياها طلاباً من جنسيّات مختلفة، وخرّجت العديد من المبلّغين والمبرّزين في العلم الديني.

ويتوزّع عدد كبير من خريجي هذه الحوزات على مساجد وقرى متعددة في لبنان والخارج. ومما يُذكر في هذا المجال، أنّ أغلب علماء الدين في لبنان، هم إمّا تلاميذه، أو تلاميذ من تتلمذوا على يديه.

2 - مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث

مؤسسة تُعنى بتعزيز الوعي الإسلامي المتجدد كخطٍ فكري وثقافي فاعل في الحياة الإنسانية، وذلك من خلال الإسهام الفاعل في بناء المداميك الفكرية والثقافية للمشروع الحضاري الإسلامي الإنساني والعالمي.

3 - المركز الإسلامي الثقافي

واحدٌ من المراكز الثقافية التي يربعاها سماحة السيد (رض)؛ حيث يعمل المركز على نشر الثقافة الإسلامية في خطّ أهل البيت(ع).

يقيم المركز الندوات الفكرية والدروس الثقافية المتنوعة في المجالات الدينية والأخلاقية وغيرها، والتي يحضرها نخبة من أهل الفكر والعلم في مواضيع تهتمّ الأجيال المعاصرة. هذا، وبعد سقوط نظام الطاغية في العراق، قامت المؤسسة المرجعية لسماحة السيد، برعاية ودعم إنشاء عدد كبير من المراكز الثقافية في مناطق مختلفة من العراق، كالنجف والفاطمية وسامراء وغيرها.

4 - المكتبة العامة

تعزيزاً للروح العلمية في القراءة والبحث، حرص سماحته على توجيه الأنظار نحو مشروع تأسيس مكتبة عامة، أُطلقَ عليها اسم (مكتبة سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله العامة)، تضمّ في ثناياها الكتب المختلفة والمتنوعة، وكان أن توفّرت له أيادٍ خيرة ساهمت في دعم المشروع الذي نُفّذ في الطابق السفلي لمسجد الإمامين الحسين (ع)، ويشرف عليه المركز الإسلامي الثقافي، وقد تمّ تجهيزه بعشرات الآلاف من الكتب، مع صالة للإنترنت والبحوث الكمبيوترية.

5 - المساجد

إعلاءً لكلمة الله، وتثبيتاً لأمره في الفكر والقول والعمل، وتعزيزاً لدور الرسالة في الإنسان، ونشراً لمبادئ الخير والعدل والمحبة في الأرض والحياة، ومن أجل بناء الفرد الصالح الذي يؤسّس للمجتمع الصالح، من خلال التزامه القوي بالقيم والمثل التي جاءت بها الرسالات، ولأن المسجد باب الانفتاح الكبير على هذا العالم الإنساني في صلته بالله تعالى، شَيّد سماحة السيّد (ره) - بعون الله - عدداً من دور العبادة والثقافة في مناطق مختلفة من لبنان وسوريا، كما أجاز دفع الحقوق الشرعية لإنشاء المساجد في أنحاء مختلفة من العالم.

ثاني وعشرون: رعاية الأيتام

أولى سماحة السيّد اهتماماً بالغاً بالأيتام، كونهم يمثلون الشريحة الضعيفة في المجتمع، والتي تحتاج إلى الكفالة والرعاية، حتى لا تضيق في مهَبّ العواصف الاجتماعية، وقد رعى سماحته مشروع حماية اليتيم وكفالته عبر مشروعين:

1 - مبرات الأيتام

أسّس سماحته جمعية المبرات الخيرية التي شَيّدت صرحها الأول للأيتام تحت اسم «مبرة الإمام الخوئي»، والتي أمنت المسكن الكريم

للأيتام الذين كادت الحرب اللبنانية تتركهم لأيدٍ غير أمينة على دينهم وأخلاقهم وحياتهم.

ثم ضاعفت الجمعية جهودها في مجال رعاية الأيتام، تحت ضغط الحاجة الاجتماعية التي تحرّكت في مناطق مختلفة من لبنان، فأُسست جمعية المبرات - في ظل توجيهات سماحته ورعايته ودعمه - مبرات عذّة للأيتام، توزّعت على مناطق متعدّدة من لبنان، وتطوّرت الرعاية في مختلف جوانبها، وتحوّلت من رعاية اجتماعية إلى رعاية رسالية شمولية في التربية والتعليم والثقافة ونواحي الحياة كافة، هادفة إلى أن توفرّ للأيتام الرفاهية الجسدية والنفسية والاجتماعية، وتنمية قدراتهم الذاتية وتحقيق تقدّمهم، ليساهموا فيما بعد بفعالية في حركة المجتمع والحياة.

وتؤمن الجمعية لليتيم الرعاية الشاملة في كلّ ما يحتاج إليه في الشؤون الحياتية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والنفسية، إضافة إلى تنشئته روحياً ومسلِكياً ودينياً، مستخدمةً لذلك كلّ الوسائل التربوية الهادفة، ومعتمدةً على أهل الاختصاص في التربية والتعليم وغيرهما، ليكون كلّ ما يُقدّم لليتيم مدروساً ومناسباً مع عمره واحتياجاته النفسية والجسدية. والهدف من ذلك، هو الوصول باليتيم ليكون إنساناً سوياً في العقل والجسد والروح، ومتوازناً في علاقته بالمجتمع بشكل عام.

وتحتضن الجمعية حتى اليوم أكثر من 3300 يتيم ویتيمة موزعين على مبرّاتها.

وقد عملت الجمعية على رعاية الخريجين من الأيتام، محاولةً تأمينهم في الجامعات المتنوعة، رفداً لمسيرة تطوّرهم العلمي والثقافي، وجعلت الأولوية في وظائفها لليتيم الذي يمتلك الكفاءة والخبرة اللازمين في عمله.

2 - رعاية الأيتام في الأسر

نظراً إلى امتلاك كثيرٍ من الأسر القدرة على رعاية أيتامها، مع حاجتها إلى الدعم المادي والمعنوي، وجّه سماحته «مكتب الخدمات الاجتماعية» التابع للمؤسسة المرجعية، لتأمين التقديمات المادية التي

تحتاجها أسرة اليتيم، حيث يقوم المكتب بتأمين راتب شهري يكفي العائلة في احتياجاتها الحياتية، كما يؤمن ما يلزم من الملابس والكتب المدرسية، ويساعد في أقساط المدارس حيث تدعو الحاجة لذلك. ويساعد المكتب حالياً 7640 يتيماً.

- رعاية أيتام العراق:

يقوم مكتب الخدمات الاجتماعية التابع لمؤسسة سماحة المرجع السيد محمد حسين فضل الله (ره) برعاية الأيتام والفقراء والمعوزين، في إطار عمل تنظيمي يهدف إلى سدّ حوائج المستضعفين والمحرومين من أبناء أمتنا الإسلامية، كما يسعى دائماً إلى شدّ اللحمة الإنسانية بين مختلف شرائح المجتمع، عبر عملية التضامن الاجتماعي، كما أن هذه الرعاية تغطّي مختلف البلدان العربية والإسلامية، وخصوصاً أيتام العراق الذين بلغ عددهم إلى الآن حوالي 6870 يتيماً.

ثالث وعشرون: مكتب الخدمات الإجتماعية

يقوم مكتب الخدمات الاجتماعية التابع للمؤسسة، بدراسة الحالات الاجتماعية التي تتقدّم بطلب إلى المكتب، أو التي يُشار إليها من العائلات المستورة، أو العائلات التي أقعد العجز والإعاقة معيّلها عن العمل وتأمين حاجاته وحاجات أسرته، وذلك لتحديد احتياجات هذه العوائل من الغذاء والدواء والملبس، ويتمّ مساعدة الأسرة الفقيرة أو الفرد من خلال الحقوق الشرعية من الأخماس والزكوات والصدقات، ويساعد المكتب حالياً 630، 20 فقيراً.

رعاية المسنين:

ثمة مسنونون يقبعون خلف جدار العجز البدني المانع عن مواصلة تحصيل القوت، هؤلاء المسنونون، هم اليوم مسؤولية الجميع وطنياً وإنسانياً ودينياً. . ولأجلهم يعمل مكتب الخدمات الاجتماعية بناءً على توجيهات سماحته على هدم الجدار الذي يحجب الرؤية عنهم، ليساهم

الجميع في رعايتهم . . وهم اليوم يحصلون على كافة المساعدات المطلوبة، ويساعد المكتب حالياً 423 مسناً.

رابع وعشرون: رعاية المكفوفين والصم والبكم

كان الواقع الإسلامي يعاني نقصاً كبيراً، بل انعداماً في المؤسسات التي ترعى ذوي الاحتياجات الخاصة، ممن فقدوا حاسة البصر أو السمع، أو تعثرت معهم القدرة على النطق، ما جعل هؤلاء، وخصوصاً في الحرب الأهلية، مضطرين للانخراط في مؤسسات ذات طابع ديني مختلف كلياً عن الإسلام، ما يؤسس لضعف المناعة الدينية لهذه الفئة، ولذلك كان اهتمام سماحة السيد(ره) بالغاً بتهيئة الأرضية لإنشاء مؤسسة متكاملة، بدأت صغيرة في البداية، ثم تطوّرت تحت اسم «معهد الهادي للإعاقة السمعية والبصرية»، والذي يُعدُّ - بشهادة الكثيرين - من المعاهد الأولى في الشرق الأوسط، وليس في لبنان فحسب.

وقد حوى في أحضانه ثلاث مدارس:

1 - مدرسة النور للمكفوفين.

2 - مدرسة الرجاء للصم.

3 - مدرسة النطق واللغة.

تؤمن المؤسسة التعليم الأكاديمي باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية، إضافةً إلى التعليم والتأهيل المهني والحرفي، والرعاية الداخلية الحياتية. وقد وصل العديد من طلابها إلى الجامعات، ونالوا شهادات عليا في مختلف الاختصاصات.

خامس وعشرون: المؤسسات الأكاديمية والمهنية

اهتمت مرجعية سماحة السيد(ره) بإنشاء المدارس الأكاديمية التي كانت تشكّل حاجة ملحةً للمسلمين على وجه الخصوص، فأقامت عبر جمعية المبرات الخيرية خمس عشرة مدرسة نموذجية، إضافةً إلى معهد

فني تقني، ضمت - لهذا العام - 17000 طالب وطالبة. وقد هدفت الجمعية من خلال ذلك إلى إعداد الطالب، وتربيته تربيةً متكاملةً فكرياً وروحياً وجسدياً ونفسياً واجتماعياً، لِيُسهم في بناء مجتمعه وتقدمه، ويكون ذا قدرات تواجه عصره وتحدياته، ودراسة احتياجات مجتمعه ومتطلباته، والعمل على تليينها والإسهام في حل مشكلاته وتحقيق أهدافه.

وإلى جانب ذلك، اهتمت الجمعية بتأمين التعليم المهني والتقني بأسلوب متطور، فأنشأت معهد عليّ الأكبر المهني والتقني، ودار الصادق(ع) لتخريج المعلمّات، ومدرسةً للتمريض، ومعهد السيدة سكيّنة للبنات.

سادس وعشرون : الرعاية الصحية

قامت جمعية أسرة التآخي بتأسيس مستوصف الإمام علي(ع) عام 1966 في منطقة شرق بيروت - النبعة.

كما قامت جمعية المبرّات الخيرية بالتعاون مع مؤسسة بهمن الخيرية، بإنشاء مستشفى بهمن في ضاحية بيروت (العاصمة)، والذي يعدّ من المستشفيات النموذجية ذات التجهيز التقني العالي.

إضافةً إلى مستشفى السيّدة الزهراء(ع) في منطقة صور في الجنوب اللبناني، والذي لا يزال ينتظر التمويل لتجهيزه.

وقد افتتحت الجمعية أيضاً عدداً من المستوصفات الصحيّة في المناطق المحرومة من لبنان، والتي كان آخرها مستوصف العباس الصحي الاجتماعي الثقافي في ياطر في الجنوب اللبناني، ومركز الإمام الحسين(ع) الطبي في جلالا في البقاع.

كما يقدّم «مكتب الخدمات الاجتماعية» - عبر دائرته الصحيّة - مساعدات صحيّة تتضمّن الاستشفاء والمعاينات الطبيّة والأدوية والفحوصات المخبرية المتنوّعة والأشعة، علماً أن المكتب يغطّي ما بين 50 إلى 70٪ من كلفتها الماديّة.

سابع وعشرون: دوائر المرجعية

1 - كتب التبليغ والخارج

أطلّ سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله(ره) على العالم الإسلامي بشكل مباشر، في زيارته المتكررة التي قام بها إلى أكثر من بلد إسلامي وغير إسلامي، وشارك في العديد من المؤتمرات التي كانت تُقام فيها، حتى حالت عوامل متعددة دون تصديده المباشر في الاتصال بالمسلمين في العالم.

وقد حرص سماحته على حماية أوضاع المسلمين ورعايتهم والتواصل معهم في شؤونهم المختلفة، فأنشأ مكتباً للعلاقات الخارجية والتبليغ، يعمل على تأصيل الفكر الإسلامي المنفتح على كلّ قضايا الإنسان المسلم في علاقته بربه وبالناس من حوله، خصوصاً في المغتربات التي قد تضغط بشكل وبآخر على التزام الإنسان العقيدي والشرعي.

وقد كانت توجيهات سماحته للخارج بالانخراط في المجتمعات التي يوجد في إطارها المسلمون، مع الحفاظ الشديد على الالتزام الديني، وركّز على الحوار مع الآخرين في كل ما ينشأ من خلافات في الرأي انطلاقاً من القواعد المشتركة.

ويعمل المكتب على تنظيم عمل وكلاء سماحة السيد(ره) في العالم، ورفدهم بشتّى الموارد التي يحتاجها العالم الديني في منطقته، من أجل تركيز وضع المسلمين فيها على قاعدة الإسلام المنفتح والعقل المتحرّك والدفع بالتي هي أحسن.

2 - القضاء الشرعي

كان سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله(ره) مرجعيةً قضائيةً منذ أكثر من أربعين عاماً، يرجع إليه المتنازعون في مختلف المجالات، وخصوصاً في ما يتعلق بالحياة الزوجية، لكي يحل المشاكل العالقة في نطاق الحكم الشرعي.

وقد كان تصدّي سماحته للقضاء مباشراً حتى أوائل الثمانينات من القرن الماضي، ولكن نظراً للمشاكل المتزايدة التي كانت تعرض لسماحته، أسّس مكتباً للقضاء أطلق عليه اسم «المكتب الشرعي»، انتدب له علماء دين من ذوي الكفاءة العلمية والخبرة العملية في إدارة الخلافات وفي تطبيق الحكم الشرعي، حيث يعمل هؤلاء على حلّ مشاكل الناس بالوكالة عن سماحته ضمن الموازين الشرعية للقضاء...

ثمّ تطوّر عمل المكتب نظراً لتطور حاجات الناس، فتعددت فروعها في لبنان والخارج في نطاق المكاتب التابعة لسماحته، ويتصدّى للقضاء فيها أصحاب الخبرة والكفاءة من العلماء.

3 - مكتب الاستفتاء

بعد تصدّي سماحة السيّد(ره) للمرجعية والإفتاء، كثرت الاستفتاءات الواردة إلى سماحته، ولم يعد يتسع وقت سماحته للإجابة عنها بشكل مباشر، فدعت الحاجة إلى إنشاء مكتب للاستفتاء يقوم عليه جملة من العلماء ذوي الكفاءة العالية في العلم والفضل، وقد أُلقيت على عاتق المكتب مهام متنوعة، نوجزها كالآتي:

1. الإجابة عن الاستفتاءات الخطيّة الواردة عبر صفحة «بيّنات» على الإنترنت، ورفعها إلى سماحة السيّد.
 2. الإجابة الشفهية عن الاستفتاءات مباشرة أو عبر الهاتف.
 3. متابعة أوائل الشهور القمرية عبر استطلاع آراء أهل الخبرة في هذا المجال، ورفعها إلى سماحة السيّد(ره) ليرى رأيه فيها.
 4. الإشراف على إعداد وطباعة الرسالة العملية المطابقة لفتاوى سماحة السيّد(ره).
 5. برنامج إذاعي مباشر تتمّ الإجابة فيه عن مختلف أسئلة المستمعين.
- هذا، ولسماحة السيّد(ره) لقاء مباشر مع المستفتين والزائرين في

أوقات معينة، إضافةً إلى إجاباته المباشرة عن كثير من الاستفتاءات الواردة عبر الهاتف.

ثامن وعشرون : الإعلام الإسلامي الملتزم

نظراً إلى ما اكتسبه الإعلام من أهمية كبرى في هذا العصر، حيث أتاحت وسائل الاتصال الحديثة للإنسان الدخول إلى أكثر من مجال وأفق، الأمر الذي يوسع آفاق الدعوة الإسلامية، ويفسح في المجال أمام التواصل مع كل الراغبين في متابعة التساؤلات والإشكالات التي باتت تطرحها الخطوط المناوئة للإسلام أو المختلفة معه، والتي بات الإعلام المضاد يركّز عليها بشكل وبآخر... نظراً إلى كلّ ذلك، رأى سماحته أنّ الفكر الإسلامي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إعلام منفتح وواع ملتزم حيوي، كما كان لسماحته دور رائد في دعم الإعلام الإسلاميّ للحالة الإسلامية في لبنان والخارج، وقد أخذ دوره في التوجيه المباشر وغير المباشر لكلّ القيمين عليها.

1 - الإنترنت

موقع «بينات» على الإنترنت :

انطلاقاً من المسؤولية الإسلامية الشرعية، واستجابةً للحاجات الدينية والثقافية للجمهور الواسع من المسلمين، تأسّس موقع «بينات للإنترنت» عام 1418 هـ، الموافق لعام 1997م، ليصبح بذلك من المنابر الإعلامية الإسلامية القليلة التي تحمل مسؤولية الكلمة الرسالية وأصالة الفكرة الإسلامية، وفق منهج حركي يؤسس الوعي ويبني الذات ويحرّك الموقف، على قاعدة امتلاك الشروط الضرورية لمواجهة التحديات المعاصرة.

ويسعى الموقع لإبراز الصورة الإسلامية بإشراقاتها وحيويّتها وغناها، ولا سيّما صورة التشييع التي منسّها ألوان شتى من الالتباس والتشويش والغموض، سواء في العالم الغربي أو في العالم الإسلامي.

وتعزيزاً للتواصل والاستفادة من التقنيات الحديثة، فقد أسّس كلٌّ من «مكتب الخدمات الاجتماعية» و«جمعية المبرات الخيرية» موقعاً له على الإنترنت، تضمّن تعريفاً بكلّ منهما، والتقديمات التي يؤمنانها، إضافةً إلى آليات التواصل.

2 - إذاعة البشائر

إذاعة البشائر، إذاعة رسالية ثقافية شبابية اجتماعية هادفة، تسعى إلى بث الأفكار والقيم والمعارف الإسلامية، ونشر المبادئ الإنسانية الحقّة، بما تشتمل عليه من ثقافة ومفاهيم وأخلاق، بغية تقديم المفيد والتعريف بأهمية الثقافة الملتزمة والرزينة. ولأجل ذلك، تعمل على تظهير الأفكار الحضارية والمبادئ السامية من خلال أثيرها الإذاعي الحي الذي ينسجم وروح العصر، ومن خلال أداء يعتمد أفضل الوسائل والتقنيات الفنية والبشرية المساعدة على ذلك.

3 - جريدة بينات

استكمالاً للدور الثقافي والفكري الإسلامي على المستوى الإعلامي، تمّ إصدار أسبوعية «بينات»، والتي تركّز على القضايا الإسلامية الحيوية العامة التي تهتمّ الشرائح الاجتماعية المتنوعة على حدّ سواء، يتمّ من خلالها الإضاءة على الرؤية الإسلامية الواعية، والمرتكزة على الأصالة الفكرية للإسلام الحنيف.

تاسع وعشرون: رعاية المؤسسات والجمعيات الإسلامية في العالم

نشير إلى أن سماحة السيّد(ره) كان الراعي الأساس للعمل المؤسساتي في المغتربات الإسلامية، حيث حثّ الكثيرين من أبناء الجاليات الإسلامية على إقامة المؤسسات المتنوعة التي تحفظ للجيل المسلم أصالته وفكره والتزامه الديني والفكري في ظلّ الأفكار المنحرفة التي تحاول أن تحرّف الجيل عن فطرته ونقائه وصفائه.

وفي موازاة ذلك، أجاز سماحة السيّد(ره) للمؤمنين دفع الحقوق الشرعية لإنشاء المدارس الإسلامية والمساجد والمراكز الثقافية في المغتربات. ولعلنا لا نبالي إذا قلنا إنّ أغلب المؤسسات والمراكز الثقافية في أنحاء متعددة من العالم، كانت من خلال توجيهاته ودعمه المباشر وغير المباشر، سواء في إنشائها أو في استمراريتها.

والجدير بالذكر، أن طريقة سماحة السيّد في العمل الإسلامي أنّه لا يفرض نفسه على أحد، ولا على أيّ من المؤسسات، وهذا ما انعكس ارتياحاً بالغاً لدى كثير من العاملين في لبنان وبلاد الاغتراب، ورأوا في سماحته المرجع الذي يحفظ خصوصيّة العمل، ويحترم اختلاف الرأي، لأنّ الهمّ الأساس عنده هو حفظ الإسلام في خطّه ونهجه، حتّى لو لم يلحق شخصه منها شيء.

وقد وجّه سماحته المسلمين في بلاد الاغتراب إلى إنشاء المدارس بشكل أساسي، لأنّ المدرسة تحفظ أولادنا وتحفظ دينهم، كما ركّز على أن المؤسسات تبقى تنفع الأمة في امتداد الزمن، ويبقى من الشخص ما نفع به العمل الإسلامي.

خاتمة :

ما تقدم هو لمحة موجزة عن حياة سماحة السيّد من النجف وصولاً إلى لبنان، وما أنتجت هذه الشخصية المرجعية المميزة من فكر وثقافة في شتى حقول المعرفة الفقهية والاجتماعية والسياسية والإبداعية.

وأيضاً، أوردنا في هذه اللوحة أهم المؤسسات التي أنشأها سماحته خلال حياته المباركة، وأضفنا إليها بعض مؤلفاته، ويمكن لمن أراد التوسع، العودة إلى المصادر الكثيرة التي تتناول شخصيته.

المرجعية المؤسسة

جعفر محمد حسين فضل الله

عالم دين لبناني، متخصص في علم الاجتماع

أولاً	: مفهوم المرجعية	81
ثانياً	: تصنيفات المرجعية	83
ثالثاً	: مفهوم المرجعية عند السيد	86
رابعاً	: مواصفات المرجع	89
خامساً	: المرجعية وولاية الفقيه	106
سادساً	: مشاريع تطوير المرجعية	109
سابعاً	: ملاحظة السيد على المنهج التعليمي	115

أولاً: مفهوم المرجعية

المرجعية - لغة - تفيد المعنى النسبي لمن يُرجع إليه، وهذا الذي يُرجع إليه هو العالم بعلوم الشريعة، المجتهد القادر في استنتاج النظرية الشرعية من مصادرها المتنوعة، والحائز على شروط رجوع الجاهل إليه، ويُسمى - في اصطلاح الحوزات والمدارس الدينية - المرجع، أو مرجع التقليد.

والتقليد مشتق من قلّد، يقلّد، وهو إما بمعنى اقتفاء الأثر في الاتّباع، بحيث إنّ الجاهل يتّبع ويقتفي أثر مرجعه في القيام بوظيفته الشرعية، وإما بمعنى تقلّد المرجع في العنق كتقلّد القلادة، بحيث يكون رأي المرجع في عنق الإنسان العادي. والمعنى - في كلا الحالين - يتّجه عملياً إلى كون رأي المرجع، أو نظريته الشرعية، أو فتواه الفقهية - ما شئت فعبّر - هو الذي يلزم المكلف نفسه بمتابعته في أموره الشرعية.

لم يقتصر النظام التشريعي في الإسلام على تنظيم العلاقة العمودية بين الإنسان وخالفه، بحيث ينحصر دور الفقيه والمجتهد إذ ذاك في استنباط⁽¹⁾ الحكم الشرعي⁽²⁾ من مصادره المقررة، وأساسها القرآن الكريم والسنة الشريفة⁽³⁾، كاستخراج أحكام الطهارة والصلاة والصيام والحجّ وما إلى ذلك ممّا يتّصل بالجانب العبادي للفرد كفرد أو في ضمن الجماعة،

(1) الاستنباط هو مصطلح فقهي أصولي، يفيد معنى الاستخراج عن طريق الدراسة والبحث والاستنتاج، للنظرية الفقهية المتعلقة بمسألة أو بمسائل الفقه من مصادرها المقررة.

(2) الحكم الشرعي هو مصطلح فقهي يعبر عن الفتوى، أو الرأي الفقهي المستنبط (المستنتج) من خلال اجتهاد المجتهد، والذي يمثل اعتقاده أنّه يمثل رأي الشرع في هذه القضية أو المسألة أو تلك.

(3) أضيف إليهما الإجماع والعقل؛ ولكن نظراً إلى اختلاف أقوال علماء أصول الفقه في أصل أو حدود دلالتهم على الحكم الشرعي، لم نذكرهما، مفسحين في المجال لاحتمال التعبير غير ما ذكرنا من المصادر الأساسية، فليُرجع في ذلك إلى كل مدرسة أو رأي في هذا المجال.

بل إنّ النظام التشريعي الإسلامي يطرح نفسه كمنظّم لحياة الفرد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وكموجّه على المستوى النفسي والتربوي؛ بل الفكري بشكل عام.

باختصار: يطرح نفسه كنظام حياة في كلّ ما تخزنه الحياة من ميادين يجد الإنسان نفسه معنيّاً بها.

وعلى هذا الأساس، سطّرت كتب الفقهاء والباحثين عناوين عديدة تبحث في التشريعات المتعلقة بمسؤوليّة الفرد والمجتمع عن تحقيق الإصلاح في حياة المجتمع، والمحافظة عليه، تحت عنوان «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، أو في تأكيد مبدأ حرّية الاعتقاد والعبادة والحركة، أو في علاقة الإنسان بالسلطان والحاكم أو الدولة، أو في مواصفات حاكم المسلمين أو قائد دولتهم، أو في ما له علاقة بقواعد العلاقات الاقتصادية والتعاقد، أو في ما يتّصل بالأحوال الشخصية، أو في نظام القضاء والحدود والقصاص والتعويضات والضمان، وفي المهن وحدودها الشرعية، وفي ما يتّصل بعالم الفنّ، واللعب؛ بل في القواعد التي تحكم عمل الهيئات والمنظمات والأحزاب والدول، وما إلى ذلك ممّا يتّصل بكل ميادين الحياة⁽⁴⁾.

ومن هنا، فبالإمكان القول إنّ المرجعيّة الفقهيّة تستبطن حكماً مرجعيّةً سياسيّةً واقتصاديّةً واجتماعيّةً، تضبط حركة المجتمع في إطار ما يفرضه الدين من قواعد للسلوك الفردي والمجمعي، وبالتالي، فإنّ الدور المفترض للمرجع، هو توجيه الفرد والمجتمع انطلاقاً من رؤيته الفقهيّة للإسلام في ما يمثّله من شريعة ومنهج حياة.

وانطلاقاً من كون فكر المرجع هو المحدّد الرئيس لعملية الاستنتاج للرأي الإسلامي حول الوقائع التي تدور في حياة المجتمع والأمة؛ فإنّ

(4) لا يعني ذلك أنّ الإسلام في مصادره تعرّض لذلك تفصيلاً؛ بل هناك مساحات واسعة متروكة لتطوّرات الزمن، كمسألة التعاقد، أو الأمور المتّصلة بعالم الدول وبنائها وأنظمتها، وما إلى ذلك، ولكن مع وضع الإسلام ضوابط عامّة لها، قد تعكس ما يتحرّك العقلاء على أساسه في حركة تطوّر المجتمعات ونظمها ووسائلها، وقد تختلف معها بشكل وبآخر.

ذلك سيكون متأثراً - بطبيعة الحال - بالذهنية العامة للمفكر، وبالمؤثرات التي يتأثر بها، سواء في منهجية التفكير، أو في النتائج، أو في تحريك النتائج على أرض الواقع أو عدم تحريكها، وما إلى ذلك.

ثانياً: تصنيفات المرجعية

وعلى هذا الأساس، يُمكن أن يتم إخضاع من يطرحون أنفسهم - أو يطرحون - لموقع المرجعية الدينية، لتصنيفات عديدة، قد يكون منها التقليدي والتجديدي، الحركي والجامد، الإخباري والأصولي، وما إلى ذلك مما شهدته ساحة المرجعية قديماً وحديثاً، وأخذ تعبيرات متعددة تشير إلى واقع التقييمات التي ترصد في المرجعية دوراً معيناً فتجده أو تفقده.

وليس من شك في أن لبقاء عنصر الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه في المدرسة الإسلامية الشيعية⁽⁵⁾، دوراً مهماً في إبقاء الفقه والاجتهاد فيه، في عملية متحركة دائمة في مدى التاريخ. وهذه العملية، وإن شهدت رتابة في بعض الأزمنة، أو هبوطاً في أزمنة أخرى، تبعاً للحالة العامة التي تترك تأثيراتها على الواقع الفكري بشكل عام، ما ينعكس بالتالي على واقع الاجتهاد الفقهي ونتائجه، إلا أن انفتاح الباب أمام الاجتهاد على مرّ العصور، أدى إلى بروز حركات تجديدية عند محطات مهمة من الزمن، بحيث يُمكن الإشارة إلى عدة فقهاء كشخصيات شكلت حركتها ونتائجها الفقهي والأصولي منعطفاً بين مرحلتين، ما قبل وما بعد دخول الاجتهاد في بعض السبات أو التراجع أو الرتابة في حركة الإبداع والجدة على مستوى البحث ونتائجه.

وقد أشير في تاريخ الفقه الإسلامي الشيعي إلى ما يُعرف بالمقلدة⁽⁶⁾؛ وهم المجتهدون الذي تأثروا وتبعوا آراء الشيخ محمد بن الحسن

(5) هي المدرسة التي تعتبر أهل بيت النبي محمد(ص) يمثلون المرجعية المعصومة في معرفة الإسلام بعد النبي محمد(ص).

(6) المقصود بهم المجتهدون الذين جمدوا عند آراء الشيخ الطوسي(ره)، تأثراً بسيادة مدرسته الفكرية والاجتهادية، مع أن طبيعة الاجتهاد تسمح بالمخالفة.

الطوسي⁽⁷⁾، حتّى جاء ابن ابنته، وهو ابن إدريس الحلي⁽⁸⁾، وأعاد إلى الاجتهاد حيويته، وأخرجه من سلطة التقديس التي يُمكن أن ينزلت إليها أتباع أيّ فكر، فيجمدون عند الكثير من آرائه، ولا يجرؤون على مخالفتها.

وفي العصر الحديث⁽⁹⁾، لمعت أسماء جُملة من العلماء التي كان لها دورٌ في تكسير حالة من الجمود التي مني بها التفكير الفقهي في إطار الحوزات والمدارس الدينية. ومن هؤلاء، المرجع الراحل السيّد محسن الحكيم⁽¹⁰⁾، والمرجع الراحل السيّد أبو القاسم الخوئي⁽¹¹⁾، اللذان كان لهما - وخصوصاً الأخير - دورٌ في ضرب الذهنية التقديسية لشهرة الرأي الفقهي وتأثيره في منهجية البحث العلمي، فضلاً في تأثيره في الحالة النفسية التي تُضعف من الجرأة العلمية في الطرح..

وهذا ما أسّس لمرحلة لاحقة، تلقّف فيها كثير من أبناء الجيل المتخرج من هاتين المدرستين، أو من إحداهما، هذه الروح الخفية المرتكزة إلى حركة تقليدية في شكل الدرس الذي كانت تتلقّاه من الأستاذ، وفي تقليدية المباحث التي كانت تُعرض، ما يُمكن أن يُشير إلى مرحلة تأسيسية مختلفة بدأت مع النصف الثاني من القرن العشرين، مع أعلام عديدين انخرطوا في عملية تحديث للحوزة العلمية، ما ألقى بظلاله على دورٍ مختلف للمرجع، طُرِح بشكل مبكّر مع الشهيد المرجع السيّد

(7) من أعلام فقهاء المسلمين الشيعة الإمامية في القرنين الرابع والخامس الهجريين. انتقلت إليه الزعامة الدينية بعد وفاة السيّد المرتضى سنة 436هـ، وقد عُرف بالمقام العلمي الرفيع، وقد اشتغل بالتدريس على المذاهب الإسلامية كافة، وألف كتاباً يبيّن فيه ما اختلف فيه المسلمون بأدلّتهم، ويدلي برأيه فيها، مناقشاً الآراء العلمية بكلّ رصانة وروح علمية، وكان محفل درسه يضمّ طائفةً كبيرةً من علماء سائر المذاهب، إضافةً إلى علماء الشيعة. له العديد من المؤلفات؛ في الفقه والكلام والرجال والأصول، وقد صنّف في الحديث مصنّفين يُعدّان اثنين من الكتب الأربعة التي تشكل المراجع الحديثة الأساسية لدى المسلمين الشيعة الإمامية، والكتابان هما «تهذيب الأحكام» و«الاستبصار».

(8) المتوفى سنة 589هـ.

(9) المقصود به القرن العشرون على وجه الخصوص.

(10) من فقهاء المسلمين الشيعة الإمامية، وأحد أبرز مراجع تقليدها حتى أواخر ستينات القرن العشرين، توفي سنة 1389هـ.

(11) من فقهاء المسلمين الشيعة الإمامية، وأحد أبرز مراجع تقليدها حتى وفاته في أوّل تسعينيات القرن العشرين. كانت مرجعيته الدينية واسعة الانتشار، وقد أطلق عليه لقب «زعيم الحوزة العلمية» في النجف الأشرف/ العراق.

محمد باقر الصدر⁽¹²⁾ تحت عنوان «المرجعية الصالحة»؛ وهي الأفكار ذاتها التي كانت تعتمل في نفوس شركاء الخط الحركي في تلك المرحلة، وفي مقدمهم المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل الله (قده)، الذي طرح مفهوم «المرجعية المؤسسة»، والذي يمثل مشروعه التجديدي على مستوى دور المرجعية ونظامها وحركة أداؤها، بالنحو الذي يمثل - كمشروع - نقطة تحوّل في صيغة المرجعية الشيعية.

يبقى أن نؤكد هنا، أن الدور المرجعي الذي مثله قائد الثورة الإسلامية في إيران، السيد روح الله الخميني (قده)⁽¹³⁾، وجعله - بشخصه - المرجعية⁽¹⁴⁾ على رأس الدولة الإسلامية في إيران، وطرحه مبدأ ولاية الفقيه، يُعتبر قفزة نوعية مهنة على صعيد دور المرجعية، في تأكيدها حضورها في قيادة الساحة نحو متغيرات كبرى تركت تأثيرات ضخمة في حركة التاريخ الإسلامي المعاصر. ولكن السيد الخميني لم يشكّل مع ذلك مدرسة فقهية متميزة عما قبلها، بحيث يُعدّ في طليعة التجديدين في المستوى الفقهي بمعناه الثقافي، وإن كانت حركته تركت تأثيراتها على حركة الفكر، من خلال الآفاق المتنوعة التي فتحتها حركته السياسية القيادية المتميزة في حياته القيادية القصيرة نسبياً، ما كان يُمكن أن يفتح على تجديد في حركة الاجتهاد لديه، لو امتدّ به العمر ومارس تجربته الاجتهادية على ضوء بعض النقاط المضئنة التي أثارها.

والمسار نفسه الذي كفّل للسيد الخميني سعة المرجعية الدينية لديه وامتداد دورها، هو نفسه الذي أَمّن للسيد فضل الله الأرضية لكي تأخذ مرجعيته الدينية من امتداد مرجعيته الفكرية وسعة حضورها، والتي كان

(12) من الفقهاء المعروفين بالنبوغ والعمل والتنظير الفكري في أكثر من ميدان. أدخل العمل السياسي الحركي إلى العراق، فأسس - مع ثلة من العلماء - حزب الدعوة الإسلامية، وافتتح على مختلف الصراعات والتيارات الفكرية، وشكّل خطراً على النظام الحاكم في العراق الذي يقوده حزب البعث، حتى قضى شهيداً على يد ذلك النظام الجائر في 9 نيسان 1980.

(13) قاد ثورة ضدّ حكم الشاه في إيران، وانتصر عليه في عام 1979م، حيث أسس الجمهورية الإسلامية في إيران. توفي في سنة 1989م.

(14) مع أنه صرح في آخر حياته بأنه لا يُشترط في الولي الفقيه - وهو مصطلح يُشير إلى سلطة الفقيه السياسية الشاملة - أن يكون مرجع تقليد.

يُمارس فيها التأصيل الفكري للمفاهيم الإسلامية، ويواجه من خلالها التحديات التي تبرز أمام العاملين في المجال الإسلامي، وغيره، بما كان يُشبه في قواعده وآلياته، الاجتهاد الفقهي، غير أنَّ ميدانه هو الفكر الإسلامي، علماً أنَّ السيّد فضل الله نفسه نظّر منذ كتاباته الأولى في النجف الأشرف، لفكرة أنَّ إنتاج المفهوم الإسلامي في ميدان الفكر، وحتى الأخلاق، هو ممارسة عملية للاجتهاد؛ لأنّه يركّز في كلّ ذلك إلى فهم القرآن والسنة.

إلى هنا، نستطيع أن ندخل إلى موضوع بحثنا، وهو المرجعية الإسلامية الشيعية⁽¹⁵⁾ عند المرجع السيّد محمّد حسين فضل الله، مذكّرين بما أشرنا إليه آنفاً من عناصر مهمّة للمرجعية الإسلامية الشيعية:

أولاً: أنَّ المرجعية تشمل كلّ ميادين الحياة من خلال ما تطرحه من أفكار متبنّاة عن رؤيتها للنظرية الإسلامية في مختلف جوانب الحياة.

ثانياً: أنَّ المرجعية - في نتائجها وحركتها الفكرية - تتأثر بما يتأثر به فكر الإنسان، إيجاباً وسلباً.

ثالثاً: أنَّ المرجعية - في بعدها الحركي - تتأثر بما يتأثر به الواقع الحركي، من إيجابيات وسلبيات.

رابعاً: أنَّ من الطبيعي أن تشهد المرجعية الإسلامية الشيعية - تبعاً لذلك - حالات متعدّدة تبعاً للحالة العامّة التي تكون هي جزءاً منها أو متأثرة بها.

ثالثاً: مفهوم المرجعية عند السيّد

تقوم فكرة المرجعية الدينية أساساً على الارتباط المعرفي بين الإنسان الجاهل والإنسان العالم (الفقيه أو المجتهد). ومنشأ ذلك - في نظر السيّد -

(15) لم نستخدم مصطلح المرجعية الشيعية، وإنّما أضفنا إليها الإسلامية، إيماناً منا بالمنهج الذي أخذناه على عاتقنا، من اعتبار الاجتهادات الفقهية والفكرية كلّها تندرج في إطار فهم الإسلام، ولكي لا تضيع الهوية الإسلامية عند تناولنا للمذاهب في هذا المجال، ولو في حدود المصطلح.

هو الفطرة الإنسانية التي يعيشها كل الناس الذين يجهلون مسؤولياتهم المباشرة وغير المباشرة في الحياة؛ فإنهم يبحثون فطرياً وتلقائياً عما يملك المعرفة بهذه الأمور المتصلة بحركة المسؤولية في الحياة، ممن يمكن أن يكون حجة لهم في ذلك عندما تُطلب منهم الحجة، أو يكون ذلك عذراً لهم عندما يلتمسون العذر، انطلاقاً من عقيدة المسلم أنه لا بد من أن يتحرك في حياته العملية على أساس الإسلام، بحيث يملك الإنسان - في ما يعمل أو يترك - الجواب أمام الله، إما بتقديم الحجة على ما قام به، أو بتقديم العذر في ذلك على الأقل.

ويشير السيد إلى أن لجوء الناس إلى النبي محمد(ص) ليسألوه عن حكم الإسلام في أمور حياتهم، ثم بعد ذلك إلى الصحابة الذين كانوا يملكون بعض المعرفة في وعيهم للفقهاء الإسلاميين، والتي امتدت إلى أئمة أهل البيت(ع) في عقيدة المسلمين الشيعة بالخصوص، أو من خلال مكانتهم العلمية العالية بين المسلمين الآخرين الذين كانوا لا يرون إمامتهم بالمعنى العقدي الذي يراه المسلمون الشيعة الإمامية، كل ذلك يؤكد هذه المسألة الفطرية التي سار عليها الناس، بعد ما يُعرف بـ (الغيبة الكبرى)، بالرجوع إلى العلماء المجتهدين الذين يملكون القدرة على استكشاف حكم الإسلام من خلال الروايات المنقولة عن النبي محمد(ص) وأهل بيته(ع)، الذين يعتبرونهم امتداداً لعلم النبي(ص) وحركته.

وإذا كانت هذه الحالة الفطرية تجعل المكلف ينشد تلقائياً إلى رأي المجتهد، فإن ضعف وسائل الاتصال قديماً، لم تكن تسمح بوجود مرجعية عليا بالمعنى الذي طرح مع تطور وسائل الاتصال، بل كان الناس يرجعون إلى علمائهم الموجودين في مناطقهم، من دون أن يعني ذلك عدم بروز مرجعيات كانت تأخذ شهرة كبيرة، كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي.

إلا أن من المتوقع أن يكون لهذا الأمر أثر في طبيعة اهتمامات المرجعية والأدوار التي يمكن لها أن تلعبها؛ لأن ذلك يتأثر، سعة

وضيقاً، بطبيعة التحذيات التي تواجه المرجعية وتتطلب تدخّلها، ولو من حيث الرأي. فإذا كانت الشريعة التي يتوجّه إليها المرجع ضيقة من حيث الواقع والاهتمام، فإنّ طبيعة حركة المرجعية ستقتصر على بيان رأيه في القضايا التي تعني تلك الشريعة واهتماماتها. وهذا لا يعني أنّ الفقيه لا يبدي رأيه في المواضيع الفقهية المطروحة تقليدياً في عالم البحوث الفقهية، والتي قد تكون أوسع من دائرة اهتمامات المقلّدين، ولكنها تبقى معالجات نظرية.

أمّا وقد اتّسعت وسائل الاتصال، وفُرضت على الأمة تحذيات كبرى وخطيرة، وتوجّهت الجماهير إلى المرجع، بطريقة عفوية تلقائية، أو انتظرت، أو شكّلت أرضية لتلقّي أي مبادرة على هذا الصعيد، فإنّ ثمة إشكالية برزت أمام الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المرجعية الدينية.

وهنا يشير السيّد إلى نموذجين من المرجعيّات الدينية :

1 - المرجعية التي يقتصر دورها على الفتيا فقط، أو على القضايا التي تقع على هامش الفتيا، كإدارة الأموال الشرعية، وأمور القاصرين، أو مسألة القضاء الشرعي، وما إلى ذلك ممّا اعتاد الفقهاء أن يتحدّثوا عنه كصلاحيّات للمجتهد أو للمرجع.

2 - المرجعية التي تمثّل - إلى جانب الفتيا وما يرتبط بها - القيادة للواقع الإسلامي. ويرى السيّد أنّ فهم طبيعة المرجعية وطبيعة المضمون الذي يحكمها من خلال النظرة الاجتهادية الإسلامية في خطّ أهل البيت(ع)، يجعل المرجعية تمثّل مركز النيابة عن الإمام؛ لأنّ الساحة إذا فرغت من حضور الإمام في حركة إمامته، فالله لا يترك الأرض خالية ممّن يملكون الكفاءة والشرعية لتمثيل الإمامة في امتدادها، من خلال امتدادات كلّ المفاهيم التي تتحرّك في الحياة، سواء في المضمون الفكري الذي يغني ذهن بالإسلام عقيدة وفقهاً ومنهجاً وقاعدة للحياة، أو في المضمون الحركي الذي يدفع بالإسلام إلى صعيد الواقع.

إنّ المرجع هو نائب الإمام في دائرة اللاوعي الشيعي، بحيث يملأ المرجع فراغ الإمام المعصوم الذي يخلف في دوره النبيّ محمداً(ص)..

فيسد المرجع في وجوده وحركته فراغ الإمام في امتداد شخصيته الروحية والفكرية والسياسية والاجتماعية، بحيث لا يعيش الناس فراغ القيادة في أي جانب من الجوانب، سواء كان ذلك في دائرة القضايا التي تتحرك في داخل الوضع الإسلامي الشيعي، أو في داخل الوضع الإسلامي العام، أو في القضايا العالمية المرتبطة بالواقع الإسلامي أو الواقع الإسلامي الشيعي بشكل خاص.

رابعاً: مواصفات المرجع

هذا التصنيف للمرجعية، يدفع بالضرورة باتجاه الحديث عن المواصفات التي يتطلبها المرجع، وطبيعة المنهج التعليمي والتربوي المعتمد في الحوزات، والذي يغلب الإنتاجية في صالح هذا الصنف أو ذاك، وطبيعة الذهنية العامة لدى الجماهير التي تمارس دوراً ضاعطاً في اتجاه تغليب المرجعية في الحدود الضيقة أو في الفضاء الرحب.

ولكن قبل ذلك، لا بدّ من الحديث عن الشروط العامة للمرجع، أو لمن يصلح للمكلف الرجوع إليه في الفتوى الشرعي؛ وأهمها الشروط التي ترجع إلى الجنس والعمر وعدد من الخصائص التكوينية.

1 - جنس مرجع التقليد

الفقهاء إذ اتفقوا على عدم اشتراط الذكورة في الاجتهاد، بحيث يصحّ للمرأة أن تكون فقيهة مجتهدة في استنباط الحكم الشرعي من مصادره المعتبرة شرعاً، وبالتالي، تكون هي سيّدة رأيها في ما خصّ تكليفها الشرعي؛ بحثوا مسألة جواز الرجوع إلى المرأة في الفتيا، بحيث تكون المرأة مرجع تقليد.

ومسألة الرجوع إلى المرأة الفقيهة في الفتيا، لم يفرّق فيها - في بحث الفقهاء - بين رجوع المرأة إلى المرأة، أو رجوع الرجل إلى المرأة؛ بحيث كان البحث يدور بين جواز الرجوع إليها مطلقاً، أو عدم جواز الرجوع إليها مطلقاً.

ومع أنَّ الأعمَّ الأغلب من فتاوى الفقهاء، هو أنَّ الذكورة شرطٌ في مرجع التقليد، وبالتالي، لا يصحَّ أن تكون المرأة مرجع تقليد للمرأة والرجل معاً، فإنَّ السيّد يذهب إلى عدم وجود أيّ دليل على هذا الشرط، ويعتبر أنَّ جوهر التقليد هو رجوع الجاهل إلى العالم، وهذا الأمر يمثل حالة ثقافيّة لا تخضع للاختلاف في الجنس؛ وبالتالي، تكون الأدلّة التي دلّت على شرعيّة التقليد شاملةً للرجل والمرأة، إذا حصل كلّ منهما على ما يؤهّله ليكون مرجعاً في الفتيا.

نعم، يُشير السيّد إلى أنَّ هناك ارتكازاً لدى المتديّنين عموماً، وأهل العلم الديني خصوصاً، يفيد انحصار مسألة المرجعيّة بالرجل، ويستند هذا الارتكاز إلى نوع من الاستقرار لبعض الأحكام تمّ الاستنتاج منها أنَّ الوظيفة المرغوبة من النساء إنّما هي التحجّب والتسترّ والتصديّ للأمور البيّتيّة، دون التدخّل في ما ينافي تلك الأمور. ومن الظاهر أنَّ التصديّ للإفتاء - بحسب العادة - جعلٌ للنفس في معرض الرجوع والسؤال؛ لأنّهما مقتضى الرئاسة للمسلمين، ولا يرضى الشارع بجعل المرأة نفسها معرضاً لذلك أبداً، كيف، ولم يرضَ بإمامتها للرجال في صلاة الجماعة⁽¹⁶⁾...

ويرى السيّد أنَّ هذا الارتكاز ليس نابعاً من منطلقات شرعيّة تصلح دليلاً على عدم كفاءة المرأة للتقليد، وأنّه ارتكازٌ انطلق من أوضاع اجتماعيّة يعيشها الناس في نظرتهم الدونيّة إلى المرأة في العصور والأزمنة الماضية، وإلى عدم اعتبارها كُفوّاً لحمل المسؤوليّة الفقهيّة، أو لعدم وجود تجربة تاريخيّة بالنسبة إلى المرأة، باعتبار أنَّ واقع التخلف الذي فُرض على المرأة تاريخياً، هو الذي أوجب عزلتها عن ميادين الإبداع والعطاء الفكري والعملية.

أمّا مسألة علاقة الحجاب المفروض على المرأة بالمنع من تصديّها للمرجعيّة في الفتيا، فلا يفهم لها السيّد وجهاً؛ لأنّ المسألة هي مسألة

(16) راجع: الخوئي، السيّد أبو القاسم، كتاب الاجتهاد والتقليد، ص 226، دار أنصاريان للطباعة والنشر، قم، إيران، ط 3، 1410 هـ.

الرجوع إليها في الفتوى التي يُمكن أن تحصل ولو من وراء حجاب، أو من خلال كتاب الفتاوى أو الرسائل التي تجيب عليها برأيها الفقهي. هذا كله بغض النظر عن نقاش السيد في كون المطلوب شرعاً في الحجاب، المعنى الذي يُراد به حجب المرأة عن المجتمع.

ومن الواضح أن السيد بذهابه إلى جواز تولي المرأة شؤون الإفتاء من موقع الاجتهاد، يتجاوز الجدل الدائر حول حق المرأة في تولي المناصب العامة؛ إمّا باعتبار أن بعض الأمور التي حُصرت بالرجل، كإمامة صلاة الجماعة، لا تفيد المنع؛ إذ المسألة مرتبطة بخصوصية الصلاة في جوّها الروحي الذي قد يتنافى مع طبيعة تقدّم المرأة للرجل، إضافةً إلى أن ذلك لا يصلح دليلاً على منع المرأة من أن تكون مرجعاً للمرأة؛ وإمّا بالقول بأنّ أموراً أخرى، كالقضاء مثلاً، ليست محصورة بالرجل، حيث يرى السيد أن مسألة عدم صحّة تولي المرأة للقضاء، وعدم نفوذ قضائها، هي محلّ تحفظ علمي، ولا يعضدها الدليل، وليس المنع من المسلّمات والضروريات الفقهية أو الدينية.

ومن نافل القول، إنّ السيد هنا يتجاوز الذهنية العامة في نظرتها إلى عقل المرأة، حيث لا يرى لمسألة العقل تفاوتاً بين الذكر والأنثى؛ ويسوق السيد كثيراً من الشواهد والأدلة على نظرة الإسلام المنصفة إلى المرأة في عقلها وإمكانات تطوّرها الفكري، والتي لا تفاوت بينها وبين الرجل في ذلك، بما يجعل المسألة أقرب عند السيد إلى البديهية منها إلى الفكرة التي هي محلّ جدل. وربما يكون وضوح هذا الأمر في مدرسة السيد الفكرية، أن المحيط المؤسسي الذي أشرف السيد على تأسيسه، وواكبه في حركة تطوّره، بات يتعامل مع طاقات المرأة وقدراتها كما يتعامل مع طاقات الرجل وقدراته، من دون أن يُمارس في ذلك تفكيراً استدلالياً نظرياً، بل يتحرك بعفوية تنطلق من كون الإيمان بطاقات المرأة مسألة مسلّمة.

نعم، بالإمكان أن نتوقع أن فكرة رجوع الرجل إلى المرأة، وحتى رجوع المرأة إلى المرأة في عالم الفتيا، هي مسألة مرتبطة بطبيعة تطوّر

مقاربة المجتمع الإسلامي نفسه مع القضايا المتصلة بالمرأة من ناحية واقعية؛ لأنّ النظرية تضع الأرضية الفكرية أو الشرعية للمسألة، بينما يفترض لتطبيق المسألة، توفر عوامل عديدة، ليس أقلها أن تفرض المرأة نفسها من الناحية العلمية إلى جانب الحضور التاريخي الحصري للرجل في هذا الميدان.

2 - الكفاءة العلمية

يحدّد السيد صفتين أساسيتين ينبغي أن تتوفر في مرجع التقليد، هما: الاجتهاد والخبرة.

أ - الاجتهاد:

الاجتهاد هو اصطلاح فقهي، وهو يشير إلى مرتبة علمية تؤهل صاحبها أن يستنبط، أو يستكشف، أو يستنتج، من وجهة نظره، رأي الشريعة في المواضيع الفقهية المتنوعة، سواء منها ما تعلق بعلاقة الإنسان بربه، وهو الذي يُصطلح عليه عموماً بـ (العبادات)، أو بعلاقة الإنسان بمن حوله وما حوله، بما يشمل الأحوال الشخصية والمعاملات التجارية، وكذلك الشؤون التي تتصل بالنظام السياسي والعلاقات الاجتماعية وغيرها، وهو ما يُصطلح عليه بـ (المعاملات).

وإذا كان الاجتهاد يمثل المرتبة العلمية العالية، فإنّ الفقيه لا يتوصّل إليه من دون مناهج ووسائل كفلها المنهج الدراسي في المعاهد الدينية المسماة (حوزات)، وتعتمد تقليدياً بشكل أساسي على علمين أساسيين:

1 - علم الفقه: والاعتماد فيه غالباً على دراسة النتاج الفقهي لعلماء لمعت أسماؤهم، بما يحتكّ به الطالب بالممارسة الاجتهادية في كلّ مسألة مسألة.

2 - علم أصول الفقه: وهو العلم الذي يُعنى بدراسة القواعد والأدوات النظرية التي تمكّن من الإنتاج الفقهي الاجتهادي من المصادر المحددة، وهي التي تنحصر في أربعة على أبعد تقدير: القرآن الكريم،

والسنة الشريفة، والإجماع، والعقل. وإن كان ثمة جدلٌ أصولي حول الأخيرين منها، أعني الإجماع والعقل.

ويرتبط بهذين العلمين الأساسيين علومٌ أخرى، ويقع في مقدمها (علم الحديث)، وهو علمٌ يبحث في أحوال الأحاديث المروية من حيث الصحة والضعف والإرسال وغير ذلك، في حين يسير إلى جنبه (علم الرجال)، وهو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث الوثاقة وعدمها، إضافةً إلى الإمام بعلم (اللغة العربية) بالمقدار الذي يحتاجه الفقيه.

وفي غير هذه العلوم الخمسة، يشكّل أي علم، كالتفسير والتاريخ والفلسفة، مجرد ثقافة عامة يكون طالب العلم فيها بالخيار بين أن يحصلها أو يتركها، علماً أنّ المعلمين لهذه العلوم، قد يتوفرون بتفاوتٍ في الحواضر العلمية الكبرى، أو في الحوزات العلمية. وما نقصده هنا بالضبط، أنّ معايير الاجتهاد تقوم على تحصيل تلك العلوم الأربعة دون غيرها، لا أنّ العلوم الأخرى تعتبر هامشيةً بشكل عام.

وللسيد في هذا المجال نظرة أخرى، من الواضح أنها تضيف شروطاً إلى الاجتهاد نفسه، وليس إلى مرجع التقليد فحسب؛ وذلك في أمرين:

أولاً: القرآن الكريم، ينظر السيد إلى القرآن الكريم كأساس محوري في العملية الاجتهادية، إلى المستوى الذي رأى فيه أنّ المرجع الذي لا يملك ثقافة القرآن الكريم، لا يستطيع أن يكون مجتهداً بالمعنى الصحيح للاجتهاد؛ لأنّ الاجتهاد قائمٌ على الكتاب والسنة.

ويشير السيد إلى أنّ اقتصار الفقيه في معرفة الآيات التي صنفت كآيات للأحكام الفقهية، وتمّ تحديدها - اجتهاداً - بحدود خمسمائة آية، ولا سيما إذا كانت تلك المعرفة تتمّ مقاربتها بالطريقة الأصولية الفلسفية المعقّدة، التي طالما أشكل السيد على إحكامها في العملية الاجتهادية، يجعل من الصعب على الفقيه أن يفهم كتاب الله. كيف؟

ربّما يكون نظر السيد هنا إلى أنّ الاحتكاك الاجتهادي بالقرآن كلّهُ،

قد يفتح أمام الفقيه أفقاً جديداً في الاستفادة الفقهية من آيات الأحكام نفسها، ممّا لم يكن له أن يلتفت إليه من خلال حصر نظره في جانب دون آخر، وفي حدود مقارنة العلماء لها ونتائجهم حولها، ولا سيّما إذا كان التراكم المعرفي فيما يخص النتاج الاجتهادي حول الاستدلال بالقرآن الكريم، حتّى بالنسبة إلى آيات الأحكام، قليلاً إذا ما قيس إلى ذاك التراكم المعرفي الاجتهادي حول الروايات، نتيجةً لطبيعة المنهج الذي حكم القواعد الاجتهادية التي أسسها الفقهاء في علاقة القرآن بالسنة من جهة، وفي الجدل الدائر حول حجّية آيات فهم القرآن، ممّا يندرج تحت عنوان حجّية الظهور، من جهة ثانية.

علماً أنّ السيّد لم ينطلق في إشكاله على المنهج التقليدي من ناحية نظرية، بل أسس لاستعادة القرآن مركزيته في العملية الاجتهادية، بما انفتح فيه على أكثر من تطبيق، لم يخلص فيه إلى نتائج مغايرة عمّا هو السائد في الرأي الفقهي فحسب، وإنّما شكّل أرضيةً لحلّ بعض الإشكاليات المرتبطة بتوجيه الاختلاف والتناقض في مضامين الروايات حول أكثر من مسألة فقهية.

ثانياً: الثقافة العامة، يرى السيّد أنّ الفقيه لا يستطيع أن يكون خارج نطاق قضايا عصره، باعتبار أنّ قضايا العصر، حتّى في الأمور الفقهية، تمثّل موضوعات الأحكام التي يحتاج المجتهد إلى أن يستنبطها وأن يحدّدها كمنهج إسلامي في الحياة.

وهذا الأمر ينبع من نقطتين:

الأولى: أنّ طبيعة التزام الفقهاء بالإسلام، الذي يطلّ على كلّ قضايا الحياة، وتبعاً له الفقه الإسلامي الذي يجتهد فيه المجتهدون في كلّ نواحي الحياة؛ باعتبار القاعدة الموجودة عندهم، والتي تقول: «ما من واقعة إلا ولله فيها حكم»، يفرض عليهم الاهتمام بالجانب الواقعي للفقه كاهتمامهم بالجانب النظري له؛ لأنّ الفقه يتحرّك من أجل أن يعيش في الواقع، لا من أجل أن يبقى نظريّات رائدة صدرت كما صدرت القوانين الروحانية وغيرها.

الثانية: أنَّ الواقع قد يتطور ويبدل من المواضيع الفقهية، بحيث يحتاج الفقهاء إلى أن يواجهوا الأسئلة الكثيرة من قبل مقلديهم حول القضايا السياسية، كما في الموقف الشرعي من قضايا الانتخاب، أو من قضايا العلاقة مع الحكم الجائر، أو من مسائل الجهاد، مما لا يمكن أن يجيبوا عنه بجواب سريع على الطريقة التي كانوا يجيبون بها في الماضي؛ باعتبار أنَّ الحياة ارتبطت ارتباطاً عضوياً يومياً بكل الواقع المعاصر، وأصبحت مسألة الكيان الإسلامي، والكيان الإسلامي الشيعي بشكل خاص، في نموه وتطوره وحيويته وقوته وعزته، يرتبط بطبيعة العلاقات مع هذا النظام أو ذاك، ومع هذا المحور الدولي أو ذاك، مما لا يمكن أن يكون الجواب فيه سلبياً بالمطلق، كما كانت المسألة في العصور الماضية.

وبذلك، ينبه السيد بوضوح على أنَّ الواقع قد يفرض في ظواهره الكثير من التركب والتعقيد، إلى المستوى الذي تبدل فيه مظهرات المواضيع الفقهية، وتختلف عما كانت عليه الحال في الماضي، وعندئذٍ، لا يمكن الاقتصار في بيان الحكم الشرعي على العناوين الواردة في الأدلة الفقهية، ولا سيما في الأحاديث الشريفة التي تعالج المواضيع في واقعيتها، كعنوان «الولاية من قبل الحاكم الجائر» الذي كان يُشير إلى موضوع يتحرك في إطار حكم الفرد، ليتحول اليوم إلى عنوان الدولة الذي يكتسب وجوده وطبيعته بعيداً عن الحاكم، بغض النظر عن طبيعة السلطة التي تحكمها، وبالتالي، قد يكون إفتاء الفقيه بحرمة تولي أي منصب من مناصب الدولة الحديثة، اعتماداً على العنوان الوارد في الروايات أو في كلمات الفقهاء، مجانباً للدقة في تحديد الواقع الذي اختلف في طبيعته عن الواقع في الماضي.

وعلى هذا الأساس، يذهب السيد بعيداً ليقول إنَّ الفقيه - حتى في دائرته الفقهية - لا يستطيع أن يبتعد عن قضايا العصر؛ وإلا فإنه ينعدم دوره كمرجع حتى في المسائل الفقهية.

وإذ يعتبر السيد أنَّ الفقيه الإسلامي يعيش الحركية في طبيعة فقهه،

بينما ينطلق الفقهاء الآخرون ليعيشوا الجانب الثقافي والنظري في حركتهم الفقهية، لا يمانع من ضرورة التخصص في الفقه بالمعنى الثقافي، ولكنه يرى أن هذا التخصص لا ينفصل عن الوعي السياسي والوعي الاجتماعي الذي يحتاجه الفقيه من أجل أن يبلور فتاواه أكثر، ومن أجل أن يبلور فهمه لخلفيات الأسئلة الشرعية التي يتحرك فيها السائلون؛ لأنّ السائل قد ينطلق من خلفية معينة لا يستطيع الفقيه الجواب فيها عن سؤاله، إلا إذا فهم الخلفية التي ينطلق منها.

ومن خلال طرح السيد، فإن معرفة الفقيه بالواقع الذي يعيش فيه، في ظواهره وأفكاره وذهنياته، ليس مسألة تابعة لحركة المرجعية في تفاعلها مع أسئلة السائلين فحسب، بل هي مسألة تتصل بعناصر الاجتهاد نفسها، بحيث يفقد الفقيه الذي يجهل عصره، بعض عناصر الاجتهاد الضرورية لتحديد طبيعة الحكم الشرعي المتصل بظاهرة معينة، أو بسلوك الفرد أو الجماعة أو ما إلى ذلك.

ب - شرط خبرة المرجع الفقهية لا أعلميته

يرى السيد أنّ بلوغ الإنسان مرتبة الاجتهاد، غير كافٍ لجعل منه مرجعاً في الفتيا، بل لا بدّ له من ممارسة العملية الاجتهادية ممارسة كافية تجعل لديه نضجاً في وعيه الفقهي.

وهذا الشرط بديل من شرط الأعلمية الذي طُرح، ولا يزال، ضمن شروط المرجع لدى العديد من المنظرين من الفقهاء، ويعنون به أن يكون مرجع التقليد هو الأعلام بين سائر العلماء في مجاله، حيث يُناقش السيد هذا الطرح من زاويتين:

الأولى: أنّ الدليل الذي يُستند إليه في مسألة التقليد، وهو ما يرتكز عليه العقلاء في سلوكهم العام، والذي توافق عليه الشريعة، ليس مقيداً بالرجوع إلى الأعلام من حيث المبدأ، بل إنّ الناس في كلّ أمورهم، يكتفون بالرجوع إلى أهل الخبرة الذين يملكون خبرة ما يرجعون إليهم فيه، ولا يتجمّدون أمام الأعلام في أي مجال من مجالات حياتهم.

نعم، لا يُنكر السيد أن الناس قد يرجعون إلى الأَعلم، ولكن الأمر ليس منوطاً بمجرد الاختلاف في الرأي، بل عندما تكون المسألة ممّا يُطلب فيه الاحتياط على كلّ حال، لا ما يُطلب فيه الحجّة بشكل طبيعي. ويمثّل السيد لذلك برجوع الناس إلى الطبيب الأَعلم، عندما تصل القضية إلى مرحلة الخطر على حياة الإنسان؛ بل يرى أنهم ربّما لا يكتفون في تلك الحالة بالرجوع إلى الأَعلم، بل يطلبون لجنةً طبّيّةً إضافةً إلى الطبيب الأَعلم، من أجل أن تستنفد كلّ الاحتمالات التي تساعد على فهم مرضه أو علاجه.

ويخلص السيد إلى أنّ قضية الرجوع إلى الأَعلم عند الاختلاف في الرأي، ليس من القضايا الملحة بشكل إلزامي في حياة العقلاء، إلا في الحالات الضرورية. ويرى أننا - في المسائل الشرعية - لسنا مأمورين بالاحتياط، بحيث يكون المطلوب بلوغ الواقع على كلّ حال، بل إننا مأمورون بأن نحصل الحجّة أو العذر فيها.

ولا يستبعد السيد أن يكون في بعض الآيات القرآنيّة، كقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: 43)، دلالة على أنّ الإنسان مخيّر في الرجوع إلى أيّ من أهل الخبرة في هذا المجال.

الثانية: الزاوية الواقعيّة، حيث يرى السيد أنّ مسألة الأَعلم هي من المسائل المعقّدة الغامضة؛ لأنّ الموازين التي يتمّ على أساسها قياس الأَعلميّة، تختلف باختلاف الاجتهادات؛ ففي حين يرى البعض أنّ الأَعلم هو الأكثر تعمّقاً - بما يعنيه التعمّق من الدقّة العقليّة - في البحوث الأصوليّة، قد يرى بعض آخر أنّ التعمّق في المسألة الأصوليّة قد تبعد الإنسان عن وعيه الفقهي؛ لأنّ المسائل الفقهيّة تحتاج إلى ذوق أدبي أكثر من حاجتها إلى الدقّة العقليّة، كما أنّ أموراً أخرى قد تدخل كمحددات في الاجتهاد أو جودته على الأقلّ، كامتلاك الثقافة القرآنيّة التفسيرية، قد لا يراها آخرون بهذا التأثير.

إضافةً إلى ذلك، يرى السيد أنّ مسألة الأَعلم هي في ذاتها مسألة نسبيّة؛ لأنّ رأي الأَعلم في مرحلة، قد يكون موافقاً لرأي غير الأَعلم في

مرحلة أخرى، والعكس صحيح أيضاً، فليس هناك رأي مطلق للأعلم المطلق حتى يُمكن الحديث عن أقرينته للواقع.

ويذهب السيد أبعد في واقعيته في معالجة المسألة، فيقول إنَّ مسألة الرجوع إلى الأعلم، لو كانت ملزمةً بحسب ما يتبأنى العقلاء في تسيير حياتهم، لكان على من لا يملكون الأعلمية أن يغلّقوا أبوابهم أمام حاجات الناس؛ لأنَّ الناس لا يرجعون إليهم في ذلك، أو لأنَّهم لا يملكون الحجية في إلزام الناس مع وجود الأعلم.

ويضيف السيد في هذه القضية ملاحظةً تتعلّق بالجانب العملي لحركة تقليد الأعلم في الواقع، من حيث صعوبة الاكتشاف الدقيق لشخصية الأعلم من خلال العناصر المميّزة لذلك، ولا سيّما أنَّ كلّ مجتهد قد يتميّز بخصوصية مرجّحة لا تتوفّر في الآخر؛ لعدم وجود شخصية تملك العناصر المطلقة للأعلمية، ما يجعل الأحكام الصادرة باعتبار هذا الإنسان أو ذاك أعلم، تنطلق من جوانب قد تخضع للمزاج العلمي للذين يشهدون بالأعلمية لهذا أو لذلك، وللترجيحات الذاتية؛ بل قد تخضع المسألة في بعض الحالات لاعتبارات عاطفية أو عناوين ثانوية، سياسية أو اجتماعية، ما يجعل قضية تقليد الأعلم قضية لا تملك الكثير من الواقعية العملية.

3 - التقوى العملية أو العدالة

والمراد بها الاستقامة في خطّ الطاعة لله عزّ وجلّ، بالتزام أوامره وتجنّب نواهيه. وهذه العدالة تزول عند صدور الذنب، فإذا تاب منه توبةً نصوحاً، عادت إليه عدالته.

ويرى السيد أنَّ ما قد يرتبط بشؤون العدالة، أن يكون المرجع دقيقاً في ما يُنقل إليه، ولا سيّما أنَّ أحكامه التي يُطلقها، قد ترتبط بأشخاص أو بجهاتٍ أو بأمورٍ تشكّل خطورةً كبيرةً في الواقع، بحيث قد يمثّل الإخلال بالتدقيق في ذلك في بعض الأحيان إخلالاً بهذا المبدأ المهمّ الذي ينبغي أن يُدار على طريقة إدارة العملية القضائية بين

الطرفين أو الأطراف؛ ولا سيما أن موقع المرجعية قد يجعل جزءاً من حركة التجاذبات التي يعمل كل طرف على أن يستقوي بها على الطرف الآخر، فيعتمد إلى إقحام المرجعية في حركة، على طريقة حركة المخابرات في تقديم بعض الوقائع التي تبدو في ظاهرها تبعث على الوثاقة، ولكنها تتطلب دراسة أعمق للوصول إلى حجمها الحقيقي وطبيعتها الواقعية.

4 - شرط حياة المرجع

خلافاً للرأي المشهور بين علماء فقه الشيعة الإمامية، الذين يشترطون في مرجع الفتيا أن يكون حياً، فلا يجيزون رجوع الناس إلى العلماء الأموات بشكل ابتدائي، يرى السيد فضل الله أن السيرة العقلانية جارية على الأخذ برأي الميت، وأن الموت لا يشكل مانعاً شرعياً من العمل بالرأي الذي يشتمل على عناصر حجّيته؛ إذ إن الناس، في كل زمان ومكان، يرجع الجاهل منهم إلى رأي العالم، سواء كان هذا العالم ممّن مضى عليه عشرات السنين، أو كان من الأحياء المعاصرين.

ويعتقد السيد أنه لا معنى لأن تكون حياة الإنسان، بما هي قوة في الجسد، دخيلة في حجّية رأيه وعدم حجّيته، حيث يكفي في حجّية الرأي أن يكون صاحب الرأي واعياً، يملك علمه وخبرته وحديثه الاجتهادية عند إعطاء الرأي. أمّا ماذا يحدث له بعد ذلك، من مرض أو موت أو ما إلى ذلك، فلا علاقة له سلباً أو إيجاباً بمسألة الرأي.

ويشير السيد إلى أن هذه المسألة لم تأخذ حيّزاً كبيراً من الجدل لدى علمائنا المتقدمين، معتبراً أن هؤلاء كانوا يأخذون بآراء من سبقهم من العلماء الذين يمثلون قيمة علمية كبرى في وعيهم.

ويعزو السيد إثارة مسألة حياة المرجع كشرط في حجّية الرأي الفقهي لدى العلماء المتأخرين، إلى تأثير الجانب الفلسفي المعقد الذي طبع منهجيتهم في الاجتهاد الفقهي.

ويؤكد السيد أنَّ الأسئلة التي تثير الإشكالية على طريقة: هل إنَّ للميت رأياً أم لا؟ وهل إنَّ ذهاب الحياة يجعله بعيداً عن أن يكون له رأي؟ هي أسئلة تفتقر إلى الأساليب العلمية في المعالجة. فأن تبقى روحه ويبقى رأيه مع روحه أو لا يبقى، فهذه مسألة لا علاقة لها - بنظر السيد - باجتهاداته التي انطلق بها من خلال وعيه العلمي وحضوره الفقهي؛ لأنَّ الطوارئ التي تطرأ بعد ذلك، لا تُخرج الرأي عن كونه رأياً. فرأي المجتهد إنما هو رأيه عند اجتهاده، لا رأيه في حركة وعيه الشعوري والإحساسي والعقلي.

ويتجلى تميز السيد في مناقشاته الواقعية للمسألة، عندما يتساءل أمام الربط بين الرأي والحياة، فيقول: كيف نفسّر حجّية رأيه عندما ينام؟! وكيف نفسّر حجّية رأيه عندما يتعرض لبعض الأمور التي يكون مشغولاً فيها تماماً عن الانتباه لرأيه وعلمه بفعل ضغط الأوضاع عليه؟

ويذهب السيد بعيداً، حيث يشير إلى أنَّ كثيراً من العلماء الذين يملكون اجتهادات كثيرة، قد لا يتذكرون كلّ هذه الاجتهادات، فيرجعون إلى ما كتبوه عندما يُسألون عنها؛ لأنَّ العالم لا يستطيع أن يستوعب ذلك كلّ.

وكلّ ذلك يُشير - بنظر السيد - إلى أن واقعية الاجتهاد والتقليد لا ربط لها بمسألة الحياة من ناحية موضوعية، ولا تدخل مسألة الحياة إلا من حيث كونها المبرّر الموضوعي لتكوين الرأي.

وإذا كان السيد يناقش المسألة هنا من ناحية لوازمها الواقعية التي تجعل الإشكالية المثارة لا ترتبط بمسألة الرأي والحياة، بل ترتبط بمسألة التقليد نفسها، من خلال ما يعرّض للمرجع من حالات تجعل الرأي غائباً عن الحضور الواقعي، فإنّه أيضاً يستدلّ لها بأدلة يرى أنّها تفيد الحجّية لرأي الميت، كما في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: 43، الأنبياء: 7)، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: 122)، فإنَّ السيد يستفيد منهما،

أنَّ الجواب الذي يتلقاه السائل من أهل الذكر يكون حجةً عليه، وله أن ينقله إلى الآخرين، وهكذا الإنسان الذي يسمع الإنذار، فإنَّ من طبيعة الأمور أنه يتمثله في حياته حتى لو مات المُنذر، أو أنه ينقله إلى غيره وإلى أولاده وعائلته.

هذا كله، في المرجعية في الفتيا، أي في النظريات الاجتهادية. أما المرجعية في حركيتها الواقعية، سواء من حيث تحمّل المرجع مسؤولية القيادة السياسية أو غيرها، فإنه لا معنى للبحث فيها من هذه الجهة، وإنما يُمكن أن تُبحث ضمن صيغة المرجعية المؤسسة حين ممارسة المرجعية المؤسسة لدور الإفتاء، وهل إنَّ بالإمكان التوسّل بفتوى لفتية ميت في معالجة مواضيع وإشكاليات نشأت بفعل تطوّر الحياة، بحيث تمثّل فتوى الميت حلاً للمشكلة في مقابل فتاوى الأحياء.

5 - فرضية التقاعد في المرجعية

من الواضح أنَّ اختلاف النظرة إلى موقع مرجع التقليد ودوره في الحياة العامة إلى جانب دوره في حركة الفتيا، سوف يفضي إلى طرح أسئلة وإشكاليات أمام بعض المسائل التي لم يبدُ طرحها جريئاً وجديداً في آنٍ معاً، كمسألة عمر المرجع وفرضية تقاعد المرجع، ليحلّ محلّه مرجع آخر أكثر قدرةً على القيام بأعباء المرجعية.

ويحيل السيد مسألة عدم وضع سنّ معينة للمرجعية، إلى أنَّ القاعدة الشرعية لمسألة التقليد تركز على أساس شرطي العدالة والأعلمية في المرجع؛ بل ربّما يُنظر إلى مسألة الخبرة التي استطاع أن يأخذها من ممارساته الطويلة في مدى 50 أو 60 سنة، بأنّها أكسبته مرونة أكثر، وتقدّماً في العلم أكثر؛ لأنَّ مسألة الاستنباط الفقهي ترتبط بالممارسة أكثر ممّا ترتبط بالنظرية.

ولكنَّ السيد يناقش الأساس الشرعي لهذه المسألة؛ وذلك أنَّ تقدّم العمر قد يتلازم مع تردّد في الوضع الصحيّ يفقد فيه التركيز الذهني، ويفقد فيه القوة على مواجهة القضايا الاجتهادية قياساً بالمستوى الذي كان

يستطيعه سابقاً، ما يجعل الحديث عن تفوق الجانب العلمي لديه، من حيث قوة حركته الفكرية، حديثاً يتصل بالجانب التاريخي للمسألة العلمية، لا بالجانب الواقعي الحاضر.

وبالتالي، لا يمكن - بنظر السيد - أن يُكتفى بشرطي الفقاهة والعدالة، عندما يُراد أن تكون مرجعيته عامة، بل لا بد من توفر شروط أخرى تتعلق بأهلية المرجع بحسب العمر، من حيث استمرار امتلاكه لمواكبة حركة الواقع بالمستوى الذي يُعطي فيه المبادرات الفكرية والعملية، إضافة إلى بقاء سلامته الفقهية من الناحية الذهنية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث، في بعده الإشكالي العام، ليس جديداً؛ فقد ذكر الفقهاء في شروط المرجع، أن لا يقل ضبطه عن المتعارف، بمعنى أن لا يكون نسيانه بأكثر من المتعارف عليه بين الناس عموماً؛ وهذا يدل على وجود أرضية للبحث في ما يمكن تسميته بالشروط الذهنية للفقيه أو المرجع؛ ولكن السيد طرح المسألة بطريقة مباشرة وأكثر واقعية، بعيداً عن العناوين التي تُبعدها القداسة عادةً عن ساحة الاحتمالات التي تدفع نحو ضرورة التقييم.

ومن الواضح في ما يطرحه السيد، أن المسألة تُصبح من المسائل المتحركة، التي لا يمكن فيها إعطاء ضابطة ثابتة من الناحية العمرية، بحيث يتم فرض سن معينة للتقاعد بمعزل عن دراسة واقع المرجع بشكل موضوعي؛ لأن مسألة الحضور الذهني للمرجع، وقدرة تركيزه العلمي، قد تبقى إلى عمر متقدم، نظراً إلى طبيعة القوة البدنية والصحية لديه، في حين قد يفقدها الفقيه في سن مبكرة تبعاً للوضع الصحي الذي يعانيه.

وبعبارة أخرى، إن المسألة مرتبطة بشروط الأهلية العلمية، والتي يقع الحضور الذهني في أولها، وليست مرتبطة بالعمر بشكل مجرد عن ذلك.

ويرى السيد أن بعض الظروف الموضوعية التي تنشأ من التعقيدات الواقعية في المجتمع الحوزوي، أو في الواقع المرجعي، قد تمنع الناس من الاعتراف بفقدان المرجع لشروط المرجعية، أو حتى من محاولة

التفكير الجاذ في المسألة، حيث إن ذلك قد يخلق مشاكل لكل من يحاول الإشارة إلى ذلك. والسيد يؤكد - في الوقت نفسه - أن من الضروري بحث هذه المسألة بجدية؛ لأنها تتصل بالوضع الإسلامي العام، في ما يمكن أن يحقق للإسلام من القوة والثبات والتركيز والتحرك والمواجهة للمشاكل التي تتحداها، ويرى أن مثل هذه القضايا تحتاج إلى صدمات اجتماعية في طرحها؛ لأن كثيراً من الأفكار قد لا تكون جديدة في طبيعتها الفكرية، ولكنها جديدة في تقديمها إلى الواقع من خلال طرحها في ظروف معينة، قد تواجه مصاعب كثيرة، ولكن قوة الصدمة تصنع جمهوراً لهذا الطرح، ثم ينطلق الواقع في اتجاهه.

ولكن السيد إذ يطرح هذه الإشكالية، فإنه لا يبقى الأمر معلقاً في الهواء، بل يعتبر أن الحل قد يكون بتحويل المرجعية إلى مؤسسة، بحيث يعتمد المرجع فيها على الجهاز المرجعي الذي يفترض بالتالي أن يتم تحديد مواصفاته، وهو ما سنشير إليه عند الحديث عن مشروع السيد للمرجعية المؤسسة.

6 - وحدة المرجعية وتعددتها

إذ ينظر السيد لمسألة شرعية تعدد المرجعية على مستوى الفتيا؛ بحيث يمكن للإنسان أن يرجع في التقليد إلى أكثر من مرجع، بحيث يأخذ من فقيه بعض الفتاوى، ومن فقيه آخر بعضاً آخر؛ وهذا يفترض حكماً أن المرجعية من الناحية الثقافية متعددة في الأصل، إلا أنه يطرح إشكالية التعدد والوحدة من ناحية واقعية، وذلك عند فرضية تصدي المرجع للشأن العام، وتحديداً عند الحديث عن دور المرجع في الرعاية والإشراف والنقد والتوجيه للحركات الإسلامية العاملة في الواقع؛ إذ يرى السيد أنه سيكون للحركة الإسلامية هامش كبير عندما يطرح الواقع المرجعي نوعين من المرجعيات: مرجعيات تقليدية غير منفتحة على الواقع الإسلامي والحركات الإسلامية، إلى جانب مرجعيات منفتحة قادرة على مواكبة تطور الواقع الإسلامي وتحرك الحركات الإسلامية، بالطريقة التي يعطي من خلالها النوع الثاني من المرجعية قوة ودفعاً للواقع

الإسلامي، وسداداً في الرأي للحركة الإسلامية، من خلال الرعاية المنفتحة على نقد الحركات وتوجيهها، وعلى الوقوف أمام الحالات الانفعالية التي قد تنطلق فيها وما إلى ذلك.

وإذا كان هذا الأمر يتصل بالخيارات المطروحة أمام الحركات الإسلامية، ومواكبة الواقع الإسلامي من قبل المرجعية الدينية، والتي يُمكن أن نفترض فيها أن أي فراغ ستركه على مستوى مواكبة الحركة الإسلامية، سيتم ملؤه من النسق الفقهي نفسه؛ لأن دور المرجعية الدينية التقليدية يقتصر على الفتوى في القضايا النظرية، في حين أن النظرية الفقهية نفسها تفسح في المجال أمام العاملين في الحركات الإسلامية لأن يجتهدوا في تطبيق النظرية على الواقع من موقع خبرتهم السياسية والحركية بوجه عام؛ ما يجعل المسألة محدودة من حيث تأثيراتها السلبية على الحركة الإسلامية نفسها، وإن كانت، بالنسبة إلى المرجعية، تمثل نقطة ضعف في شمولية حركتها، ودفعها للواقع باتجاه أكثر قوة وفاعلية. ويقول السيد في هذا المجال: إذا كنّا في موقع لا تملك المرجعية فيه الفتيا والإمكانات التي تستطيع من خلالها أن تتولّى قيادة الأمة؛ لأنها لا تملك الرؤية الواضحة للواقع، ولا تملك القوة التي تستطيع من خلالها أن تتحرك في خطّ الواقع، فإنّ من الطبيعي أن يكون موقع القيادة مختلفاً عن موقع المرجعية، ولا بدّ من وجود حالة تنسيقية بين القيادة والمرجعية، حتّى لا تختلف الأمور ولا تتعقّد المواقع.

ويبدو طموح السيد واضحاً في نشدان وحدة المرجعية، بشرط أن تكون منفتحة على كلّ قضايا الإسلام في العالم، بالطريقة التي تستطيع أن تطلّ بها على هذه القضايا من موقع مسؤولٍ منفتح؛ وبذلك يكون لوحدة المرجعية إيجابيات على مستوى توازن الموقف الإسلامي وقوّته، أكثر ممّا لو كانت المرجعيات متعدّدة.

إنّ السيد يقرّر بوضوح أنّ المرجعيات هي مذاهب فقهية متعدّدة، من خلال طبيعة تنوّع الفتاوى وتنوّع النظريات الفقهية، ولذلك فإنّ المشكلة التي قد تواجه المجتمع الإسلامي في تعدّد المرجعيات، هي ذاتها

المشكلة التي تواجهه في تعدّد المذاهب الفقهية. وأثر ذلك لا يقتصر على الدائرة المجتمعية الكبرى في مسألة النظام العام، بل يدخل إلى أضيق الدوائر الاجتماعية، وهي العائلة، وذلك عندما يلتزم الزوج برأي مرجع وتلتزم الزوجة برأي مرجع آخر، ما قد يكون سبباً - إلى جانب عوامل أخرى - في حصول التنافر في داخل البيت الواحد.

وإذا كان الأصل، لحفظ النظام العام، وتعزيز عناصر القوّة والتماسك في المجتمع، هو وحدة المرجعية، إلا أنّ المسألة تبقى مربوطةً بطبيعة الظروف التي قد تجعل التعددية خياراً أفضل من الوحدة، ولا سيّما عندما تتحرّك الوحدة لتفرض نفسها على الواقع الإسلامي من خلال وسائل غير مرتكزة إلى المعايير العلمية والموضوعية في اختيار المرجع الواحد؛ فإنّ السيّد كان يركّز دائماً على ضرورة أن تتحرّك المعايير الحركية - إذا صحّ التعبير - إلى جانب المعايير العلمية التي لا يُمكن التنازل عنها في الخطّ الفقهي العام لاختيار المرجع. ويشير السيّد - في هذا المجال - إلى أنّ حركة المرجعية في بعض ظروفها أو مراحلها، اعتمدت على شخصيات تسيطر على هذا الموقع أو ذاك الموقع، من خلال طبيعة الظروف المحلية والإقليمية، ما يجعل من كلمة هذا الشخص في هذا القطر مثلاً، سبباً في رجوع القطر إلى هذا المرجع، بعيداً عن مسألة الموصفات الحقيقية التي تميّز بين مرجع وآخر، وما إلى ذلك من ضغوط لم تصل - بنظر السيّد - إلى الضغوط السياسية، ولكنها قد تعيش أجواء سلبية من خلال طبيعة الوضع الشعبي.

وإذ يلفت السيّد إلى أنّ اختلاف المرجعيّات أوجد مشكلة كبيرة جداً في الجسم الإسلامي الشيعي، من دون الغضّ عن الإيجابيات المفترضة للتعدّد، ولا سيّما أنّ المرجع أصبح في الواجهة السياسية في العالم، بعدما أصبحت مسألة الطوائف والأديان تمثّل وجهاً من وجوه الحركة العالمية، والتي تتأثر بطبيعة القيادة هنا، والقيادة هناك، فإنّه يدعو إلى ضرورة دراسة فقهية جديدة للشروط التي لا بدّ من توفّرها في المرجع وطريقة تعيينه، حتّى لا تخضع مسألة التعيين للمزاجات المتنوّعة، ولا

يجري التحكّم في مفاتيح المرجعية على طريقة التحكّم بالمفاتيح الانتخابية في المجالات السياسية؛ فإنّ إضافة شروط جديدة إلى المرجعية، لا تمكّن أيّاً كان من الوصول لتبوؤ موقع المرجعية العليا.

ولكنّه يعود ويؤكد عبئة مهمة في هذا المجال، وهي أنّ الحوزات العلمية التي يقع على عاتقها إعداد المجتهدين، قد لا ترى في هذه المسائل ذات أهمية كبرى لها في الخطّ الاجتهادي، ما يجعل حلّ هذه المشكلة، من ناحية نظرية، مربوطاً بمدى تطوّر المنهج التعليمي في الحوزات العلمية، والذي يركّز على أهمية البحث في مثل هذه القضايا المتصلة بشروط المرجع والمرجعية على ضوء المستجدات المعاصرة.

وفي كلّ الأحوال، فليس من شكّ أنّ مسألة وحدة المرجعية وتعددها، ستأخذ دوراً أكثر انضباطاً في إطار مشروع السيّد لمأسسة المرجعية؛ لأنّ المرجعية المؤسسة ستشكّل الوحدة الدينية القيادية للواقع الإسلامي، وبالتالي، سيأخذ المرجع الذي يرأسها دوره في خطّ هذه الوحدة.

خامساً: المرجعية وولاية الفقيه

هذا العنوان يُشير إلى جدلٍ أثير في المجال الفقهي النظري، وهو يطرح في الحقيقة إشكاليتين:

الأولى: هل يمنح الإسلام للفقيه (المجتهد) حصراً حقّ الولاية العامة على إدارة شؤون الأمة، بحيث تكون السلطة في الأصل من حقّ الفقيه دون غيره؟

الثانية: إذا كان للفقيه الولاية العامة، فهل يُشترط أن يكون الولي الفقيه (صاحب السلطة العليا في الدولة) مرجعاً للتقليد أيضاً؛ أم أنّ الولاية والمرجعية غير متلازمين؟

أمّا في الإشكالية الأولى، فالسيّد يرى أنّ الفقه في شخصيّة الفقيه يتصل بالجانب الثقافي الذي يمتلك من خلاله الفقيه القدرة على استنباط

الأحكام الشرعية (الفتاوى) من مصادرها الأساسية؛ أما الولاية، فهي مسألة تنفيذية تفترض امتلاك صاحبها القدرة على الإدارة العامة من خلال ملكات خاصة تؤهله للحكم. وحيث إنه لا ملازمة بين الحالة الثقافية التي يمثلها الفقه، والحالة التنفيذية التي تفترضها الولاية، فإن كون الفقيه فقيهاً، لا يحتم كونه ولياً؛ بمعنى أن الفقه لا يقتضي بالضرورة أن يكون لصاحبه الولاية.

وعلى هذا، فيحتاج إثبات الولاية العامة للفقيه إلى الدليل الشرعي الذي يثبتها؛ وهو تارةً يلجأ فيه إلى النصوص الشرعية، حيث يرى السيد أن ما يطرحه الفقهاء لا ينهض دليلاً على إثباتها؛ وأخرى يلجأ فيه إلى القواعد العامة للتشريع؛ حيث يرى السيد أن مسألة حفظ النظام العام للأمة أو للدولة هي من المسائل التي لا يمكن للشرعية أن تفرط فيها، وبالتالي، تثبت الولاية العامة في حدود ما تقتضيه مسألة حفظ النظام العام للأمة أو للدولة.

فإذا اقتضى حفظ النظام العام أن يكون الفقيه على رأس الدولة الإسلامية، فيتعين الفقيه دون غيره؛ وأما إذا اقتضى أن يكون غيره، فلا مانع من كون رأس الدولة غير الفقيه.

وهذا يعني أنه من وجهة نظر السيد، ليس هناك نظام محدد لشكل الدولة الإسلامية، وإنما يتبع حدود ما يقوم به النظام العام للدولة. نعم، إسلامية الدولة تقوم على كون الفقه هو القاعدة التشريعية للقانون فيها؛ وهذا يفترض أن للفقيه دوراً مركزياً في السلطة التشريعية من دون شك. وهذه مسألة أخرى لها موقعها في بحث مستقل.

وأما الإشكالية الثانية، فالسيد يؤكد أن طموحه هو في التكامل بين المرجعية والولاية (القيادة العامة)، تبعاً لما أكدّه من ضرورة النظر إلى دور المرجعية الذي ينبغي أن تضطلع به، مما يختلف عن الدور التقليدي الذي ينحصر في دائرة الفتيا النظرية.

ولكنه يشير إلى أن مسألة الوحدة المفترضة بين المرجعية والولاية،

ليست مسألة شعار سياسي يجتذب الانفعال، ليتحرك الناس على أساسه في هذا الموقع، ولكنه عنوان ينطلق من عناصر حقيقة فيما هي الشروط الفقهية للولاية والمرجعية.

ويبدو هنا السيد حاسماً في ضرورة انضباط مسألة المرجعية والولاية في إطار الموازين الفقهية العلمية في مسألة التنظير لشروط المرجع أو الولي، فيقول: إذا كان الرأي الفقهي أن المرجع لا بد من أن يكون أعلم، ولم يكن هذا الإنسان أعلم قادراً على إدارة شؤون الأمة؛ لأنه لا يملك وعي الواقع الشامل لحركة الأمة في قضاياها المتنوعة الواسعة، فإنه قد يكون مشروع ولي، فيما هي مسألة موقع المجتهد في الولاية، ولكنه لا يملك مشروعية فعلية الولاية؛ لأنه لا يملك الخبرة في إدارة مسألتها.

وفي مقابل ذلك، قد يتوفر شخص مجتهد يملك الخبرة في شؤون الأمة، ولكنه لا يملك الأعلمية؛ لأن الولاية لا يُشترط فيها الأعلمية، بل يكفي الاجتهاد مع العدالة والخبرة، فإننا في هذه الحالة، لا نستطيع أن نؤخذ بين الولي والمرجع، أو بين الولاية والمرجعية؛ لأن الولي لا يملك عنصر المرجعية، وهو الأعلمية على الفرض، ولأن المرجع لا يملك عناصر الولاية، وهي الخبرة والقدرة على الإدارة، فلا بد من الفصل بينهما.

وواضح في هذا البيان، أن الذي يدفع نحو الفصل بين الموقعين، هو الشروط الزائدة التي تعتبر في المرجع ولا تعتبر في الولي؛ فلو تمّ التنازل عن شرط الأعلمية مثلاً، فإن من الممكن توحيد مسألة الولاية والمرجعية إذا توفرت العناصر الفقهية الكافية في المرجعية في شخص من يملك القدرة على حركية الولاية؛ لأن الاجتهاد وحده لا يكفي في نظر السيد، بل لا بد من أن يكون هناك اجتهاد متمرس منفتح على قضايا الفقه بكله، ليستطيع هذا الولي المرجع أن يجيب على كل مسألة، وليملك القدرة على إدارة المسألة الفتوائية، كما يملك القدرة على إدارة المسألة الولاية.

وغني عن البيان، من خلال السياق النظري الاجتهادي في تطوير السيد لمسألة الحكم، أنّ مسألة الدولة الإسلامية، سواء في رأس الدولة وأجهزتها، خاضعة لمبدأ حفظ النظام العام، وما يقتضيه في صوغ بنية الدولة وشكلها، وهو بالتالي مسألة متحركة تحتاج إلى مقارنة مختلفة وأكثر سعة.

سادساً: مشاريع تطوير المرجعية

طُرحت فكرة تطوير المرجعية ومأسستها في عدة أفكار بقيت في عداد الإثارات النظرية، ولم ترق إلى مستوى التنظير العملي المتكامل؛ ربما لأنّ الواقع الحوزوي والمرجعي لا يزال ينظر بعين التقديس إلى النمط التقليدي للمرجعية، ويرفض أيّ مساس بالشكل فضلاً عن المضمون.

وفي كلّ الأحوال، فبالإمكان تسليط الضوء على عدة نظرات كانت محطّ نقد السيد وتقويمه، وصولاً إلى طرح فكرته حول مأسسة المرجعية.

1 - المجلس الفقهي

تطرح الفكرة أن تتشكّل المرجعية من مجلس يضمّ عدداً من الفقهاء، بديلاً من مرجعية الفرد الفتوائية. وترتكز هذه النظرية إلى أنّ نظرية الأعلام التي يلتزمها الكثيرون، تنشأ من فكرة أنّ كفاءته العلمية المتقدمة، تجعله أقرب إلى وعي الحكم الشرعي الواقعي من غيره؛ لأنّ أعلاميته تجعله ينفّث على العناصر الحيّة في الاستنباط بطريقة أعمق وأشمل ممّا يدركه غير الأعلام؛ وبالتالي، فإنّ اجتماع مجتهدين متنوعين يملكون الكفاءة الفقهية المتقدمة على رأي واحد، قد يفسح في المجال لأن يكون إدراك الحكم الشرعي الواقعي بطريقة أكثر سلامة من رأي مجتهد واحد حتّى لو كان أعلام؛ لأنّ الآراء المجتمعة عادةً تمثّل دراسة متكاملة أكثر من الدراسة الفردية. وعليه، لا تكون مسألة الأعلاميّة ذات موضوع أمام التعددية الاجتهادية في المجلس الفقهي المفترض.

كما أنّ هذا الطرح يخلّص الجماهير من مشكلة انتقال التقليد من شخصٍ إلى آخر بعد موته مثلاً؛ فإنّ حياة الناس قد ترتبك عندما يختلف المجتهد الثاني مع المجتهد الأوّل في مفردات الأحكام الشرعيّة؛ فقد يفتي بالحرمة في ما يكون لدى المجتهد الأوّل حلالاً، أو العكس، أو يضيف بعض القيود إلى مسألة، أو ينزع بعض القيود عن مسألة، وما إلى ذلك. بينما يختلف الأمر عندما يكون هناك مجلس فقهي؛ لأنّه يطلق هذه المسألة الفقهيّة المتفق عليها أو تلك لتمتدّ في حياة الناس.

ولكنّ السيّد يناقش هذا الطرح من ناحيتين؛ علميّة وعمليّة.

أمّا المناقشة من الناحية العلميّة، فلأنّ تبني نظريّة تقليد الأعلّم لدى كثيرين، ينطلق من بعض المعطيات الواردة في الروايات، أو من بعض المنطلقات العقلانيّة؛ ولذلك فإنّ طرح المجلس الفقهي، يواجه إشكاليّة علميّة لدى من يتبنون نظريّة تقليد الأعلّم تبعاً لبعض أدلّتهم، بحيث لا يملك هذا المجلس شرعيّة في مقابل الأعلّم المفترض، إلا إذا استطاع هذا الطرح (المجلس الفقهي) أن يثبت أنّ بناء العقلاء في مختلف ميادين الحياة، يقوم على أنّ التعدّدية في الرأي يتميّز عن رأي المجتهد الواحد حتّى لو كان أعلّم.

وبذلك، فإنّ السيّد يضع الإطار النظري للجدل حول شرعيّة المجلس الفقهي في دائرتين:

أ - الجدل حول نظريّة أن يكون المرجع أعلّم.

ب - الجدل حول بناء العقلاء في نظرتهم إلى التعدّدية في إنتاج الرأي قياساً بالمجتهد الواحد.

وفي الوقت الذي يرى السيّد أنّ المسألة قد تبقى موضعاً للجدل بما لا يحقّق لهذه الفكرة الشموليّة في قناعات العلماء، وبالتالي في قناعات الناس؛ فإنّه يطرح إشكاليّة أخرى علميّة؛ وهي أنّ المجلس الفقهي يمثل أطروحةً فقهيّة تستتبع حكماً شرعيّاً بلزوم الأخذ بتلك الأطروحة ومتابعتها عمليّاً؛ وعندما يقف الإنسان العامّي الذي لا يستطيع أن يميّز بين هذه

الأطروحة وغيرها، أمام تكليفه الشرعي، فإنه لا يستطيع أن يلتزم بهذه الأطروحة؛ لأنه لا حجة ذاتية له، ولم يفت بها الأعلام حتى يكون تقليد الأعلام مبرئاً للذمة في هذا المجال.

كما أن من الصعب أن تحصل هذه الأطروحة على إجماع أو شبهه، في المجال الإسلامي الشيعي؛ لأن الناس فيه قد أدمنوا المرجعية الفردية بشكل أصبحت المرجعية، في وعيهم الشرعي، امتداداً للإمامة، وأصبح المرجع عندهم له صورة القائد حتى لو لم يكن ممارساً لقيادته، أو لم يكن متميزاً بالعناصر القيادية الحركية المنفتحة على الواقع، ما يجعل المجلس الفقهي مسألة يتصورها كقضية إدارية لا تملك معنى القيادة.

وبنظر السيد، فإن هذه المشكلة، أعني الوجه القيادي للمرجعية، لا تُحلّ بافتراض رئيس للمجلس الفقهي؛ لأن الحديث يُمكن أن يُطرح حول مدى شرعية هذا الرئيس؛ هل هو الأعلام أو ليس الأعلام؟ وهل يكون رأيه ملزماً للمجلس، أو يكون رأيه أحد الآراء فيه؟ وماذا إذا اختلف مع المجلس؛ فهل يتنازل المجلس لرأيه؟ وما هو الأساس في هذا التنازل؟

ويعتبر السيد هنا، أن علامات الاستفهام التي قد تواجه المجلس ككل، قد تواجه الرئيس بطريقة أقسى.

وأما المناقشة من الناحية العملية، فيطرح السيد عدّة تساؤلات؛ من قبيل:

ممن يتألف هذا المجلس؟ وما هي طبيعة الدرجة التي لا بدّ من أن يملكها هذا المجتهد أو ذاك المجتهد للفتوى؟

والسؤال الذي يستدعي التوقف: من الذي يعيّن المجتهدين في هذا المجلس؟

وهناك قد تُطرح عدّة إجابات:

الأولى: أن الذي يعيّنهم هو الولي، أي المجتهد العادل المتصدي للسلطة الإسلامية العامة. ولكن السؤال الذي يُطرح هنا: هل من صلاحية الولي أن يعيّن مجلساً فقهيّاً لإفتاء الناس؟ حيث إنّ كثيراً من العلماء لا

يرون من شؤون الولاية ذلك؛ لأن شؤون الولاية تتصل بإدارة شؤون الأمة في قضاياها العملية، لا في خطها الفتاوي.

وهنا قد تُطرح إشكالية، وهي مرتبطة بالظروف الاجتهادية والسياسية التي تؤسس لديمومة الولاية، بحيث تمنع من الاختلاف عليها في المستقبل؛ وهذا ما لا يمكن ضمانه - بنظر السيد - سواء في حركة الاجتهاد التي قد لا تتبنى فكرة ولاية الفقيه العامة، أو في الظروف التي قد تحيط ببقاء الكيان السياسي الذي يمثل قاعدة الولاية فكرياً وروحياً وسياسياً، ما يؤدي إلى اختلاف الناس، ولا يحسم الجدل في هذا المجال.

الثانية: الانتخاب الشعبي. والسؤال الذي يطرح نفسه - بحسب السيد -: ما هي قيمة التصويت الشعبي في اختيار المجتهدين بشكل يتعين فيه على الناس إطاعتهم في المسألة الفتوائية؛ لأنه لا دليل على شرعية أصوات الناس في هذا المجال؛ لأن الناس ليسوا أهل الخبرة في المجال الفقهي حتى يرجحوا ويختاروا.

وثمة سؤال آخر، وهو: ماذا إذا اختلف المجتهدون فيه؟ هل ننبع رأي الأكثرية؟ وما هو الدليل على حجبة رأي الأكثرية أمام الأقلية؟ فقد لا تكون هناك أسس فقهية تغلب رأي الأكثرية من العلماء على رأي الأقلية، بحيث يكون رأي الأكثرية حجة في ذاته؛ حيث ثمة مسألة في علم أصول الفقه، وهي أن الشهرة في الفتوى ليست دليلاً شرعياً، بمعنى أن مجرد كون هذه الفتوى مشهورة بين العلماء في مقابل فتوى غير مشهورة لا يُعتبر أساساً للحجبة وللتعين في مقام العمل والاتباع.

إضافة إلى ذلك، فإن افتراض أن المجلس الفقهي من شأنه أن يلغي حالة الارتباك لدى الناس على صعيد الانتقال من مرجع إلى آخر بعد موت الأول، لا يملك ديمومة في امتداد الزمن، لتكون فتوى المجلس الفقهي في هذه المرحلة ملزمة لكل الناس على مدى الزمن، فربما يأتي مجلس فقهي آخر يخلف هذا المجلس الفقهي، تماماً كما يأتي مرجع آخر يخلف مرجعاً قبله، وقد تكون آراء المجلس الفقهي الجديد مختلفة عن

آراء المجلس الفقهي القديم، ما دامت المسألة تخضع لاجتهاد المجتهدين في هذا المجلس أو ذاك.

ولكلّ ذلك، يعتبر السيّد أنّ أطروحة المجلس الفقهي ليست أطروحةً بعيدةً عن الجدل، كما أنّها ليست أطروحةً واقعيّةً، من حيث قبول الذهنية الإسلامية الشيعية العامة لها، في مرحلته على الأقلّ.

2 - المرجعية المؤسسة

يطرح السيّد فكرة المرجعية المؤسسة مشروعاً تطويرياً للمرجعية الإسلامية الشيعية، من دون أن يدخل في تحديد نظام لهذه المؤسسة؛ باعتبار أنّ هذا المشروع لا بدّ من أن يتشكّل بناؤه النظري استناداً إلى حركة وعي شاملة تؤمن بالمشروع، وتضع له نظامه بطريقة واقعية بعيدة عن النظريات التجريدية.

وإذ يبنى السيّد على ما طرحه الشهيد السيّد محمّد باقر الصدر في السبعينيات من القرن العشرين، في مشروعه الذي سمّاه المرجعية الصالحة، والذي حدّد فيه الوسائل العملية لأن تتحرّك المرجعية كمؤسسة ولا تبقى كشخص، يؤكّد السيّد أنّ المرجعية الإسلامية الشيعية تحتاج إلى أن تتحرّك في دائرتين:

الدائرة الأولى: أن لا تكون المرجعية شخصاً، بحيث يرث أولاده ثرائه وتجربته، أو أن تكون أجهزته خاضعة لخصوصياته، بل أن تكون المرجعية مؤسسة، بحيث إنّ المرجع عندما يأتي، فإنّه يأتي إلى مؤسسة تختزن تجارب المراجع السابقين، بحيث تكون كلّ الوثائق التي تمثّل علاقات المرجعية بالعالم وتجاربها وخصوصيات القضايا التي عالجها، حتّى في مسألة الاستفتاءات والأسئلة والأجوبة، متوفرة للمرجع الجديد الذي يجد كلّ هذه التجارب جاهزة في مؤسسة المرجعية، ليبدأ من حيث انتهى المرجع السابق، لا ليبدأ بعيداً عن كلّ التجارب السابقة.

ولا يمانع السيّد - في هذه الدائرة - أن يكون للمرجع معاونون يختارهم في حركته، ولكن على أن لا يكونوا هم كلّ المؤسسة، بل أن يكون

المعاونون الذين ينسجم معهم في دائرة المؤسسة، في إطار المؤسسة.

الدائرة الثانية: أنَّ المرجعية لا بدَّ من أن تطلَّ على قضايا العالم، ولو من ناحية اتخاذ المواقف السياسية، أو المواقف الثقافية، أو الاجتماعية، التي تطلَّ على كلِّ مواقع المرجعية، أو تمتدَّ إلى أبعد من هذه المواقع.

إنَّ المرجع لا بدَّ من أن يتحرَّك في مدى العالم كلِّه، بحيث لا ينحصر في إطار محدّد؛ فلا بدَّ للمرجع - تبعاً لظروفه الخاصّة والمرحلة التي يعيشها - من أن يطلَّ على مواقع مرجعيته، ليخاطب الناس، ولينفتح عليهم، وليتحدّث في شؤونهم. إنَّ هذا - بنظر السيّد - هو الذي يمكن أن يحقق للمرجعية حيويّتها وحركيّتها التي تكون بها عنصراً فاعلاً في حياة كلّ الناس الذين ينتمون إليها ويتبعونها ويتخذون مواقف منها.

إنَّ المؤسسة - في مشروع السيّد - هي الكيان الذي يواكب عمل المرجعية، ويضمن استمراريتها للمستقبل؛ بحيث تكون قيادة المرجع قيادةً تتحرَّك من خلال المؤسسة، بحيث تقدّم لها الدراسات، وتُرتّب لها العلاقات، وتقدّم لها المشورة، بحيث ينطلق المرجع في تصرّياته السياسية والاجتماعية والعلمية من دراسة جاهزة تقدّمها المؤسسة، بل حتّى إذا أراد أن يستنبط حكماً شرعياً، فإنَّ المؤسسة تهَيِّئ له الدراسات التي قد لا يستطيع أن يحيط بها بجهد الخاصِّ إلا بعد أن يعطّل الكثير من عمله.

وأما الجوانب التنظيمية لهذه المؤسسة العالمية، فلا بدَّ من أن تخضع لتخطيط دقيق، بحيث تتكامل المواقع في إطارها لتؤدي المهمّة الكبرى التي ستلقى على عاتقها.

واللافت أنَّ السيّد لا يواجه مشكلةً في عرض نموذج لصورة هذه المرجعية، وهو نموذج البابوية المسيحية التي تنطلق في صفّتها الدينية الشاملة نحو المواقع السياسية والثقافية والاجتماعية، وتتحرَّك من خلال ممثليها بفعاليّة في كلّ القضايا المطروحة في البلدان التي يعيش فيها المسيحيّون الكاثوليك، أو المسيحيّون بشكل عام، سواء في شؤونهم الداخلية، أو في علاقاتهم بالمذاهب الأخرى في دائرة المسيحية، أو بالأديان الأخرى في دائرة الإسلام أو اليهوديّة وما إلى ذلك، ما يجعل

المسيحية تتحرك من خلال هذه المؤسسة، عبر ممثلياتها، لتطلّ على كلّ الواقع العالمي المرتبط بالمسيحية على مستوى العلاقات؛ الأمر الذي يجعل من البابوية قوّة معنويّة تطلّ على كلّ مواقع العالم.

ويلاحظ السيّد أن البابوية تتحرك ميدانياً لتطلّ على كلّ مواقعها الشعبية في العالم؛ حتّى إنّها تطلّ على مواقع غير مسيحية لتجذب عواطفها، أو لتجذب مواقفها بشكل وبآخر، ما يهنئ الجوّ للمبشرين بالمسيحية.

ويرى السيّد أنّ هذا الحضور الميداني الواسع المتحرك، الذي لا يفقد الصفة الروحية في إطلائه على المواقع التي يزورها البابا، لا تعدم الوسائل لامتداد المسيحية، ولحلّ الكثير من المشاكل السياسية؛ بل ربّما تساهم البابوية في حلّ كثير من القضايا السياسية المعقّدة.

هذا إلى جانب الغنى الثقافي الذي يُمكن أن يتحرك من خلال هذا الموقع الواسع للدفاع عن المسيحية، وفي بلورة مفاهيمها، وفي نشر عقائدها وقضاياها، بالمستوى الذي تدخل فيه هذه القضايا في الكيان الفكري للعالم، من خلال الحضور الدائم في هذا المجال أو ذاك.

وفي كلّ الأحوال، فإنّ شأن الحركة الاجتهادية، والمدى الثقافي والفكريّ الذي طرحه الإسلام، وعنايته بالخطّ الحركي للصراع والجماعة، وما إلى ذلك، أن يدفع بالمرجعية المؤسسة إلى أبعادٍ أكثر غنى حركيّة في الواقع، ممّا تتحرك به التجربة البابوية عموماً

سابعاً: ملاحظة السيّد على المنهج التعليمي

من غير الممكن، عند الحديث عن المرجعيّة، أن لا يتعرّض السيّد للحديث عن المؤسسة التي تُعنى بإعداد المرجع، وهي الحوزة.

ومع أنّ الحوزة تشير إلى الحواضر العلميّة الكُبرى، كقمّ والنجف حالياً، وجبل عامل في فترة تاريخية ماضية، من دون أن تشير إلى المؤسسة بالمعنى النظامي الحديث، سوى بعض التجارب المحدودة، وإذا كان لذلك إيجابيات على مستوى المحافظة على استقلالية الحوزة عن

النظم السياسية في مدى التاريخ، فإنه ترك سلبيات على مستوى التنظيم العام والمناهج العامة للحوزة، بحيث تركت المقاربات الفردية أثرها في صعود أو هبوط لنوعية الإعداد للعلماء، كما في الحركة الاجتهادية التي تترك حركة الأفكار والنقد عُرضةً لتجاذب العناصر المجتمعية التي قد تتحرك بعيداً عن المعايير العلمية للنقد، وقد تُدخل الواقع العلمي في رتبة تُبعد عنه أي تطلّع نحو التطوير عبر مواكبة التطورات الكبرى في العالم على مستوى المناهج والمأسسة.

وفي الوقت الذي يدعو السيد إلى إبقاء الدراسة الحوزوية على خطها العميق الحرز، فإنه يؤكد ضرورة التغيير في الأسلوب ليتلاءم مع أساليب العصر، وفي المنهج، ليتحرك طالب العلم في منهجية منظّمة، إضافةً إلى تنويع في الموضوعات التي تتصل، من قريب أو بعيد، بالمهمة الكبيرة التي تنطلق فيها الحوزات، وهي إعداد العالم المسلم الذي يستطيع أن يمثل عنصر القيادة الثقافية والسياسية والاجتماعية والفقهية في الواقع.

إن السيد يسجل بوضوح نقده للمنهج التربوي والتعليمي الذي يجري اعتماده عموماً في الحوزات العلمية التقليدية، والتي لا يتوفر من خلالها لدى طالب العلوم الدينية - بالضرورة - عناصر الإحساس بالمعاصرة وباستشراف المستقبل، وشمولية النظرة إلى الحياة، ورسالية الحركة الواقعية، إضافةً إلى عنصر العلم والتقوى والاجتهاد؛ حيث إنّ تركيز البرامج الحوزوية الدراسية على الفقه وأصوله، بالنحو الذي قد يبتعد بالطلاب عن الواقع باتجاه التجريد؛ ولا سيما إذا اختزن في داخله الفكرة التقليدية التي ترى في الأمور الخارجة عن الدائرة الفقهية العلمية شيئاً لا يتناسب مع روحية المرجعية، ولا سيما إذا كانت تتصل بالحركة السياسية، بحجة أن السياسة لا تتناسب مع الروحانية، ولا تلتقي بالتوازن الأخلاقي للشخصية المرجعية؛ كلّ ذلك سوف يدفع الواقع باتجاه القبول بمرجعيات ليست في مستوى الطموح من حيث مواصفاتها القيادية الرائدة.

ولكنّ السيد لم يكن يخفي تفاؤله، منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، بوجود العناصر المثقفة إسلامياً، إلى جانب الكثير من الراعين

والحركيين، الذين يمكن أن يشكّلوا نوعاً من الضغط غير المباشر على الواقع الحوزوي في دفعه نحو الأخذ بأسباب التطور، ومن الممكن أن يتحوّل ذلك إلى تيار يضغط باتجاه عملية تطوير شاملة في النظرة إلى المرجعية وما يرتبط بها.

ويشدّد السيّد هنا على أنّ الصدمة وحدها لا تكفي لتصنع التطور، بل إنها تعمل على أساس أن تفتح المجال لحركة التطور، ولكن إذا لم يكن هناك من يواكبون الصدمة، ويواكبون حركة التطور، فإنّ الصدمة لا تترك أي أثر إلا بعض الانفعالات وبعض الأجواء السلبية.

إنّ الواقع بحاجة - في نظر السيّد - إلى أن ينطلق الأشخاص، أو الجهات التي تفكر في اتجاه التجديد، في عملية توعية وتعبئة فكرية، بشجاعة في الموقف، من دون خوف من انتقاد هنا أو هناك، وهجمة هنا أو هناك، ويحمّل المسؤولية في ذلك للرياديين الذين يحملون هذا الهمّ والفكر، سواء أكانوا في الحوزات، أو في واقع الأمة.

يبقى أن نشير إلى أنّ فكرة انتقال المرجعية من الحالة الفردية إلى المؤسسة، هي فكرة تتطلب تهيئة الذهنية العامة لتقبل هذه الفكرة، ولا سيّما في داخل الحوزات، التي يقع على عاتقها تأكيد الفكرة إذا مثلت قناعة عامة، أو ضرب الفكرة والتهوين منها إذا لم تمثل ذلك، وهذا يتطلب أن يكون المنهج الحوزوي معداً لإفساح المجال أمام مثل هذه الأفكار لتأخذ مداها في القبول النفسي العام، فضلاً عن التنظير الفقهي الذي لا يأخذ مداه عادةً في الأفكار التطويرية، إلّا من خلال تبني حركة النقد العلمي في مناخ من حرية الفكر إلى أبعد مدى.

الخاتمة

وأخيراً، إذا كان السيّد فضل الله قد نظّر لمشروع المرجعية المؤسسة، فإنّه أراد أن يخرج بالمرجعية من دائرة الفرد إلى دائرة أكثر فاعلية وشمولية؛ باعتبار أنّ المرجعية حيث تأخذ واقعها على الأرض، لا تعود مرتبطة بشخص المرجع وخصوصياته الذاتية أو العائلية، بل تُصبح

مرتبطة بحركة الأمة، حتّى بأوسع من دائرة التقليد في عالم الفتيا؛ نظراً إلى أنّ الآفاق الواسعة التي انفتحت أمام العصر الحديث على مستوى الإعلام ووسائل الاتصال خصوصاً، أمنت لحركة المرجعية تأثيرات تُلقي بظلالها على النظرة العامة إلى الإسلام نفسه، ومكانته العلمية والحركية والحضارية عموماً، سواء من المنتمين إلى الدائرة الإسلامية أو خارجها.

وإذا كان هذا الطرح لم يأخذ صفة المشروع المكتمل المعالم، فذلك يعود إلى أنّ هذا يمثل مشروع الأمة التي ينبغي أن تأخذ دورها في بلورته، إلى جانب المنظرين المؤمنين بطروحات كهذه في إطار الحوزة العلمية؛ وهو طرح يُراد له أن يخرج من خصوصيات الدول القطرية إلى المجال الذي يجمع كلّ الخصوصيات الجغرافية والثقافية، ليعيد صهرها في مشروع عالمي، يفكر في مدى الساحة العالمية، ويخطط بحجمها، ويتحرك في سعتها.

وببقى أن نُشير إلى أنّ السيّد فضل الله، كان السّباق بين المرجعيّات الدينية إلى طرح المأسسة كذهنية عامة، حكمت كلّ عمله ونتاجه، وهي - بذلك - مثلت خطوةً على صعيد الانتقال بالمرجعية من الفرد إلى المؤسسة، وإن كان مشروع المرجعية المؤسسة بكلّ عناصره، بقي يفتقر في أرضية هي أوسع من جهد الفرد المرجع، ولا سيّما في ظروف كانت مرجعيّته نقطة تلاقي كثير من الصدمات، ما جعلها بطبيعتها مرجعيةً مكلفةً على مستوى كثير من الحسابات، ما أفقدها العنصر الأبرز في الانتقال بالمشروع إلى طور الفعلية الحقيقية، وهو تلاقي الفاعلين في المجال الديني، على مستوى المجتهدين خصوصاً، عملياً على الفكرة، ولو تدريجاً.

فتاوى مثيرة للجدل

أولاً

122 في العبادات :

122 1 - في الاجتهاد والتقليد

123 2 - في النجاسات والمطهرات

124 3 - في أحكام التخلي

125 4 - في الوضوء والتيمم

127 5 - في الحدث الأكبر والاعتسال منه

128 6 - في الصلاة

130 7 - في الصوم

131 8 - الزكاة

131 9 - الحج

ثانياً

132 في المعاملات :

132 1 - في أحكام الكسب والتجارة

135 2 - في الأطعمة والأشربة

135 3 - الصيد والذباحة

136	4- الزواج
140	5- ميراث الزوجة
140	6- في القضاء والديات
142	7- قضايا علمية واجتماعية
144	8- قضايا التبليغ والدفاع
146	9- قضايا سياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين، وبعد:

لقد بات واضحاً تميز سماحة سيدنا الإمام فضل الله (قده) في سعة علمه، وجدة منهجه، وجودة فهمه، ودقة استنباطاته، وحرصه على مقاربة محكمات الآيات وثوابت الدين، وجعلها الأساس في فهمه لمقاصد الشريعة ونصوصها الشريفة، ووعيه لقضايا مجتمعه وانفتاحه عليها، ودماثة أخلاقه، وتوقد روحه الجهادية، ورسوخ شجاعته الأدبية، وسموه في حب الله تعالى وذوبانه فيه. وهي الأمور التي ساهمت جميعها في تميز مرجعيته وفقاهته، وما نتج منها من فتاوى عديدة خالف فيها مشهور الفقهاء أو إجماعهم، أو طرق فيها الجديد الذي لم يطرقيه، وفيما يلي من مباحث، سنستعرض هذه الفتاوى، عسى أن ينتفع بها الراغبون في التعرف إلى المزيد من آفاق هذا الدين الرحبية السمحة.

المكتب الشرعي

لسماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله

أولاً: في العبادات

1 - في الاجتهاد والتقليد

أ - سن تكليف الفتاة:

تصير الفتاة مكلفةً إذا بلغت سن الثالثة عشرة قمرية، التي تساوي اثنتي عشرة سنةً وسبعة أشهر وعشرين يوماً ميلادية، أو إذا رأت دم الحيض قبل ذلك. والأفضل تعويدها على الصلاة والحجاب منذ التاسعة.

ب - شروط مرجع التقليد:

أ - لم يتم الدليل على اشتراط الذكورة والإيمان والحياة في مرجع التقليد، فيجوز أن يكون امرأةً أو غير إمامي أو ميتاً، وذلك من حيث المبدأ، لكن الاحتياط يقضي باختيار المرجع الرجل الإمامي الحي.

ب - يرى سماحته (رض)، أنه يجوز تقليد المجتهد العادل الذي مارس التدريس والبحث والاستنباط مدةً طويلةً يصير فيها ناضجاً وخبيراً، وإن لم يكن أعلم، وإنما يجب الرجوع إلى الأعلّم في الموارد التي يطلب فيها إدراك الواقع على كل حال، وهو غير مطلوب في شرعنا. أضف إلى ذلك، صعوبة وجود الأعلّم بنحو مطلق، وحصره بشخص معيّن، فلكلّ وردٍ رائحة، ومن غير الواقعي أن يشهد أحد لشخص ما بالأعلمية إلا إذا كان مطلعاً على جميع المجتهدين، وهو ما لم يتيسر لأحد، وغالباً ما تكون الشهادة بالظن والحالة العاطفية.

ج - ولاية الفقيه:

للفقيه المجتهد الولاية والسلطة على إدارة شؤون الناس العامة، مما يحتاج فيه إلى ولايته فيما يرجع إلى حفظ النظام العام وتوازن حياة المسلمين وتحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها. كذلك، فإن له ولايةً على الأمور الحسبية، من قبيل ولايته على القاصرين، وعلى الغائب والممتنع، وعلى الأوقاف العامة، إضافةً إلى قيامه

بالقضاء وإقامة الحدود، وحيث لم يثبت عندنا للفقيه ولاية عامة من خلال النصوص الشريفة، فإنها مقتصرة على خصوص ما ذكرناه من ولاية خاصة.

د - الولي الفقيه واحد أو متعدد:

لا دليل يمنع من تعدد الفقهاء المتصدين لتولي شؤون المسلمين العامة في الأقطار الإسلامية، لكن لو عارض ذلك مصلحة المسلمين العليا وانتظام أمورهم، وجب العمل بما يحقق تلك المصلحة.

2 - في النجاسات والمطهرات

أ - طهارة الخمر:

يعتبر الخمر بجميع أنواعه طاهراً، فلا يتنجس ما يقع عليه، بما في ذلك ما لو وضع في الطعام ثم تبخر خلال الطهو، فلا يتنجس به الطعام الموضوع فيه، رغم حرمة وضعه في الطعام، بل وحرمة صنعه وتداوله بالبيع والشراء.

ب - طهارة الكافر:

يحكم بطهارة كل إنسان مهما كانت عقيدته، سواء كان من فرق المسلمين الضالة، أو من أهل الكتاب الذين هم: اليهود والنصارى والمجوس، أو من سائر الأديان الأخرى، كالبراهمة والبوذيين والكونفشيوس وأمثالهم، أو كان ملحداً لا يؤمن بإله ولا بدين.

فإنه يجوز الأكل والشرب مما يعده بيده منها برطوبة، وكذا يعتبر طاهراً ما يشره برطوبة من أوان وثياب وأثاث وغيرها.

ج - المتنجس الثاني لا ينجس:

يراد بالمتنجس الثاني، الشيء الذي لاقى برطوبة ملاقي عين النجاسة بعد أن زالت عنه بنفسها، أو أزيلت بمسحها برقعة أو نحوها، فهذا المتنجس الثاني نجس، لكنه إذا لاقى شيئاً ثالثاً برطوبة فلا ينجسه، بل

يحكم بطهارته، ويصحُّ استخدامه في الطعام والشراب والصلاة وغيرها مما هو مشروط بالطهارة.

د - كفاية المرة في التطهير:

فإنه يكفي في التطهير من أية نجاسة، ولكل متنجس، صبُّ الماء القليل أو الكثير عليه مرةً واحدةً بعد زوال عين النجاسة، ولو بإزالتها بنفس الاستمرار في الصبة الواحدة، ما عدا:

أ - الإناء الذي ولغ فيه الكلب، فيجب تعفيره بالوَحْل قبل صبِّ الماء عليه.

ب - الإناء الذي مات فيه الجرذ أو شرب منه الخنزير، فيجب غسله بالماء القليل أو الكثير سبع مرات.

ت - الإناء المتنجس يطهر ثلاث مرات بالماء القليل، ومرةً بالكثير.

هـ - طهارة الثوب بدون عصر:

لا يعتبر في طهارة الثوب أو الفراش عصره بعد صبِّ الماء عليه، إلا إذا نفذت النجاسة فيه، وطُهر بالماء القليل، مهما كان نوع النجاسة العارضة.

و - دخول غير المسلم إلى المسجد:

لا يحرم تمكين غير المسلم من الدخول إلى المسجد والتواجد فيه، سواء كان من أهل الكتاب أو من غيرهم.

3 - في أحكام التخلي

أ - تحديد العورة في المرأة:

وهي جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين إلى الزند والقدمين إلى المفصل، ويكفي الستر بكلِّ زِيٍّ شرط أن يكون واسعاً لا يبرز المفاتن، وهادئ الألوان.

في حين يرى الفقهاء وجوب ستر القدمين في غير حالة الصلاة، وبعضهم يرى وجوب ستر الوجه والكفين.

ب - نظر المرأة إلى عورة المرأة:

يجوز للمرأة النظر إلى عورة المرأة الخاصة، وهي الفرج وحلقة الدبر، لمطلق الضرورة ولو كانت عرفية، كحالة الولادة، أو تزيين العروس، ونحوهما.

ج - النظر إلى العورة للتعلم:

يجوز لطلاب الطب وطلاب التمريض النظر إلى العورة ولمسها بمقدار ما تقتضيه ضرورة التعلم للرجال والنساء، ما دام مجتمع المسلمين بحاجة إلى مختلف التخصصات الطبية.

د - جهة البدن عند التخلي:

يجوز عند قضاء حاجة البول أو الغائط استقبال القبلة أو استدبارها، لكن الأفضل تجنبهما والتوجه إلى غير جهة القبلة.

هـ - إظهار المرأة لزيبتها:

لا يحرم على المرأة تجميل حاجبيها، أو رموشها، ولا يحرم عليها وضع كريمات مبيضة ومنقية لبشرة الوجه والكفين، ولا وضع مكياج خفيف، أو عدسات لاصقة، أو طلاء أظافر بلون الأظافر، مما يدخل تحت عنوان تحسين المظهر مع بقاء الوجه أقرب إلى الطبيعي، ولا يدخل تحت عنوان (التبرج) المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (الأحزاب: 33).

4 - في الوضوء والتيمم

أ - حول مفهوم الحاجب:

لا يشترط في صحة الوضوء أو الغسل خلو الأعضاء من الحاجب

الرقيق اللاصق، مثل مواد الطلاء واللصق أو التجميل وأشباهها، فيصحّ الوضوء والغسل رغم وجود مثل هذه المواد على الأعضاء، لكن الأفضل والأحوط إزالتها، وخصوصاً إن كانت الإزالة سهلة.

ب - إباحة مكان الوضوء :

لا يشترط إباحة المكان الذي يتوضأ فيه المكلف، بل يصحّ الوضوء رغم كون الأرض والفضاء الذي يتواجد فيه أو تحته مغصوبين.

ج - مسح الرأس والقدمين :

أ - يصحّ مسح الرأس والقدمين حالة الوضوء نكساً.

ب - حدّا المسح في القدمين قبة القدم، ولا يجب إيصاله إلى المفصل.

ج - يصحّ مسح القدمين معاً في وقت واحد.

د - الخلل في الوضوء :

يغتفر كل خلل واقع في الوضوء جهلاً إذا لم يلزم منه نقص في غسل الأعضاء أو مسحها، ويحكم بصحة أعماله العبادية السابقة من صلاة أو طواف أو غيرهما من الأعمال المشروطة بالطهارة. في حين يرى سائر الفقهاء، أن أي خلل في الوضوء مهما كان نوعه، غير مغتفر في حالة الجهل، ويحكم ببطلان الوضوء وبطلان أعمال المكلف العبادية ولزوم قضائها.

هـ - من المحدث بالأصغر للفظ الجلالة :

يجوز لغير المتوضئ من لفظ الجلالة وألفاظ صفات الله تعالى الخاصة، إلا إذا كانت جزءاً من آية كريمة، فيحرم مسحها حينئذ. ولا يحرم من ألفاظ ترجمة الآيات الكريمة إلى غير اللغة العربية.

و - التيمم بما طبخ من الأرض :

يصحّ التيمم بما طبخ من الأرض، كماذاة الإسمنت والكلس وما

يتشكّل منها، كبلاط الموزاييك وما يشبهه، شرط أن لا يكون ظاهرها مطلباً بمادة غير أرضية تشكل حاجباً عنها.

5 - في الحدث الأكبر والاغتسال منه

أ - جنابة المرأة:

حيث إنه قد حكم أهل الخبرة بأنه ليس للمرأة مني عند شهوتها، فهي شرعاً لا تتحقق منها الجنابة بالإنزال مع عدم الدخول، وما يخرج منها عند وصولها إلى ذروة شهوتها طاهر، ولا ينقض وضوءاً، ولا يوجب غسلًا، ولا يضر بصحة الصوم لو حدث نهاراً.

ب - كيفية الغسل الترتيبي:

يكفي في الغسل من الجنابة أو من غيرها أن يغسل رأسه ورقبته أولاً، ثم يغسل باقي الجسد، ولا يجب عليه الترتيب بين الجانب الأيمن والأيسر، وإن كان الترتيب بينهما أفضل.

ج - الحدث الأصغر أثناء الغسل:

لا يوجب الحدث الأصغر خلال الغسل بطلان الغسل، بل يتمه ثم يتوضأ بعده إن أراد الصلاة.

د - مسُّ لفظ الجلالة:

لا يحرم على المحدث بالأكبر بالجنابة أو الحيض أو نحوهما، مسُّ لفظ الجلالة ولا ألفاظ صفاته تعالى الخاصة، ولا أسماء النبي (ص) والأئمة (ع).

هـ - قراءة القرآن حالة الحدث:

لا يحرم على المحدث مطلقاً قراءة القرآن أو الاستماع إليه، لكن يكره للجنب خاصة قراءة ما زاد على سبع آيات، ولا يكره ذلك للحائض، بل لها أن تقرأ ما تشاء منه.

وكذا لا يحرم على المحدث بالأكبر قراءة سورة العزائم، وهي :
السجدة، وفصلت، والنجم، وقرأ، بما في ذلك آيات السجدة الموجودة
فيها، لكن الأفضل له ترك قراءتها.

و - كفاية الغسل عن الوضوء :

يكفي كل غسل واجب أو مستحب عن الوضوء، فإذا اغتسل
المكلف من الجنابة أو الجمعة أو الحيض أو للإحرام، أغناه ذلك عن
الوضوء إن أراد الصلاة بعده.

6 - في الصلاة

أ - الشهادة الثالثة في الأذان :

ليس من فصول الأذان ولا الإقامة المنصوص عليها قول : (أشهد أن
علياً ولي الله)، ولذا لا يمكننا القول باستحبابها، ويُفَضَّل عدم قولها في
الإقامة خاصة.

ب - وقت صلاة المغرب :

إذا غاب قرص الشمس فقد حلَّ وقت الصلاة، دون حاجة لانتظار
غياب الحمرة المشرقية.

ج - تكبيرة الإحرام :

تكبيرة الإحرام ليست من أركان الصلاة، فلا تبطل الصلاة بنقصها
سهواً، بل يمضي في صلاته إذا فاتته ولم يذكرها إلا بعدما دخل في
الركوع، ولا إعادة عليه.

د - زيادة الركن :

لا تبطل الصلاة بزيادة الركن سهواً، فلو زاد الركوع أو السجدة أو
القيام الذي عنه يركع، لم تبطل صلاته. نعم، تبطل الصلاة بنقصه عمداً
أو سهواً، وبزيادته عمداً لا سهواً.

هـ - كفاية الآيات عن السورة:

يكفي في الفريضة بعد الفاتحة قراءة آيتين أو ثلاث أو أكثر من أي موضع من أية سورة، ولا يجب قراءة السورة كاملة، لكنه أفضل.

و - السجود على غير الأرض:

لا يجب على المصلي قضاء صلواته السابقة إن كان سجد فيها على ما لا يصح السجود عليه، جهلاً منه بالحكم أو الموضوع.

ز - التوجه إلى غير جهة القبلة:

لا يجب القضاء على من اكتشف أن صلاته كانت إلى غير جهة القبلة إلى درجة اليمين أو اليسار أو الاستدبار.

ح - صلاة المسافرين:

أ - يتحقق عنوان كثرة السفر بتكرر السفر منه أربع مرات فصاعداً في الشهر.

ب - لا فرق في تحقق عنوان كثرة السفر بين أسبابه المختلفة، سواء ما كان منها للتكسب أو لغيره.

ت - لا يتخير المسافر بين القصر والتمام في المسجد الحرام والمسجد النبوي ومسجد الكوفة والحائر الحسيني، بل عليه القصر على الأحوط.

ط - صلاة الجماعة:

يصح الاقتداء بالإمام المخالف في المذهب إن كان جامعاً لشروط الإمامة الأخرى، كالعدالة وصحة القراءة، ولو في غير حالة الحرج.

ي - صلاة القضاء:

لا يجب على الولد الأكبر قضاء ما فات والده من صلوات عمداً، بل يختص ذلك بما تركه لعذر.

ك - صلاة الجمعة :

تجب صلاة الجمعة وجوباً عينياً كلما اجتمعت شروطها، سواء في ذلك زمان الغيبة لإمامنا الحجة(عج) أو زمن الحضور، وإذا نودي لها، وجب الحضور على سامعها.

7 - في الصوم

أ - ثبوت بداية الشهر القمري :

كما تثبت بداية الشهر بالرؤية البصرية، تثبت أيضاً بشهادة الفلكي الخبير إن أفاد قوله الاطمئنان بولادته، ومرور فترة بعدها يمكن رؤيته ولو بالعين المسلحة، فيكون ذلك اليوم أول الشهر القمري في كل بلد يشترك مع بلد الرؤية بجزء من الليل.

ب - وقت الصوم :

قد مرّ معنا في مبحث الصلاة، أن سماحته يعتبر غياب قرص الشمس هو وقت الغروب الذي تصحّ فيه الصلاة، ونقول هنا: إنه أيضاً الوقت الذي يحلّ فيه الإفطار.

ج - المفطرات :

ليس من المفطرات تعمّد دخول الغبار الغليظ أو الدخان إلى الجوف، ولا الارتماس في الماء، رغم أنه يلزم تركه على الأحوط. كما أن الإصباح جنباً في صوم قضاء شهر رمضان لا يوجب بطلانه.

د - الصوم في بلاد القطب :

يجب الصوم على المكلف ما دام في يوم البلد الذي يعيش فيه ليل ونهار، مهما طال أحدهما وقصر الآخر، ما دام المكلف قادراً عليه. أما إن كان ليل متواصل أو نهار متواصل، فلا يتحقق منه الصوم حينئذٍ، وعليه قضاؤه فيما بعد.

8 - الزكاة

تجب الزكاة على الأحوط وجوباً في كل نوع من الحبوب، وليس فقط في الغلات الأربع: القمح والشعير والتمر والزبيب، وكذا تجب على الأحوط في الأوراق النقدية المستحدثة.

9 - الحج

أ - النائي عن المسجد الحرام ممن فرضه حج التمتع، هو من تكون المسافة بين منزله ومكة اثنا عشر ميلاً (5، 19 كلم تقريباً) فصاعداً.

ب - وجوب الإحرام من المواقيت الخمسة مختص بمن يمرّ عليها. وعليه، فالقادم إلى جدة ثم إلى مكة يمكنه الإحرام من جدة.

ج - حرمة التظليل تختص بالنهار، أما ليلاً فيجوز، إلا مع المطر على الأحوط وجوباً.

د - المراد بالفسوق على الأحوط كل المعاصي.

هـ - الأظهر تحقق الجدل بما يكون الحلف بالله تعالى فيه بغير صيغتي (بلى والله) و(والله).

و - لا يجب الإحرام لدخول مكة لمن خرج منها في شهره وأراد الدخول في الشهر نفسه.

ز - لا تختص مساحة الطواف بما بين البيت ومقام إبراهيم، بل تتسع ما اتسع المطاف.

ح - يجوز الطواف في الطابق الأول.

ط - يجوز أثناء الطواف الالتفات بالرأس يميناً أو شمالاً أو إلى الخلف.

ي - لا يجب في صلاة الطواف مراعاة الأقرب إلى المقام مع وجود المزاحمة، بل يبتعد إلى أي مكان ممكن داخل المطاف.

ك - يجوز السعي في المسعى الجديد.

ل - يجوز السعي في الطابق الأول.

م - ما يتم الإعلان عنه حول بداية شهر ذي الحجة من قبل الجهات المعنية، يُجتزأ بالعمل وفقه، حتى لو علم المكلف بمخالفته للشبوت الشرعي.

ن - الأحوط وجوباً عدم تقديم أعمال مكة على الوقوفين لغير المعذور، ويجوز للمعذور.

س - في رمي الجمرات، لا يجب إصابة الحصيات للشاخص، بل يكفي أن تصيب مجمع الحصى في المعرض مباشرة، فالجمرة هي الموضع لا الشاخص.

ع - يكفي في صحة التقصير تحصيل الهدى للذبح، ولا يجب انتظار الذبح وتحققه فعلاً.

ف - حول المبيت في منى، فإن منتصف الليل هو منتصف ما بين غروب الشمس وطلوعها، ويكفي مبيت أحد النصفين مخيراً بينهما، والاشتغال بالعبادة في مكة من العشاء إلى الفجر يغني عن المبيت.

ص - كفارة لبس المخيط لا تجب عند الاضطرار للبسه، ولا يشمل المضطر النائب عن الغير أو من يحج مستحجاً.

ق - لا تجب الكفارة في ستر الرأس، بل هي أحوط استحباباً.

ثانياً: في المعاملات

1 - في أحكام الكسب والتجارة

أ - اليانصيب واللوتو:

يجوز شراء وبيع أوراق اليانصيب واللوتو وما أشبههما، والربح الناتج منه حلال، لأنه لا ينطبق عليه عنوان الميسر والقمار، ولا أي عنوان آخر موجب لحرمته.

ب - الموسيقى :

يجوز بيع وشراء وصناعة آلات الموسيقى، ما دام لها جهة استعمال محلّلة، وكذا يجوز العزف على جميع الآلات والاستماع إلى ألحانها، ما دام اللحن لا يثير الغرائز الجنسيّة.

ج - الغناء :

يجوز إنشاد الأغاني التي لها مضمونٌ حقّ وسام، مثل الإشادة بالطفولة والأمومة والطبيعة والوطن والمقاومة ونحوها، دون ما له مضمون فاسد، كمدح الظالمين والحث على العلاقات الجنسيّة المحرّمة وما أشبه ذلك.

د - الرسم والنحت :

يجوز رسم الجسد الكامل لكلّ حيوان له روح، ولا يجوز نحته في تماثيل على الأحوط وجوباً، أما التمثال غير الكامل، فلا مانع منه.

هـ - بيع الميتة والخنزير :

يجوز بيع الخنزير أو لحمه ميتاً لمن يستحلّه من غير المسلمين، ولكن لا يجوز شراؤه على الأحوط.

أما الميتة، فيجوز شراؤها وبيعها لمن يستحلّها من غير المسلمين.

و - بيع الشيكات المؤجلة :

يجوز بيع وشراء الشيك المؤجل بأقل من قيمته المنصوص عليها، سواء بالعملة المذكورة نفسها أو بغيرها.

ز - بيع الحشرات :

يجوز بيع مثل الضفادع وما أشبهها لمن يستحلّ أكلها، إضافةً إلى أنه يجوز بيعها لأغراض الدراسة العلمية أو الزينة.

ح - الاقتراض بالفائدة:

يجوز الاقتراض من البنوك الربوية التي تأخذ فائدةً على الإقراض، شرط أن يقصد المقترض حين التعاقد عدم الالتزام بشرط الفائدة، وحين يحل وقت الدفع، فلا إثم عليه لو دفع الفائدة مكرهاً.

ط - العمل في البنوك:

يجوز العمل في البنوك في غير مجالات عقود القرض الربوي، وذلك كإدارة الموظفين والصيانة وتخليص المعاملات وعقود التأمين، وما أشبه ذلك من أعمال البنك المحللة، والأجرة المأخوذة حلال.

ي - العمل في أماكن بيع الخمر وتقديمه أو صنعه:

يجوز العمل في أماكن بيع الخمر أو تقديمه أو صنعه في مجالات أخرى ليست لها علاقة بالخمر، مثل قطاف العنب في كروم صانعي الخمر، أو صنع قناني الخمر، أو في طهي الطعام في المطاعم التي تقدم الخمر، وما أشبه ذلك.

ك - اللعب بالشطرنج وألعاب القمار والتسلية:

يجوز اللعب بالشطرنج، وبجميع ما يعتبر من أدوات القمار، وبجميع أدوات التسلية، شرط أن يكون بدون رهان، وكذا يجوز بيعها وشراؤها وصنعها، إلا ما يكون مختصاً باللعب عن رهان، مما يكون من آلات اللهو محضاً، فلا يجوز حيثنذ صنعه ولا بيعه ولا شراؤه.

ل - حلق اللحية:

يجوز حلق اللحية مطلقاً، ولكن الأفضل إطلاقها، لأنها صارت من شعائر الإيمان، والاقتصار في حلقها على حالة الضرورة. وعليه، فإنه يجوز امتهانها وأخذ الأجرة عليها.

م - سلب مال غير المسلم:

يعتبر مال كل إنسان محترماً ومصوناً، سواء في ذلك المسلم والكتابي

وغير الكتابي، وكذا يعتبر مال الدولة محترماً ومصوناً، مهما كان نوعها، ولذا فإنه لا يجوز العدوان على مال كل إنسان أو جهة مطلقاً، ويحرم أخذه والتصرف فيه إلا بإذن صاحبه. نعم، يستثنى من ذلك مال المعتدي المحارب المحتل، فإن ماله ودمه يصيران مستباحين ما دام في حالة عدوان وحرب.

ن - بيع المفرقات:

بحسب العنوان الثانوي، يحرم الاتجار بالمفرقات بيعاً وشراءً، حفظاً لمشاعر الناس من أذى ضجيجها، وحرصاً على تربية أبنائنا على ذلك، والرقي بمستواهم الحضاري، وتلافياً لما قد ينتج منها من أضرار في النفوس والممتلكات.

2 - في الأطعمة والأشربة

أ - حرمة تدخين التبغ:

يحرم تدخين التبغ بأية وسيلة من الوسائل، وذلك بعدما ثبت ضرره الخطير على صحة الإنسان.

ب - حيوان البحر:

يحل تناول كل ما يعيش في الماء من أسماك وحيوان، إن كان لا يوجب ضرراً معتداً به، ومات بعد إخراجهِ من الماء، لكن الأفضل الاقتصاد على ما له قشر من الأسماك، وعلى القريدس أو الروبيان من حيوان البحر وثماره.

3 - الصيد والذبابة

أ - الصيد ببنادق الخردق:

يحل الحيوان الممتنع، مثل الغزال ونحوه، أو الطائر، إذا قتل بإطلاق النار عليه من بندقية الخردق المتعارفة في زماننا، إن كان الصائد قد سمى حين أطلق النار، وأدركه ميتاً.

ب - ذبيحة غير المسلم :

تحلّ ذبيحة الكتابي من المسيحيين واليهود والمجوس إن قطع الذابح أوداجها الأربعة، وذكر الله تعالى عليها، أما عدم توجيهها إلى القبلة، فلا يضرُّ بصحة الذبح إن حدث جهلاً أو نسياناً أو لاعتقاد عدم وجوبه، ومما يعتبر حلالاً، اللحم المعروف باسم (الكوشر) في بلاد الغرب.

4 - الزواج

أ - صيغة عقد الزواج :

يصحُّ عقد الزواج بكلّ لفظ يدلُّ عليه، بالعربية الفصحى أو العامية، أو بغير العربية من سائر اللغات، حتّى مع القدرة على العربية، وسواء كان الإيجاب من المرأة والقبول من الرجل أو العكس، وبكلّ صيغة تدل على إنشاء عقد الزواج، بما في ذلك لو تم بصيغة السؤال من أحدهما والإجابة بنعم من الآخر.

لكن الأفضل الاقتصار على صيغة (زوَّجتك) في الإيجاب، وأن يكون من المرأة، وعلى صيغة (قبلت) في القبول، وأن يكون من الرجل، وأن يكون بالعربية الفصحى مع القدرة.

ب - إذن الولي :

لا يشترط في صحة زواج البكر البالغة الرشيدة استئذان والدها أو جدها لأبيها، سواء في الزواج الدائم أو المؤقت.

ج - الزاني بذات البعل :

يجوز للزاني بذات البعل أن يتزوج منها بعد مفارقتها لزوجها بموت أو طلاق وبعد مضيّ عدّتها، وإن كان الأفضل ترك ذلك.

د - العقد على ذات البعل والمعتدة :

إذا عقد على ذات البعل، أو المرأة التي لا تزال في عدة الطلاق أو

الوفاة، جهلاً منه بحالها، ودخل بها، لم تحرم عليه مؤبداً، وجاز له التزوج منها بعد مفارقة زوجها وانقضاء عدتها.

هـ - الحق الجنسي للزوجة:

للزوجة على زوجها من حق الاستمتاع بقدر ما له عليها منه، فيجب عليه الاستجابة لرغبتها في كل وقت يكون فيه حاضراً وقادراً على إمتاعها بالنحو الذي يوجب قضاء رغبتها وتحسينها.

و - حق الزوجة في الفسخ:

يحق للزوجة الفسخ بالعجز الجنسي أو بالجنون الذي يصيب الزوج ولو بعد تحقق العقد سالماً منهما، وكذا يحق لها الفسخ في كل حالة يصير بقاؤها معه مضراً بها، كما في حالة سوء العشرة ونحوه.

ز - الحمل بالتلقيح:

لا يحل تلقيح حويمن ببويضة إلا إذا كان صاحباهما زوجين، وفي حال حدوث التلقيح بزواج أو بدونه، فإن الولد من جهة الأم هو لصاحبة البويضة، وليس لمن حملت به وولدت. نعم، من تلده ستكون أمه بالرضاع إن أرضعته، أو يكون من محارمها إن كان ربيبها ابن زوجها.

ح - ثبوت النسب:

يثبت النسب بين الوالد وولده بفحص (DNA) ما دامت نتيجته قطعية.

ط - مدة الحضانة:

تثبت الحضانة للأم المطلقة للولد الذكر أو الأنثى إلى عمر سبع سنين ما لم تتزوج.

ي - حكم الإجهاض:

يجوز للحامل إجهاض جنينها مهما كان عمره في حال خوفها من

الموت بسبب الحمل لضرر صحي، خوفاً من القتل محوياً للعار إن حملت به زنى، أو دون علم أهلها بزواجها تأثراً منهم بالتقاليد القبلية غير الموافقة للشرع الإسلامي، وكذا يجوز لها الإجهاض إن كان ما يزال الجنين دون أربعة أشهر في حال الضرر الصحي الخطير، أو في حال الحرج الشديد بسبب التقاليد، أو بسبب تشوه الجنين المقطوع به.

ك - الرضاع من الجدة:

لا تحرم البنت على زوجها إن قامت أمها بإرضاع ولد ابنتها.

ل - حدود طاعة الوالدين:

لا يجب على الولد طاعة الوالدين في جميع ما يأمرانه به من أموره الشخصية، مثل أماكن خروجه، ونوع هندامه، وغذائه، وتعلمه، وزواجه، وغير ذلك من الأمور العادية المباحة، إلا إن كان من نوع الأوامر الإشفاقية التي يراد منها توقي خطر محتمل أو مظنون، فيجب عليه طاعتهما حينئذ، لكن رغم عدم وجوب الطاعة في غير الأوامر الإشفاقية، فإن الشريعة قد حثته على طاعتهما بصفته عملاً أخلاقياً يعبر عن البر بهما والتلطف لهما، وخصوصاً إن كان ما يزال يعيش في منزلهما ويتحملان نفقاته، وذلك من باب ردّ الجميل لهما. إضافةً إلى أن عليه الإصغاء لهما والعمل بتوجيهاتهما في قضايا السلوك والالتزام الديني.

م - مراقبة خصوصيات الولد وأسراره:

لا يجوز ذلك من حيث المبدأ، لأنه مشمول بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، ولكن إذا ظهرت بعض أمارات الانحراف عليه، ولم يمكن توجيهه وردعه بالأسلوب المناسب، إلا بمراقبته وكشف بعض أسراره، جاز ذلك، وخصوصاً إذا كان منع الانحراف المظنون أهم من حفظ حرمة أسراره وخصوصياته.

ن - العادة السرية :

لا يحرم على المرأة قيامها بما يعرف بـ (العادة السرية)، وما يخرج منها عند وصولها إلى ذروة الشهوة يعتبر طاهراً، ولا ينقض الوضوء، ولا يوجب الغسل، ولا يضر بصحة الصوم لو حدث نهائراً. وذلك لأنه قد ثبت عند أهل الخبرة، أن المرأة ليس لها مني، فلا يصدق على عملها عنوان (الاستمناء) المحرم، كما أن مجرد مداعبة العضو بشهوة لا دليل على حرمة، والأفضل لها التعفف عن ذلك، وخصوصاً في صورة عدم الحرج.

أما الرجل، فيحرم عليه الاستمناء، ولا يحرم عليه مداعبة عضوه بشهوة مع الوثوق بعدم وصوله قهراً إلى القذف. نعم، يجوز الاستمناء لضرورة من ضرر أو حرج.

س - الشذوذ الجنسي :

هو من كبائر الذنوب والمحرمات، وخصوصاً اللواط، ويحكم في اللواط على الفاعل والمفعول به بالقتل، ولا يعذر الشاذ فيه بحجة أن حالته وتكوينه النفسي يفرضان عليه الميل إلى المائل، فإن الله تعالى في شريعته المطهرة، يعتبر أن إرادة الإنسان العاقل أقوى من ميوله النفسية، مهما كانت مستحكمة وعميقة، ويأمره أن لا يانساق مع رغبته الملحة، ويوصيه بأن يستعين بالطب النفسي إن ضعفت إرادته.

ع - ختان الإناث :

ختان الإناث في الشريعة الإسلامية ليس واجباً ولا مستحباً، بل هو من التقاليد التي لم يحرمها الإسلام، بل وجّه توصيات لتهدئتها. وعليه، فإننا نعتبر أي أمر خارج عن إطار التشريع الإسلامي، ولا يؤدي فعله إلى الإضرار بالمكلف، هو مما يدخل في إطار الاختيار الشخصي الذي لا يفرض بالقوة، كما أنه ليس لأولياء المرأة أن يمارسوا ما ليس فيه مصلحة لها من منظور علمي موضوعي أو

اجتماعي وشرعي، وكل ما يؤدي إلى الإضرار بها جسدياً ونفسياً هو حرام شرعاً.

ف - سفر المرأة دون محرم:

يجوز للمرأة أن تسافر إلى أي مكان تريده ما دامت تأمن على نفسها جسدياً ومعنوياً، ولا يعتبر في ذلك إذن الولي ولا مرافقة محرم لها. نعم، إن كانت متزوجة، فلا بد لها من إذن الزوج إن كان حاضراً في المنزل، لأنه مناف لما التزمت به في عقد الزواج من حق للزوج عليها.

5 - ميراث الزوجة

فالزوجة ترث من زوجها من جميع أمواله المنقولة وغير المنقولة، بما في ذلك العقار وما عليه من بناء وزرع، إن كان لها ولد منه، وأما إن لم يكن لها ولد منه، فيجب على ورثته التصالح معها في توريثها من العقار وما عليه من بناء وشجر.

6 - في القضاء والديات

أ - العمل في القضاء المدني:

يجوز العمل في سلك القضاء المدني في إطار الحكم وفقاً لقوانين لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، في مجالات قوانين التنظيم المدني والسير والبلديات وما شابه ذلك.

ب - دية القتل:

المعيار في الدية هو الذهب، ومقدارها شرعاً هو ألف دينار شرعي، وهو يساوي خمسمئة ليرة ذهباً رشادياً للذكر، ومثتان وخمسون ليرة ذهباً للأنثى، وما ذكر في الفقه من أعيان آخر، مثل عشرة آلاف درهم، أو مثتي ثوب، أو مئة ناقة، وغيرها، فهي ليست خياراً آخر بديلاً من الدنانير، بل هي أمور كانت تساوي ألف دينار ذهباً. ولذا فإن

لأهل القتل إلزام القاتل بالذهب، إلا إذا تصالحوا وتراضوا على غيره.

ج - عقوبة الارتداد:

لا يحكم بالارتداد إلا بعد تسلّم القاضي الشرعي لقضية المرتد، ونظره في أمره، وقيامه بمناقشته لإزالة ما عنده من شبهة، فإن ظلّ مصرّاً على رأيه، يجري عليه القاضي حينئذٍ الحكم المناسب.

د - جرائم الشرف:

ما يعرف بـ(جرائم الشرف) التي يقوم بها بعض الرجال بقتل زوجاتهم وقريباتهم من النساء بحجة ارتكابهن ما ينافي العفة والشرف، هو عمل غير شرعي، وهو منكر ومدان ومحرم شرعاً، وجريمة يلحقها حكم أي قتل عمد، بما في ذلك الاقتصاص من القاتل وإعدامه.

إن هذا العمل لا ينطلق من قيم الشرع والأخلاق، بل من العقلية الذكورية القبلية التي لا تزال متحكمةً بنفوس الكثيرين.

هـ - الأخذ بالثأر:

لا يجوز لأقرباء المقتول المبادرة إلى الأخذ بثأر القاتل من القاتل نفسه إن كان معروفاً، أو من يظنونه قاتلاً، أو من أحد أقاربه، ولا أن يتعدوا القتل إلى حرق الأملاك وتدميرها وتهجير الناس من بيوتهم، بل يجب عليهم إكمال الأمر إلى السلطات القضائية كي تقوم بواجبها، والاحتكام في ذلك إلى الشرع المطهر والأخلاق الفاضلة والقوانين المرعية.

و - تعذيب المتهم لإجباره على الاعتراف:

لا يجوز تعذيب المتهم بمختلف الوسائل لإجباره على الاعتراف، وما يؤخذ منه حينئذٍ تحت الضغط، لا قيمة له ولا يصلح لإدانته.

نعم، إذا علم أن المعتقل يتكتم على معلومات مهمة، ويرجى

إدلاؤه بها تحت التعذيب، جاز حينئذٍ، شرط أن يكون المشرف على ذلك عالماً بدقائق الأمور، وخبيراً في تمييز الأهم من المهم، ولم يمكن حمله على الاعتراف إلا بالعنف، وتم التدرج معه في الشدة بما يؤدي الغرض المطلوب.

7 - قضايا علمية واجتماعية

أ - الاستنساخ :

يجوز لعلماء الطب وغيرهم من أهل الاختصاص، القيام بتجارب في مختلف الميادين، ومن ذلك الاستنساخ البشري، ولا يعتبر ذلك مخالفاً للعقيدة ولا تحدياً لله تعالى، بل يدخل تحت عنوان الكشف عن إبداعات الخالق العظيم تبارك وتعالى، وقوانينه التي أجراها في المخلوقات، لكن لا بدّ قبل اعتماده خارجياً، من دراسة إيجابياته وسلبياته من قبل أهل الخبرة في الدين والقانون والاجتماع والطب والنفس والأخلاق، ليصار إلى موقف واضح وعام ونهائي بشأنه.

ب - التشريح :

يجوز تشريح جثة الإنسان من أجل أغراض التعلم من حيث المبدأ، ولكن لا يجوز تشريح جثة المسلم إلا إذا أوصى بذلك، ولم يكن فيه هتك لحرمة، وكانت تقتضيه ضرورة التعلم، ولم توجد جثة متبرع غير مسلم.

وكذا يجوز التشريح إن كان فيه مصلحة، كإثبات حق، أو كشف جريمة، أو إذا اقتضت ضرورة اجتماعية أو علمية معرفة سبب الوفاة، حرصاً على التوقّي منه، أو ما أشبه ذلك.

ج - تبرع الحي بأعضائه :

يجوز للحي أن يهب أو يبيع من أعضاء جسده ما يمكنه الاستغناء

عنه، إما لوجود شبيه يكتفي به في وظيفته، كالكلية الواحدة، أو لكونه زائداً في الجسم، كبعض العظام والأوردة، أو لكونه مما يتجدد، كبعض السوائل والأنسجة، سواء كانت الهبة أو البيع لمسلم أو لغيره.

د - التبرع بأعضاء الميت :

تجوز الاستفادة من جميع أعضاء الميت في مقام العلاج، ويجوز للمكلف أن يوصي بذلك حال حياته، مجاناً أو بعوض، وعلى الوصي تنفيذ الوصية. وكذا يجوز للوارث أن يأذن بأخذ شيء من جسد مورثه، ولكن مجاناً وبدون عوض، ولا تجب الدية على الطبيب المباشر لاستئصال العضو ما دام الأخذ جائزاً.

هـ - إنعاش القلب :

عند توقّف الحياة على إنعاش القلب، يجب على الطبيب القيام بها. نعم، إن حدث الموت الدماغى، وصار القلب يتحرك بحركة الآلة، دون أن تكون فيه قابلية الحركة الذاتية، فلا يجب هنا وضع آلة الإنعاش، كما أنها لو كانت موضوعاً يجوز نزعها.

و - تغيير الجنس :

يجوز تغيير الجنس للخنثى الذي يغلب عليه خصائص الذكورة أو الأنوثة، إن كان التحول حقيقياً وتاماً أو شبه تام، وفيما عدا هذه الحالة لا يجوز.

ز - المريض بالإيدز :

ينبغي على من يحيطون بمريض الإيدز أو يعيشون معه أن يشعروه بالاهتمام، وأن يساعدوه في العلاج، وخصوصاً إذا كان ضحية لغيره. أما المريض نفسه، فإن عليه الامتناع عن نقل المرض إلى غيره، وأخذ العلاج اللازم.

ح - الموت الرحيم:

لا يجوز تعريض الإنسان نفسه للقتل لأي سبب كان، ما عدا حالة الجهاد في سبيل الله تعالى، وفقاً لضرورات المعركة، وخصوصاً بهدف التخلص من آلامه مما أسموه (الموت الرحيم)، ولا يجوز لغيره مساعدته عليه أو مباشرته عليه، ويعتبر الفاعل متعمداً للقتل، وتلحقه عقوبته.

ط - عمليات التجميل:

يجوز لكل من الرجل والمرأة إجراء ما يريد من عمليات التجميل في أي موضع من الجسد، شرط أن لا يؤدي إلى محرم، مثل كشف الجسد أو العورة الخاصة على غير المماثل، إلا إذا كان ثمة ضرورة تقضي بذلك من أجل رفع ضرر أو حرج، فيجوز حينئذٍ، علماً أنه يكفي في جواز كشف المرأة عورتها أمام المرأة وجود ضرورة عرفية، كنزع الشعر عن العورة، حيث يصعب على المرأة نزعها بنفسها.

8 - قضايا التبليغ والدفاع

أ - استخدام اليد في النهي عن المنكر:

لا يجوز استخدام اليد بأي مستوى من العنف من أجل ردع فاعل المنكر أو حثه على فعل المعروف، إلا بعد مراجعة الحاكم الشرعي وأخذ إذنه بذلك.

ب - الجهاد الابتدائي:

المفهوم من نصوص الآيات الشريفة التي تحدثت عن الجهاد، أن تشريعه قد كان بغرض الدفاع، ولئن بدا من بعض القرائن أنه كان ابتدائياً، فهو من نوع ما يعرف بالحرب الاستباقية التي كان فيها أعداء الدين يعدون العدة لمحاربة المسلمين وقصدهم بالعدوان، ولم يظهر لنا أنه يجوز شنّ حربٍ ابتدائية على مجتمع غير مسلم لا يشكّل أيّ تهديد

للمجتمع الإسلامي، وخصوصاً إن كان مستعداً لعقد معاهدة معه.

ج - ضرب المرأة لزوجها دفاعاً:

يجوز للمرأة أن تقوم بضرب زوجها دفاعاً عن نفسها إذا استهدفها بالضرب، ولم يمكنها دفع عدوانه عليها إلا بذلك، وهو واضح من عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194).

د - تشكيل أحزاب إسلامية:

إذا توقف نجاح تبليغ الدين والدعوة إليه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على توافق جماعة من المؤمنين على العمل المشترك ضمن صيغة معينة تنظم عملهم تحت أي اسم من الأسماء، وجب ذلك ما دام ممكناً.

هـ - العمليات الاستشهادية:

ترتكز شرعية العمليات الاستشهادية على شرعية العمل الجهادي الذي يتوجه ضد المحتل، حين يقدر أهل الخبرة ضرورة تلك العمليات في تحقيق أهداف الصراع معه والانتصار عليه، حيث أجزناها في لبنان وفلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لذلك.

أما التفجيرات الوحشية التي تستهدف المدنيين والمسلمين المسالمين، فهي محرمة تحريماً شديداً، وتعتبر جريمة كبرى.

و - المرأة والعمليات الاستشهادية:

رغم أن الإسلام لم يوجب الجهاد على المرأة، لكنه أجاز لها أن تجاهد، وخصوصاً إذا اقتضت ذلك ضرورة الدفاع، بما في ذلك قيامهن بعمليات استشهادية، وإن النساء اللواتي ينقذن عمليات استشهادية في زماننا، هنّ من الشهيدات اللواتي يصنعن تاريخاً جديداً ومجيداً للمرأة العربية والمسلمة.

أ - التطبيع مع العدو:

يحرم شرعاً على كل مسلم إقامة أي حالة تطبيع مع العدو الصهيوني، مهما كانت نتائج حركة الأنظمة السياسية العربية، ونؤكد عدم شرعية التفريط بأي شبر من أرض فلسطين. وعلى علماء الأمة بمذاهبهم كافة، أن يتحركوا لبيان الموقف الشرعي، ولنزع الشرعية عن أي محاولة لشرعنة احتلال اليهود لفلسطين أو التطبيع مع المحتلين.

ب - نصرة القضية الفلسطينية:

يجب على الأمة وجوباً كفائياً أن توظف قدراتها الثقافية والسياسية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، لتأكيد حضور فلسطين في وجدان الأمة على مدى الزمن، وتفعيل هذا الحضور بأرقى الأساليب وأقواها تأثيراً، والوقوف ضد كل الخطط الرامية إلى إنهاء فلسطين قضيةً وشعباً وتاريخاً وثقافةً ومقدسات.

ج - شراء الصوت الانتخابي:

يحرم قيام المكلف بكل ما له علاقة بشراء ذمة الناخب من أجل إعطاء صوته لمرشح معين، سواء الدافع أو الآخذ أو الوسيط، فإن صوت الإنسان الانتخابي أمانة من الله تعالى في عنقه، ليحركه في مواقع رضا الله تعالى، وانتخاب الكفو النزيه المخلص الوطني، وليس من دفع له المال ولو كان غير صالح.

د - تصدي المرأة للشأن السياسي:

يحق للمرأة أن تشارك في العملية السياسية، تماماً كالرجل، فلها أن تنتخب المرشح للنياحة وغيرها، كما أن لها أن تترشح لذلك، ولها أن تتولى رئاسة الوزراء والوزارة والإدارة في أي حقل، بل لها أن تتولى

الرئاسة العامة للأمة إن ملكت المؤهلات المطلوبة، رغم تحفظ سائر الفقهاء عن ذلك.

هـ - اللجوء السياسي :

يحرم على المسلم استخدام الكذب والتزوير من أجل قبوله لاجئاً في بلد آخر، إسلامي أو غير إسلامي، وعليه استخدام الوسائل القانونية المشروعة لنيل ذلك، شرط أن لا يكون فيه ذلّة له، ولا يؤدي وجوده في بلد المهجر إلى نقص في دينه أو دين عائلته.

وحيث يتعهد عند دخوله باحترام قوانينها، فإنه يجب عليه الوفاء بما تعهد به مما لا يتنافى مع التزامه الديني، في نطاق المباحات والقوانين المدنية، كقانون العمل والسير والإقامة والبلديات والبيئة وما أشبهها.

و - الوحدة الإسلامية :

يجب على المسلمين كافة العمل لوحدة المسلمين، والحثّ عليها وحفظها من كلّ ما يضرّ بها مما يثير العصبية ويذكّي الفتن المذهبية. وعلى هذا الأساس، فإنه يحرم سبّ من هو محترم عند الآخر، من الصحابة وزوجات النبي (ص) والتابعين والعلماء، ويجب الاقتصار في مواضع الاختلاف على الحوار الموضوعي البناء، وإجراؤه في أماكن مناسبة، وبوسائل مناسبة لا تثير البغضاء ولا تذكي الفتنة، ويكون هدف الحوار تعزيز التعارف والتعاون والتناصر.

ز - مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية :

نظراً إلى وجوب الاهتمام بأمور المسلمين والدفاع عنهم، وإلى وجوب تغيير المنكر السياسي والأمني والاقتصادي، ونظراً إلى العدوان الصهيوني الدائم والتمادي على الشعب الفلسطيني وغيره، ونظراً إلى الدعم التام لها من الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها، فإنه تجب مقاطعة البضائع الأمريكية ما أمكنكم ذلك، كما تجب مقاطعة البضائع الإسرائيلية بالمثل، ومقاطعة كل المحلات والشركات التجارية

التي تساعد إسرائيل بالدعم المادي في العالم كله ما أمكنكم ذلك.

والمراد بكلمة (ما أمكنكم)، هو أن المقاطعة تجب حيث يوجد بديل آخر متوافر لتلك البضائع الأمريكية، ولا يقع المكلّف في الضرر إن استغنى عنها، كذلك فإن حرمة العمل في الشركات الأمريكية قد جاء في هذه المرحلة على الأقل، من أجل الرد على أمريكا في دعمها المطلق للصهاينة في عملها لإبادة الشعب الفلسطيني، إن لم يكن في ترك العمل فيها حرج على المؤمنين أو إضرار بحاجات المجتمع.

ح - دعم الفلسطينيين بمال الخمس والزكاة:

لقد أصدرنا رخصةً شرعيةً في دفع نسبة من الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني لدعم صموده وانتفاضته، شرط أن يصل إلى الأيدي الأمانة، وإذا كان شعار اليهود (ادفع دولاراً تقتل عربياً)، فإن شعارنا هو: (ادفع دولاراً تنقذ فلسطينياً).

ط - الاستفتاء على الدستور العراقي:

إنّ المشاركة الشاملة في الاستفتاء الشعبي على أساس المسؤولية السياسية في اختيار الدستور الجامع لكل طموحات العراقيين ومصالحهم، والمرتكز على وحدة العراق وتآخي أفراده، تعتبر واجباً شرعياً، لما يرجى له من دور في تفادي الأخطار الداخلية والخارجية المحيطة بالعراق، ولا سيما التكفيريين والاحتلال.

ي - مساعدة أمريكا على غزو العراق:

لا تجوز مساعدة أمريكا وحلفائها على ضرب الشعب العراقي، أو تمكينها من السيطرة على مقدّراته الاقتصادية وثرواته الطبيعية وسياسته العامة، فإن الله سبحانه يحرم إعانة الكافرين على المسلمين، والمستكبرين على المستضعفين، وعلى المسلمين أن يتدبروا أمورهم بأنفسهم في تغيير الواقع الفاسد الداخلي، ورفع الظلم عنهم في كل البلاد الإسلامية.

ك - وجوب الدفاع عن إيران :

يجب على المسلمين الدفاع عن أنفسهم وبلادهم في وجه أي اعتداء ، ويجب الدفاع عن الجمهورية الإسلامية في إيران في وجه أيّ اعتداء أمركي بكل الوسائل الممكنة.

ل - الدخول في الأحزاب الغربية :

لا بد لمن يعيش من المسلمين في بلاد الغرب ، أن يدخل في النسيج الاجتماعي والسياسي للبلدان التي يعيش فيها ، وذلك من خلال تشكيل جماعة إسلامية قادرة على معرفة البلد ومعرفة مصالح المسلمين ، وتشخيص القوى المحلية التي يمكن الدخول في حزبها أو تأييدها في الانتخابات ، وذلك بالنحو الذي لا يضر بالثوابت الإسلامية ويحفظ مصلحة المسلمين.

م - حفظ النظام العام :

يجب على المسلم الالتزام بما له علاقة بالنظام العام ، مثل خدمات الماء والكهرباء ، فإنه لا يجوز التعدي على الشبكة وأخذ ما هو أزيد من حقه ، ولا الامتناع عن دفع الرسوم المستحقة عليه . ومثل قانون السير ، حيث لا يجوز مخالفة قوانين المرور ، ولا قيادة السيارة بدون رخصة ، أو برخصة أخذها بالرشوة ودون جدارة ، ومثل قانون البلديات والتنظيم المدني ونحوها.

ن - حفظ الآثار القديمة :

تعتبر الآثار المكتشفة في كل بلد من الأملاك العامة التي يجدر بمكتشفها إطلاع الدولة عليها ، لحفظها في المتاحف ، والاستفادة من دلالتها الثقافية التي تغني شعب ذلك البلد والأمة عموماً.

لائحة الفتاوى

أولاً	: البلوغ	154
ثانياً	: الحج	154
ثالثاً	: الصوم	162
رابعاً	: حكم الحاجب اللاصق	163
خامساً	: الولاية التكوينية	163
سادساً	: القرعة والاستخارة	164
سابعاً	: اليمين والعهد والنذر	165
ثامناً	: الشركة	169
تاسعاً	: الطعام والشراب	171
عاشراً	: الجهاد	182
حادي عشر	: الوصية	184
ثاني عشر	: المسائل الفقهية	188
ثالث عشر	: لا ضرر ولا ضرار	254
رابع عشر	: الرضاع	260

265 : الطلاق	خامس عشر
270 : الإجارة	سادس عشر
278 : فقه القضاء	سابع عشر
290 : الإرث	ثامن عشر
311 : الشريعة	عشرون

نعرض لائحة الفتاوى، في مجمل القضايا والمسائل التي أفتى فيها السيد. وهي مأخوذة من كتبه الفقهية، استناداً إلى ما ورد في فهارس هذه الكتب من تفاصيل.

يمكن للقارئ أن يعود في أي قضية أو مسألة أو فتوى إلى الكتاب المشار إليه، حيث يجد العنوان ورقم الصفحة. ونظراً إلى ضخامة حجم المادة، كان متعذراً تضمين الموسوعة كل مضامين الفتاوى، فأشرنا إلى عناوينها ومراجعها.

تتناول الفتاوى مجمل مسائل العبادات والمعاملات؛ هناك الطهارة والنجاسات، والصوم، والصلاة، والزكاة، والخمس، وأحكام الأموات، والدفن، والتيمم، والأذان والإقامة، والحج والعمرة، والولاية التكوينية... وهناك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتملك، والعقد، والهبة، والوصية، والوقف، والبيع، والعمل المصرفي، وفقه الشركة...

إلى ذلك، نجد فقه القضاء وما يرتبط بشخصية القاضي، والإقرار، والشهادة، واليمين، والإثبات بالقرائن... كما نجد فقه الموارث، والبلوغ، والنكاح، والقرعة والاستخارة، والعهد والنذر، والرضاعة، والطلاق، والوصية...

وهناك أحكام فقهية في مسائل اجتماعية وحياتية متفرقة، مثل حكم الحajib اللاصق في الوضوء والغسل، وأحكام الصيد والذباحة، والأطعمة والأشربة، بما فيها ثمار البحر. وأحكام الأسرة، والنسالي والحفلات والأدب، والفن، والرياضة، والعلاقات بين الجنسين...

وهناك دراسة فقهية في أحكام الجهاد، وغيرها من القضايا والمسائل التي تندرج في بابي العبادات والمعاملات.

أولاً: البلوغ

المصدر: البلوغ. بحث فقهي لسماحة السيّد، بقلم السيد جعفر فضل الله، دار الملاك، بيروت، 1426هـ - 2006 م.

الموضوع	الصفحة
البلوغ في القرآن الكريم	41
بلوغ النكاح	43
بلوغ الحكم	53
بلوغ الأشد	57
البلوغ في السنة	61
الاحتلام	63
الإنبات والإشعار	75
سن بلوغ الذكر	85
بلوغ الإثنتين	137

ثانياً: الحج

1 - الحج والعمرة

المصدر: الميسر في أعمال الحج والعمرة، دار الملاك، بيروت، 1429هـ - 2008م.

الموضوع	الصفحة
في رحاب آيات الحج	5
آداب السفر	19

23	على من يجب الحج؟
30	موجز أفعال الحج
37	واجبات عمرة التمتع
77	واجبات حج التمتع
95	معالم الحرمين
107	أدعية الطواف
123	أدعية السعي
139	دعاء ليلة عرفة
150	دعاء الإمام الحسين (ع) يوم عرفة
172	دعاء الإمام علي بن الحسين (ع) يوم عرفة
192	دعاء التوبة
199	دعاء كميل
212	دعائه في الصلاة على النبي (ص)
215	زيارة النبي (ص)
217	زيارة السيدة الزهراء (ع)
218	زيارة الأئمة (ع)

2 - الحج

المصدر: إستفتاءات في الحج، دار الملاك، بدون تاريخ.

الصفحة	الموضوع
5	مقدمات الحج
14	الإستطاعة
37	النيابة في الحج والعمرة
49	حدود الحرم وأحكامه

54	مواقيت الإحرام وأحكامها
66	أحكام الإحرام
71	محرمات الإحرام
95	كفارات الإحرام
97	الوقوف في عرفة
98	الوقوف في مزدلفة
101	الطواف
118	طواف النساء
124	صلاة الطواف
126	حجّ الحائض والمستحاضة
132	السعي
137	أعمال منى
161	العمرة المفردة
163	المحضور والمصدور
164	صلاة المسافر للحج
168	الحج والخمس
172	متفرقات

3 - مناسك الحج

المصدر: دليل مناسك الحج، دار الملاك، ط3، بيروت، 1429هـ - 2008م.

الموضوع الصفحة

11	- المبحث الأول: في من الذي يجب عليه الحج
11	الفرع الأول: في شروط الوجوب
23	الفرع الثاني: في تفاصيل النفقة

- 26 الفرع الثالث: في الحج مع الدّين
- 31 الفرع الرابع: في حكم التصرف بمال الحج
- 32 الفرع الخامس: في اعتبار الملكية في الإستطاعة
- 34 الفرع السادس: في الإستطاعة البدلية
- 39 الفرع السابع: في الحجّ مع عدم توفر الإستطاعة الشرعية
- 40 الفرع الثامن: في استطاعة الزوجة للحجّ
- 42 الفرع التاسع: في الإستطاعة البدنية
- 43 - المبحث الثاني: بيان إجمالي لأقسام الحج والعمرة

الباب الأول: في حج التمتع

- 46 المدخل: في مواقيت الإحرام وأحكامها
- 47 الفرع الأول: في مواقيت الإحرام
- 51 الفرع الثاني: في أحكام المواقيت
- 56 ● الفصل الأول: في عمرة التمتع
- 57 - المبحث الأول: في الإحرام
- 57 الفرع الأول: في كيفية الإحرام
- 67 الفرع الثاني: في أحكام الإحرام
- 68 الفرع الثالث: في مستحبات الإحرام ومكروهاته
- 70 الفرع الرابع: في محرمات الإحرام
- 87 الفرع الخامس: في حدود الحرم وأحكامه
- 90 فرغ: في مستحبات دخول الحرم
- 92 فرغ: في آداب دخول مكّة المكرمة والمسجد الحرام
- 97 فرغ: في آداب مكّة المعظمة
- 99 - المبحث الثاني: في الطواف بالبيت

100	الفرع الأول: في شروط الطواف وأحكامه
106	الفرع الثاني: في واجبات الطواف
110	الفرع الثالث: في قطع الطواف
111	الفرع الرابع: في النقصان والزيادة في الطواف
114	الفرع الخامس: في أحكام الشك في الطواف
116	الفرع السادس: في أحكام الخلل في الطواف
119	- المبحث الثالث: في صلاة الطواف
124	فرع: في آداب الطواف وصلاته
129	- المبحث الرابع: في أحكام الحيض والاستحاضة
136	- المبحث الخامس: في السعي
137	الفرع الأول: في شروط السعي وواجباته
142	الفرع الثاني: في النقصان والزيادة في السعي
144	الفرع الثالث: في الشك في السعي
145	الفرع الرابع: في آداب السعي
149	- المبحث السادس: في التقصير
153	● الفصل الثاني: في حج التمتع
157	فرع: في آداب الإحرام للحج
158	- المبحث الثاني: في الوقوف بعرفات
162	فرع: في آداب الوقوف بعرفات
167	- المبحث الثالث: في الوقوف بمزدلفة (المشعر الحرام)
170	فرع: في حكم إدراك الوقوفين أو أحدهما
172	فرع: في آداب الوقوف بمزدلفة
174	- المبحث الرابع: في أعمال منى يوم العيد

- 175 الواجب الأول: رمي جمرة العقبة
 180 فرغ: في مستحبات رمي الجمرات
 182 الواجب الثاني: الذبح أو النحر
 192 الواجب الثالث: الحلق أو التقصير
 195 فرغ: في آداب الحلق
 195 - المبحث الخامس: في واجبات مكة المكرمة
 196 الفرع الأول: في طواف الحج وصلاته والسعي
 199 الفرع الثاني: في طواف النساء وصلاته
 201 فرغ: في آداب الطواف والسعي
 202 - المبحث السادس: في أعمال منى أيام التشريق
 202 الأول: المبيت بمنى
 205 فرغ: في آداب منى
 207 الثاني: في رمي الجمار أيام التشريق
 210 فرغ: في طواف الوداع

الباب الثاني: في باقي أنواع الحج والعمرة

- 122 الفصل الأول: في حج الأفراد والقران
 128 الفصل الثاني: في العمرة المفردة

خاتمة

- 124 المطلب الأول: في الكفارات
 125 الفرع الأول: كفارات الصيد
 125 الفرع الثاني: كفارات الممارسات الجنسية
 127 الفرع الثالث: في كفارة عقد الزواج حال الإحرام
 128 الفرع الرابع: في كفارة استعمال الطيب

- 228 الفرع الخامس : في كفارة ما يحرم لبسه حال الإحرام
- 229 الفرع السادس : في كفارة الجدل
- 230 الفرع السابع : في كفارة إزالة الشعر عن البدن وتقليم الأظافر والإدناء
- 231 الفرع الثامن : في كفارة ستر الرأس
- 232 الفرع التاسع : في كفارة التظليل
- 232 الفرع العاشر : في كفارة انتهاك محرمات الحرم
- 233 الفرع الحادي عشر : في كفارة الإفاضة من عرفات والمشعر
- 233 الفرع الثاني عشر : في كفارة ترك الطواف والسعي
- 234 الفرع الثالث عشر : في كفارة ترك المبيت في منى
- 234 فرع : في أحكام التكفير
- 236 المطلب الثاني : في وجوب الاستنابة للحج
- 239 المطلب الثالث : في الوصية بالحج
- 248 المطلب الرابع : في النيابة للحج
- 259 المطلب الخامس : في أحكام المصدود والمحصور
- 259 المبحث الأول : في أحكام المصدود
- 262 المبحث الثاني : في أحكام المحصور
- 266 زيارة النبي (ص)
- 268 زيارة أمين الله
- 270 دعاء ليلة عرفة
- 279 دعاء الإمام الحسين (ع) يوم عرفة
- 298 دعاء الإمام زين العابدين (ع) يوم عرفة
- 316 دعاء التوبة للإمام زين العابدين (ع)
- 322 دعاء كميل بن زياد (رحمه الله)

4 - رسالة الحج

المصدر: رسالة الحج، دار الملاك، 1423هـ - 2003م.

الموضوع	الصفحة
مع آيات الحج في القرآن في الإحياءات العامة	7
الحج دعوة في مدى الزمن	11
الحج: طهارة روحية	13
اجتناب الوثنية والباطل	19
حركة في التوحيد	23
حركة في خط التقوى	26
المناسك في خط الإسلام	28
التمازج بين المادة والروح	35
عرفات والمشعر وذكر الله	36
المسيرة الإسلامية الواحدة	38
التوازن في طلب الحوائج	39
ذكر الله في أيام معدودات	41
الحج عبادة وحركة حياة	43
النظرة الشمولية للإنسان	43
البعد العملي للعبادة	46
البعد التربوي للصلاة	48
الصوم الاجتماعي	50
أبعاد الحج	51
أ - الإحرام	52
ب - الطواف	52

53	ت - السعي
54	ث - الوقوف بالمشاعر
54	ج - الأضحية
55	ح - الرجم
55	كيوم ولدته أمه
57	الحج وحركة التغيير
59	المكاسب الاجتماعية للحج
70	البعد العرفاني والتربوي والعبادي للحج
74	حقيقة العرفان
85	البيت الإلهي العالمي
88	الإنشغال بقضايا الأمة
91	صياغة المسلم العالمي
93	وقفات تأمل
95	قوة في مواجهة الشيطان
98	الحج عبادة تنفتح على آفاق العقيدة
107	مع الصلاة في آفاق الكون

ثالثاً: الصوم

المصدر: كتاب الصوم، دار الملاك، بيروت، ط4، 1426هـ - 2005 م.

الصفحة	الموضوع
9	المبحث الأول: في ثبوت الهلال
13	المبحث الثاني: شرائط صحة الصوم
23	المبحث الثالث: في الصوم ونيته
31	المبحث الرابع: في المفطرات

41	المبحث الخامس: في الكفارة
51	المبحث السادس: في الفدية
55	المبحث السابع: في القضاء

رابعاً: حكم الحاجب اللاصق

المصدر: حكم الحاجب اللاصق في الوضوء والغسل، دار الملاك، بيروت، 1430هـ - 2009م.

الصفحة	الموضوع
9	أولاً: الحاجب المنفصل
12	ثانياً: حالات الحرج
17	ثالثاً: الحاجب اللاصق
18	الدليل الأول
26	الدليل الثاني
35	الدليل الثالث
42	الدليل الرابع
45	أدلة المنع
52	فرضية التعارض وعلاجها
53	الخلاصة

خامساً: الولاية التكوينية

المصدر: صناعة الأدلة، الولاية التكوينية نموذجاً، إعداد محمد الحسيني، دار الملاك، 1425هـ - 2004م.

الصفحة	الموضوع
33	مركز الأنبياء في الفكر الإسلامي
51	البشرية في شخصية الرسول

53	نظرية السيد فضل الله
67	نسيان الأنبياء
72	علم الأنبياء
85	معاجز الأنبياء
94	قانون المعجزة
108	الولاية التكوينية اصطلاحاً
122	الإحتمالات في المسألة
125	الدليل القرآني - والمناقشة فيه :
140	الدليل الروائي - والمناقشة فيه :

سادساً: القرعة والاستخارة

المصدر: القرعة والاستخارة، دار الملاك، ط 2، 1417هـ - 1997 م.

الصفحة	الموضوع
	كتاب القرعة
17	مقدمة
17	القرعة لغة
18	القرعة في الإصطلاح
21	الفصل الأول: أدلة مشروعية القرعة
21	أ - القرآن
24	ب - السنة
30	ت - العقل
31	الفصل الثاني: مورد القرعة
43	الفصل الثالث: مطابقة نتيجة القرعة للواقع

51	الفصل الرابع : القرعة رخصة أم عزيمة
57	الفصل الخامس : إلزامية نتيجة القرعة
61	الفصل السادس : كيفية القرعة وشروطها
69	الفصل السابع : القرعة والأصول والقواعد الفقهية
79	الفصل الثامن : خلاصة البحث

كتاب الاستخارة

83	مقدمة
91	الفصل الأول : أنواع الاستخارة
103	الفصل الثاني : مشروعية الاستخارة
113	الفصل الثالث : الاستخارة أو التفاؤل بالقرآن
121	الفصل الرابع : إشكالات حول الاستخارة
129	الفصل الخامس : موضوعية نتيجة الاستخارة
133	الفصل السادس : القرعة والاستخارة
135	الفصل السابع : الإستنباط بالاستخارة
139	الفصل الثامن : خلاصة البحث

سابعاً: اليمين والعهد والنذر

المصدر: اليمين والعهد والنذر، دار الملاك، بيروت، 1417هـ - 1996 م.

الصفحة	الموضوع
	كتاب اليمين
17	مقدمة
17	اليمين لغة

20	اليمين اصطلاحاً
23	الفصل الأول: مفهوم اليمين في الإسلام
34	الجانب الفقهي لليمين في القرآن الكريم
39	الفصل الثاني: المحلوف به
45	1 - الحلف بغير الله
45	أ - روايات النهي عن الحلف بغير الله تعالى
49	ب - الروايات الواردة في جواز الحلف بغيره تعالى
59	2 - انعقاد اليمين بالبراءة من الله
67	الفصل الثالث: شروط الحالف:
67	1 - التكليف
67	2 - القصد
69	3 - الاختيار
70	4 - هل يعتبر الإسلام شرطاً في صحة اليمين، بحيث لا يصح من الكافر؟
77	الفصل الرابع: متعلق اليمين
91	الفصل الخامس: شروط اليمين
91	أ - أن يتعلق اليمين بفعل الشخص الحالف
94	ب - أن يتعلق اليمين بأمر قابل للتحقق
94	ت - أن يتعلق اليمين بأمر ممكن الحدوث، ومقدور للحالف
95	ث - لا يمين للولد مع الأب ولا للزوجة مع الزوج ولا للعبد إذا لم يأذن المولى بذلك
99	ج - أن لا يتعلق اليمين باستثناء المشيئة
105	الفصل السادس: كفارة اليمين
107	الفصل السابع: أحكام يمين الإخبار
119	الفصل الثامن: خلاصة البحث

كتاب العهد

- 123 الفصل الأول : معنى العهد
- 123 5 - العهد لغة
- 124 6 - العهد في الشريعة
- 127 الفصل الثاني : وجوب الوفاء بالعهد
- 127 أ - الآيات القرآنية
- 129 ب - العهد في الروايات
- 131 الفصل الثالث : اليمين والعهد
- 133 الفصل الرابع : شروط انعقاد العهد
- 133 1 - هل يشترط في العهد أن يكون مطلقاً؟
- 134 2 - هل يعتبر أن يكون متعلق العهد راجحاً؟
- 135 3 - هل ينعقد العهد بدون التلفظ به وبمجرد النية عليه؟
- 138 4 - هل يشترط في صحة العهد إذن الأب أو الزوج؟
- 5 - هل ينعقد العهد لو كان متعلقه ضرورياً مع كونه راجحاً
- 140 من جهة أخرى؟
- 145 الفصل الخامس : خلاصة البحث

كتاب النذر

- 149 الفصل الأول : مقدمة
- 149 1 - النذر لغة
- 150 2 - النذر شرعاً
- 151 3 - وجوب الوفاء بالنذر
- 155 الفصل الثاني : شروط النذر
- 155 1 - التكليف
- 155 2 - الاختيار

- 156 3 - القصد
- 156 4 - القدرة
- 157 5 - يعتبر إذن المولى للعبد في انعقاد نذره
- 157 6 - اعتبار إذن الزوج في نذر الزوجة
- 163 7 - اعتبار إذن الزوج في صحة النذر الذي أنشأته قبل زواجها وأرادت الوفاء به بعد زواجها
- 165 8 - شرط إذن الوالد في نذر الولد
- 171 9 - أن يكون متعلق النذر راجحاً
- 172 10 - يعتبر أن يكون النذر طاعة لله تعالى
- 173 11 - عدم اعتبار العربية في انعقاد النذر
- 174 12 - انعقاد النذر لو قصد أن يكون لله من دون ذكر اسم الله تعالى
- 181 الفصل الثالث : أقسام النذر
- 181 أ - نذر البر
- 184 ب - نذر الزجر
- 186 ت - نذر التبرع
- 195 الفصل الرابع : متعلق النذر
- 195 1 - لو نذر فعل طاعة ولم يعين
- 197 2 - لو نذر صوم حين أو صوم زمان
- 198 3 - نذر الصدقة بالمال الكثير
- 200 4 - نذر عتق كل عبد قديم
- 201 5 - لو نذر أن يجعل دابته أو عبده هدياً لبيت الله
- 203 6 - لو نذر شيئاً للنبي (ص) أو الولي
- 204 7 - لو نذر شيئاً لمشهد من المشاهد
- 207 الفصل الخامس : خلاصة البحث

ثامناً: الشركة

المصدر: فقه الشركة، دار الملاك، بيروت، 1423هـ - 2002 م.

الموضوع	الصفحة
تعريف الشركة	7
الشركة من العقود أو لا	11
طرح الأسهم في السوق هل يعدّ إيجاباً	14
وجوب المساهمة بالحصة	15
الشركة العقدية وغيرها	16
مساهمة الشريك في الأرباح والخسائر	17
تقاضي العمال نسبة من الأرباح أجراً	18
انعقاد الشركة بالكتابة	19
اشتباہ عقد الشركة بعقود أخرى	22
أنواع الشركة عند الفقهاء	24
شركة التضامن	32
شركة التوصية	35
المحاصة	36
شركة المساهمة	36
شروط انعقاد الشركة	44
تفصيلات اشتراط الكتابة لانعقاد الشركة والمناقشة في ذلك	47
عقد الصبي	49
عيوب الرضا	52
المحل والسبب في عقد الشركة	54
شراء الأسهم ومناقشة رأي السيد الخوئي	54

59	شرط الإمتزاج في الشركة
64	الحصة مبلغ من النقود وتفصيل ذلك
	الفرق بين الفقه والقانون في تطبيق أحكام
66	البيع على حصة من الأعيان
68	هلاك الحصة وأثره على انحلال الشركة
69	الحصة ديناً والبحث في ذلك
70	أحكام الحوالة بين الفقه والقانون
72	الحصة في الشركة من الحقوق المعنوية
73	النفوذ المالي حصة في الشركة
77	شركة الأسد بين الفقه والقانون
81	اشتراط زيادة الربح لأحد الشركاء أو غيرهم
88	الشخصية المعنوية في الفقه
105	ادارة الشركة بين الفقه والقانون
111	تفويض المدير لغيره في الإدارة
112	تعدد المديرين وفروض المسألة
116	حق الشريك في الإطلاع على شؤون الشركة
117	ادارة الشركة مع عدم تعيين مدير
119	واجبات الشريك
122	إلحاق الضرر بالشركة باعتراض الشريك
124	احتجاز مال الشركة من قبل الشريك
127	انفاق الشريك المال لمصلحة الشركة
129	الرديف بين الفقه والقانون
133	حقوق دائني الشركة

136	تحمل الشركاء الآخرين حصة الشريك المعسر في الدين
140	حقوق الدائنين الشخصيين على أموال الشركة
144	انقضاء الشركة وتفصيلات المسألة
155	جواز الشركة أو لزومها
160	دور القضاء في حل الشركة
170	تصفية الشركة بين الفقه والقانون
175	حق الشفعة مع تعدد الشركاء

تاسعاً: الطعام والشراب

1 - ثمار البحر

المصدر: ثمار البحر. نظرية فقهية جديدة، دار الملاك، بيروت، 1431هـ - 2010م.

الصفحة	الموضوع
13	أصالة الحل وعموماته
13	أولاً: أصالة الحلية
16	الأصل الموضوعي الحاكم
17	الأول: أصالة عدم التذكية
20	الثاني: أصالة الاستصحاب
23	ثانياً: عمومات الحل
24	النوع الأول: (عمومات حلّ ما في الأرض)
28	النوع الثاني: (عمومات حلّ الطعام)
32	النوع الثالث: (عمومات حلّ ما في البحر)
37	تحرير محل الكلام
38	1 - حيوان البحر من غير السمك

41	أدلة الحرمة
41	الدليل الأول: (دعوى الإجماع)
44	الدليل الثاني: (العمومات القرآنية)
47	الدليل الثالث: (الرؤايات الخاصة)
49	2 - السمك الذي لا فلس له
50	أقوال الفقهاء في المسألة
55	مقتضى القواعد والأصول
56	الرؤايات الواردة في المقام
64	وقفه مع الرؤايات
69	طرق علاج التعارض
70	1 - نظرية الحمل على التقية
72	2 - نظرية الجمع العرفي والحمل على الكراهة
74	3 - نظرية الجمع العرفي والحمل على التحريم
75	مناقشة نظرية الحمل على التقية
87	مناقشة صاحب المستند
89	الوجه المختار في الجمع

2 - الصيد والذبابة

المصدر: الصيد والذبابة، دار الملاك، بيروت، 1419هـ - 1998 م.

الصفحة	الموضوع
	كتاب الصيد
15	الفصل الأول: صيد الكلب وغيره
19	- نقاش المسألة
21	- الرؤايات التي لا تبيح صيد غير الكلب

22	- محاولة توجيه روايات الإباحة
23	- نقاش مبنى التقية
25	- نقاش القول بإعراض الأصحاب
34	شروط كلب الصيد
34	- نصوص فقهاء الشيعة
35	- نصوص فقهاء السنة
25	شرط الإسترسال
36	- نقاش الأدلة
39	شرط عدم الأكل
39	- الروايات الدالة على الحظر
40	- الروايات الموثقة الدالة على الإباحة
44	شروط ذكاة الصيد
50	مقارنة التسمية للإرسال
57	- المقصود من اسم الله
58	استناد موت الحيوان إلى جرح الكلب
61	مسائل متفرقة في صيد الكلب
61	أ - عدم وجوب ملاحقة الكلب عند إرساله
62	ب - نجاسة موضع عضه الكلب
64	ت - وحدة المرسل والمرسل
67	الفصل الثاني: الصيد بالآلة
69	اعتبار الجرح في الصيد بالآلة
74	- نقاش الروايات
76	إجزاء غير الحديد من المعادن

77	إجزاء الحجر عن الحديد
78	الصيد بالبنادق
83	- روايات حلية الصيد بالبندقية
84	إسلام الرامي
84	شرط التسمية
86	استناد القتل إلى الرمي
87	وحدة الآلة أو الصائد
88	الصيد بالآلة المغصوبة
90	- امتناع الحيوان
93	- شرط الامتناع في الصيد متفق عليه عند فقهاء الشيعة والسنة
94	ذكاة حرام اللحم
96	صيد الحيوان هو أخذه
99	القصد في الصيد
100	قصد التملك
102	توخل الحيوان الممتنع في أرض
103	تزاحم الصيد
104	قصد صيد المحلل
104	الجرح مع عدم الثبوت
105	الإعراض عن الصيد
107	الفصل الثالث : صيد السمك
109	ذكاة السمك
110	- دلالة الروايات
112	- شروط الذكاة عند فقهاء السنة

- 114 موت السمك داخل آلة الصيد في الماء
- 115 - روايات الحظر
- 119 - روايات الإباحة
- 120 - نقاش الروايات
- 122 السمك المضطرب قبل موته
- 126 ضرب السمك في الماء إلى نصفين
- 127 إسلام صائد السمك وشرط التسمية
- 130 سوق المسلمين
- 131 السمك الميت المشتبه بالحي
- 133 الشك بموت السمك في الماء وخارجه
- 134 عجز السمك عن السباحة
- 135 موت السمك في الحظيرة
- 135 إرجاع السمك إلى الماء بعد صيده حياً
- 136 هل الموت شرط في التذكية
- 139 صيد الجراد
- 139 - القاعدة العامة في ذكاة الجراد أخذه
- 142 حلية الدبا من الجراد
- كتاب الذبائح
- 145 الفصل الأول: فيمن تجوز ذبائحهم
- 147 إسلام الذابح
- 149 - رأي أهل السنة
- 150 - نقاش القول بالإجماع
- 151 - الأدلة الواردة

152	1 - الروايات الواردة في ذبائح أهل الكتاب
152	الروايات التي تحظر ذبائح أهل الكتاب
161	الروايات الدالة على إباحة ذبيحة الكتابي مع التسمية
164	دلالات الروايات
165	القول بالكراهة
165	القول بالتقية
167	القول بضرورة المذهب
168	صحة صدور التسمية من غير المسلم
170	2 - دليل الكتاب
173	ذبيحة المجوس
174	ذبيحة المشرك
175	ذبيحة المخالف والناصري
178	ذبيحة الناصبي
181	ذبيحة المغالي
182	ذبيحة المرأة المسلمة
184	ذبيحة الصبية
184	ذبيحة المجنون أو السكران
185	ذبح المكره
187	الفصل الثاني: آلة الذبح
189	الذبح بالحديد وغيره
190	- رأي أهل السنة
191	- الروايات الواردة في المقام
193	الذبح بغير الحديد

197	إشكال تعذيب الذبيحة
198	الذبح بالسن والظفر
205	الفصل الثالث: شروط الذبح
207	شروط القصد
208	شروط الموالاة
209	شروط استقرار الحياة
212	القطعة المبانة حال الذبح
213	شروط وحدة الذابح
214	شروط قطع الأعضاء الأربعة
220	اشتراط بقاء الخرزة
221	خصوصية الأوداج في الذبح
222	سقوط الذبيحة
223	شروط التذكية بالذبح
223	- الأول: الإستقبال بالذبيحة حال الذبح
227	- الثاني: شرط التسمية
232	كيفية التسمية
235	تخدير الذبيحة
235	- الثالث: شروط خروج الدم المعتدل
243	- الرابع: شرط قطع رأس الذبيحة من المذبح
247	- الخامس: جواز قطع رأس الذبيحة
250	نقاش المطلب
254	نخع الذبيحة
258	ذكاة الجنين

262	- المسارعة إلى شق جوف الذبيحة
262	- أحكام الجنين عند فقهاء السنة
264	ذكاة غير مأكول اللحم
266	- الروايات الدالة
267	الفصل الرابع: الشك في التذكية
270	- الروايات الصحيحة الدالة
272	- كلمة «ميتة» في اللغة
273	- رأي الشيخ الهمداني ونقاشه
275	أمارية يد المسلم على التذكية
277	سوق المسلمين
284	المأخوذ من يد الكافر
285	يد المسلم المخالف
285	مستحبات الذبح

3 - فقه الأطعمة والأشربة

المصدر: فقه الأطعمة والأشربة، دار الملاك، بيروت، 1428هـ - 2007 م.

	الموضوع الصفحة
7	المقدمة
9	تقديم حول المنهج الاستنباطي
16	حول ما ورد في كتاب التأملات
21	أين الدعوة إلى العمل بالقياس؟
27	التمهيد
29	البحث عن الأمر الأول: أصالة البراءة
32	البحث عن الأمر الثاني: المراد من الخبيث

- 33 التحقيق في معنى الخبيث والطيب
- 34 نقل كلام المحقق الخوئي
- 36 البحث عن الأمر الثالث: الأصل الموضوعي الحاكم
- 38 البحث عن الأمر الرابع: حرمة الإضرار بالنفس
- 43 مباحث الكتاب
- 45 المبحث الأول: حيوان البحر
- 47 الفصل الأول: السمك
- 52 - دعوى الإجماع على حرمة ما عدا السمك
- 53 - الاستدلال على الحرمة من الكتاب
- 55 - الاستدلال على الحرمة من السنة
- 56 - السمك الذي لا فلس له
- 58 - الروايات الدالة على التحريم
- 70 - طرق علاج تعارض روايات الباب
- 70 - نظرية الحمل على التقية
- 71 - نظرية الحمل على الكراهة
- 72 - نظرية الحمل على التحريم
- 73 - مناقشة النظرية الأولى
- 74 - مناقشة نظرية صاحب المستند
- 76 - الشك في كون السمك ذا فلس
- 77 - استصحاب العدم الأزلي والأقوال فيه
- 78 - الكلام حول صدق السالبة بانتفاء الموضوع
- 81 الفصل الثاني: مسائل متفرقة
- 83 - المسألة الأولى: حرمة السمك الطافي

- 86 - المسألة الثانية : حرمة السمك الجلال
- 87 - المسألة الثالثة : السمك في جوف السمكة
- المسألة الرابعة : بيض السمك وحكمه 90
- 91 الفصل الثالث : التعرض لبعض أصناف السمك
- 93 - المسألة الأولى : الجري أو الجريث
- 98 - المسألة الثانية : الريثا والكنعد أو الكنعت
- 100 - المسألة الثالثة : الطمر والإبلامي والطبراني
- 101 - المسألة الرابعة : السلاحف والضفادع والسرطان
- 103 المبحث الثاني : البهائم
- 107 الفصل الأول : النعم الأهلية
- 110 - حكم أكل البغال والخيول والحمير
- 113 - الروايات الدالة على حلية الحمير
- 117 الفصل الثاني : مسائل متفرقة
- 119 - المسألة الأولى : الحيوان الجلال
- 124 - المسألة الثانية : شرب الجدي من لبن الخنزيرة
- 127 - المسألة الثالثة : أكل السباع
- 129 - المسألة الرابعة : حكم أكل الأرناب
- 133 - المسألة الخامسة : الحيوان الموطوء
- 136 - المسألة السادسة : شرب الحيوان للمسكر وللنجس
- 139 المبحث الثالث : الطيور
- 141 - حكم الطيور
- 144 - حكم الخفاش والطاووس والقلق
- 147 - حكم البيض المشتبه

148	- حكم الهدهد والخطاف والصرد
153	المبحث الرابع : الجوامد
155	المسألة الأولى : حكم الميتة وأجزائها
157	- المحرم من أجزاء الذبيحة
164	- المكروه من أجزاء الذبيحة
165	المسألة الثانية : حرمة الأعيان النجسة
166	المسألة الثالثة : حرمة أكل الطين والتراب
174	المسألة الرابعة : حرمة السموم القاتلة
175	المسألة الخامسة : جواز الأكل من بيوت من تضمنتهم الآية
181	المبحث الخامس : المائعات
183	المسألة الأولى : حرمة المسكر
187	- انقلاب الخمر خلاً
188	المسألة الثانية : حرمة الدم
189	المسألة الثالثة : حرمة البول
191	المسألة الرابعة : حكم اللحم المشتبه
191	المسألة الخامسة : الإضطرار إلى أكل المحرم
205	المبحث السادس : الملحقات
207	المسألة الأولى : الباغي والعادي
213	المسألة الثانية : الإضطرار إلى مال الغير
219	المسألة الثالثة : أكل المضطر لطعام مضطر آخر
222	المسألة الرابعة : قتل الغير لحفظ النفس
224	المسألة الخامسة : الجلوس على مائدة الخمر
229	خاتمة تتضمن جملة من آداب الطعام

عاشراً: الجهاد

المصدر: كتاب الجهاد، دار الملاك، بيروت، ط2، 1418هـ - 1998م.

الموضوع	الصفحة
الجهاد: مدخل عام	13
الباب الأول	21
مقدمة	23
1 - طبيعة الدعوة الإسلامية	27
2 - أسلوب الإسلام في علاج العلاقات البشرية	31
3 - أسلوب الدعوة في القرآن	39
4 - الإسلام وحرية العقيدة	49
5 - شروط التكليف في الإسلام	63
الباب الثاني	69
1 - الأهداف الكبرى للقوة في الإسلام	71
2 - الفقه الإسلامي وعلاقة الجهاد بالدعوة	85
3 - القوة وعلاقتها بسيادة الإسلام	111
الباب الثالث: وجوبية الجهاد في الإسلام ووقته	125
1 - فصل في أن الجهاد واجب كفائي	127
2 - فصل في أن الجهاد غير مخصص بوقت دون وقت	133
3 - فصل في حرمة الجهاد في الأشهر الحرم	141
الباب الرابع: الجهاد وأحكامه بالنسبة لأفراد المسلمين	147
1 - فصل في من يجب عليه الجهاد	149
2 - فصل في ما إذا بذل للمعسر ما يحتاج إليه في الحرب، فهل عليه القبول أم لا؟	155

- 3 - فصل في هل على الموسر، العاجز بنفسه عن الجهاد إقامة غيره؟ 157
- 4 - فصل في هل أن الجهاد خاص بالنفس فقط، أم بالنفس والمال معاً؟ 159
- 5 - فصل في هل يكون الدين مانعاً من أداء الجهاد أم لا؟ 163
- 6 - فصل في هل يسقط الجهاد بمنع الأيوين؟ 167
- 7 - فصل في الأعذار العارضة؟ 179
- الباب الخامس: الفرار من الجهاد: أحكامه ومترتباته 183
- 1 - فصل في عدم جواز الفرار إذا لم يكن العدو أكثر من الضعف 185
- 2 - فصل في حرمة الفرار من الزحف 197
- الباب السادس: الجهاد في الإسلام: دوافعه - موضوعه 203
- 1 - فصل في الباعث على الجهاد القتالي في الإسلام 205
- 2 - فصل في من يجب جهاده مع توفر الشروط 221
- الباب السابع: كيفية بدء الحرب في الإسلام ومتعلقاتها 239
- 1 - فصل في عدم جواز البدء بالقتال قبل الدعوة إلى الإسلام 241
- 2 - فصل في هل المبارزة جائزة بغير إذن الإمام 251
- حكم المشرك إذا طلب المبارزة في موردي الشرط وعدمه 259
- 3 - فصل في أحكام غير المقاتلة 261
- 4 - فصل في الحالات التي يمكن فيها قتال غير المقاتلة 271
- 5 - فصل في عدم جواز الغدر بعد الأمان أو العهد، وفي جواز الخدعة 281
- في الحرب
- 6 - فصل في جواز محاربة العدو بما يرجى به الفتح 291
- الباب الثامن: أحكام الأسرى والجرحى وقتلى الحرب في الإسلام 297
- 1 - فصل في أحكام الأسارى 299
- 2 - فصل في عدم جواز التمثيل بالكفار 317
- 3 - فصل في حرمة الغلول من الكافر الحربي 319

327	الباب التاسع: عقد الأمان وأحكامه في الإسلام
329	1 - فصل في الأمان وأحكامه
245	2 - فصل في هل يجوز قتل رسول الكافر
347	الباب العاشر: الصلح وأقسامه في الإسلام
349	1 - فصل في العقود والعهود
357	2 - عقد الهدنة
361	3 - أهل الذمة
379	الباب الحادي عشر: أثر الحرب على الأراضي والأموال في الإسلام
381	1 - فصل في الغنائم وأحكامها
389	2 - فصل في الأراضي المفتوحة: شرائطها وأحكامها
389	أ - الأراضي المفتوحة عنوة
396	ب - الأراضي التي أسلم أهلها بالدعوة
396	ت - الأراضي المفتوحة بالصلح
397	3 - فصل في قسمة الغنائم المنقولة
405	الباب الثاني عشر: في أشكال الجهاد الأخرى في الإسلام
407	1 - فصل في المراقبة
413	2 - فصل في الدفاع
417	3 - فصل في قتال أهل البغي

حادي عشر: الوصية

المصدر: الوصية، دار الملاك، بيروت، 1418هـ - 1997 م.

الصفحة

الموضوع

15	الفصل الأول: معنى الوصية
17	- الوصية لغة

23	- الوصية اصطلاحاً
27	الفصل الثاني : مفهوم الوصية
37	الفصل الثالث : فقه الوصية في القرآن الكريم
53	الفصل الرابع : الوصية
55	- وجوب الوصية
61	- مشروعية الوصية
64	- صيغة الوصية
68	- المبادرة إلى الوصية
74	- أقسام الوصية
75	- ثبوت الوصية التمليلية
77	- شهادة المرأة
79	- إقرار الوراثة
80	- ثبوت الوصية العهدية
80	- شهادة غير المسلم
85	- تعارض قول الموصي مع البيّنة
85	- اعتبار المدّة في الوصية
86	- الوصية عند السفر
86	- الوصية عقد أم إيقاع
95	- القبول حال الحياة
98	- رد الوصية
100	- جواز الوصية
105	الفصل الخامس : الموصي
107	- شرائط الموصي

- 120 - وصية الصبي لغير أرحامه
- 122 - وصية الصبي عند الفقهاء السنة
- 129 - قصد الموصي
- 129 - الإجتزاء بإجازة الورثة قبل موت الموصي
- 137 الفصل السادس: الموصى به
- 139 - شروط الموصى به
- 152 - إجازة الورثة بما زاد على الثلث
- 158 - مقدار الثلث حين الوصية أم حين الموت
- 160 - تقدير الثلث
- 162 - الواجبات المالية
- 164 - منع بعض الورثة الواجبات المالية
- 167 - الحج الواجب
- 169 - وصايا متعارضة
- 170 - وصايا متعددة
- 173 - الوصية بثلاث غير معين
- 173 - الوصية بالزائد على الثلث
- 175 - الوصية بالحرمان
- 176 - الوصية بمال الغير
- 176 - النفقة على الموصي
- 178 - التردد بين الأقل والأكثر
- 181 الفصل السابع: الموصى له
- 183 - الوصية لجماعة
- 185 - جواز رد الموصى إليه الوصية في حياة الموصي

191	- الوصية للكافر
200	- الوصية للمعدوم
204	- الوصية للحمل
207	- ورثة الموصى له
209	- وارث الوارث
211	- جواز تصرف الورثة بالعين قبل القبول
213	- إجبار الموصى له على القبول أو الرد
215	- موت الموصى له في حياة الموصي
226	- الوصية للوارث
233	الفصل الثامن: الوصي
235	- شروط الوصي
255	- الوصية للمرأة والأعمى
257	- بطلان الوصية إلى الوصي لفوات شرط من شروطها
257	- نسيان مصرف الوصية
261	- الناظر في الوصية
264	- لومات الناظر
264	- وصاية الأب والجد
267	- وصاية الحاكم الشرعي
269	- الوصية للأيتام
271	- وصية الأب بالولاية
272	- ارتداد الوصي أو فسقه
273	- تعيين عمل خاص للموصي
274	- تعيين الوصي دون تعيين موضوع الوصاية

275	- تفويض الوصي الأمر إلى شخص من أهل الخبرة
276	- أجرة مثل الوصي
278	- مقدار أجرة القيم على الأيتام
280	- مقدار أجرة الوصي
285	- الوصي أمين
287	الفصل التاسع : منجزات المريض
289	- صحة تصرف المريض بماله
316	- إقرار المريض
327	- عتق العبد عند المرض
328	- التنجيز بعد الموت

ثاني عشر: المسائل الفقهية

1 - فقه الحياة

المصدر: فقه الحياة، دار الملاك، بيروت، 1428هـ - 2008 م.

الصفحة	الموضوع
15	التقليد... ثقافة
15	- وجوب التقليد - سرد تاريخي
18	- شرائط التقليد
19	- تقليد المرجع الحي
22	- تجميد التطور الفقهي
23	- الأعلمية في التقليد
26	- جواز التبعض
28	- مواصفات المرجع

29	- واجبات المكلف حيال المرجع
32	- مخالفة المشهور
34	- العناوين الثانوية
35	- تغير المعطيات الفقهية
36	- مصادر الإستنباط
37	- الرخص الشرعية
39	- طاهر أم نجس؟
41	- مياه المجاري
45	فقه الأسرة
45	- طاعة الوالدين
49	- أسرار الأبناء
50	- التربية . . . ومبدأ الحرية
52	- زينة المرأة
53	- هل الباروكة حجاب
55	- الرقص . . والموسيقى
56	- شؤون أسرية متفرقة
59	- ضرب الطفل
61	- مواقف الأهل وحرية الأبناء
63	- الطفل المميز
64	- الزوجة والمهام المنزلية . . .
66	- الزوجة . . . والضرب
68	- الاستجابة لرغبات الزوجة
69	- بيع الأطفال

70	- عصمة الزواج
71	- ساعات الخلوة
71	- القواعد من النساء
72	- الجدية في العقد المنقطع
73	- تعدد الأزواج للمرأة!!
78	فقه المهجر
83	فقه الصحافة
87	فقه السوق
88	- حقوق النشر والتأليف
89	- البنوك والودائع
95	- أحكام الذبائح وبيع اللحوم
95	- المؤجر... والمستأجر
98	- شركات التأمين
106	فقه العلاقات
107	- الصداقة بين الجنسين
108	- العلاقة مع الكتابيين
127	- العلاقات مع غير الإسلاميين
129	- أسس التعامل فيما بين الإسلاميين
131	- عدو الأمس... صديق اليوم
138	- حدود الدولة العادلة ومواصفاتها
139	- مخالفة قوانين الدولة والتعدي على أملاكها
142	فقه الانتخابات
149	- اللوائح الانتخابية

150	الفقه الطبّي
150	- حدود وضوابط
153	- الموت الرّحيم
155	- التشريح: . . . الإجهاض والتبرّع بالأعضاء
156	- الأحكام والمصالح
158	- الاستنساخ البشري
161	فقه الفن
163	- التماثيل والصور
166	- الفنانات. . . والحجاب
168	- الغناء والطرب
169	- الدرباشة
177	فقه التسالي والحفلات
186	- أعياد الميلاد
194	فقه الجنس
199	- تغيير الجنس
209	- دونية الجنس
210	- غشاء البكارة
211	- ختان الأنثى
216	- المتعة. . . والزنا المقتنّ
217	فقه الأدب
227	فقه الرياضة
237	فقه الشعائر
245	- الزيارات

249	مسائل متفرقة
249	- الهلال . . . وشروط إتيانه
251	- أحكام الوطن
253	- المزامير . . . والأصوات العالية
253	- القمامة . . .
257	- إذن الفحوى
259	مسائل في العقيدة الإسلامية
259	- آراء في العصمة
275	ملحق رقم (1): تقرير طبي من الدكتور عدنان مروة
279	ملحق رقم (2): إجابة الدكتور كرم كرم

2 - الفقه الميسر

المصدر: الفقه الميسر، دار الملاك، بيروت، 1425هـ - 2004م.

الصفحة	الموضوع
11	مدخل في أحكام: الاجتهاد والتقليد
11	1 - مصدر التشريع
11	2 - دور الأنبياء
12	3 - دور العلماء
12	4 - تعاريف
13	5 - أحكام التقليد
14	6 - شروط المرجع
	القسم الأول: في العبادات وفيه خمسة أبواب
	الباب الأول: في الصلاة وفيه تمهيد وخمسة فصول
19	تمهيد

21	الفصل الأول : في مقدمات الصلاة
21	المقدمة الأولى : الطهارة
21	1 - تعاريف
21	2 - أنواع النجاسات (الخبث)
24	3 - كيفية حصول النجاسة
25	4 - كيفية التطهير
30	5 - الحدث الأكبر وأحكامه
30	أ - أسباب الحدث الأكبر
31	ب - كيفية الغسل
32	6 - الحدث الأصغر وأحكامه
33	أ - أسباب الحدث الأصغر
33	ب - شروط الوضوء
34	ت - كيفية الوضوء
35	ث - أحكام الوضوء
36	7 - التيمم وأحكامه
36	أ - أسباب التيمم
37	ب - بماذا نتيمم
38	ت - كيفية التيمم
38	8 - أحكام الجبيرة
39	9 - أحكام التخلي
42	المقدمة الثانية : مكان المصلي
42	المقدمة الثالثة : ثياب المصلي
45	المقدمة الرابعة : دخول الوقت

46	المقدمة الخامسة: الاستقبال
47	الفصل الثاني: في أفعال الصلاة ولواحقها
47	1 - موجز أفعال الصلاة
47	2 - الأذان والإقامة
48	3 - النية
49	4 - تكبيرة الإحرام
50	5 - القراءة
51	6 - الذكر
52	7 - الركوع
52	8 - السجود
54	9 - التشهد
56	10 - التسليم
56	11 - كيفية الصلاة
59	12 - الشروط العامة
59	1 - القيام
60	2 - الإستقرار
60	3 - الترتيب
61	4 - الموالاة
61	13 - مبطلات الصلاة
64	14 - أحكام الخلل والشك والسهر
64	1 - أحكام الخلل
66	2 - أحكام السهر
68	3 - أحكام الشك والظن

72	15 - أحكام المسافر
76	16 - أحكام الجماعة
82	الفصل الثالث : في صلاة الجمعة
84	الفصل الرابع : في صلاة الآيات
84	1 - سبب وجوبها
84	2 - وقت وجوبها
85	3 - كيفية الصلاة
87	الفصل الخامس : في صلاة العيدين
90	الباب الثاني : في الصوم
90	1 - الصوم ونيته
92	2 - شروط وجوبه
95	3 - المفطرات
97	4 - أحكام القضاء
98	الباب الثالث : في الزكاة
98	1 - الزكاة ووجوبها
98	2 - ما يجب فيه الزكاة
99	أ - في الغلات
99	ب - في الحيوان
101	ت - في التقدين
102	3 - زكاة الفطرة
103	4 - موارد الإنفاق
105	5 - شروط المستحقين
107	الباب الرابع : في الخمس

11	الباب الخامس : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
111	1 - وجوب الأمر والنهي
111	2 - شروطه
112	3 - وسائل الأمر والنهي
114	فائدة
	القسم الثاني : في المعاملات : وفيه مدخل وستة أبواب
117	مدخل
118	الباب الأول : في النواهي
118	تمهيد
118	1 - الكذب
119	2 - الغيبة
119	3 - إهانة المؤمن
120	4 - الحسد
120	5 - عقوق الوالدين
120	6 - قطع الرحم
121	7 - شهادة الزور
121	8 - التكبر
122	9 - الرياء
122	10 - الإسراف والتبذير
123	11 - الاستهانة بالمقدسات
123	12 - التواجد في مواطن الفساد
124	13 - الاتجار بالأعيان النجسة
124	14 - النحت والرسم

124	15 - آلات القمار
125	16 - السحر
125	17 - الغش
126	18 - الغناء
126	19 - الموسيقى
127	20 - معونة الظالمين
127	21 - الربا
128	22 - الاحتكار
129	الباب الثاني : في أحكام التصرف بمال الغير
129	1 - حرمة الغصب
130	2 - أحكام الوديعة
132	3 - أحكام الاستعارة
133	4 - أحكام اللقطة
135	الباب الثالث : في علاقة الرجل بالمرأة
135	1 - تمهيد
138	2 - أحكام الزواج
141	3 - أحكام المصاهرة
142	4 - أحكام الرضاع
144	الباب الرابع : في الأطعمة والأشربة
144	تمهيد
144	1 - المواد المحرمة من المأكولات
145	2 - الحيوانات المحرمة الأكل
149	الباب الخامس : في أحكام الصيد والذباحة

149	1 - تمهيد
150	2 - التذكية بالصيد
152	3 - أحكام الذبابة
154	الباب السادس: في أحكام الأيمان والنذور
154	1 - تمهيد
154	2 - أحكام النذر
155	3 - أحكام اليمين

الملاحق

159	الملحق الأول: في جملة من الأدعية المأثورة
162	الملحق الثاني: رسم توضيحي للالتفات
163	الملحق الثالث: رسم توضيحي لحد الترخص
164	الملحق الرابع: جدول المحارم

3 - المسائل الفقهية

المصدر: المسائل الفقهية، الجزء الأول، طبعة تاسعة، دار الملاك، بيروت، 1422هـ - 2001م.

الصفحة	الموضوع
9	الاجتهاد والتقليد
25	ولاية الفقيه
29	القسم الأول: العبادات
31	الباب الأول: الطهارة
33	الفصل الأول: النجاسات والمطهرات
33	- المبحث الأول: النجاسات
37	- المبحث الثاني: أحكام التنجس

38	- المبحث الثالث: المطهرات
40	- المبحث الرابع: أحكام التخلي
43	الفصل الثاني: الوضوء
49	الفصل الثالث: الأغسال
49	- المبحث الأول: غسل الجنابة
52	- المبحث الثاني: الدماء الثلاثة
55	- المبحث الثالث: أحكام الأموات
57	- المبحث الرابع: الأغسال المستحبة
59	الفصل الرابع: التيمم
61	الباب الثاني: الصلاة
63	الفصل الأول: في المقدمات
63	- المبحث الأول: في لباس المصلي
66	- المبحث الثاني: في وقت الصلاة
70	- المبحث الثالث: في القبلة
71	- المبحث الرابع: في الأذان والإقامة
73	الفصل الثاني: في الأفعال
73	- المبحث الأول: في القيام والنية
75	- المبحث الثاني: في القراءة
77	- المبحث الثالث: في الركوع
79	- المبحث الرابع: في السجود
82	- المبحث الخامس: في التشهد والتسليم
83	- المبحث السادس: في القنوت
85	الفصل الثالث: في الصلاة غير اليومية وصلاة النوافل

85	- المبحث الأول: في صلاة الجمعة
86	- المبحث الثاني: في صلاة الآيات
88	- المبحث الثالث: في صلاة النوافل
91	الفصل الرابع: في الخلل
91	- المبحث الأول: في مبطلات الصلاة
92	- المبحث الثاني: في الشكوك
95	- المبحث الثالث: في سجود السهو
97	الفصل الخامس: في صلاة المسافر
97	- المبحث الأول: في الوطن
100	- المبحث الثاني: في العمل في السفر
103	- المبحث الثالث: في أحكام السفر
105	الفصل السادس: في صلاة الجماعة
105	- المبحث الأول: في إمام الجماعة
108	- المبحث الثاني: في أحكام الجماعة
111	الفصل السابع: في القضاء
115	الباب الثالث: الصوم
115	- المبحث الأول: في الإستهلال
116	- المبحث الثاني: في المفطرات:
119	- المبحث الثالث: في أحكام الصوم
121	- المبحث الرابع: في القضاء والكفارة
123	الباب الرابع: الخمس والزكاة والصدقة
125	الفصل الأول: في الخمس
125	- المبحث الأول: في ما يجب فيه الخمس

- 137 - المبحث الثاني : في مصرف الخمس
- 143 الفصل الثاني : في زكاة الفطرة
- 145 الفصل الثالث : في الصدقة
- 147 الباب الخامس : الحج
- 147 - المبحث الأول : في الإستطاعة
- 150 - المبحث الثاني : في النيابة
- 150 - المبحث الثالث : في الإحرام
- 152 - المبحث الرابع : في الطواف
- 154 - المبحث الخامس : في السعي
- 155 - المبحث السادس : في مناسك منى
- 157 - المبحث السابع : في العمرة
- 159 الباب السادس : الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- 159 - المبحث الأول : الجهاد
- 163 - المبحث الثاني : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- 165 القسم الثاني : المعاملات
- 167 الباب الأول : في البيع ولواحقه
- 169 الفصل الأول : المنهي عنه من الأعمال والأقوال
- 169 - المبحث الأول : في الغيبة
- 170 - المبحث الثاني : في الكذب
- 171 - المبحث الثالث : في العلاقة مع غير المسلمين وحفظ النظام
- 177 - المبحث الرابع : في معاونة الظالم
- 178 - المبحث الخامس : في أمور متفرقة

191	الفصل الثاني : في ما يحرم التكسب به
191	- المبحث الأول : في بيع الأعيان النجسة
193	- المبحث الثاني : في آلات القمار واليانصيب
195	- المبحث الثالث : في الغناء والموسيقى والرقص
200	- المبحث الرابع : الوجود في أماكن اللهو
202	- المبحث الخامس : السحر
203	- المبحث السادس : في الرسم
203	- المبحث السابع : في خلق اللحية
204	- المبحث الثامن : في أمور متفرقة
209	الفصل الثالث : أحكام البيع
215	الفصل الرابع : في الربا
219	الفصل الخامس : في المضاربة
223	الباب الثاني : في جملة المعاملات
223	- المبحث الأول : في الإجارة
226	- المبحث الثاني : في الوصية
227	- المبحث الثالث : في التشريع وزراعة الأعضاء
229	- المبحث الرابع : في الأيمان والتذور
234	- المبحث الخامس : في الميراث
235	- المبحث السادس : في مسائل شتى
241	الباب الثالث : شؤون العلاقة بالمرأة والزواج
243	الفصل الأول : في العلاقة ما بين المرأة والرجل
243	- المبحث الأول : في النظر واللمس
251	- المبحث الثاني : في التزين

253	- المبحث الثالث: في الاختلاط
255	الفصل الثاني: في العلاقة الزوجية
255	- المبحث الأول: فيمن يحل التزوج منه
258	- المبحث الثاني: في عقد الزواج
260	- المبحث الثالث: في زواج المتعة
261	- المبحث الرابع: في الحقوق الزوجية
266	- المبحث الخامس: في الحمل والإجهاض
274	- المبحث السادس: في أحكام الأولاد
282	- المبحث السابع: في الرضاع
287	- المبحث الثامن: في الطلاق
289	الباب الرابع: في الصيد والذبابة والأطعمة والأشربة
289	- المبحث الأول: في الصيد
292	- المبحث الثاني: في الذبابة
294	- المبحث الثالث: في الأطعمة والأشربة
301	الباب الخامس: في القضاء ولواحقه
301	- المبحث الأول: في القضاء
304	- المبحث الثاني: في الديات
307	- المبحث الثالث: في الحدود
311	القسم الثالث: في مسائل ثقافية متنوعة
311	في العقيدة
318	في قواعد ومصطلحات تشريعية
322	في شؤون الزواج والأسرة
326	في قضايا متفرقة

4 - المسائل الفقهية

المصدر: المسائل الفقهية، الجزء الثاني، دار الملاك، بيروت، 1417هـ - 1996م.

الصفحة	الموضوع
9	تمهيد في التقليد وولاية الفقيه
16	ملحق حول تحديد سن التكليف
19	القسم الأول: في العبادات
21	الباب الأول: في الطهارة
23	الفصل الأول: في النجاسات والمطهرات
25	- المبحث الأول: في الأعيان النجسة
31	• في أحكام النجاسة
35	- المبحث الثاني: في المطهرات
35	• الأول: أحكام المياه والتطهير بها
40	• الثاني: في التطهير بالأرض
41	• الثالث: التطهير بالشمس
41	• الرابع: في المطهرات الأخرى
45	الفصل الثاني: في الأغسال
47	- المبحث الأول: في غسل الجنابة
54	- المبحث الثاني: في أحكام الحيض
60	- المبحث الثالث: في أحكام النفاس
62	- المبحث الرابع: في أحكام الاستحاضة
66	- المبحث الخامس: في أمور متفرقة
66	• في الأغسال المستحبة

66	● الوضوء
67	● التخلي
69	الفصل الثالث: في أحكام الأموات
71	- المبحث الأول: في الاحتضار وما يناسبه
75	- المبحث الثاني: في غسل الميت
81	- المبحث الثالث: في التكفين والتحنيط والصلاة عليه
83	- المبحث الرابع: في دفن الميت
88	● ملحق في غسل مس الميت
91	الفصل الرابع: في أحكام التيمم
101	الباب الثاني: في الصلاة
103	● تمهيد في وجوب الصلاة
105	الفصل الأول: في مقدمات الصلاة
107	- المبحث الأول: في أوقات الفريضة
110	- المبحث الثاني: في الاستقبال
110	- المبحث الثالث: في لباس المصلي
116	- المبحث الرابع: في مكان المصلي
120	● في أحكام المساجد
123	● في الأذان والإقامة
125	الفصل الثاني: في أفعال الصلاة
127	- المبحث الأول: في القراءة
131	- المبحث الثاني: في الركوع
132	- المبحث الثالث: في السجود
136	● في سجدة التلاوة

139	الفصل الثالث: في منافيات الصلاة
141	● ملحق في بعض مسائل الشك
143	الفصل الرابع: في أحكام السفر
145	- المبحث الأول: في قطع المسافة المقصودة
150	- المبحث الثاني: في سفر المعصية
152	- المبحث الثالث: فيمن عمله السفر
158	- المبحث الرابع: في حد الترخص
160	- المبحث الخامس: في قواطع السفر
160	● الأمر الأول: المرور بالوطن
164	● الأمر الثاني: نية الإقامة
169	- المبحث السادس: في أحكام صلاة المسافرين
171	الفصل الخامس: في صلاة الجماعة
173	- المبحث الأول: في شرائط إمام الجماعة
177	- المبحث الثاني: في أحكام الجماعة
183	الفصل السادس: في أحكام صلاة الجمعة
189	الفصل السابع: في صلاة الآيات
193	الفصل الثامن: في صلاة القضاء
197	● ملحق في صلاة الليل
199	الباب الثالث: في الصوم
201	الفصل الأول: في ثبوت الهلال
205	الفصل الثاني: فيمن يصح منه الصوم
211	الفصل الثالث: في الصوم ونيته
217	الفصل الرابع: في المفطرات

221	الفصل الخامس : في الكفارات
225	الفصل السادس : في الفدية
227	الفصل السابع : في القضاء
233	الباب الرابع : في الزكاة
235	الفصل الأول : في الشروط العامة
239	الفصل الثاني : في زكاة الأنعام وشروطها
245	الفصل الثالث : في زكاة الغلات وشروطها
249	الفصل الرابع : في زكاة التقدين
253	الفصل الخامس : في أصناف المستحقين وأوصافهم
255	– المبحث الأول : في أصناف المستحقين
258	– المبحث الثاني : في أوصاف المستحقين
263	الفصل السادس : في زكاة الفطرة
264	● تنمة في أحكام الزكاة
267	الباب الخامس : في الخمس
269	الفصل الأول : في ما يجب فيه الخمس
271	– المبحث الأول : في أمور غير فاضل المؤونة
271	● الغنائم
272	● المعدن
274	● الكثر
276	● ما يخرج بالغوص
276	● المال الحلال المختلط بالحرام
279	– المبحث الثاني : في فاضل المؤونة
284	– المبحث الثالث : في التجارة

- 290 - المبحث الرابع: في أحكام عامة ومسائل متفرقة
- 299 الفصل الثاني: في مصرف الخمس
- 303 الباب السادس: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي أحكام الدفاع
- 305 الفصل الأول: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- 315 الفصل الثاني: في أحكام الدفاع
- 319 القسم الثاني: في المعاملات
- 321 الباب الأول: في البيع ولواحقه
- 323 الفصل الأول: في المنهي عنه من الأعمال والأقوال
- 325 - المبحث الأول: في أمور متنوعة
- 328 - المبحث الثاني: اللجوء إلى البلاد غير الإسلامية
- 330 - المبحث الثالث: العلاقة مع غير المسلم
- 331 - المبحث الرابع: الإخلال بالنظام العام
- 335 الفصل الثاني: في المكاسب المحرمة
- 337 - المبحث الأول: الأعيان النجسة
- 340 - المبحث الثاني: الغناء
- 345 - المبحث الثالث: آلات القمار واليانصيب
- 347 - المبحث الرابع: الرسم والنحت
- 349 - المبحث الخامس: أحكام العلاقة بالدولة غير الإسلامية
- 352 - المبحث السادس: التشريع
- 355 - المبحث السابع: السحر
- 355 - المبحث الثامن: حول العمل الإعلامي
- 361 الفصل الثالث: في أحكام البيع والربا
- 363 - المبحث الأول: في أحكام البيع

- 367 - المبحث الثاني: في أحكام الربا والبنوك
- 371 الباب الثاني: في جملة المعاملات
- 373 - الأمر الأول: في الإجارة
- 377 - الأمر الثاني: في الدين
- 379 - الأمر الثالث: في الوديعة
- 381 - الأمر الرابع: في الغصب
- 385 - الأمر الخامس: في الوقف
- 389 - الأمر السادس: في العهد واليمين والنذر
- 391 - الأمر السابع: في الأطعمة والأشربة
- 395 - الأمر الثامن: في مسائل من معاملات متفرقة
- 399 - الأمر التاسع: في الميراث
- 403 الباب الثالث: في العلاقة بالمرأة والزواج
- 405 الفصل الأول: في العلاقة ما بين المرأة والرجل
- 407 - المبحث الأول: في الاختلاط
- 412 - المبحث الثاني: في النظر واللمس
- 419 الفصل الثاني: في العلاقة الزوجية
- 421 - المبحث الأول: في النظر إلى من يريد التزوج منها
- 422 - المبحث الثاني: فيمن يجوز التزوج منها
- 425 - المبحث الثالث: في عقد الزواج
- 432 - المبحث الرابع: في الحقوق الزوجية
- 437 - المبحث الخامس: في الحمل والإجهاض
- 440 - المبحث السادس: في الأولاد والحضانة
- 443 - المبحث السابع: في الطلاق

447	القسم الثالث : في أمور ثقافية عامة
449	في العقيدة
455	في المفاهيم الإسلامية
459	في السياسة

5 - أحكام الشريعة

المصدر: أحكام الشريعة، العبادات والمعاملات، دار الملاك، بيروت، 1427هـ - 2006م.

الصفحة	الموضوع
7	مدخل في طرق معرفة الشريعة وفيه تمهيد وثلاثة مباحث
7	المبحث الأول: في الاجتهاد
11	المبحث الثاني: في التقليد
12	المبحث الثالث: في الاحتياط
	القسم الأول: في العبادات وفيه أبواب
	الباب الأول: في الطهارة
17	● الفصل الأول: في النجاسات والمطهرات
17	- المبحث الأول: في النجاسات
17	المطلب الأول: في الأعيان النجسة
20	المطلب الثاني: في كيفية التنجس وأحكامه
22	- المبحث الثاني: في المطهرات
22	الأول: الماء
27	الثاني: الأرض
28	الثالث: الشمس
29	الرابع: الاستحالة

29	الخامس : الانتقال
29	السادس : العَيَّة
30	السابع : زوال عين النجاسة
30	الثامن : التبعية
30	التاسع : استبراء الجلال
31	خاتمة : في أحكام التخلي
35	● الفصل الثاني : في أحكام الوضوء
35	- المبحث الأول : في موجبات الوضوء
35	- المبحث الثاني : في آثار الحدث الأصغر
37	- المبحث الثالث : في شروط الوضوء
39	- المبحث الرابع : في أفعال الوضوء
41	- المبحث الخامس : في أحكام الشك في الوضوء
42	- المبحث السادس : في وضوء الجبيرة
44	- المبحث السابع : في وضوء دائم الحدث
46	● الفصل الثالث : في حدث الجنابة والغسل منه
46	- المبحث الأول : في الجنابة
46	المطلب الأول : في سبب الجنابة
47	المطلب الثاني : في ما يتوقف على غسل الجنابة
48	المطلب الثالث : في ما يحرم على الجنب
48	- المبحث الثاني : في كيفية الغسل من الجنابة
49	المطلب الأول : في شروط الغسل
49	المطلب الثاني : في كيفية الغسل
51	المطلب الثالث : في أحكام الغسل

53	تتمة في الأغسال المستحبة
54	● الفصل الرابع: في أحكام الدماء الثلاثة
54	- المبحث الأول: في الحيض
54	المطلب الأول: في الشروط العامة
57	المطلب الثاني: في أصناف النساء بالنسبة للدم
59	المطلب الثالث: في أحكام المبتدئة والمضطربة
60	المطلب الرابع: في حكم ذات العادة
64	المطلب الخامس: ناسية العادة
66	المطلب السادس: في أحكام عامة
68	- المبحث الثاني: في النفاس
68	المطلب الأول: في الشروط العامة
69	المطلب الثاني: في أحكام النفاس
71	- المبحث الثالث: في الاستحاضة
72	المطلب الأول: في تعريف الاستحاضة ومراتبها
75	المطلب الثاني: في أحكام تغير مراتب الاستحاضة
77	المطلب الثالث: في حكم انقطاع الدم
79	خاتمة في تروك الحائض والنفاس والمستحاضة
81	● الفصل الخامس: في التيمم وأحكامه
81	- المبحث الأول: في مسوغات التيمم
82	- المبحث الثاني: في ما يتيمم به
83	- المبحث الثالث: في شروط التيمم
84	- المبحث الرابع: في كيفية التيمم
85	- المبحث الخامس: في أحكام التيمم

87	● الفصل السادس : في أعمال تجهيز الميت
87	1 - في لزوم الوصيَّة
87	2 - في ما يفعل عند الإحتضار
88	3 - ما به يتحقق الموت
88	4 - من يتولى تجهيز الميت
90	- المبحث الأول : في تغسيل الميت
93	- المبحث الثاني : في التحنيط
94	- المبحث الثالث : في تكفين الميت
95	- المبحث الرابع : في الصلاة على الميت
99	- المبحث الخامس : في الدفن
102	- المبحث السادس : في غسل مس الميت
	الباب الثاني : في الصلاة
105	● الفصل الأول : في الصلاة اليومية وفيه اثنا عشر مبحثاً وخاتمة
105	- المبحث الأول : في أوقات الفرائض ونوافلها
109	- المبحث الثاني : في لباس المصلي
114	- المبحث الثالث : في مكان المصلي
114	- المبحث الرابع : في الإستقبال
116	- المبحث الخامس : في أحكام الأذان والإقامة
118	- المبحث السادس : في نية الصلاة
118	- المبحث السابع : في تكبيرة الإحرام
119	- المبحث الثامن : في القراءة والذكر
119	المطلب الأول : في قراءة الفاتحة والسورة
120	المطلب الثاني : في ذكر التسيّحات

- 121 - المبحث التاسع: في الركوع
- 122 - المبحث العاشر: في السجود
- 122 المطلب الأول: في أحكام السجدين
- 123 المطلب الثاني: في ما يصح السجود عليه
- 125 المطلب الثالث: في حكم الإخلال بالسجود
- 127 - المبحث الحادي عشر: في التشهد
- 128 - المبحث الثاني عشر: في التسليم
- 130 خاتمة
- 130 الأول: الترتيب
- 130 الثاني: الموالاة
- 131 الثالث: الفنون
- 132 الرابع: التعقيب
- 133 ● الفصل الثاني: في سائر الصلوات الواجبة والمستحبة
- 133 - المبحث الأول: في صلاة الجمعة
- 133 المطلب الأول: في شروط صلاة الجمعة
- 134 المطلب الثاني: في أحكام صلاة الجمعة
- 135 - المبحث الثاني: في صلاة الآيات
- 135 المطلب الأول: في أسباب وجوبها
- 136 المطلب الثاني: في كيفية صلاة الآيات
- 137 المطلب الثالث: في وقتها وأحكامها
- 138 - المبحث الثالث: في صلاة العيدين
- 140 ● الفصل الثالث: في أحكام الخلل في الصلاة
- 140 - المبحث الأول: في منافيات الصلاة

- 142 - المبحث الثاني : في الزيادة والنقصان في الصلاة
- 142 المطلب الأول : في الحالات التي تبطل الصلاة فيها
- 143 المطلب الثاني : في الحالات التي لا تبطل الصلاة فيها
- 145 - المبحث الثالث : في أحكام الشك
- 146 المطلب الأول : في حكم الشك في الأفعال
- 147 المطلب الثاني : في الشك في عدد الركعات
- 152 المطلب الثالث : في صلاة الاحتياط
- 153 خاتمة في سجود السهو
- 157 • الفصل الرابع : في صلاة المسافرين
- 157 - المبحث الأول : في الوطن وأقسامه
- 158 - المبحث الثاني : في ما يتحقق به السفر
- 160 - المبحث الثالث : في ما ينقطع به السفر
- 166 - المبحث الرابع : في المستثنى من حكم القصر
- 166 المطلب الأول : في حكم المسافر في معصية
- 167 المطلب الثاني : في حكم كثير السفر
- 169 - المبحث الخامس : في مبدأ الشروع في القصر
- 171 - المبحث السادس : في أحكام الخلل في صلاة المسافر
- 175 • الفصل الخامس : في صلاة الجماعة
- 175 - المبحث الأول : في ما يجوز الإقتداء فيه من الصلوات
- 177 - المبحث الثاني : في شروط الإقتداء وكيفيته
- 182 - المبحث الثالث : في شروط إمام الجماعة
- 184 • الفصل السادس : في قضاء الصلاة
- 184 - المبحث الأول : في القضاء عن النفس

- 186 - المبحث الثاني: في القضاء عن الميت
- 187 المطلب الأول: في قضاء الولد عن والده
- 188 المطلب الثاني: في صلاة الإستئجار
- الباب الثالث: في الصوم
- 190 - المبحث الأول: في ثبوت الشهر
- 191 - المبحث الثاني: في شروط وجوب الصوم وصحته
- 195 - المبحث الثالث: في واجبات الصيام
- 195 المطلب الأول: في النية
- 196 المطلب الثاني: في المفطرات
- 201 - المبحث الرابع: في الكفارة
- 204 - المبحث الخامس: في الفدية
- 205 - المبحث السادس: في قضاء الصوم
- الباب الرابع: في الزكاة
- 209 - المبحث الأول: في زكاة الأنعام
- 209 1 - نصاب الإبل
- 210 2 - نصاب البقر
- 211 3 - نصاب الغنم
- 213 - المبحث الثاني: في زكاة الغلات
- 214 - المبحث الثالث: في زكاة النقدين
- 217 - المبحث الرابع: في أحكام دفع الزكاة
- 217 - المبحث الخامس: في أصناف المستحقين
- 219 - المبحث السادس: في أوصاف المستحقين
- 220 - المبحث السابع: في زكاة الفطرة

الباب الخامس : في الخمس

- 224 - المبحث الأول : في ما يجب فيه الخمس
226 - المبحث الثاني : في فاضل المؤنة
227 المطلب الأول : في الأرباح
229 المطلب الثاني : في المؤنة المستثناة
232 - المبحث الثالث : في خمس مال التجارة
235 - المبحث الرابع : في كيفية تقدير الخمس
236 - المبحث الخامس : في أحكام دفع الخمس
الباب السادس : في أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
239 - المبحث الأول : في من يجب عليه الأمر والنهي
240 - المبحث الثاني : في من يجب أمره ونهيه
241 - المبحث الثالث : في مراتب الأمر والنهي
242 - المبحث الرابع : في أحكام الأمر والنهي
243 - خاتمة

الباب السابع : في أحكام الدفاع

- 245 - المبحث الأول : في الدفاع عن النفس ومتعلقاتها
245 المطلب الأول : في الدفاع عن الذات
250 المطلب الثاني : في الدفاع عن الغير
251 المطلب الثالث : في الدفاع عن المال
251 - المبحث الثاني : في الدفاع عن الوطن
253 - خاتمة في الرد بالمثل

القسم الثاني : في المعاملات ويشتمل على ثلاثة أجزاء

الجزء الأول : في أسباب التملك

- 258 - المبحث الأول : في أهلية التصرف بالملك
259 - المبحث الثاني : في الولاية على فاقد الأهلية

- 261 - المبحث الثالث: في مانعية الإضرار بالغير
- 262 - المبحث الرابع: في مانعية المرض
- 262 - المبحث الخامس: في فضل التكسب وآدابه
- 262 المطلب الأول: في فضل التكسب
- 264 المطلب الثاني: في الآداب العامة للتكسب
- 266 المقصد الأول: في تملك المباحات الأصلية
- 266 الباب الأول: في تملك الأرض الموات بالإحياء
- 269 الباب الثاني: في تملك الثروات الطبيعية
- 269 • الفصل الأول: في حيازة الحيوان وتذكيته
- 269 - المبحث الأول: في موجبات تملك الحيوان
- 271 - المبحث الثاني: في ما حلّ أكله من الحيوان
- 275 - المبحث الثالث: في تذكية الحيوان
- 275 المطلب الأول: في التذكية بالذبح أو النحر
- 277 المطلب الثاني: في تذكية الحيوان بالاصطياد
- 281 - خاتمة: في ما تعرف به التذكية
- 282 • الفصل الثاني: في حيازة المياه والمعادن
- 284 - خاتمة: في أحكام الطرق والمرافق العامة
- 285 الباب الثالث: في أحكام الإجارة والجمالة
- 285 تمهيد في ما يحل من الأعمال وما يحرم
- 290 • الفصل الأول: في أحكام إجارة النفس
- 291 - المبحث الأول: في العقد والمتعاقدين
- 294 - المبحث الثاني: في لزوم العقد وموارد الفسخ
- 298 - المبحث الثالث: في أحكام أداء العمل وتسليمه
- 300 - المبحث الرابع: في أحكام التلف والإفساد

- 301 • الفصل الثاني: في إجارة الأعيان
- 301 - المبحث الأول: في شروط العين المستأجرة
- 302 - المبحث الثاني: في لزوم العقد وأحكام الفسخ
- 303 - المبحث الثالث: في أحكام التسليم
- 306 • الفصل الثالث: في الجعالة
- 309 المقصد الثاني: في الهبات
- 309 الباب الأول: في الهبة
- 311 الباب الثاني: في العارية
- 313 الباب الثالث: في الوصية
- 313 - المبحث الأول: في أقسام الوصية
- 314 - المبحث الثاني: في صيغة الوصية
- 315 - المبحث الثالث: في شروط الموصي
- 316 - المبحث الرابع: في الموصى له
- 316 - المبحث الخامس: في مقدار الموصى به
- 317 - المبحث السادس: في الوصي
- 319 الباب الرابع: في الوقف
- 319 - المبحث الأول: في أقسام الوقف وصيغته
- 321 - المبحث الثاني: في أركان الوقف
- 323 - المبحث الثالث: في الواقع
- 323 - المبحث الرابع: في العين الموقوفة
- 324 - المبحث الخامس: في الموقوف عليه
- 325 - المبحث السادس: في كيفية التصرف بالوقف
- 325 المطلب الأول: في ولي الوقف

- 378 - المبحث الأول: في التأجيل وأحكامه
- 379 - المبحث الثاني: في وفاء الدين
- 383 - المبحث الثالث: في المقاصة
- 385 - المبحث الرابع: في بيع الدين
- 388 - المبحث الخامس: في الفلّس
- 391 الباب الخامس: في الرهن
- 393 الباب السادس: في الكفالة
- 395 الباب السابع: في الضمان
- 397 الباب الثامن: في الحوالة
- 401 الباب التاسع: في أعمال البنوك
- 401 - المبحث الأول: في شرعية العمل المصرفي
- 402 - المبحث الثاني: في الإيداع
- 403 - المبحث الثالث: في الإقراض
- 404 - المبحث الرابع: في فتح الاعتماد
- 405 - المبحث الخامس: في الوساطة في الأعمال التجارية
- 407 - المبحث السادس: في تحصيل الكمبيالات وأداء الديون
- 407 - المبحث السابع: في الكفالة
- 408 الباب العاشر: في الوديعة
- 410 الباب الحادي عشر: في اللقطة
- 410 - المبحث الأول: في أحكام اللقيط
- 413 - المبحث الثاني: في لقطة الحيوان
- 414 - المبحث الثالث: في لقطة المال
- 418 الباب الثاني عشر: في أحكام الغصب

- 419 - المبحث الأول: في رد العين المغصوبة
- 421 - المبحث الثاني: في ضمان المنافع
- 422 - المبحث الثالث: في ضمان الحقوق
- 422 - فائدة
- 423 الباب الثالث عشر: في ضمان التالف
- 424 - المبحث الأول: في التلف الموجب للضمان
- 426 - المبحث الثاني: في كيفية الضمان
- 427 المطلب الأول: في ضمان المثل
- 428 المطلب الثاني: في ضمان القيمة
- 428 الباب الرابع عشر: في الوكالة
- 430 - تنمة في مهنة المحاماة
- 431 الباب الخامس عشر: في الإقرار
- 433 الباب السادس عشر: في اليمين والنذر والعهد
- 433 - المبحث الأول: في اليمين
- 435 - المبحث الثاني: في النذر
- 436 - المبحث الثالث: في العهد
- 436 الباب السابع عشر: في الكفارات
- 440 الباب الثامن عشر: في الأطعمة والأشربة
- الجزء الثالث: في أحكام الزواج والأسرة
- 444 الباب الأول: في أحكام العلاقة الزوجية
- 444 - مدخل في أحكام العلاقة بين الرجل والمرأة
- 444 المطلب الأول: في ما يحرم على الرجل من الرجل
- 445 المطلب الثاني: في ما يحرم على المرأة من المرأة

- 446 المطلب الثالث: في ما يحرم على الرجل والمرأة من الآخر
- 450 المطلب الرابع: في ما يحرم على المكلف من نفسه
- 450 - المبحث الأول: في صفات الزوجين
- 450 المطلب الأول: في الكفاءة في الدين
- 452 المطلب الثاني: في من يحرم تزوجه بالقرابة
- 463 المطلب الثالث: في من يحرم التزوج منه لغير القرابة
- 467 - المبحث الثاني: في العقد والمتعاقدين
- 467 المطلب الأول: في الصيغة والشروط
- 471 المطلب الثاني: في أحكام البطلان والفسخ
- 477 - المبحث الثالث: في آثار الزواج
- 477 المطلب الأول: في المهر
- 478 المطلب الثاني: في النفقة والاستمتاع
- 482 المطلب الثالث: في النشوز
- 484 المطلب الرابع: في القرابة ولو احقها
- 484 الفرع الأول: في النسب
- 487 الفرع الثاني: في أحكام الحمل والولادة
- 489 الفرع الثالث: في الرضاع
- 493 الفرع الرابع: في الحضانة
- 496 الفرع الخامس: في نفقة الأقارب
- 499 - خاتمة في الزواج المؤقت
- 501 الباب الثاني: في الطلاق والخلع والمباراة
- 501 الفصل الأول: في الطلاق
- 501 - المبحث الأول: في ما يعتبر في الطلاق

502	- المبحث الثاني : في ما يعتبر في الطرفين
504	- المبحث الثالث : في أقسام الطلاق
506	- المبحث الرابع : في تعدد الطلاق
507	- المبحث الخامس : في أحكام العدة
514	- المبحث السادس : في أحكام المفقود زوجها
515	الفصل الثاني : في الخلع والمباراة
517	- خاتمة : في الظهار واللعان
517	- المبحث الأول : في الظهار
518	- المبحث الثاني : في اللعان
519	الباب الثالث : في الميراث
519	- المبحث الأول : في الشروط المعتبرة في الوارث والمورث
525	- المبحث الثاني : في تفصيل ميراث الطبقات
525	المطلب الأول : في ميراث الطبقة الأولى
532	فائدة
533	المطلب الثاني : في ميراث الطبقة الثانية
542	المطلب الثالث : في ميراث الطبقة الثالثة
548	- خاتمة في أحكام ميراث الزوج والزوجة

6 - الفتاوى الواضحة

المصدر : الفتاوى الواضحة، دار الملاك، ط 2، 1418هـ - 1998م.

الصفحة	الموضوع
9	- كيف نشأت الحاجة إلى الاجتهاد
10	- كيف نشأت الحاجة إلى التقليد
12	- حرمة التقليد في أصول الدين

- 13 - الاجتهاد والتقليد مبدآن مستمران
- 14 - التركيز على العلماء في الشريعة
- 15 - الرسالة العملية : أهميتها وتطويرها
- 17 - مصادر الفتوى
- 18 - التقسيم في هذه الرسالة
- في التقليد والاجتهاد
- 20 - التقليد
- 25 - الاجتهاد
- 27 - الاحتياط
- 29 - خاتمة في العدالة
- في التكليف وشروطه
- 30 - التكليف
- 30 - شروط التكليف
- 33 - البلوغ وعلاماته
- 34 - آثار عامة للتكليف
- 36 - تقسيم الأحكام
- في أحكام المياه
- 49 - الماء مطلق أو مضاف
- 52 - الماء المطلق كثير وقليل
- 52 - حكم القليل والكثير
- 56 - كيف يتنجس الماء الكثير
- 58 - إذا تنجس الماء فكيف يطهر
- 59 - تبخير الماء النجس

- 59 - حكم الماء إذا تطهر به الإنسان
- 59 - حكم الشك والإشتباه
- في الوضوء
- 64 - شروط ماء الوضوء
- 66 - شروط المتوضئ
- 68 - شروط الوضوء
- 69 - غسل الوجه
- 71 - غسل اليدين
- 73 - مسح الرأس
- 74 - مسح القدمين
- 75 ■ في وضوء الجبيرة
- 78 - حكم الحواجز الأخرى
- 80 - آثار وضوء الجبيرة وأحكامه
- 81 ■ فيما يجب الوضوء له ويستحب
- 82 - أحكام المحدث
- 83 ■ في نواقض الوضوء
- 84 - المبطون والمسلوس
- 86 ■ في الخلل والشك في الوضوء
- 89 - تنمة في سنن الوضوء
- 90 ■ خاتمة في قضاء الحاجة
- في الأغسال
- 95 - تمهيد
- 97 - كيف يغتسل المكلف

- 97 - الشروط
- 97 - كيفية الغسل
- 99 - صدور ما يوجب الوضوء أثناء الغسل
- 100 - صدور ما يوجب الغسل أثناء الغسل
- 100 - مسائل تتصل بشرط الإباحة
- 101 - غسل الجبيرة
- 101 - حول أحكام الخلل في الغسل
- 103 - سبب الجنابة
- 103 - خروج المني
- 105 - الجماع
- 106 - الحاجة إلى غسل الجنابة
- 107 - حول أحكام الخلل
- 108 - ما يحرم على الجنب حتى يغتسل
- 110 - كيفية غسل الجنابة
- 111 - أقسام دم المرأة
- 112 - الشروط العامة لدم الحيض
- 113 - كيف تميز المرأة دم الحيض
- 114 - إثباته على أساس الصفات
- 115 - إثباته على أساس العادة
- 116 - إثبات الحيض على أساس الصفات والعادة معاً
- 117 - لا تنتج العادة على أساس الصفات
- 117 - الحامل والعادة الشهرية
- 117 - متى تغتسل الحائض

- 119 - إذا تجاوز الدم العشرة
- 120 - إذا لم تستكمل العدد في وقتها
- 121 - إذا نسيت ذات العادة موعدها
- 125 - تجاوز الدم العشرة على قسمين
- 126 - تطبيقات وتكميلات
- 128 - الحاجة إلى غسل الحيض
- 128 - ما يحرم بالحيض
- 129 - أحكام أخرى بشأن الحيض
- 130 - غسل الحيض وكيفيته
- 130 - دم الاستحاضة
- 131 - أقسام المستحاضة والصلاة
- 132 - أحكام عامة لدم الاستحاضة
- 134 - أحكام للوسطى والكبرى
- 135 - في النفاس وأحكامه
- في أحكام الأمور
- 141 - في الإحتضار
- 142 - من يجب تغسيله
- 143 - على من يجب التغسيل
- 143 - كيفية الغسل والتيمم البديل
- 145 - شروط الغسل
- 145 - شروط المغسل
- 147 - في الحنوط
- 147 ■ في الكفن
- 148 - شروط الكفن

	● في الصلاة
149	- شروط الصلاة
150	- كيفية الصلاة
150	- أحكام تتعلق بهذه الصلاة
151	- صورة من الصلاة على الميت
	● في الدفن
153	- كيفيته
153	- مكان الدفن
155	● في أحكام عامة للأموات وتجهيزهم
159	- في الغسل من مس الميت
160	- في الأغسال المستحبة
	● في التيمم
165	- تمهيد
166	- مسوغات التيمم: الأول: عدم تيسر الماء
167	- الثاني: عدم تيسر استعمال الماء
168	- الصعيد الذي يتيمم به
170	- صورة التيمم
171	- شروط التيمم
173	- نواقض التيمم
174	- حول الخلل في التيمم
175	- أحكام التيمم
	● في النجاسات
181	■ في أنواع النجاسات

188	■ في الأشياء المتنجسة
193	- في أحكام الشك في السراية
194	- الطهارة شرط في الصلاة
197	- الطهارة شرط في موضع السجود
197	- استعمال النجس
197	- بيع النجس
198	- حرمة تنجيس المساجد
199	- المصلي في بعض أنواع النجاسات
	● في المطهرات
205	■ في تطهير الأعيان النجسة
206	- التطهير بالماء
210	- في المطهرات الأخرى
212	■ كيف يثبت التطهير
	● في الصلاة
215	- أنواع الصلوات الواجبة
216	- موجز عن صورة الصلاة عموماً
223	- فريضة صلاة الفجر ونافلتها
225	- فريضة صلاة الظهر ونافلتها
228	- بديل صلاة الظهر
228	- فريضة صلاة العصر ونافلتها
230	- فريضة صلاة المغرب ونافلتها
231	- فريضة صلاة العشاء ونافلتها
232	- نافلة الليل

- 233 ■ في صلاة الجمعة
- 234 - شروط صلاة الجمعة
- 235 - حكم صلاة الجمعة
- في الأحكام العامة للصلوات اليومية:
- 237 في الأذان والإقامة
- 238 - صورة الأذان والإقامة
- 239 - شروط الأذان والإقامة
- 240 - الصلاة التي يؤذن لها ويقام
- 241 - متى لا يتأكد الأذان أو لا يراد
- 241 - متى لا يراد الأذان والإقامة معاً
- 242 - إذا صلى بدون أذان وإقامة
- 242 في التعقيب
- 242 ■ من ناحية الوقت
- 245 ■ من ناحية العدد
- 245 - الحاضر والحضر
- 246 - أقسام الوطن
- 248 - خصائص السفر الشرعي
- تفصيلات وتطبيقات :
- 251 أولاً: فيما يتعلق بالشرط الأول
- 254 ثانياً: فيما يتعلق بالشرط الثاني
- 257 ثالثاً: فيما يتعلق بالشرط الثالث
- 257 رابعاً فيما يتعلق بالشرط الرابع
- متى ينتهي القصر ومتى يبدأ،

أولاً: متى ينتهي القصر، وذلك بأمور:

- 258 1 - الوصول إلى الوطن
- 259 2 - الإقامة عشرة أيام
- 263 3 - المكث ثلاثين يوماً
- 263 ثانياً: متى يبدأ القصر
- 264 - العدول عن السفر
- 266 - من يستثنى من المسافرين
- 266 أولاً: المسافر سفر معصية
- 268 ثانياً: من كان السفر عمله
- 274 - البلاد الكبيرة والصغيرة
- 275 - أحكام الصلاة للمسافر
- في الصلوات غير اليومية
- 281 - أسباب وجوبها
- 283 - صورة صلاة الآيات
- 284 - وقتها
- 285 - في صلاة العيدين
- 287 - صلاة الطواف
- 287 - صلاة الوحشة
- 287 - صلاة أول يوم من الشهر
- 288 - صلاة الغفيلة
- 289 - صلاة جعفر
- 289 - صلاة الاستخارة
- 289 - صلاة الحاجة
- 290 - صلاة الاستسقاء

- في الشروط العامة
- في القبلة
- 295 - كيف تعين القبلة
- 298 - الانحراف عن القبلة
- في الملابس
- 299 - الواجب من الملابس
- 301 - شروط ملابس المصلي
- 305 ■ أين يصلي الإنسان
- في النية
- 307 - العناصر الثلاثة للنية
- 309 - أسئلة حول العناصر الثلاثة
- 310 - حالات من الشك
- في الأجزاء العامة
- 315 ■ في تكبيرة الإحرام
- 316 - الشروط، العدد، الخلل، الشك
- 317 - الواجب من القراءة
- 318 - شروط السورة
- 320 - شروط القراءة
- 325 - الخلل، الشك
- 326 - الآداب
- 326 ■ في الركوع
- 327 - في حالات العجز
- 328 - الخلل
- 329 - الشك، الآداب

- 329 ■ في السجود
- 334 - حالات العجز
- 335 - الخلل
- 336 - الشك، الآداب
- 337 - التشهد
- 339 - التسليم
- 341 ■ فيما يقرأ في الركعتين الأخيرتين
- 342 ■ في القنوت
- 343 ■ في الصلاة قائماً أو جالساً
- 344 - حالات العجز
- 346 - الترتيب بين الأجزاء
- 346 - الموالاة بين الأجزاء
- 346 - لا تجوز الزيادة في الصلاة
- 347 - الطريقة الفضلى في أداء الصلاة
- في الأحكام العامة
- 352 ■ في مبطلات الصلاة
- 355 ■ في قضاء الصلاة
- 356 - ماذا يقضي من الصلاة
- 356 - ما هو سبب القضاء
- 358 - كيف تقضى الصلاة
- 360 - أحكام لصلاة القضاء
- 360 - القضاء عن الوالد
- 361 ■ في الخلل
- 362 - الحالات التي تبطل فيها الصلاة على أي حال

- 363 - الحالات التي لا تبطل فيها الصلاة
- 363 - حالات التدارك
- 364 - حالات عدم التدارك
- 365 - توضيح مصطلحات
- 366 - إذا شك في إمكان التدارك
- 366 - قضاء الجزء المنسي
- 367 - سجود السهو
- في الشك
- 369 - الشك في وقوع الصلاة منه
- 370 - الشك في واجبات الصلاة
- 373 - الشك في عدد الركعات
- 378 - صلاة الاحتياط
- في صلاة الجمعة
- 381 - صلاة المنفرد وصلاة المقتدي
- 382 - الصلوات التي يسوغ فيها الإقتداء
- 384 - كيفية الإقتداء
- 387 - شروط الإقتداء
- كيفية صلاة الجماعة 395
- الأحكام المترتبة على صلاة الجماعة 398
- في الفوارق بين النافلة والفريضة 399
- في الصيام
- متى يجب صيام رمضان 406
- 412 - النية
- 414 - الطهارة من الجنابة عند الفجر

- 416 - الإجتنا ب عن المفطرات
- 418 - حكم تناول المفطرات
- 420 - أحكام عامة
- 422 - ولادة الهلال
- 428 - كيف يثبت أول الشهر
- 433 - أحكام مرتبة
- في صيام غير شهر رمضان
- 437 - على من يجب القضاء
- 438 - أحكام القضاء
- 439 - صورة صيام القضاء
- 440 - أحكام الشك
- 441 - الابن يقضي عن أبيه
- في صيام التكفير والتعويض
- 441
- 442 ■ في الصيام المستحب
- 443 - من الذي يستحب منه الصيام
- 444 - نيته، صورته، أحكامه
- 446 ■ في الصيام المحرم
- 447 ■ جدول للمقارنة
- 451 - شرائط الاعتكاف
- 454 - التزامات الاعتكاف
- أحكام الاعتكاف 455
- في الحج والعمرة
- 460 ■ في واجبات حجة التمتع
- 461 - واجبات عمرة التمتع

- 464 - واجبات حج التمتع
- تتمة فيها فوائد:
- 466 الأولى: الفوارق بين العمرتين
- 467 الثانية: الفوارق بين الحجين
- 467 الثالثة: ما يحرم على المحرم
- 469 الرابعة: متى يجب الحج
- 470 ■ في الإستنابة للحج
- 474 - المنوب عنه والنائب
- 476 ■ خاتمة في الطواف المستحب
- في الكفارات
- 479 - الكفارة
- 482 - العتق
- 483 - الصيام
- 484 - الإطعام والكسوة والهبة
- 486 - أحكام عامة للكفارة
- جدول في العبارات المتكررة في الكتاب 488

7 - المسائل الفقهية

المصدر: المسائل الفقهية، العبادات، دار الملاك، بيروت، 1430هـ - 2009م.

الموضوع الصفحة

- 9 مدخل في أحكام الاجتهاد والتقليد
- 11 الأول: سن البلوغ
- 12 الثاني: معنى التقليد
- 19 الثالث: الاجتهاد والمجتهد

22	الرابع : صفات مرجع التقليد
27	الخامس : التبعض
29	السادس : العدول
31	السابع : آثار اختلاف التقليد
31	الثامن : ولاية الفقيه
37	التاسع : أحكام الاحتياط
41	الباب الأول: في الطهارة
43	- الفصل الأول: في النجاسات والمطهرات
45	الأول: الأعيان النجسة
61	الثاني: التنجس وأحكامه
70	الثالث: المطهرات
89	- الفصل الثاني: في الوضوء
91	الأول: وجوب الوضوء وغاياته
92	الثاني: شروط الوضوء
98	الثالث: كيفية الوضوء
106	الرابع: نواقض الوضوء
108	الخامس: أحكام الخلل
111	السادس: تروك المحدث بالأصغر
112	السابع: وضوء الجبيرة
113	الثامن: المسلوس والمبطون
114	التاسع: آداب الوضوء
115	- الفصل الثالث: في الأغسال
117	الأول: مقدمة في موجبات الغسل

117	الثاني : أحكام الجنابة
125	الثالث : أحكام الحيض
137	الرابع : أحكام النفاس
144	الخامس : أحكام الاستحاضة
150	السادس : الأغسال المستحبة
151	السابع : كيفية الغسل
169	- الفصل الرابع : في أحكام الأموات
171	الأول : أحكام تغسيل الميت
172	الثاني : أحكام التكفين
172	الثالث : الصلاة على الميت
173	الرابع : أحكام الدفن
175	الخامس : غسل مس الميت
176	السادس : آداب ما بعد الدفن
179	- الفصل الخامس : في أحكام التيمم
181	الأول : مسوغات التيمم
183	الثاني : ما يتيمم به
184	الثالث : كيفية التيمم
185	الرابع : أحكام التيمم
187	الباب الثاني : في الصلاة
189	- الفصل الأول : في مقدمات الصلاة
191	الأول : مدخل في فائدة الصلاة ومعناها
195	الثاني : هيئة الصلاة
198	الثالث : أوقات الفرائض
207	الرابع : أوقات النوافل وأحكامها

213	الخامس : لباس المصلي
221	السادس : مكان المصلي
226	السابع : أحكام المساجد
229	الثامن : الاستقبال
231	التاسع : القيام
235	- الفصل الثاني : في أفعال الصلاة
237	الأول : الأذان والإقامة
240	الثاني : النية
242	الثالث : تكبيرة الإحرام
244	الرابع : القراءة والذكر
253	الخامس : القنوت
255	السادس : الركوع
257	السابع : السجود
268	الثامن : التشهد والتسليم
273	التاسع : مستحبات الصلاة
277	- الفصل الثالث : الخلل الواقع في الصلاة
279	الأول : منافيات الصلاة
286	الثاني : نقص شيء من الصلاة أو زيادته
289	الثالث : أحكام الشك
301	- الفصل الرابع : صلاة المسافر
303	الأول : الوطن وأقسامه
309	الثاني : ما يتحقق به السفر
314	الثالث : كثير السفر
319	الرابع : أحكام الإقامة المؤقتة

322	الخامس: أحكام صلاة المسافرين
325	- الفصل الخامس: صلاة الجماعة
327	الأول: صلاة الجماعة وفضلها
329	الثاني: كيفية الإقتداء وشروطه
336	الثالث: صفات إمام الجماعة
345	- الفصل السادس: سائر الصلوات الواجبة والمستحبة
347	الأول: صلاة الجمعة
353	الثاني: صلاة الآيات
356	الثالث: صلاة العيدين
357	الرابع: بعض الصلوات المستحبة
363	- الفصل السابع: في قضاء الصلاة
365	الأول: وجوب القضاء وأحكامه
370	الثاني: القضاء عن الوالدين
372	الثالث: صلاة الاستنجار
377	الباب الثالث: في الصوم
379	الأول: ثبوت الهلال
385	الثاني: نية الصوم
389	الثالث: زمان الصوم
392	الرابع: شروط الصوم
405	الخامس: المفطرات
419	السادس: القدية والكفارة
422	السابع: قضاء الصوم
426	الثامن: الصوم المستحب

429	الباب الرابع : في الزكاة
431	الأول : ما تجب فيه الزكاة
433	الثاني : زكاة الغلات
434	الثالث : زكاة النقدين
435	الرابع : مصرف الزكاة
438	الخامس : زكاة الفطرة
447	الباب الخامس : في الخمس
449	الأول : الخمس ووجوبه
452	الثاني : من يجب عليه الخمس
453	الثالث : ما يجب فيه الخمس
475	الرابع : كيفية إخراج الخمس
478	الخامس : مصرف الخمس
485	الباب السادس : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
487	الأول : وجوبهما وصفات الأمر والنهي
	الثاني : كيفية الأمر بالمعروف والنهي عن
491	المنكر وأسالييهما
505	الباب السابع : في أحكام الجهاد
507	الأول : وجوب الجهاد
510	الثاني : الدفاع عن النفس
513	الثالث : الدفاع عن الوطن
517	الرابع : الرد بالمثل
519	الباب الثامن : في الحج
521	الأول : مقدّمات الحج
527	الثاني : الاستطاعة

544	الثالث : النيابة في الحج والعمرة
552	الرابع : حدود الحرم وأحكامه
556	الخامس : مواقيت الإحرام وأحكامها
564	السادس : أحكام الإحرام
567	السابع : محرمات الإحرام
584	الثامن : كفارات الإحرام
586	التاسع : الوقوف في عرفة
586	العاشر : الوقوف في مزدلفة
588	الحادي عشر : الطواف
600	الثاني عشر : طواف النساء
605	الثالث عشر : صلاة الطواف
606	الرابع عشر : حجّ الحائض والمستحاضة
610	الخامس عشر : السعي
614	السادس عشر : أعمال منى
630	السابع عشر : العمرة المفردة
632	الثامن عشر : المحصور والمصدود
632	التاسع عشر : صلاة المسافر للحج
636	العشرون : الحج والخمس
639	الحادي والعشرون : متفرقات

8 - المسائل الفقهية

المصدر: المسائل الفقهية، المعاملات، دار الملاك، بيروت، 1431هـ - 2010م.

الصفحة	الموضوع
9	الباب الأول : في المكاسب
9	الأول : معاونة الظلمة

14	الثاني : الإنتاج الفكري وأعمال الدعاية
14	أ - الإنتاج الفكري
23	ب - أعمال الدعاية
25	الثالث : الأعمال التمثيلية
29	الرابع : النحت والتصوير
33	الخامس : الغناء والموسيقى
42	السادس : الرقص
44	السابع : صناعة الغذاء
50	الثامن : أعمال الطب
53	التاسع : شؤون التجميل والهندام
53	أ - التجميل وعمليات التجميل
58	ب - حلق اللحية
59	ت - الوشم
60	ث - لبس السلاسل والذهب
62	ج - تشبه أحد الجنسين بالآخر
62	ح - التزين بالرموز الدينية غير الإسلامية
63	العاشر : السحر والشعوذة
71	الحادي عشر : ألعاب القمار والتسلية واليانصيب
71	أ - ألعاب القمار والتسلية
73	ب - اللوتو واليانصيب
75	ت - جوائز المباريات
76	ث - الرهان على الخيل
77	الثاني عشر : ممارسة الرياضة

80	الثالث عشر: الأعمال التجارية
80	أ - بيع المسكرات
83	ب - بيع اللحوم
85	ت - الأشياء المصادرة
86	ث - بيع مادة التبغ
86	ج - بيع الدش والإنترنت
87	ح - بيع الثياب الخليعة
88	خ - بيع آلات الحرام
89	د - في بيع أمور متفرقة
91	ذ - الغش
93	الرابع عشر: الرشوة
96	الخامس عشر: التزوير
99	الباب الثاني: في البيع والمضاربة
99	الأول: شروط البيع وأحكامه
110	الثاني: أعمال البورصة
113	الثالث: بيع الصرف والعملات
117	الرابع: النقد والنسيئة
118	الخامس: الخيارات
121	السادس: أحكام المضاربة
125	الباب الثالث: في الهبة والصدقة
125	الأول: في الهبة
129	الثاني: في الصدقة
136	الباب الرابع: في الوصية

136	الأول : حكم الوصية
138	الثاني : إثبات الوصية
139	الثالث : الوصية بالثلث
140	الرابع : توزيع التركة
142	الخامس : كيفية القيام بالوصية
144	السادس : متفرقات
146	الباب الخامس : في الوقف
146	الأول : أقسام الوقف وشروطه
147	الثاني : ولي الوقف
149	الثالث : كيفية التصرف في الوقف
158	الرابع : بيع الوقف
161	الباب السادس : في الإجارة
161	الأول : إجارة الأعيان
164	الثاني : خدمة أمكنة الحرام وفاعله
166	الثالث : أحكام إجارة النفس
176	الرابع : أخذ الأجرة على الواجبات الدينية
177	الخامس : السمسرة
180	الباب السابع : في الوديعة
183	الباب الثامن : في أحكام البنوك
183	الأول : الإيداع في البنك والاقتراض منه
190	الثاني : العمل في البنوك
193	الثالث : بطاقات الائتمان
194	الباب التاسع : في أحكام الدين ولواحقه

194	الأول: حكم الاقتراض
197	الثاني: وفاء الدين
204	الثالث: الإبراء
205	الرابع: الرهن
206	الباب العاشر: في أحكام الشركة
211	الباب الحادي عشر: في الصلح
214	الباب الثاني عشر: في أحكام الأراضي والطرق والنظام العام
214	الأول: أحكام الأراضي
216	الثاني: أحكام الطرق
217	الثالث: حفظ النظام العام
221	الباب الثالث عشر: في اللقطة
225	الباب الرابع عشر: في الغصب
225	الأول: ما يتحقق به الغصب
234	الثاني: رد المغصوب
240	الثالث: ضمان المنافع
242	الرابع: المقاصة
245	الخامس: أموال الدولة
248	الباب الخامس عشر: عقد التأمين
251	الباب السادس عشر: في الوكالة
251	الأول: أحكام الوكالة
252	الثاني: مهنة المحاماة
253	الباب السابع عشر: في النذر واليمين والعهد
254	الأول: أحكام النذر

262	الثاني : أحكام اليمين
266	الثالث : أحكام العهد
268	الباب الثامن عشر : في الكفّارات
268	الأول : موجبات الكفّارة وخصالها
270	الثاني : دفع الكفّارة
271	الباب التاسع عشر : في الأطعمة والأشربة
271	الأول : ما يحلُّ أكله من أنواع الحيوان
276	الثاني : ما يحلُّ أكله من حيوان البحر
280	الثالث : ما يحلُّ أكله من الطيور
281	الرابع : حكم غير المذكّي ومشكوك الحلية
288	الخامس : تناول المسكر
294	السادس : تناول النجس والحرام
296	السابع : تناول المضّر
300	الثامن : تناول المنشطات
301	التاسع : أحكام المائدة
304	العاشر : آداب الأكل والشرب
306	الباب العشرون : في الصيد والذباحة
306	الأول : الصيد
306	أ - صيد البر
307	ب - صيد البحر
309	الثاني : الذباحة :
309	أ - شروط الذبح
312	ب - علامة التذكية

314	الثالث: ملحق في أحكام الحيوان
318	الباب الحادي والعشرون: في أحكام الزواج
319	- المدخل
319	الأول: استحباب الزواج وأنواعه
326	الثاني: العلاقة بين الجنسين
331	الثالث: أحكام الستر
342	الرابع: أحكام النظر
348	الخامس: أحكام اللمس
352	السادس: التبرج والتزين
356	السابع: ما يحرم من العلاقات الجنسية
356	1 - الزنا
361	2 - اللواط والشذوذ الجنسي
365	3 - العادة السرية والاستمناء
370	الثامن: أحكام الأعراس
374	- الفصل الأول: في صفات الزوجين
374	الأول: الكفاءة في الدين
382	الثاني: حرمة الزواج من المحارم
382	1 - محارم النسب
382	2 - محارم المصاهرة
386	3 - محارم الرضاع وأحكامه
390	الثالث: حكم تزوج ذات البعل
394	الرابع: حكم الزواج من المعتدة
395	الخامس: أثر بعض الفواحش على حرمة التزويج

397	السادس: عدد الزوجات
400	السابع: أمور متفرقة
402	- الفصل الثاني: في العقد والمتعاقدين
402	الأول: صيغة العقد وشروطه
410	الثاني: عقد الولي ولواحقه
414	الثالث: في عيوب الزوجين
419	- الفصل الثالث: في الحقوق الزوجية
419	الأول: حقوق الزوج
431	الثاني: حقوق الزوجة
437	الثالث: العلاقة الجنسية بين الزوجين
441	الرابع: المهر وأحكامه
441	1 - ما يعتبر مهر
442	2 - الأداء والتسليم
447	الخامس: النفقة وأحكامها
447	1 - نفقة الزوجة
451	2 - نفقة الأولاد والأقارب
453	السادس: نشوز الزوجة
459	- الفصل الرابع: في حقوق الأولاد والأقارب
459	الأول: أحكام النسب ولواحقه
459	1 - ما يتحقق به النسب
461	2 - إثبات النسب
462	3 - حكم ابن الزنا
464	الثاني: الحمل والولادة

464	1 - الحمل ومنع الحمل
471	2 - الولادة والأولاد والتبني
477	3 - حكم الإجهاض
481	4 - تربية الأولاد
481	أ - مسؤولية الأهل
483	ب - كيفية التربية
489	ت - التثقيف الجنسي
491	الثالث : حقُّ الحضانة والولاية
495	الرابع : برّ الوالدين وصلة الأرحام
506	- الفصل الخامس : في الزواج المؤقت
506	الأول : مشروعيته وأهدافه
512	الثاني : العقد وشروطه
520	الثالث : المفارقة والعدّة
525	الباب الثاني والعشرون : في الطلاق والعدّة
525	الأول : أقسام الطلاق
531	الثاني : شروط الطلاق
536	الثالث : تعدد الطلاق
537	الرابع : أحكام العدد
537	أ - عدّة الطلاق
543	ب - عدّة الوفاة
544	ت - أحكام الحداد
546	الخامس : أحكام المفقود زوجها
546	السادس : الظهار

548	الباب الثالث والعشرون: في الإرث
561	الباب الرابع والعشرون: في أحكام القضاء
561	الأول: عمل القاضي والمحامي
564	الثاني: وسائل الإثبات
571	الباب الخامس والعشرون: في القصاص والديات
571	الأول: القصاص
574	الثاني: الديات
574	أ - دية القتل
576	ب - دية إجهاض الجنين
583	الباب السادس والعشرون: في الحدود
583	الأول: حكم المرتد
590	الثاني: عقوبة السرقة وعقوبات أخرى
593	الباب السابع والعشرون: في النواهي
593	الأول: الكذب
596	الثاني: الغيبة
601	الثالث: السخريّة والشتّم
604	الرابع: الرياء والعجب
606	الخامس: التجسس
607	السادس: هتك الحرمات
608	السابع: الإضرار بالنفس وبالأخرين
611	الثامن: العين والحسد
613	التاسع: الدخول في أماكن الفساد
615	العاشر: التواجد في دور عبادة غير المسلمين

- الحادي عشر : في نواهي متفرقة 616
- الباب الثامن والعشرون : في قضايا علمية واجتماعية 618
- 1 - قضايا طبية 618
- أ - وجوب العلاج وآدابه 618
- ب - الموت الدماغى 620
- ت - التبرع بالأعضاء 620
- ث - تغيير الجنس واختياره 622
- ج - التشريح 623
- ح - الاستنساخ 624
- 2 - قضايا الشباب 627
- أ - نصائح عامة 627
- ب - المحادثة والصدقة بين الجنسين 635
- ت - الحب 641
- 3 - قضايا المرأة 645
- أ - حرية المرأة ودورها 645
- ب - عمل المرأة 650
- ت - سفر المرأة 653
- 4 - قضايا اجتماعية 654
- أ - الاحتفال بالمواليد والأعياد 654
- ب - العلاقة بغير المسلم 656
- ت - شؤون الاغتراب 658
- 5 - قضايا التعليم والمدارس 668
- أ - الالتزام بالقوانين المدرسية 668

670	ب - الغش في الامتحان
671	ت - الدراسة «في إسرائيل»
672	ث - تذوق الخمر للدراسة
672	ج - تعلم الأفكار الباطلة
673	6 - مسائل حول الإنترنت
673	أ - المحادثة على الإنترنت
679	ب - المواقع المذهبية
680	7 - الآداب والسنن
680	أ - أحكام السلام
680	ب - آداب النوم
681	ت - آداب ومستحبات متفرقة

ثالث عشر: لا ضرر ولا ضرار

المصدر: قاعدة لا ضرر ولا ضرار، دار الملاك، بيروت، 1421هـ - 2000 م.

الموضوع الصفحة

15	الباب الأول - في مستند هذه القاعدة
17	الفصل الأول - الآيات المتعرضة لحرمة الأضرار بالغير
17	- الآية الأولى
19	- الآية الثانية
21	- الآية الثالثة
22	- الآية الرابعة
22	- الآية الخامسة
25	الفصل الثاني - في بيان الأحاديث المتضمنة لحرمة الضرر والضرار
25	- الأحاديث الواردة في مصادر الخاصة

- 26 - قضية سمرة بن جندب
- 29 - أفضية رسول الله (ص) - الشفعة
- 30 - أفضية رسول الله (ص) - مشارب النخل ومنع فضل الماء
- 30 - حديث هدم الحائط
- 31 - مرسله الشيخ الصدوق
- 32 - الأحاديث الواردة في مصادرة العامة
- 33 - قضية سمرة
- 34 - أفضية رسول الله (ص)
- 35 - حديث قسمة العين المشتركة
- 37 - الكلام حول السند
- 40 - مشكلة الزيادة والنقيصة
- 41 - الكلام حول المتن - متن الروايات
- 41 - الرواية الأولى
- 42 - الرواية الثانية
- 42 - هل «لا ضرر» حكم مستقل؟
- 42 - نقل كلام شيخ الشريعة
- 47 - توضيح ما ذكره المحقق النائيني وشيخ الشريعة من الأساس
- 49 - الإشكال على مختار شيخ الشريعة
- 49 - هل لا ضرر علة للحكم بالشفعة وللحكم بمنع فضل الماء؟
- 51 - هل نفي الضرر يقتضي رفع لزوم البيع فقط؟
- 51 - نفي بعض الأعلام لكون العلة للتشريع أيضاً
- 53 - ملاحظتنا على ما أفاده (قده)
- 53 - استدراك الإمام الخميني (قده)

- 54 - قاعدة لا ضرر ومنع فضل الماء
- 57 الباب الثاني - في معنى لا ضرر واستعراض آراء الأعلام
- 59 - البحث الأول - الضرر وعلماء اللغة
- 61 - البحث الثاني - في المراد من حيث المعنى الإفرادي
- 63 - هل علماء اللغة من أهل الخبرة؟
- 66 - معنى أن المفاعلة فعل الإثنين
- 67 - الفرق بين الضرر والضرار
- 71 - البحث الثالث - مفاد الهيئة التركيبية
- 72 - الاتجاه الأول في تفسير ذلك - اتجاه شيخ الشريعة
- 73 - الاتجاه الثاني - اتجاه صاحب الكفاية
- 74 - الاتجاه الثالث - اتجاه صاحب الرسائل
- 74 - الفرق بين الاتجاهين الثاني والثالث
- 76 - الاتجاه الرابع - اتجاه الفاضل التوني
- 77 - الاتجاه الخامس - اتجاه الإمام الخميني (قده)
- 78 - مناقشة هذه الاتجاهات/الاتجاه الأول
- 80 - جواز استعمال الجملة السلبية في النهي
- 84 - مناقشة الاتجاه الرابع
- 86 - مناقشة الاتجاه الثاني
- 87 - الضرر من العناوين الثانوية
- 89 - عدم صحة مقايضة رفع الضرر برفع الخطأ
- 91 - مناقشة الاتجاه الخامس
- 92 - مناقشة ما أفاده الإمام الخميني (قده)
- 94 - الضرر في القرآن الكريم

- 94 - إمتداد الأحكام السلطانية
- 95 - نفي الضرر حكم سلطاني عام
- 96 - مناقشة الاتجاه الثالث
- 98 - الإشكالات التي ذكروها على مختار الشيخ الأنصاري
- 100 - الفرق بين الضرر والحرر
- 101 - الرد على ما أثير من الإشكالات حول مختار الشيخ
- 102 - التأكيد على عدم حجية قول اللغوي
- 103 - إشكال الشيخ الأنصاري على مختاره ومذهبه
- 106 - خروج هذه الأفراد الكثيرة بالتخصص
- 107 - لا يوجد كثرة تخصيص في المقام
- 110 - الرأي المختار في تفسير لا ضرر ولا ضرار
- 113 - الباب الثالث - في تنبيهات هذه القاعدة
- 115 - التنبيه الأول
- 116 - محاولة الشيخ النائي (قده) لرفع الإشكال
- 118 - مناقشة جواب الشيخ النائي (قده)
- 119 - جوابنا على إشكال السيد الأستاذ (قده)
- 120 - توجيه لكلام المحقق النائي (قده)
- 121 - عدم إختصاص الحكم بالنبي (ص)
- 122 - التنبيه الثاني
- 123 - التنبيه الثالث - الأدلة على كون الضرر هو الشخصي
- 124 - مناقشة المحقق النائي (قده)
- 125 - مناقشة السيد الأستاذ (قده)
- 126 - ما إستدل به على أن الضرر هو النوعي

- 127 - خيار الغبن وقاعدة الضرر
- 131 - في مواقع للنظر في كلامه (قده)
- 134 - التنبيه الرابع
- 135 - نظرية المحقق القمي ومناقشتها
- 136 - إشكال سيدنا الأستاذ (قده) على هذه النظرية
- 137 - ملاحظة على الشق الثاني من الإشكال
- 138 - نظرية انقلاب النسبة والجواب عليها
- 139 - نظرية رفع اللغوية
- 140 - الجواب على هذه النظرية
- 141 - نظرية كون لا ضرر للإمتان
- 142 - نظرية صاحب الكفاية ومناقشة سيدنا الأستاذ (قده) له
- 144 - رد مناقشة سيدنا الأستاذ (قده)
- 146 - نظرية الشيخ الأنصاري، وتفسير الحكومة
- 147 - الفرق بين الحكومة والتخصيص
- 149 - علة تقديم الدليل الحاكم على المحكوم
- 150 - التنبيه الخامس
- 151 - الفرع الأول
- 153 - تصحيح الأخذ بالخيار في صورة الإستدلال بقاعدة نفي الضرر
- 154 - الفرع الثاني
- 158 - جواب آخر للسيد الأستاذ في المقام
- 159 - الكلام حول سراية النهي
- 160 - حكم الإضرار بالنفس
- 161 - الإعتراض على القول بالحرمة من قبل السيد الأستاذ (قده)

- 164 - الأدلة السمعية على حرمة الإضرار بالنفس
- 165 - عدم تمامية مناقشة السيد الأستاذ (قده)
- 171 - الكلام حول الميتة
- 177 - الرأي المختار
- 178 - الإشكال على مختار سيدنا الأستاذ (قده)
- 178 - الإشكال على الرأي المختار
- 183 - رأي المحقق النائيني (قده) في المقام
- 184 - إشكال السيد الأستاذ على مختار النائيني (قده)
- 185 - تأييد مذهب النائيني
- 187 - لو اعتقد الضرر وتيمّم ثم اكتشف الخلاف
- 189 - إعتراض سيدنا الأستاذ (قده) على طريقة الإستدلال
- 190 - توضيح مراد النائيني وتقويته
- 191 - الإقدام على الضرر
- 198 - التنبيه السادس
- 198 - رأي المحقق النائيني
- 200 - موافقة السيد الخوئي (قده) للنائيني في الأمر الثاني دون الأول
- 201 - مذهب الشيخ الأنصاري
- 202 - موافقة الشيخ الأنصاري والميل إلى ما ذهب إليه
- 203 - هل الضمان يعني تدارك الضرر
- 204 - منطقة الفراغ في الشريعة الإسلامية
- 206 - الإمتناع عن الإنفاق على الزوجة
- 207 - الرأي المختار في المقام
- 208 - هل ينشأ الضرر من لزوم الزوجية

- 211 - التنبيه الأخير من تعارض الضررين
- 211 - الفرع الأول من المسألة الأولى
- 212 - الفرع الثاني والثالث من المسألة الأولى
- 212 - صور وفروع المسألة الثانية
- 213 - الفرع الأول والثاني والثالث
- 215 - الإشكال على رأي السيد الأستاذ
- 218 - صورة المسألة الثالثة؛ التعارض بين الضرر والإضرار
- 220 - تعارض قاعدة لا ضرر مع قاعدة السلطنة
- 221 - المذهب المشهور ومناقشة المحقق النائيني له
- 223 - خلاصة ما أفاده (قده) ومناقشة ذلك
- 224 - ما هو المراد من الحرج المنفي في الشريعة
- 227 - الجواب على النقطة الثانية
- 228 - الفارق بين المقامين حسب نظر المحقق النائيني (قده)
- 229 - الجواب على ذلك

رابع عشر: الرضاع

المصدر: رسالة في الرضاع، دار الملاك، بيروت، ط 2، 1426هـ - 2005 م.

الموضوع الصفحة

- 13 الفصل الأول - في شروط نشر الحرمة بالرضاع
- 15 ❖ الشرط الأول: كون الرضاع عن وطء صحيح
- 16 - هل ينشر وطء السبهة التحريم
- 18 - الوطاء شبهة بحكم النكاح الصحيح
- 20 - فساد الاستدلال بـ«لكل قوم نكاح»
- 22 - هل ينشر الزنا التحريم

- 23 - در لبن المرأة من دون ولادة
- 24 - الإمتصاص من الثدي والوجور
- 25 - المدار على حصول التغذية باللبن
- 27 ❖ الشرط الثاني: كون المرضعة حية
- 30 - منهجنا في التعامل مع النصوص
- 34 - تطبيق هذا المنهج في باب الرضاع
- 35 - مناقشة الشيخ الأنصاري (قده)
- 35 ❖ الشرط الثالث: أن يكون الرضاع في الحولين
- 36 - في فعلية الفطام وشأنيته
- 42 - توجيه كلام الكليني (قده)
- 43 - هل يعتبر الرضاع قبل الفطام ولد المرضعة
- 44 - نقل كلام لصاحب الجواهر (قده) في المقام
- 45 - مناقشة كلامه (قده)
- 46 - هل الحولان بالشهور الهلالية أو بالأيام
- 47 - الشك في بلوغ الحولين
- 47 ❖ الشرط الرابع: كمية الرضاع
- 48 - التقدير بالأثر هو الأساس
- 51 - معنى أن التقدير بالأثر هو الأصل
- 52 - التلازم بين إنبات اللحم وشد العظم
- 53 - فعلية هذه العناوين في نشر الحرمة
- 55 - التقدير بالزمان
- 55 - التأمل في بعض توثيقات الأصحاب
- 56 - رجوع إلى فقه الرواية

- 57 - في الإشكال على التخيير بين الأقل والأكثر
- 59 - الأصل في الدية التقدير بالألف دينار
- 60 - مناقشة صاحب المستند للتقدير بالزمان
- 62 - في طرح روايات التقدير بالزمان المعارضة لرواية زياد بن سودة
- 65 - التقدير بالعدد
- التعرض لروايات العدد:
- 67 الطائفة الأولى
- 69 الطائفة الثانية
- 71 الطائفة الثالثة
- 72 - مناقشة سند الرواية الأولى من هذه الطائفة
- 73 - مناقشة متنها
- 74 الطائفة الرابعة
- 75 - التقية في عدم التصريح بالعشر رضعات
- 76 - دلالة الرواية على التخريم بالعشر
- 78 الطائفة الخامسة
- 78 الطائفة السادسة
- 79 - الروايات النافية للعشر أظهر في النفي من الروايات المثبتة
- 80 - نقل كلام صاحب الجواهر (قده)
- 84 - هل التقادير الثلاثة متقاربة؟
- 86 - مناقشة رأي السيد الأستاذ (قده)
- 86 ❖ الشرط الخامس : أن يكون الرضاع بلبن فحل واحد
- 87 الصورة الأولى
- 88 الصورة الثانية

- 89 - رأي أبي علي الطبرسي ومناقشته
- 90 - رأي المحدث الكاشاني (قده) ومناقشته
- 95 - ملحقات القول باتحاد صاحب اللبن
- 96 - توضيح المحقق الحائري (قده) لمذهب العلامة في القواعد
- 98 - نقل كلام صاحب جامع المقاصد (قده) في المقام
- 99 - عدم تمامية مذهب العلامة والمحقق الثاني (قدهما)
- 100 ❖ التوالي بين الرضعات
- 101 - اعتبار التوالي بين الرضعات حتى في التقدير بالأثر
- 103 - مناقشة صاحب الجواهر (قده) في منعه التسوية بين التقديرين
- 104 - هل يكفي مسمى الرضاع في عدم التوالي؟
- 106 - عدم تخلل الأكل والشرب في رضاع اليوم والليلة
- 107 - عدم تخلل الأكل والشرب شرط لمطلق الرضاع
- 108 - تشخيص الموضوعات بحسب الفهم العرفي ليس قياساً
- 109 - مستند التفصيل الذي ذهب إليه سيدنا الأستاذ (قده)
- 113 الفصل الثاني - في أحكام الرضاع
- وفيه مسائل:
- 115 المسألة الأولى:
- 115 المسألة الثانية:
- 115 - هل ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن
- 117 - ما هو المشهور بين المتقدمين؟
- 119 - الأقوى هو القول بالحل
- 122 - الفرع الأول من المسألة الثانية
- 123 - الفرع الثاني من المسألة الثانية

- 123 - الفرع الثالث من المسألة الثانية
- 124 - عموم التنزيل
- 127 المسألة الثالثة
- 128 - منشأ اختلاف القولين
- 129 - نقل كلام الشهيد في نكت الإرشاد
- 130 - جواب المحقق الكركي لما أفاده الشهيد
- 130 - ترجيح نظر الشهيد
- 132 المسألة الرابعة
- 132 - تسوية المحقق الكركي بين المسألتين
- 133 - إيراد صاحب الحقائق على المحقق الكركي
- 134 - في أن التنزيل غير واقعي
- 135 المسألة الخامسة
- 136 - امتناع الجمع بين العقدين
- 138 - عدم حرمة الزوجة الكبيرة
- 140 المسألة السادسة
- 140 - هل يسقط مهر الصغيرة
- 142 - عدم ضمان المهر على الصغيرة
- 142 - حديث الرفع إمضائي
- 143 - الصغيرة ليست من الشخصيات القانونية
- 143 - هل الزواج من العقود المعاوضة
- 144 - قياس مع الفارق
- 145 - ضمان مهر المثل
- 145 - المهر شرط في العقد

- 146 - عدم الضمان في صورة الإضرار
- 147 - عدم صحة التفرقة بين التكليف والوضع
- 148 المسألة السابعة
- 148 - ثبوت الرضاع بشهادة النساء

خامس عشر: الطلاق

المصدر: فقه الطلاق وتوابعه، الجزء الأول، دار الملاك، بيروت، 1428هـ - 2007 م.

الصفحة

الموضوع

تقريظ سماحة سيدنا الأستاذ 5

- 7 المقدمة
- 9 تعريف الطلاق
- 10 الفرق بينه وبين الفسخ
- 10 ما قيل حول علة جعله بيد الرجل
- 11 ملاحظتنا على ذلك
- 12 الإشكال على أصل تشريع الطلاق
- 14 صعوبة مثل هذا الحل
- 16 ضرورة تثقيف الزوجين
- 17 مجلس التحكيم العائلي
- 19 مشكلة أولاد الطلاق
- 20 المقارنة بين السلييات والإيجابيات
- 20 لماذا جعل الإسلام الطلاق بيد الزوج
- 22 الطلاق أبغض الحلال
- 29 الباب الأول: شروط الطلاق

- 31 الشرط الأول: البلوغ
- 32 - استعراض روايات الطائفة الأولى
- 36 - استعراض روايات الطائفة الثانية
- 37 - حل التعارض وكيفية الجمع بين الروايات
- 38 - مبنى الشيخ في حل التعارض والجمع بين الروايات
- 39 - نظرية السيد الخوئي (قده)
- 40 - نظرية صاحب الجواهر (قده)
- 43 الشرط الثاني: العقل
- 44 - استعراض الروايات
- 45 - كلام ابن إدريس صاحب السرائر
- 46 - الجواب عليه
- 46 - اعتراض صاحب المسالك على الروايات المتقدمة
- 51 - ما هو المراد بالمعتوه؟
- 53 الشرط الثالث: الاختيار
- 54 - تعريف الإكراه
- 54 - استعراض الروايات
- 55 - أركان الإكراه
- 56 - قدرة المكره على التخلص مم أكره عليه
- 57 - معنى التورية
- 58 - مختار صاحب فقه الصادق
- 59 - مناقشة هذا الرأي
- 60 - فروع
- 62 - الفقهة والعقلية التجريدية

- 64 الشرط الرابع : القصد
- 66 - مذهب العامة في طلاق الهازل والغاضب
- 67 - جوابنا على ذلك
- 68 - حكم المخطئ عند العامة
- 69 - حكم السكران عند العامة
- 70 - فرع في ما لو أنكر كونه قاصداً
- 72 - مناقشة المسالك لرأي المشهور
- 72 - مناقشة صاحب الجواهر للمسالك
- 74 - الجواب على هذه المناقشات
- 77 - جواز الوكالة في الطلاق للحاضر
- 77 - رأي العامة في التوكيل
- 78 أولاً - مذهب الحنفية
- 79 ثانياً - مذهب المالكية
- 81 ثالثاً - مذهب الشافعية والحنابلة
- 82 - الروايات الدالة على الجواز
- 84 - رأي الشيخ الطوسي في هذه المسألة
- 85 - صحة التوكيل مطلقاً
- 87 - توكيل الزوجة في طلاق نفسها
- 88 - ما استدل به لرأي الشيخ الطوسي
- 90 - عزل الوكالة والتراجع عنها
- 93 الباب الثاني : شروط المطلقة
- 95 الشرط الأول : النكاح
- 96 - استعراض الروايات

- 101 الشرط الثاني : دوام النكاح
- 103 الشرط الثالث : كون الزوجة في طهر لم يقربها فيه
- 109 - رأي الشيخ الطوسي (قده)
- 109 - رسالة لصاحب السرائر
- 114 - عود إلى أصل المسألة
- 114 - اعتراض صاحب المدارك
- 115 - وكذلك فعل صاحب الجواهر
- 116 - طلاق الغائب عنها زوجها
- 119 - روايات المسألة
- 120 - الجمع بين هذه الروايات
- 127 - الحاضر الملحق بالغائب
- 129 - الحمل على الإستحباب خلاف الظاهر
- 130 - حكم المسترابة
- 130 - روايات المسترابة
- 132 - معنى المسترابة
- 133 الشرط الرابع : تعيين الزوجة
- 133 - القول الأول - ضرورة التعيين
- 134 - القول الثاني - عدم ضرورة التعيين
- 135 - فرع أول متعلق بالمسألة
- 136 - اعتراض صاحب الجواهر
- 136 - فرع ثان متعلق بالمسألة
- 137 - رأي العامة في شرطية التعيين
- 139 - الأدلة التي تمسك بها الأصحاب

- 143 - في النكاح شائبة العبادة
- 145 - الصيغة وشروطها
- 147 - رأي العامة في صيغة الطلاق
- 147 - شروط اللَّفظ
- 151 - اعتراض بعض المعاصرين على الأخذ بمفهوم الموافقة هنا
- 153 - كلام للشيخ الطوسي (قده)
- 154 - اشتراط العربية في الصيغة
- 156 - هل يقع الطلاق بالكتابة؟
- 158 - روايات المسألة
- 159 - هل الروايات متعارضة ، أو يمكن الجمع بينها؟
- 161 - التهويل بمخالفة المشهور
- 175 - طلاق الأخرس
- 176 - استعراض الروايات
- 177 - تخير الزوجة وتفويض الأمر إليها
- 181 - صور تخيير الزوجة
- 188 - تعليق الطلاق على شرط
- 196 - ضرورة الإشهاد على الطلاق
- 200 - محاولة بعض العامة لتأييد القول بالاشتراط
- 204 - الروايات الدالة على شرطية الإشهاد
- 206 - تعريف العدالة
- 207 - نقل كلام صاحب المسالك
- 209 - نقل كلام صاحب المدارك
- 211 - نقل كلام صاحب المفاتيح

- 215 - اجتماع الشهود
- 216 - هل تكفي شهادة النساء في الطلاق؟

سادس عشر: الإجارة

المصدر: فقه الإجارة، دار الملاك، بيروت، 1418هـ - 1998م.

الصفحة	الموضوع
5	تاريخ الإجارة
6	تعريف الإجارة
7	مع فقهاء القانون
8	الإجارة المعاطاتية
9	انعقاد الإجارة بالكتابة
10	انعقاد الإجارة باللفظ غير الصريح
11	مناقشة السيد الخوئي والرأي المختار
11	بحث في عبارة الصبي
14	مانعية الإكراه والحجر من انعقاد الإجارة
15	اشتراط معلومية العوضين
16	المبنى المختار في توثيق الأخبار
17	تفسير الفرر
17	قاعدة الفرر قاعدة عقلانية
19	شرطية القدرة على التسليم
21	تأثير التعليق على صحة العقد
22	حكم الإجارة مع الضميمة
23	اشتراط إباحة المنفعة
24	الملازمة بين مبغوضية الشيء وإلغاء ماليته

25	نقض على السيد الحكيم
25	تكييف السيد الخوئي
26	مناقشة رأي السيد الخوئي
28	إجارة الحائض لكنس المسجد
30	أثر الإكراه على صحة العقد
32	أثر الإجارة اللاحقة
34	الاضطرار وأثره على العقد
35	اجارة السفينه
38	تزويج السفينه نفسها
40	تعيين العين المستأجرة
42	إجارة العين بجميع منافعها
43	رأي السيد الحكيم والسيد الخوئي
44	معلومية المنفعة
48	لو قال آجرتك كل شهر بدرهم
50	الدليل على اشتراط معلومية العوضين
53	الرأي المختار
54	تصحیح المعاملة بعنوان الجعالة
55	تصحیح المعاملة بعنوان الإباحة
56	تكييف المسائل المستحدثة
58	رأي الشهيد الصدر
60	رأي الشيخ الأصفهاني
61	الرأي المختار
62	محاولة السيد الخوئي لتصحيح المعاملة

- 65 استجاره للإيصال في وقت ما ولم يوصله
67 المأخوذ قيداً أو شرطاً وتشخيص ذلك
68 تنظير السيد الحكيم
69 مناقشة رأي السيد الحكيم
70 الرأي المختار
73 أدلة أصالة اللزوم في العقود
74 في الإجارة المعاطاتية
75 الرأي المختار
76 بيع العين مسلوقة النفع
77 جريان الارش في العيوب الحقيقية والحكمية
81 لو بيعت العين مسلوقة المنفعة على المستأجر
82 وقوع البيع والإجارة في زمان واحد
83 أثر الموت على عقد الإجارة
84 الرأي المختار
87 اذا أجره الدار واشترط عليه سكناه بنفسه
89 شمول ولاية الولي إلى ما بعد البلوغ
90 رأي السيد الخوئي والسيد الحكيم
91 الرأي المختار
92 اذا آجرت المرأة نفسها مع منافاة حق الزوج
93 تأثير ظهور العيب على عقد الإجارة
94 ثبوت الخيار بظهور العيب بقاعدة لا ضرر
94 مناقشة التائيني والخوئي
95 ثبوت الارش على خلاف القاعدة أو لا

98	إذا حدث العيب قبل القبض وبعد العقد
98	جريان قاعدة (كل مبيع تلف قبل قبضه)
100	افلاس المستأجر بالأجرة
101	جريان الخيارات في الإجارة
103	ملكية المنفعة بالعقد
103	عدم الاستحقاق إلا بالتسليم
104	اتصال زمان الإجارة بالعقد وانفصاله
105	تعليقات الإعلام على العروة
105	الرأي المختار
106	المباني في ضمان المنافع
107	الرأي المختار
108	إذا آجره على قلع الضرس فزال ألمه
109	صور تلف العين المستأجرة
111	الرأي المختار
112	الإشكال على تبعض الصفقة
112	مع السهوري في وسيطه
113	فرع جديد
115	حصول الفسخ في أثناء مدة الإجارة واستحقاق الأجرة
116	تلف بعض العين المستأجرة
117	الرأي المختار
118	رجوع الأجرة من حين الحكم بالبطلان
118	توجيه رأي المشهور
120	إذا آجره الدار فانهدمت

- 121 رأي المحقق الكركي والشهيد الثاني
- 122 حق القسخ غير مشروط بعدم التمكن من الإجبار
- 123 صور الإخلال بالتسليم
- 123 رجوع الأجرة
- 124 منع الظالم من الانتفاع بالعين
- 125 لو أعاد الظالم العين في أثناء المدة
- 126 المناقشة في صغرى القاعدة
- 127 آراء العراقي والكلبايكاني وغيرهم
- 128 لو حدث للمستأجر عذر
- 129 التلف السماوي
- 130 إتلاف المؤجر
- 131 إجارة الزوجة نفسها وحق الزوج
- 132 مناقشة رأي السيد الكلبايكاني والسيد الخميني
- 133 تسليم العمل يختلف باختلاف العمل
- 137 بطلان الإجارة وأثره
- 140 مورد قاعدة الإقدام
- 142 مورد قاعدة اليد
- 143 عيب الشركة
- 144 الجهالة بالشريك
- 145 قسمة المنافع
- 146 مناقشة السيد الحكيم
- 148 العين المستأجرة أمانة
- 150 الضمان للشرط

152	مناقشة السيد الخوئي
154	الضمان بالشرط في إجارة الأعمال
155	رأي الحر العاملي في الضمان بالشرط
157	التلف بسبب آفة سماوية وغير ذلك
158	الضمان بقيمة يوم التلف
159	رأي السيد الخوئي ومناقشته
161	الرأي المختار
163	ضمان الطبيب
166	مناقشة السيد الحكيم
167	إذا عثر الحمال . . ضمن
169	فروع في ضمان الأجير
171	إذا استأجر سفينة أو دابة
173	إذا اكترى دابة فصار عليها زيادة عن المشرط
174	إذا استؤجر لحفظ متاع فسرق لم يضمن
176	صاحب الحمام لا يضمن الثياب
179	صورة تقييد الإجارة
180	إجارة المستأجر العين المستأجرة بالاقل والمساوي والاكثر
181	الرأي المختار
184	الإجارة على نحو الفرض السابق لبعض العين
185	جواز إكمال العمل إلى الغير مع عدم شرط المباشرة
187	انفساخ الإجارة بفوات المحل
188	الاجير الخاص
190	رأي السيد البروجردي والاصطهاناتي في الضمان

191	قاعدة الغرور والرأي المختار
192	رأي السيد البروجردي
195	إذا كان متعلق بالإجارة العمل في المدة على نحو القيدية او الشرطية
196	الاطلاق هل يقتضي التعجيل
197	ملكية المنافع المتضادة
198	تكيف السيد الخوئي
200	مناقشة تكيف السيد الخوئي
201	إذا أجره للخياطة فاشتغل بالكتابة
201	إذا أجر دابته لحمل متاع زيد فاشتبه
202	وقوع الغصب قبل التسلم او بعده
202	إذا أجر السفينة لحمل الخل فحملها خمراً
203	رأي السيد البروجردي
203	الرأي المختار
207	إجارة الأرض بحاصلها من الحنطة والشعير
208	سريان قاعدة الغرر في المرد
208	نقض المحقق العراقي
209	التعبد في عالم المعاملات
210	بحث في الأخبار الخاصة في المورد
213	إجارة حصة من أرض معينة على نحو الإشاعة
214	بحث في ثبوت آثار المسجدية في الإجارة
216	الاستجار لحيازة المباحات
217	مناقشة الشهيد الصدر
220	جريان الوكالة

- 222 استئجار المرأة للإرضاع والرضاع
- 224 إذا كانت المرأة المستأجرة مزوجة
- 225 إذا كانت خلية
- 226 استئجار الشاة والأشجار للانتفاع بأثمارها
- 227 تحديد مفهوم المنفعة
- 228 الأجرة على الواجبات
- 233 الإجارة للنياحة عن الحي
- 234 قصد النياحة في الصلاة
- 235 عدم الضمان إذا كان العمل لا بأمر ولا إذن
- 237 أن يكون مورد الإجارة متعلقاً لغرض العقلاء
- 238 ما يتوقف عليه استيفاء المنفعة
- 240 الجمع بين الإجارة والبيع
- 241 بحث في أدلة الربا وجريانها
- 243 نفقة الأجير
- 244 عدم اشتراط تعيين الأجرة والصيغة
- 246 إذا غرس ما لا يدرك
- 249 المعيار في تعيين المدعي والمنكر
- 250 مقدار ما يثبت بقاعدة احترام مال المسلم
- 256 دعوى الأجير التلف
- 257 البحث في الروايات
- 260 يكره تضمين الأجير في مورد ضمانه
- 262 أصالة الصحة
- 267 خراج الأرض المستأجرة على مالكها

269	أخذ الأجرة على قراءة التعزية
270	عبادة الصبي
272	بحث في زوال الملك بالإعراض
278	بحث في أثر الشروط
280	إذا حصل العمل من غير الأجير
290	إجارة الأرض مدة معلومة
290	أخذ الأجرة على الطبابة
291	كفاية الظن في تصحيح الشروط
291	اشتراط البرء على الطبيب
293	استجار لختم القرآن
295	استجار للحج البلدي

سابع عشر: فقه القضاء

1 - القضاء

المصدر: فقه القضاء، دار الملاك، بيروت، 1425هـ - 2004م.

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول: وجوب القضاء
27	1 - القضاء لغة واصطلاحاً
27	- القضاء لغة
28	- القضاء في الاصطلاح
30	2 - فقه القضاء في القرآن
30	أ - الحكم بما أنزل الله
35	ب - شخصية القاضي

37	ت - الحكم بين أهل الكتاب
38	- سبب النزول
43	3 - القضاء في سيرة النبي (ص) والإمام علي (ع)
46	4 - وجوب القضاء
55	- خطورة منصب القضاء
57	- حرمة القضاء لمن لا يملك الأهلية
58	- حكم القاضي الفاقد للأهلية أو مجهول الحال
59	- استحباب القضاء عيناً
61	- عدم وجوب الفورية في القضاء
63	5 - النصب العام للقضاة
63	- الحاجة إلى النصب
67	- أدلة النصب العام
72	- سند المقبولة
75	- مناقشة الدعوى الأولى (مشايخ الثقات)
81	- مناقشة الدعوى الثانية (أصحاب الإجماع)
82	- مناقشة الدلالة
	الفصل الثاني: شخصية القاضي
87	1 - صفات القاضي
88	1 - الحرية
90	2 - سلامة البصر
92	3 - العلم بالكتابة
93	4 - البلوغ
94	5 - العقل

96	6 - طهارة المولد
97	7 - الإسلام
101	القضاء بين غير المسلمين
102	8 - الإيمان
102	تحديد محل الكلام
104	أدلة الاشتراط
112	التمسك بالأصل
113	تولية شريح دليل عدم الاشتراط
115	9 - العدالة
119	10 - الذكورة
121	القدرات العقلية عند المرأة
123	أدلة الاشتراط
123	تحفظ الأردبيلي والخونساري
133	11 - العلم والاجتهاد
135	كلمات الأصحاب
138	أقوال عامة
140	أدلة اشتراط الاجتهاد
140	1 - الإجماع
141	2 - الاستدلال بالأصل
142	3 - الاستدلال بالأخبار
147	شواهد على كفاية مطلق العلم
149	اشتراط الأعلمية
154	أدلة عدم اشتراط الأعلمية

156	إيكال القضاء لغير أهله
156	التوكيل في المقدمات
157	التوكيل في القضاء
157	أدلة القول بالجواز
161	التفصيل بين الصفات
163	حالات الضرورة
164	2 - أقسام القاضي
164	1 - القاضي المنسوب
164	2 - قاضي التحكيم
167	أدلة مشروعية قاضي التحكيم
168	الأول : الآيات القرآنية
169	الثاني : الأخبار
176	الثالث : أدلة الوفاء بالشرط
178	الرابع : أدلة الصلح
179	الخامس : السيرة العقلائية
180	السادس : الإجماع
180	أدلة عدم المشروعية
183	الرأي المختار
187	مدخلية رضا الخصمين في نفوذ حكمه
	من الذي يعين القاضي؟ 189
192	صورة التداعي
194	3 - رزق القاضي
194	- إرتشاء القاضي

- 194 - حقيقة الرشوة
- 196 - حكم الرشوة
- 199 - حكم بذل الرشوة
- 200 - حكم الوسيط في الرشوة
- 201 - الرشوة أعم من المال
- 202 - حكم الهدية
- 207 - حكم الرشوة في غير القضاء
- 210 - حكم ضمان الرشوة
- 213 - الحكم الوضعي للهدية والمعاملة المحاباتية
- 216 - عدم نفوذ حكم الحاكم المرتشي
- 217 - الشك في كون المدفوع هدية أو رشوة
- 219 - رزق القاضي
- 221 4 - نقض حكم الحاكم
- 221 - حرمة نقض حكم القاضي
- 222 - استئناف الحكم
- 224 - نظر الثاني في حكم الأول
- 226 - موارد جواز النقض
- 229 - مناقشة القول بالموضوعية
- 231 - حكم الحاكم لا يغير الواقع
- 233 - نقض الحكم بالفتوى وعكسه
- 234 - الحكم على طبق حكم قاضٍ آخر
- 235 - إمضاء حكم المقصّر في الاجتهاد
- 236 - مخالفة الحكم لخبر معتبر

- 237 - انكشاف الخطأ بعد تنفيذه
- 240 - دعوى المحكوم عليه فقد الشروط
- 242 - لزوم إحضار الخصم
- 246 5 - الحكم في موارد التهمة
- 246 - حكم الحاكم لو كان وكيلًا
- 248 - عدم نفوذ حكمه على من لا تقبل شهادته عليه
- 251 - موقف القانون الوضعي
- الفصل الثالث : معنى المدعي والمنكر
- 255 1 - تحديد المدعي
- 259 - تحقيق الحال في التعريف
- 260 - اختلاف صدق المدعي والمنكر
- 263 - شروط سماع الدعوى
- 268 - الدعاوى الحسبية
- 269 - إثبات الوكالة أولاً
- 269 - إثبات الرهن هل يستلزم إثبات الملك
- 272 - رأي صاحب الجواهر في اللزوم
- 276 - كفاية الإجمال في سماع الدعوى
- 277 - دعوى الإقرار
- 279 - المناقشة
- 280 - كفاية دعوى الملزوم في إثبات اللازم
- 281 - الإدعاء على الشاهد علمه بفسق نفسه
- 284 - أدلة القائلين بالجزم
- 287 - أدلة عدم اشتراط الجزم

289	- هل يقضي بالنكول
292	- إبراز الدعوى بصورة الجزم
296	- دعوى القتل على أحد شخصين
296	- التردد في صاحب الحق
297	2 - الدعوى على المجهول والغائب
297	- الدعوى على المجهول
298	- الدعوى على الغائب
	الفصل الرابع : وسائل الإثبات القضائي
317	- حكم القاضي بعلمه
317	- تحرير الأقوال في المسألة
321	- موقف فقهاء الجمهور من علم القاضي
324	- موقف القانون من علم القاضي
328	- مقتضى الأصل في المسألة
329	- أدلة القول بالتنفيذ
355	- أدلة عدم التنفيذ
365	- حجية العلم المستمد من المعطيات القضائية
367	- الحل المناسب

2 - القضاء

المصدر: فقه القضاء، الجزء الثاني، دار الملاك، 1428هـ - 2007م.

الصفحة	الموضوع
5	المقدمة
	● حكم القاضي بعلمه
11	- حكم القاضي بعلمه

12	- الرأي المختار
	● الإقرار
15	- تعريفه
15	- الإقرار كوسيلة إثبات
17	- الإقرار في القضاء المدني
17	- جواب المدعى عليه
18	- الحكم وفق الإقرار
22	- رأينا في المسألة
23	- وجوب الحكم بعد الإقرار
25	- الحكم قبل سؤال المدعي
25	- ظهور الكراهة
26	- حقيقة الحكم وصيغته
27	- كتابة الحكم
29	- أخذ الأجرة على كتابة الحكم
30	- عقوبة المقر المماطل
34	- إعسار المقر
35	- صور الاختلاف في الإعسار
40	- حبس الوالد بدين ولده
42	- حبس المريض والأجير
43	- مؤونة الحبس
44	- إجارة المديون واستعماله
45	- أدلة المشهور
48	- أدلة القول الآخر

● الشَّهادة

- 53 - الشَّهادة مصداق للبيَّنة
- 53 - مشروعيَّتها
- 54 - القانون والإثبات بالشهادة
- 54 - هل يأمر القاضي بإحضار البيَّنة؟
- 55 - هل تقبل بيَّنة المنكر؟
- 60 - أدلة المشهور
- 63 - تحليف المنكر مع توفر البيَّنة
- 66 - العدول عن البيَّنة بعد إقامتها
- 67 - نظر الحاكم في حال البيَّنة
- 70 - هل يجب على الحاكم الفحص عن عدالة الشهود؟
- 72 - هل العدالة شرطٌ واقعي أم علمي؟
- 73 - تبين فسق الشهود
- 75 - أدلة القول الأوَّل
- 76 - أدلة القول الثاني
- 77 - شروط الجرح والتعديل
- 78 - كفاية الإطلاق في التعديل والجرح
- 82 - ألفاظ التعديل
- 83 - تعارض بيَّتي الجرح والتعديل
- 86 - الترجيح بالأكثرية
- 87 - طرق ثبوت عدالة الشهود
- 94 - الشهادة بالعدالة والجرح
- 95 - الشهادة بالجرح إذا شاهده يرتكب كبيرةً

- 97 - السؤال عن التزكية
- 97 - تفريق الشهود
- 101 - رضى المدعى بشهادة الفاسق
- 101 - اختلاف المدعي والحاكم في عدالة البيّنة
- 102 - الحكم بشهادة مجهولي الحال غفلةً
- 103 - اعتراف المدعى عليه بعدالة الشهود
- 106 - تكذيب المدعي شهوده
- 107 - علم القاضي بنسب الشهود
- 108 - الاستناد إلى شهادة الجماعة
- البيّنة واليمين
- 113 - ضمُّ اليمين إلى البيّنة
- 115 - الدعوى على الميت
- 117 - فروع ترتبط بالمقام
- الشاهد واليمين
- 155 - القضاء بشاهد ويمين
- 157 - أدلة الحنفية
- 158 - وأما السنة
- 160 - مجال القضاء بالشاهد واليمين
- 163 - تحقيق المسألة
- 168 - الموازنة بين الروايات والأقوال
- 171 - ما المراد بالدين؟
- 172 - شهادة الإمرأتين واليمين
- 173 - تقدم الشاهد على اليمين
- 175 - الشاهد واليمين جزءا الحجة

- 176 - الشاهد ويمين الوارث
- 178 - حلف بعض الورثة وامتناع البقية
- 183 - موت الحالف قبل الاستيفاء
- 183 - هل يقبل الحلف من القيم؟
- 185 - الشاهد واليمين في طول البيّنة
- 186 - ثبوت وصية المورث بيمين الورثة مع الشاهد
- 188 - يمين غريم الميت
- 190 - فرعان آخران
- 191 - دعوى الوقف
- اليمين
- 201 - اليمين وسيلة لإثبات داخلية
- 201 - مشروعية الإثبات باليمين
- 202 - أنواع اليمين
- 203 - اليمين في القوانين الوضعيّة
- 204 - إعلام المتنازعين بحقوقهما
- 211 - جواب المنكر
- 211 - ذهاب اليمين بحق المدّعي
- 216 - فروع ترتبط بالمقام
- 221 - يمين المدّعي
- 222 - اعتراف الحالف بالحق
- 224 - هل اليمين حكم أو حق؟
- 226 - حلف المنكر والحاجة إلى حكم القاضي
- 229 - ردّ اليمين على المدّعي

- 230 - اختصاص الرد بكون الدعوى جرمية
- 231 - سقوط الدعوى بعدم الحلف
- 232 - ردّ اليمين إلى المنكر ثانياً
- 232 - رجوع المنكر في ردّ اليمين
- 233 - نكول المنكر
- 234 - أدلة القول الأول (الحكم بالنكول)
- 241 - أدلة القول الثاني (عدم جواز الحكم بالنكول)
- 246 - رجوع المنكر عن النكول
- 249 - إن حلفت وإلا جعلتك ناكلاً
- 250 - كيف يتحقق النكول؟
- 251 - طلب المهلة
- 251 - الحلف على أن لا يحلف
- الإثبات بالقرائن
- 259 ■ الإثبات بالكتابة
- 259 - آراء المذاهب
- 261 - قرينة الكتابة
- 261 - الكتابة الطولية
- 262 - أدلة كفاية الكتابة
- 267 - أدلة عدم كفاية الكتابة
- 270 ■ الإثبات بالقرائن الطبية
- 274 - الموقف الشرعي
- 280 - تفصيل بعد إجمال
- 282 - تفصيل لا وجه له

ثامن عشر: الإرث

1 - فقه المواريث

المصدر: فقه المواريث والفرائض، الجزء الأول، دار الملاك، بيروت، 1421هـ - 2000م.

الصفحة	الموضوع
11	الفصل الأول: مدخل إلى فقه المواريث والفرائض
13	■ المواريث والفرائض في اللغة والاصطلاح
23	■ نظرة في فقه المواريث في القرآن
69	الفصل الثاني: موجبات الإرث ومراتبه
71	■ موجبات الإرث وأسبابه
75	- النسب ومراتبه
80	- السبب ومراتبه
87	■ أقسام الورثة وطبقاتهم
97	■ الفرض وأنواعه مع تفصيل أبواب الفروض
103	■ العول والتعصيب
103	- تأسيس المسألة
105	- العول
105	حقيقته ومفهومه
109	أول من أعال الفرائض
115	مذهب الإمامية إنقاض البعض
117	الضابطة في دخول النقص على البعض
124	أدلة بطلان العول
146	أدلة القائلين بالعول ومناقشتها

154	- التعصيب
154	حقيقته ومفهومه
156	أنواع العصبات
158	مراتب العصبات وجهات العصبية
163	أدلة القول بالتعصيب ومناقشتها
172	مذهب الإمامية بطلان التعصيب وأدلتهم
181	الفصل الثالث : موانع الإرث
183	■ تمهيد ومدخل
189	■ الكفر وما يتعلق به
189	- ما نفيه الكفر
189	معنى الكفر المانع
189	إرث الكافر من المسلم
190	إرث المسلم من الكافر
191	مذهب الإمامية
194	مذهب أهل السنة
197	أدلة أهل السنة ومناقشتها
203	- إسلام الكافر بعد موت المورث
203	لو أسلم الكافر قبل تقسيم التركة أو بعدها
204	مذهب الجمهور
205	مذهب الإمامية
209	لو أسلم الكافر مع وحدة الوارث
210	تحفظ ابن الجنيدي وصاحب الوسائل
212	الرأي المختار

- 215 لو أسلم الكافر ولم يكن وارث إلا الإمام
- 216 مذهب الإمامية
- 223 لو أسلم الكافر حين تقسيم التركة ، وكان الورثة متعددين
- 229 لو أسلم الكافر وقد قسم بعض التركة دون بعض
- 231 اختيار السيد الخوئي (قده)
- 332 الرأي المختار
- 232 لو أسلم الكافر مع وجود الإمام ، وزوج الميت
- 238 - المسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب
- 250 - الكفار يتوارثون وإن اختلفوا في الملل
- 250 مذهب الإمامية
- 254 مذهب أهل السنة
- 257 رأي القانون
- 257 - تبعية الأطفال لأبائهم في الإسلام والكفر
- 265 - المرتد ، إرثه وحكمه
- 265 إرث المرتد
- 270 الإشكال في توصيف المرتد
- 274 حكم المرتد الفطري
- 277 حكم المرتد وإرثه عند أهل السنة
- 279 ردة أحد الزوجين
- 282 موقف القانون
- 283 - القتل وما يتعلق به
- 283 القتل العمد الظلم
- 288 القتل الخطأ

290	القول بمانعيته مطلقاً
292	مناقشة الشيخ
294	القول بمانعية الخطأ من الدية دون باقي التركة
304	القتل العمد الحق
306	القتل الشبيه بالعمد
310	رأي أهل السنة
311	مذهب الأحناف
314	المالكية
315	الشافعية
315	الحنابلة
316	موقف القانون
318	■ عدم حاجبية القاتل من هو أبعد منه
321	■ حكم الدية لجهة إخراج منها وإنفاذ الوصية
326	■ وارث الدية
330	■ لو أبرأ المجروح جرحه في حياته ثم مات
334	■ الجناية على الميت بعد الموت
338	■ إذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الإمام
340	■ لو عفا بعض الورثة دون بعض
342	○ رأي السيد الخوئي (قده)
343	○ مناقشة
346	■ استعراض الأخبار
346	○ الأخبار النافية للسقوط
348	○ الأخبار المثبتة للسقوط

- 350 ■ محاولات الجمع بين الأخبار
- 352 ■ مناقشة وجوه الجمع
- 354 ■ الرأي المختار

2 - فقه المواريث

المصدر: فقه المواريث والفرائض، الجزء الثاني، دار الملاك، بيروت، 1421هـ - 2000م.

- 7 الفصل الرابع: تفصيل ميراث الأنساب
- 11 ■ ميراث الآباء والأبناء
- 11 - تفصيل ميراث الآباء والأبناء عند الإمامية
- 24 شرائط الحجب
- 34 مذهب الإمامية
- 35 مذهب أهل السنة
- 37 لو كان الإخوة قتلة فهل يحجبون؟
- 42 - خلاصة ونتائج
- 44 - رأي فقهاء أهل السنة في ميراث الأبوين والأبناء
- 44 - ميراث الأبوين
- 45 - أحوال الأب
- 47 - أحوال الأم
- 50 - موقف القانون من إرث الأبوين
- 51 - ميراث البنت الصلبة
- 55 ■ ميراث أولاد الأولاد عند الإمامية
- 55 - قيام أولاد الأولاد مقام آبائهم
- 58 استعراض الأخبار

60	خلاف الصدوق
64	- كيفية توريث أولاد الأولاد
65	مشهور الإمامية
67	خلاف المرتضى
68	إرث أولاد البنت
69	- خلاصة عامة
71	■ رأي فقهاء أهل السنة في ميراث أولاد الأولاد
77	- فروع البنات الصليات
80	■ الحبرة: مفهومها وأحكامها
81	- استعراض الأخبار
85	- تحديد مفاد الروايات
85	القول بالوجوب وحجته
86	القول بالاستحباب وحجته
93	هل تخصيص الأكبر بالحبوة مجاناً؟
97	في تعيين المحبوبة
101	تمة أحكام الحبوة
111	- استحباب الطعمة
114	استعراض الأخبار
123	■ ميراث الإخوة والأجداد
123	- استعراض الأخبار
128	- تفصيل ميراث الإخوة والأجداد
128	ميراث الإخوة
138	ميراث الأجداد

140	حالات اجتماع الأجداد والإخوة
147	ميراث أولاد الإخوة
152	ميراث الإخوة والأجداد عند فقهاء أهل السنة
152	ميراث الإخوة والأخوات
152	ميراث الأخت الشقيقة
154	موقف القانون
154	ميراث الأخوات لأب
156	ميراث الإخوة لأبوين أو لأب
157	ميراث الإخوة والأخوات لأم
158	المسألة المشتركة
160	موقف القانون
161	ميراث الأجداد والجدة
161	ميراث الجد الصحيح
162	حالات اجتماع الجد مع الإخوة والأخوات
164	ميراث الجدة الصحيحة
166	حجب الجدة من الميراث
166	موقف القانون
168	■ ميراث الأعمام والأخوال
171	- تفصيل ميراث الأعمام والأخوال
171	ميراث الأعمام والعمات
185	ميراث الأخوال والخالات
192	- حالات اجتماع العمومة والخؤولة
199	■ ميراث أولاد الأعمام والأخوال

- 212 ■ ميراث العمومة والخؤولة عند فقهاء السنة
- 215 الفصل الخامس : تفصيل ميراث الأسباب
- 219 ■ ميراث الأزواج
- 221 - الرد على الزوج
- 225 - الرد على الزوجة
- 232 ■ تنمة أحكام الأزواج
- 253 ■ ميراث الزوجة من العقارات والأراضي
- 261 - الخلاف في إرث الزوجة من العقار
- 262 استعراض الأخبار
- 271 الخلاف في الزوجة المحرومة
- 284 تنمة أحكام إرث الزوجة من العقار
- 290 ■ الميراث بالولاء
- 291 - ولاء ضامن الجريمة
- 296 - ولاء الإمامة
- 307 ■ ميراث الأسباب عند أهل السنة
- 307 - ميراث الزوج والزوجة
- 307 - ميراث الزوج
- 307 - ميراث الزوجة
- 308 - الميراث بالولاء
- 311 الفصل السادس : في اللواحق
- 313 ■ ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا
- 313 - ميراث ولد الملاعنة
- 325 - ميراث ولد الزنا

- 332 ■ ميراث ولد الملاعة والزنا عند أهل السنة
- 332 - ولد الزنا
- 332 - ولد الملاعة
- 335 ■ ميراث الحمل والمفقود
- 335 - ميراث الحمل
- 341 - ميراث المفقود
- 351 ■ ميراث الحمل والمفقود عند أهل السنة
- 351 - ميراث الحمل
- 353 - ميراث المفقود
- 355 ■ ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

تاسع عشر: النكاح

1 - كتاب النكاح

المصدر: كتاب النكاح، دار الملاك، بيروت، الجزء الأول، 1417هـ - 1996م.

الصفحة	الموضوع
11	استحباب النكاح
14	مناقشة مع الشيخ الطوسي
16	ما يستحب عند إرادة التزويج
17	ما يكره عند التزويج
20	الصفات الجمالية للمرأة في الروايات
23	لا دليل على كراهة التزوج من الأكراد
26	التزويج من شارب الخمر والفاسق
28	يجوز أكل ما ينثر في الأعراس

28	كراهة الجماع في أوقات معينة
33	الحق الجنسي للزوجة
37	مناقشة رواية صفوان بن يحيى
41	مناقشة أدلة استحباب حبس المرأة
45	الروايات ومشاركة المرأة في ساحة الحياة
46	تزويج الصغار قبل البلوغ
47	استحباب تخفيف مؤونة التزويج
48	استحباب ملاعبة الزوجة
48	حجية الخبر الموثوق
49	استحباب اللبث عند الجماع
51	النظر إلى من يريد تزويجها
53	النظرة المجموعية لدراسة الأخبار
54	سيرة المتسرعة على كشف الوجه واليدين
55	مناقشة مع صاحب الجواهر
57	نظر المرأة إلى من يريد التزويج منها
57	مناقشة مع السيد الخوئي وترجيح لرأي الشيخ الأنصاري
59	النظر إلى نساء أهل الذمة والبوادي
59	عدم صحة مبنى ابن ادريس في مسألة خبر الواحد
60	المراد من التلذذ والريبة
61	مع صاحب الجواهر
63	مناقشة مع المحقق الخوئي
67	إشكال لصاحب الجواهر ورده
68	حكم النظر إلى المماثل
69	حكم نظر المرأة إلى عورة المرأة

72	كراهية كشف المسلمة بين يدي اليهودية والنصرانية
72	نظرة الزوج إلى عورة الزوجة وبالعكس
73	حكم الخنثى مع الذكر والأنثى
74	حكم النظر إلى الأجنبي والأجنبية
74	فقه آية النور
77	إشكالات ومناقشات
79	الأدلة الأخرى لحرمة نظر الرجل إلى المرأة
79	مع فقه آية الإبداء من سورة النور
83	عرض الروايات الواردة في جواز كشف الوجه واليدين
84	نظر المرأة إلى الرجل
87	مناقشة مع النووي
88	أدلة أخرى على حرمة نظر المرأة إلى الرجل
91	مناقشة الإجماع المدعى في المقام
91	استثناء الوجه والكفين مع عدم الريبة والتلذذ
91	الإجماع دليل لبي لا إطلاق فيه
92	مناقشة مع الشيخ الأنصاري رحمه الله
93	جواز النظر إلى المحارم ما عدا العورة
94	مناقشة مع المحقق الخوئي
95	جواز النظر إلى الزوجة المعتدة بوطء الشبهة والمطلقة الرجعية
96	مناقشة مع السيد الخوئي والسيد الحكيم
97	ما يستثنى من عدم جواز النظر
99	حكم النظر إلى القواعد من النساء
102	حكم النظر إلى الصبي أو الصبية
103	تقبيل الرجل للصبية ووضعها على حجره

- 104 نظر الخصى والعينين والمحبوب والكبير إلى المرأة
- 106 نظر المرأة إلى الأعمى
- 107 سماع صوت الأجنبية
- 107 لا دليل على أن صوت المرأة عورة
- 109 حكم مصافحة الأجنبية
- 110 حكم ابتداء الرجل المرأة السلام
- 111 حكم جلوس الرجل في مجلس المرأة قبل برده
- 111 استئذان الولد إذا دخل على أبيه
- 112 دخول الوالد على الولد بغير إذنه
- 112 التفريق بين الأطفال في المضاجع
- 112 جواز النظر إلى العضو المبان من الأجنبي
- 113 حكم وصل شعر المرأة بشعر غيرها
- 113 لا ملازمة بين جواز النظر وجواز اللمس
- 114 إذا توقف العلاج على النظر دون اللمس
- 114 اختلاط الرجال بالنساء
- 115 الثقافة الإسلامية من أجل الرجل والمرأة معاً
- 115 إذا اشتبه من يجوز النظر إليه بين من لا يجوز بالشبهة المحصورة
- 117 التحقيق في مسألة جريان الأصل في العدم الأزلي
- 117 مع المحقق النائني في علاجه للمسألة
- 119 الشك في كون الشخص ممن يجوز النظر إليه
- 120 يجب على النساء التستر
- هل المحرم من النظر ما يكون على وجه يتمكن من
- 121 التمييز بين الرجل والمرأة
- 123 (فصل) في ما يتعلق بأحكام الدخول على الزوجة

123	حكم الوطء الدبر
123	استعراض كلمات العلماء
126	دراسة المسألة على أساس الكتاب الكريم
128	دراسة النصوص الواردة في المقام
133	الرأي المختار
135	وطء الحائض في الدبر
136	لا يتحقق النشوز بعدم تمكين الزوجة من وطئها دبراً
137	أحكام الوطء في الدبر
	إذا حلف على ترك وطء امرأته في زمان ومكان فهل
140	يتحقق الحنث بوطنها دبراً
140	حكم العزل عند الوطء
141	كلمات الفقهاء
143	دراسة المسألة على أساس القرآن الكريم
144	الرؤايات الواردة في المقام
149	الحديث عن وسائل منع الحمل المؤقتة والدائمة
149	حبوب منع الحمل
150	ربط الأنابيب
150	حكم اللولب
152	مناقشة مع آية الله السيد السيستاني
154	تحريم اللولب مع عدم استقرار النطفة بالملاك
156	عودة إلى مسألة نظر المرأة إلى عورة المرأة
158	الشرط الضمني بالإستيلاء في الزواج
159	حرمة التعقيم
160	مناقشة مع السيد السبزواري

- 163 حكم الدية لو تحقق العزل
- 164 لا يجوز ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر
- 166 مناقشة رواية عمرو بن أذينة
- 167 مناقشة رواية صفوان
- 167 المنهج الصحيح في فهم النصوص
- 168 موقع القرآن في عملية الاستنباط
- 169 عملية الاستنباط ليست عملية هندسية متحجرة
- 170 الهجمة على الإسلام بالنسبة لحقوق المرأة
- 171 إشكالات وردود
- 172 المشهور ليسوا معصومين
- 172 أول شرط من شروط الاجتهاد
- 174 حكم لو كانت المرأة شبهة
- 175 حكم قضاء الوطء
- 177 (فصل) لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمالها تسع سنين
- 177 المرأة تبلغ بالبلوغ الجنسي
- 178 خطورة الفقه الهندسي
- 179 لو وطأ زوجته الصغيرة فأفضاها
- 181 عرض الروايات الواردة في المسألة
- 185 دية المفوضة
- 186 حكم نفقة المفوضة
- 186 تحقيق معنى الإفشاء
- 187 إفشاء غير الزوجة
- 187 إذا كان المفضى صغيراً أو مجنوناً

188	إذا حصل بالدخول قبل التسع عيب غير الإفضاء ضمنه
188	لو شك في إكمالها تسع سنين
189	تجري عليها بعد الإفضاء جميع أحكام الزوجة
189	حكم النفقة عليها لو نشزت، وبعض أحكام نفقتها
191	(فصل) لا يجوز في العقد الدائم الزيادة على أربع
192	عرض الروايات
193	مناقشات مع آية الله السيد الحكيم
195	الفقه بحاجة إلى البلاغة
196	دلالة الآية على الحصر ليست مرتبطة بمفهوم العدد
197	جواز الزيادة على الأربع في المنقطع
200	مناقشة مع ابن حزم الأندلسي والشيخ سيد سابق
201	تحقيق حال القرعة مورداً ودليلاً
202	دراسة المسألة على أساس الكتاب الكريم
205	استعراض روايات القرعة
214	مورد القرعة
215	في ما أفاده السيد الحكيم في المقام
217	مناقشة مع السيد الحكيم
220	إشكالات وردود
222	الرأي المختار
225	في الحديث عن استفادة العموم من الروايات للمورد
228	القرعة رخصة أم عزيمة؟
233	إشكال ودفعه
233	إلزامية القرعة بعد إجرائها
237	كيفية القرعة

238	في اشتراط دعاء مخصوص في القرعة
238	مناقشة رواية يونس بن عبد الرحمن
241	معنى تفويض الأمر لله في القرعة
242	مناقشة مع الإمام الخميني «قدس سره»
244	خلاصة البحث في القرعة
245	في التعرض للاستخارة
245	تعريف الاستخارة
246	نظرة عامة حول الاستخارة
	مناقشة الرأي المنسوب إلى المقدس الأردبيلي
247	حول حرمة الاستخارة
249	في دلالة القرآن على حرمة الاستخارة وعدمه
253	أدلة الاستخارة
254	عرض روايات الاستخارة ومناقشتها
257	الاستخارة ليست بديلاً عن العقل
263	قاعدة التسامح في أدلة السنن ومشروعية الخيرة
264	الخيرة وأقوال العلماء
264	إطلالة على رأي صاحب الجواهر
269	في ما ذكره صاحب الحقائق في المقام
269	الرأي المختار
272	الفرق بين الاستخارة والقرعة
273	الإستنباط بالاستخارة
274	الاستخارة بالقرآن الكريم
278	مناقشة مع صاحب الجواهر

282	خلاصة البحث
	من كان عنده أربع واحتمل أن بعضها بالعقد
283	المنقطع فهل يتزوج الخامسة؟
283	عرض كلمات الفقهاء
285	مناقشة مع المحقق السيد الخوئي
287	مع جامع المدارك
289	خلاصة البحث المتقدم
290	دراسة المسألة على أساس الأخبار
294	مناقشة مع السيد الأستاذ
295	حكم تزوج الخامسة في عدة طلاق الرابعة
296	عرض الروايات واستنطاقها
302	الفهم العرفي هو الأساس في فهم النص
302	رأي المدارس الفقهية الأخرى
303	لو كانت الخامسة أخت المطلقة
304	لو كانت العدة لغير الطلاق
305	لو ماتت الرابعة لا يجب الصبر إلى أربعة أشهر وعشر
305	إذا كان الطلاق أو الفراق بالفسخ قبل الدخول

2 - كتاب النكاح

المصدر: كتاب النكاح، الجزء الثاني، دار الملاك، بيروت، 1423هـ - 2002م.

الصفحة	الموضوع
6	الفقه المشهور
7	البيات الشتوي الفقهي

8	التوحش الديني والتوحش الإلحادي
9	منطق التكفير
11	التقوى التجزيئية
13	المرأة في الفقه الإسلامي
15	لو تزوج بالأختين ولم يعلم السابق منهما
16	فيما ذكره السيد الخوئي في مسألة مجهولي التاريخ
19	لو امتنع الزوج عن الطلاق
20	تحليل السيد الحكيم للمسألة
21	تحليل السيد الخوئي للمسألة
22	فيما أفاده الشيخ حسين الحلبي في المقام
25	إمساك بمعروف وتسريح بإحسان قاعدة عامة
27	البحث القرآني في المسألة
30	مناقشة مع آية الله السيد الحكيم
33	دور الملاك في المسألة
34	خلاصة البحث المتقدم
35	استعراض الروايات
40	مناقشة مع آية الله الشيخ حسين الحلبي
	الأخبار المتعرضة لحكم من ترك وطء زوجته
41	لأكثر من أربعة أشهر
44	استنطاق أخبار الإيلاء
46	استطراد في مسألة عقوبة الحبس في الإسلام
48	متابعة عرض روايات الإيلاء
51	مناقشة مع الشيخ حسين الحلبي

52	أخبار الظهار
54	فيما أفاده الشيخ الحلّي في المقام
60	أدلة المانعين من فتح باب الطلاق الإجباري
63	مناقشة الحلّي لهذه الأدلة
65	خلاصة البحث المتقدم
68	الحديث حول قاعدة لا ضرر
68	استنطاق القاعدة من خلال القرآن
73	روايات قاعدة لا ضرر
75	الحديث عن سند حديث سمرة
76	الحديث الأول
78	الحديث الثاني
80	دوران الأمر بين الزيادة والنقيصة
83	استعراض بقية أخبار لا ضرر
113	في أن لا ضرر قضاء مستقل وليس ذيلًا لحديث الشفعة
114	فيما أفاده شيخ الشريعة الأصفهاني
117	مناقشة شيخ الشريعة رحمه الله
120	العلة والحكمة
123	فيما أفاده الإمام الخميني رحمه الله
124	مناقشة مع الإمام الخميني رحمه الله
125	الإشكالات الواردة حول حديث فضل الماء
127	في تقدم الذوق الفقهي للقضاء في بعض الحالات
127	في تحديد المعنى اللغوي للضرر والضرار
131	الضرار وصيغة المفاعلة

- 132 فيما أفاده آية الله السيد الخوئي
- 133 مناقشة مع سيدنا الأستاذ
- 134 بقية الاحتمالات لكلمة الضرر
- 136 خلاصة الفكرة
- في مفاد الهيئة التركيبية لحديث لا ضرر أو فقه
- 136 الحديث والاتجاهات الواردة فيه
- 136 ما ذكره شيخ الشريعة الأصفهاني
- 139 ما ذكره صاحب الكفاية
- 140 ما ذكره الشيخ الأنصاري
- 141 في الفرق بين كلام الأنصاري وصاحب الكفاية
- 143 ما اختاره الفاضل التوني
- 144 الاتجاه الذي اختاره الإمام الخميني
- 147 منطقة الفراغ في التشريع
- 147 مناقشة الوجوه السابقة
- 150 مناقشة الأصفهاني
- 151 مناقشة الفاضل التوني
- 153 مناقشة مختار صاحب الكفاية
- 157 مناقشة ما اختاره الإمام الخميني
- 159 مناقشة الوجوه المذكورة
- 160 علاقة الدولة بالقانون
- 161 حديث امتداد الأحكام السلطانية لكل الأزمنة وعدمه
- 163 تنبيهات وملاحق للقاعدة
- 163 الأول: حديث شمول القاعدة للأحكام الإلزامية والأحكام الترخيصية

- 164 الثاني : المراد من الضرر وأنه النوعي أو الشخصي
- 168 مناقشة مع النائيني والسيد الخوئي رحمه الله
- 171 مناقشة مع السيد الخوئي رحمه الله
- 175 الثالث : حديث حكومة القاعدة على الأدلة الأولية
- 178 تحليل الحكومة في عقد الوضع
- 179 تحليل الحكومة في عقد الحمل
- 181 الرابع : المراد من الضرر وأنه الواقعي أو العلمي
- 183 توجيه السيد الخوئي للمسألة
- 185 عدم صحة ما اشتهر من أن حديث لا ضرر وارد في مورد الإمتنان
- 185 توجيه المحقق النائيني للمسألة
- 187 مناقشة مع المحقق النائيني
- 187 فذلك المطلب في الضوء الضرري في حالة الجهل بالضرر
- 188 عودة لحديث الإمتنان
- 189 توجيه آخر للسيد الخوئي للقول ببطلان الضوء الضرري
- 192 حرمة الإضرار بالنفس
- 193 مناقشة السيد الخوئي للأنصاري
- 195 مناقشة سيدنا الأستاذ
- 198 حرمة الإضرار بالنفس من خلال الأدلة السمعية والعقلية
- 199 عادة ضرب الرؤوس بالسيوف والظهور بالسلاسل
- 200 معنى الشعائر في الإسلام
- 202 الأدلة السمعية على حرمة الإضرار بالنفس
- 203 مناقشة مع سيدنا الأستاذ
- 207 في شمول لا ضرر للأحكام العدمية

212	فذلكة ما تقدم
217	قاعدة لا ضرر ومسألة الزوجة المجمدة
220	عودة إلى تحليل النائيني
224	تأييد الأنصاري والمولى النراقي
226	عدم جواز التزويج في عدة الغير دواماً أو متعة
226	إشكال حول حصر المحرمات النكاحية في القرآن
230	علاج السيد الخوئي للمسألة
231	البحث الروائي للمسألة
235	المجدسة العرفية في فهم النص
237	ملاحظة على المنهج الأصولي لفهم المطلق والمقيد

عشرون: الشريعة

1 - فقه الشريعة

المصدر: فقه الشريعة، العبادات، الجزء الأول، دار الملاك، بيروت، ط8، 1427هـ - 2006 م.

الصفحة	الموضوع
	مدخل إلى علم الفقه
7	مقدمة هامة
11	طرق معرفة الشريعة
12	- الأول: في الاجتهاد
20	- الثاني: في التقليد
24	- الثالث: في الاحتياط
27	خاتمة

القسم الأول: في العبادات، وفيه أبواب.

الباب الأول: في الطهارة، وفيه تمهيد وخمسة فصول.

35

تمهيد

الفصل الأول: في النجاسات والمطهرات.

وفيه مباحث وخاتمة.

41

المبحث الأول: في النجاسات

48

المبحث الثاني: في كيفية التنجس وأحكامه

المبحث الثالث: في المطهرات، وهي أمور:

- الأول: الماء

53

في أنواع المياه وأحكامها

62

في كيفية التطهير بالماء

69

- الثاني: الأرض

70

- الثالث: الشمس

77

- سائر المطهرات إلى استبراء الجلال

78

- تتمتع فيها أحكام عامة

80

- خاتمة في أحكام التخلي

الفصل الثاني: في الوضوء.

وفيه مباحث

91

المبحث الأول: في الحدث الأصغر

93

المبحث الثاني: في غاية الوضوء وهدفه

95

- تتمتع في ما يحرم على المحدث بالأصغر

97

المبحث الثالث: في شروط الوضوء

المبحث الرابع: في أفعال الوضوء، وفيه أمور:

106

- الأول: فيما يستحب أو يكره من مقدمات الوضوء

107	- الثاني : في النية
108	- الثالث : في كيفية الوضوء
115	المبحث الخامس : في أحكام الخلل
118	المبحث السادس : في وضوء الجبيرة
124	المبحث السابع : وضوء المسلول والمبطون
	الفصل الثالث : في الأغسال ، وفيه تمهيد ومقصدان وخاتمة.
129	تمهيد
	المقصد الأول : في أنواع الحدث الأكبر ، وفيه مباحث :
130	المبحث الأول : في الجنابة
130	- سبب الجنابة
133	- ما يتوقف على غسل الجنابة
134	- ما يحرم على الجنب
135	- ما يكره للجنب
136	المبحث الثاني : في الحيض
136	- الشروط العامة
143	- أصناف النساء
146	الأول : المبتدئة والمضطربة
147	الثاني : ذات العادة
151	الثالث : ناسية العادة
154	مسائل عامة
157	المبحث الثالث : في النفاس
157	- الشروط العامة
159	- أحكام النفاس

163	المبحث الرابع : في الاستحاضة
164	- مراتب الاستحاضة وأحكامها
167	- تغير مراتب الاستحاضة
169	- حكم إنقطاع الدم
172	المبحث الخامس : في تروك الحائض والنفساء والمستحاضة
	المقصد الثاني : في كيفية الغسل.
175	- شروط الغسل
175	- كيفية الغسل
178	- أحكام الغسل
182	- مستحبات الغسل
183	خاتمة في الأغسال المستحبة
	الفصل الرابع : في أحكام الأموات.
	وفيه تمهيد ومباحث :
	تمهيد، وفيه عناوين :
187	- ما يفعل عند ظهور إمارات الموت
188	- ما يفعل عند الإحتضار
189	- ما به يتحقق الموت
190	- من يتولى تجهيز الميت
195	المبحث الأول : في تغسيل الميت
202	المبحث الثاني : في التحنيط
203	المبحث الثالث : في تكفين الميت
206	المبحث الرابع : في الصلاة على الميت
212	المبحث الخامس : في الدفن

220	المبحث السادس: في غسل من الميت
	الفصل الخامس: في التيمم.
	وفيه تمهيد ومباحث:
225	تمهيد
225	المبحث الأول: في مسوغات التيمم
228	المبحث الثاني: في ما يتيمم به
229	المبحث الثالث: في شروط التيمم
231	المبحث الرابع: في كيفية التيمم
232	المبحث الخامس: في أحكام التيمم
	الباب الثاني: في الصلاة،
239	المدخل
239	- أنواع الصلاة
240	- هيئة الصلاة وصورتها العامة
243	- خاتمة
	الفصل الأول: في مقدمات الصلاة.
247	المبحث الأول: في أوقات الفرائض ونوافلها
255	- تتمتع في بعض أحكام النوافل
257	المبحث الثاني: في لباس المصلي
261	- فيما يعفى عنه من النجاسة في الصلاة
	المبحث الثالث: في مكان المصلي:
270	- إباحة المكان
272	- في أمور أخرى
274	- في أحكام المساجد

279	المبحث الرابع : في الإستقبال
282	المبحث الخامس : في القيام
	الفصل الثاني : في أفعال الصلاة.
289	تمهيد في أحكام الأذان والإقامة
294	المبحث الأول : في النية
298	المبحث الثاني : في تكبيرة الإحرام
300	المبحث الثالث : في القراءة والذكر
310	- تنمة في القنوت
312	المبحث الرابع : في الركوع
317	المبحث الخامس : في السجود
325	- في أحكام سجدة التلاوة
329	المبحث السادس : في التشهد والتسليم
	خاتمة فيها أمور:
332	- الترتيب
333	- الموالاة
333	- التعقيب
	الفصل الثالث : في الخلل الواقع في الصلاة.
337	تمهيد
338	المبحث الأول : في منافيات الصلاة
	المبحث الثاني : في الزيادة والنقصان، وفيه أمران :
343	- الأول : في طبيعة الخلل وأحكامه
349	- الثاني : في سجود السهو
	المبحث الثالث : في الشك، وفيه فروع :

- 352 - الأول : بين الشك والظن
- 353 - الثاني : حكم كثير الشك
- 355 - الثالث : الشك في الأفعال
- 357 - الرابع : الشك في عدد الركعات
- 362 - الخامس : في صلاة الاحتياط
- 365 - السادس : الشك خلال صلاة الجماعة
- 366 - تنمة في حكم الخلل في النافلة
- الفصل الرابع : في صلاة المسافر. وفيه تمهيد ومباحث :
- تمهيد وفيه فائدتان :
- 369 - الأولى : في معنى القصر والتمام
- 370 - الثانية : في الوطن وأقسامه
- 374 المبحث الأول : في ما يتحقق به السفر
- 379 المبحث الثاني : في ما ينقطع به السفر
- المبحث الثالث : في من يستثنى من حكم القصر :
- 386 - الأول : المسافر في معصية
- 388 - الثاني : كثير السفر
- 395 المبحث الرابع : في مبدأ الشروع في القصر
- 397 المبحث الخامس : في أحكام الخلل في صلاة المسافر
- الفصل الخامس : في صلاة الجماعة.
- 403 تمهيد
- 404 المبحث الأول : في الصلوات التي يسوغ فيها الإقتداء
- 406 المبحث الثاني : في كيفية الإقتداء
- 409 المبحث الثالث : في شروط الإقتداء
- 414 المبحث الرابع : في شروط إمام الجماعة

418	المبحث الخامس: في كيفية صلاة الجماعة
421	المبحث السادس: في أحكام مترتبة على الجماعة
	الفصل السادس: في سائر الصلوات الواجبة والمستحبة.
425	المبحث الأول: في صلاة الجمعة
430	المبحث الثاني: في صلاة الآيات
434	المبحث الثالث: في صلاة العيدين
	المبحث الرابع: في صلوات أخرى مستحبة:
436	1 - صلاة الوحشة
436	2 - صلاة الغفيلة
437	3 - صلاة الإستسقاء
	الفصل السابع: في القضاء.
441	- متى يجب القضاء
442	- ما يجب قضاؤه من الصلاة
443	- أحكام القضاء
	- القضاء عن الميت:
445	الأول: قضاء الولد الأكبر عن الوالدين
447	الثاني: في صلاة الإستجار
	الباب الثالث: في الصوم والإعتكاف، وفيه فصلان:
	الفصل الأول: في الصوم.
455	تمهيد
456	المبحث الأول: في ثبوت الهلال
465	المبحث الثاني: في شروط الصوم
471	المبحث الثالث: في الصوم ونيته
478	المبحث الرابع: في المفطرات

486	المبحث الخامس : في الكفارة
493	المبحث السادس : في الفدية
495	المبحث السابع : في القضاء
	الفصل الثاني : في الإعتكاف.
501	تمهيد
501	المبحث الأول : في شرائط الإعتكاف
504	المبحث الثاني : في ما يحرم على المعتكف
505	المبحث الثالث : في أحكام الإعتكاف
	الباب الرابع : في الزكاة، وفيه تمهيد وفصلان وخاتمة :
509	تمهيد
	الفصل الأول : في ما تجب زكاته.
513	تمهيد في الشروط العامة
516	المبحث الأول : في زكاة الأنعام
523	المبحث الثاني : في زكاة الغلات
527	المبحث الثالث : في زكاة النقدين
	الفصل الثاني : في مستحق الزكاة.
533	المبحث الأول : في أصناف المستحقين
536	المبحث الثاني : في أوصاف المستحقين
539	المبحث الثالث : في أحكام دفع الزكاة
	خاتمة في زكاة الفطرة :
545	- على من تجب الفطرة
546	- عمن تدفع الفطرة
547	- الفطرة ومقدارها
548	- وقت دفع الفطرة

الباب الخامس : في الخمس ، وفيه تمهيد وفصلان :

553 تمهيد

الفصل الأول : في ما يجب فيه الخمس .

559 تمهيد

المبحث الأول : في خمس الغنائم ونحوها :

560 - غنائم الحرب

561 - المعدن

562 - الكنز

564 - ما يخرج بالغوص

565 - المال الحلال المختلط بالحرام

566 - المال المعلوم مالكة

568 - المال المجهول مالكة

570 - فائدة فيها أمور مهمة

المبحث الثاني : في فاضل المؤنة وفيها أمور :

572 1 - الأرباح

576 2 - المؤنة المستثناة

585 3 - فائدة اتخاذ رأس السنة وكيفيته

588 4 - خمس مال التجارة

588 رأس المال التجاري

591 ما يُخمس من أرباح التجارة

595 حكم المزروعات والمواشي

597 حكم ديون التجارة

600 5 - كيفية تقدير الخمس

	الفصل الثاني : في أحكام دفع الخمس.
607	المبحث الأول : في أوصاف المستحق
611	المبحث الثاني : في أحكام الدفع للمستحق
614	المبحث الثالث : في أحكام تلف الخمس
	الباب السادس : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
621	تمهيد
623	المبحث الأول : في من يجب عليه الأمر والنهي
626	المبحث الثاني : في من يجب أمره ونهيه
628	المبحث الثالث : في مراتب الأمر والنهي
631	المبحث الرابع : في أحكام الأمر والنهي
635	خاتمة فيها موعظة
	الباب السابع : في أحكام الدفاع.
643	تمهيد
644	المبحث الأول : في الدفاع عن النفس ومتعلقاتها
650	المبحث الثاني : في الدفاع عن الوطن
653	خاتمة في الرد بالمثل

2 - فقه الشريعة

المصدر: فقه الشريعة، في أسباب التملك، الجزء الثاني، ط6، دار الملاك، بيروت، 1427هـ - 2006م.

الموضوع الصفحة

	الجزء الثاني : في أسباب التملك وفيه مدخل وأربعة مقاصد
	المدخل وفيه تمهيد وثمانية مباحث :
15	تمهيد
	المبحث الأول : في الملكية وأنواعها

- 16 - أولاً: من جهة المالك
- 17 - ثانياً: من جهة المملوك
- المبحث الثاني: في أسباب التملك، وفيه مطلبان:
- 18 - المطلب الأول: في أسباب التملك
- 19 - المطلب الثاني: في مصطلحات مناسبة
- المبحث الثالث: في المالك وأهليته، وفيه فرعان:
- الفرع الأول: في ما يرجع إلى فقدان الأهلية
- المطلب الأول: في الأسباب
- 21 1. الأول: مانعية الصغر
- 22 2. الثاني: مانعية الجنون
- 22 3. الثالث: مانعية السفه
- المطلب الثاني: في الولاية على فاقد الأهلية
1. مراتب الأولياء، وهي أربعة
- 24 الأولى: ولاية الأب والجد
- 25 الثانية: ولاية الوصي
- 26 الثالثة: ولاية الحاكم الشرعي
- 27 الرابعة: ولاية العدل المؤمن
- 27 2. حدود ولاية الولي
- 29 3. التنازل عن الولاية
- الفرع الثاني: في ما يرجع إلى مانعية الإضرار بالغير
- 32 المطلب الأول: في حكم الجوار
- 36 المطلب الثاني: في منجزات المريض
- 37 المبحث الرابع: في ما يملك من الأعيان

38	المبحث الخامس: في ما يحل التكسب به
39	المبحث السادس: في ما به يثبت الملك
41	المبحث السابع: في ما به يزول الملك
	المبحث الثامن: في فضل التكسب وآدابه
42	- المطلب الأول: في فضل التكسب
45	- المطلب الثاني: في الآداب العامة للتكسب
	المقصد الأول: في تملك المباحات الأصلية
	وفيه تمهيد وثلاثة أبواب
49	تمهيد
	الباب الأول: في أحكام الأراضي
	وفيه تمهيد وفصلان وخاتمة
53	تمهيد
	الفصل الأول: في الأرض الموات وإحيائها
57	- المبحث الأول: في أصناف الموات وسبب ملكيتها
59	- المبحث الثاني: في الإحياء وأحكامه
	الفصل الثاني: في الأرض العامرة
65	- تمهيد
65	- المبحث الأول: في أصناف العامرة
68	- المبحث الثاني: في حكم العامر إذا مات
	خاتمة في أحكام الطرق والمرافق العامة
73	- تمهيد
	- المبحث الأول: في أحكام الطرق
74	الأول: الطريق النافذ

79	الثاني : الطريق غير النافذ
80	- المبحث الثاني : في حكم الانتفاع بالمرافق العامة
82	تتمة في وجوب حفظ النظام العام
	الباب الثاني : في تملك الثروات الطبيعية
	الفصل الأول : في الثروة الحيوانية
89	- تمهيد
90	- المبحث الأول : في موجبات تملك الحيوان
	- المبحث الثاني : في ما يحل منه وما يحرم
93	الأول : في حكم الحيوان البر
95	الثاني : في حكم الحيوان البحر
96	الثالث : في حكم الطيور
	- المبحث الثالث : في تذكية الحيوان
98	تمهيد
	المطلب الأول : في صيد الحيوان البري والطائر
99	تمهيد
	الفرع الأول : الصيد بالآلة
102	أولاً : في آلة الصيد
103	ثانياً : في الصائد
104	الفرع الثاني : الصيد بالحيوان
105	الفرع الثالث : في الأحكام المشتركة
	المطلب الثاني : في صيد السمك والجراد
107	الأول : في صيد السمك
109	الثاني : في صيد الجراد

110	المطلب الثالث : في الذباجة والنحر
111	الفرع الأول : في شروط الذبح والنحر
114	الفرع الثاني : في زكاة الجنين
115	الفرع الثالث : في الأحكام العامة
118	خاتمة في ما تعرف به التذكية
	الفصل الثاني : في الثروة المائية
	وفيه تمهيد ومبحثان :
123	- تمهيد
123	- المبحث الأول : في ملكية المياه
127	- المبحث الثاني : في حريم الموارد المائية
	الفصل الثالث : في الثروة المعدنية والنباتية
	وفيه تمهيد ومبحثان وخاتمة
133	تمهيد
133	- المبحث الأول : في المعادن
136	- المبحث الثاني : في النبات
137	- خاتمة في ثروات البحر
	الباب الثالث : في أحكام العمل ، أو (إجارة النفس)
	وفيه تمهيد وأربعة فصول وخاتمة
143	تمهيد
	الفصل الأول : في ما يحرم من الأعمال وما يحل
149	- تمهيد
	- مبحث في ما يحرم من الأعمال وما يحل
150	1 - أخذ الأجرة على الأعمال الدينية

152	2 - معاونة الكفار وبناء معابدهم
153	3 - معاونة الظلمة والعمل عندهم
155	4 - الإنتاج الفكري قولاً وكتابة وفناً
155	5 - حقل الصحافة والإعلام
157	6 - الأعمال التمثيلية
158	7 - فن التصوير والنحت
161	8 - الغناء والموسيقى
164	9 - الرقص
165	10 - صناعة الغذاء وعمل المطاعم
167	11 - أعمال الطب
170	12 - صناعة الملابس وعرضها
170	13 - صناعة التجميل
170	14 - الأعمال الجنسية
171	15 - أعمال السحر والخفة وما أشبهها
174	16 - أدوات القمار والتسلية
	17 - أعمال الخدمات
176	1. في أعمال النشر والدعاية والإعلان
177	2. في خدمة فاعل الحرام
177	3. في خدمة أمكنة الحرام
	الفصل الثاني: في إجارة النفس
181	- تمهيد
	- المبحث الأول: في العقد والمتعاقدين
183	1 - عقد العمل

186	2 - في أهلية المتعاقدين
188	3 - في شروط العمل
192	4 - في شروط الأجرة
	- المبحث الثاني : في لزوم العقد وموارد الفسخ
194	1 - في لزوم العقد
	2 - في موارد الفسخ
195	1.الفسخ بالخيار
202	2.الفسخ بغير الخيار
203	3 - فائدة في أثر الفسخ على الأجرة
204	- المبحث الثالث : في أحكام أداء العمل وتسليمه
213	- المبحث الرابع : في أحكام التلف والإفساد
	الفصل الثالث : في المزارعة والمساقاة
221	- تمهيد
	- المطلب الأول : في المزارعة
223	المبحث الأول : في العقد وشروطه
228	المبحث الثاني : في أحكام الخلل والتلف
234	المبحث الثالث : في أمور عامة
236	خاتمة في المغارسة
	- المطلب الثاني : في المساقاة
237	تمهيد
237	المبحث الأول : في العقد وشروطه
240	المبحث الثاني : في أحكام اللزوم والفسخ
242	المبحث الثالث : في أمور عامة

الفصل الرابع : في الجعالة

245 - تمهيد

246 - المبحث الأول: في الصيغة والشروط

249 - المبحث الثاني: في أحكام الأداء والتنازع

خاتمة في إجارة الأعيان

252 - تمهيد

253 - المبحث الأول: في شروط العين المستأجرة

255 - المبحث الثاني: في لزوم العقد وأحكام الفسخ

260 - المبحث الثالث: في أحكام التسليم

267 - المبحث الرابع: في حدود التصرف بالمنفعة وأحكام الإخلاء

- المبحث الخامس: في ما تجوز إجارته من الأعيان

271 1 - في حكم إجارة الأراضي

273 2 - في حكم إجارة غير الأراضي

المقصد الثاني: في الهبات

وفيه تمهيد وأربع أبواب

277 تمهيد

الباب الأول: في الهبة والصدقة

وفيه تمهيد وفصلان:

281 تمهيد

الفصل الأول: في الهبة

285 - المبحث الأول: في الصيغة والشروط

288 - المبحث الثاني: في الهبة المعوضة

289 - المبحث الثالث: في لزوم الهبة

- 291 - تفرع
- 293 الفصل الثاني : في الصدقة
- الباب الثاني : في العارية
- وفيه تمهيد وثلاثة مباحث :
- 299 - تمهيد
- 299 - المبحث الأول : في الصيغة والشروط
- 302 - المبحث الثاني : في جواز العقد ولزومه
- 304 - المبحث الثالث : في كيفية الإستفادة وأحكام التلف
- الباب الثالث : في الوصية
- وفيه تمهيد وخمسة مباحث :
- 311 - تمهيد
- المبحث الأول : في أقسام الوصية وصيغتها
- 314 1 - في أقسام الوصية
- 315 2 - في حكم الوصية
- 316 3 - في صيغة الوصية
- 318 4 - ما تثبت به الوصية
- 320 - المبحث الثاني : في شروط الموصي
- 322 - المبحث الثالث : في الموصى له
- المبحث الرابع : في الموصى به
- 323 1 - في شروط الموصى به
- 2 - في مقدار الموصى به
- 324 1. كيف توزع التركة
- 329 2. الوصية بالثلث وحكم الزيادة عليه

- 331 3. صيغة الإجازة وأحكامها
- 332 3 - في غموض الوصايا وتعارضها
- 335 4 - في حكم النماء والتلف العارضين على التركة
- 338 5 - في الوصية بالولاية على القاصر
- 340 6 - الوصية بالحرمان
- المبحث الخامس: في الوصي
- 341 1 - في الشروط
- 345 2 - في كيفية القيام بالوصية
- 348 3 - في حكم فقدان الوصي للشروط
- الباب الرابع: في الوقف والحبس وفيه تمهيد وفصلان
- 353 تمهيد
- الفصل الأول: في الوقف
- المبحث الأول: في أقسام الوقف وصيغته
- 357 1 - في أقسام الوقف
- 360 2 - في أركان الوقف
- 366 3 - في أثر الوقف ولزومه
- 367 4 - في ما يثبت به الوقف
- المبحث الثاني: في الواقف
- 368 - المبحث الثالث: في العين الموقوفة
- 369 - المبحث الرابع: في الموقوف عليه
- 371 1 - في شروطه
- 373 2 - في تحديد معاني ألفاظ ترجع للموقوف عليه
- المبحث الخامس: في كيفية التصرف في الوقف

- 375 1 - في ولي الوقف
- 379 2 - في كيفية التصرف
- 386 3 - في حكم خراب الوقف وموارد جواز بيعه
- 392 الفصل الثاني: في التحسيس وأخواته
- المقصد الثالث: في المعاوضات وفيه تمهيد وبابان
- تمهيد
- 400 1 - في أداب التجارة
- 2 - في ما يحرم الإتجار به، وهو أمور
- 401 1. المسكرات
- 402 2. الأعيان النجسة
- 405 3. آلات الحرام
- 406 4. في أمور متعددة
- 407 3 - في ما يحرم فعله حين الإتجار
- الباب الأول: في البيع، وفيه ثلاثة فصول
- الفصل الأول: في عقد البيع
- 413 - المبحث الأول: في التعريف والصيغة
- 416 - المبحث الثاني: في شروط المتعاقدين
- 421 - المبحث الثالث: في شروط العوضين
- 427 تنمة في ما يدخل في المبيع
- 429 - المبحث الرابع: في التسليم والقبض
- المبحث الخامس: في اللزوم والفسخ
- المطلب الأول: في الخيارات
- 433 1 - خيار المجلس
- 436 2 - خيار الحيوان

437	3 - خيار التأخير
439	4 - خيار تخلف الوصف
441	5 - خيار تخلف الشرط
447	6 - خيار الشرط
451	7 - خيار الغبن
459	8 - خيار العيب
463	9 - خيار تبعض الصفقة
465	في وراثه الخيار
466	في مدى تأثير العقد في زمن الخيار
468	المطلب الثاني: في الإقالة
	الفصل الثاني: في المضمن
473	- تمهيد
	- المبحث الأول: في بيع الثمار
	الفرع الأول: في بيع الثمرة قبل ظهورها
474	1 - في بيع الثمار (الفاكهة)
477	2 - في بيع الزرع (الحبوب)
478	3 - في بيع الخضروات
479	الفرع الثاني: في ما تباع به الثمرة
480	تنمة في التقبل
481	- المبحث الثاني: في بيع الحيوان
	- المبحث الثالث: في بيع السلف
483	1 - في الصيغة
484	2 - في الشروط

الفصل الثالث: في الثمن

- تمهيد

- المبحث الأول: في مقدار الثمن

- المبحث الثاني: في ربا المعاملة

1 - في بيع المكيل والموزون

2 - في بيع الصرف

3 - فائدة

- المبحث الثالث: في النقد والنسيئة

الباب الثاني: في الصلح وفيه تمهيد ومبحثان

- تمهيد

- المبحث الأول: في صيغة الصلح وخصائصه

- المبحث الثاني: في موارد الصلح

3 - فقه الشريعة

المصدر: فقه الشريعة، الجزء الثالث، دار الملاك، بيروت، ط8، 1427هـ - 2006م.

الصفحة

الموضوع

الجزء الثالث: وهو يشتمل على قسمين:

القسم الأول: في عوارض التملك، وفيه تمهيد وأربعة مقاصد:

المقصد الأول: في الشركة ولواحقها وفيه تمهيد وثلاثة أبواب:

تمهيد

الباب الأول: في الشركة وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: في التعريف والأسباب

- المبحث الثاني : في الشركة العقدية

26 1 - في أحكام الشركة العقدية المجردة

28 2 - في أحكام الشركة العقدية الإستثمارية

- المبحث الثالث : في كيفية التصرف بمال الشركة

30 1 - في حكم التصرف بمال الشركة غير الإستثمارية

33 2 - في حكم التصرف بمال الشركة الإستثمارية

36 تنمة في موجبات فسخ الشركة الإستثمارية

- المبحث الرابع : في إزالة الشروع بالقسمة

38 تمهيد

39 1 - في تعريف القسمة وطرقها

43 2 - في قسمتي الإجبار والتراضي

51 3 - في تعديل السهام وتوزيعها

56 فائدة فيها مسألتان

الباب الثاني : في المضاربة وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : في التعريف والعقد والشروط

59 1 - في التعريف

61 2 - في العقد

63 3 - في الشروط

67 - المبحث الثاني : في كيفية القيام بالمضاربة

72 - المبحث الثالث : في الربح والخسارة

76 - المبحث الرابع : في أحكام الفسخ والتلف والخلل

الباب الثالث : في الشفعة وفيه تمهيد وثلاثة مباحث :

83 - تمهيد

84	- المبحث الأول : في ما تثبت فيه الشفعة
87	- المبحث الثاني : في ما يعتبر في الشفيع
	- المبحث الثالث : في الأخذ بالشفعة
88	1 - في كيفية الأخذ بالشفعة
92	2 - في موانع الأخذ بالشفعة
	المقصد الثاني : في الدين ولواحقه
	وفيه تمهيد وثلاثة أبواب وملحق :
97	تمهيد
	الباب الأول : في القرض والدين
	وفيه تمهيد وفصلان :
103	تمهيد
	الفصل الأول : في القرض
107	- المبحث الأول : في العقد
109	- المبحث الثاني : في حكم الاشتراط في القرض
113	- المبحث الثالث : في الوفاء بالقرض
115	فائدة فيها مسألتان
	الفصل الثاني : في أحكام الدين
119	- تمهيد
119	- المبحث الأول : في التأجيل وأحكامه
121	- المبحث الثاني : في وفاء الدين
	تنمة فيها فائدتان :
127	1 - في الإبراء
128	2 - في المقاصة

133	- المبحث الثالث : في بيع الدين
139	- المبحث الرابع : في الفلس
144	تفريع في أفضلية بعض الغرماء (أو خيار التفليس)
	الباب الثاني : في ما يضمن به الدين
	وفيه تمهيد وثلاثة فصول :
149	تمهيد
	الفصل الأول : في الرهن
	- المبحث الأول : في العقد والمتعاقدين
153	1 - في التعريف
153	2 - في العقد
154	3 - في المتعاقدين
155	- المبحث الثاني : في العين المرهونة
158	- المبحث الثالث : في ما يرهن به
159	- المبحث الرابع : في كيفية التصرف بالمرهون
162	- المبحث الخامس : في استيفاء الدين من الرهن
	الفصل الثاني : في الكفالة
167	- تمهيد
168	- المبحث الأول : في العقد والشروط
171	- المبحث الثاني : في كيفية القيام بها
	الفصل الثالث : في الضمان
177	- تمهيد
178	- المبحث الأول : في العقد والشروط
182	- المبحث الثاني : في كيفية الأداء

186	- المبحث الثالث : في أحكام التنازع
187	- تنمة
	الباب الثالث : في الحوالة
	وفيه تمهيد ومبحثان وتفرع :
191	- تمهيد
191	- المبحث الأول : في العقد والشروط
194	- المبحث الثاني : في أحكام الأداء والتنازع
	- تفرع فيه مطلبان :
197	1 - في أنواع أخرى من الحوالة
199	2 - في الحوالات المصرفية
	ملحق في أعمال البنوك
	وفيه تمهيد وسبعة مطالب :
205	- تمهيد
205	- المطلب الأول : في شرعية العمل المصرفي
207	- المطلب الثاني : في الإيداع
208	- المطلب الثالث : في الإقراض
209	- المطلب الرابع : في فتح الاعتماد
	- المطلب الخامس : في الوساطة في الأعمال التجارية :
210	1 - الاستثمار
210	2 - بيع السلع والسهم
211	3 - بيع السندات
212	4 - خزن البضائع
213	- المطلب السادس : في تحصيل الكمبيالات وأداء الديون

- 213 - المطلب السابع : في الكفالة
- المقصد الثالث : في مدى المسؤولية
- صاحب اليد عن ما تحت يده من مال الغير
- وفيه تمهيد وثلاثة أبواب :
- 217 تمهيد
- الباب الأول : في الوديعة
- 223 - المبحث الأول : في العقد والمتعاقدين
- 226 - المبحث الثاني : في أحكام الحفظ والرد
- المبحث الثالث : في أحكام الضمان والتنازع
- 231 المطلب الأول : في أحكام الضمان
- 234 المطلب الثاني : في أحكام التنازع
- الباب الثاني : في اللقطة
- 239 - تمهيد
- 239 - المبحث الأول : في أحكام اللقيط
- 243 - المبحث الثاني : في لقطة الحيوان
- المبحث الثالث : في لقطة المال
- 247 المطلب الأول : في ما به يتحقق اللقطة
- 252 المطلب الثاني : في التعريف عنها
- 259 المطلب الثالث : في أحكامها العامة
- الباب الثالث : في العدوان على مال الغير
- 263 - تمهيد
- الفصل الأول : في أحكام الغصب
- 267 المبحث الأول : في ما به يتحقق الغصب

273	المبحث الثاني : في رد العين المغصوبة
	المبحث الثالث : في ضمان المنافع والحقوق المفوتة بالغصب
281	- المطلب الأول : في ضمان المنافع
283	- المطلب الثاني : في ضمان الحقوق
284	المبحث الرابع : في أحكام التنازع
285	فائدة في حكم تلف المغصوب
285	تتمة في حكم المأخوذ بالعقد الفاسد
	- الفصل الثاني : في ضمان التالف
291	تمهيد
291	المبحث الأول : في التلف الموجب للضمان
	المبحث الثاني : في كيفية الضمان
298	- المطلب الأول : في ضمان المثل
299	- المطلب الثاني : في ضمان القيمة
	المقصد الرابع : في أبواب متفرقة
	وفيه تمهيد وخمسة أبواب
305	تمهيد
	الباب الأول : في الوكالة
	- المبحث الأول : في التعريف والعقد والمتعاقدين
309	المطلب الأول : في التعريف
311	المطلب الثاني : في العقد والمتعاقدين
315	- المبحث الثاني : في ما يصح التوكيل فيه
320	- المبحث الثالث : في كيفية قيام الوكيل بعمله
324	- تتمتع في مهنة المحاماة

الباب الثاني : في الإقرار

329 - المبحث الأول: في صيغة الإقرار وطبيعته

- المبحث الثاني: في شروط المقر والمقر له

334 المطلب الأول: في المقر

335 المطلب الثاني: في المقر له

336 - المبحث الثالث: في المقر به

الباب الثالث: في اليمين والنذر والعهد

341 - تمهيد

- المبحث الأول: في التعريف والصيغة والأقسام

342 المطلب الأول: في تعريف اليمين وصيغته وأقسامه

346 المطلب الثاني: في تعريف النذر وصيغته وأقسامه

349 المطلب الثالث: في تعريف العهد وصيغته وأقسامه

351 - المبحث الثاني: في شروط الحالف والناذر والمعاهد

353 - المبحث الثالث: في متعلق اليمين والنذر والعهد

356 - المبحث الرابع: في أحكام الوفاء والحنث

361 - إلفات

الباب الرابع: في الكفارات

وفيه تمهيد ومبحثان:

365 - تمهيد

366 - المبحث الأول: في موجبات الكفارة وخصالها

- المبحث الثاني: في كيفية القيام بكل خصلة

370 المطلب الأول: في عتق الرقبة

371 المطلب الثاني: في صيام الكفارة

- 374 المطلب الثالث : في الإطعام
- 376 المطلب الرابع : في الكسوة
- 377 المطلب الخامس : في الإستغفار
- 378 المطلب السادس : في ما يتحقق به العجز عن كل خصلة
- الباب الخامس : في الأطعمة والأشربة وفيه تمهيد ومبحثان وخاتمة :
- 383 - تمهيد
- المبحث الأول : في ما يحرم تناوله من الأطعمة والأشربة ، وهي أمور :
- 385 الأول : الأعيان النجسة
- 385 الثاني : المكسرات
- 387 الثالث : ما يوجب الضرر
- 388 الرابع : في أمور شتى
- 390 - المبحث الثاني : في ما يحل تناوله عند الإضطراب
- 393 - خاتمة في أحكام المائدة والآداب
- القسم الثاني : في أحكام الزواج والأسرة وفيه تمهيد ومدخل وثلاثة أبواب :
- 397 تمهيد
- مدخل في أحكام العلاقة بين الرجل والمرأة
- 399 - المطلب الأول : في ما يحرم على الرجل من الرجل
- 400 - المطلب الثاني : في ما يحرم على المرأة من المرأة
- 401 - المطلب الثالث : في ما يحرم على الرجل والمرأة من الآخر
- 406 - المطلب الرابع : في ما يحرم على المكلف من نفسه
- الباب الأول : في الزواج وفيه تمهيد وأربعة فصول :
- 409 تمهيد
- الفصل الأول : في صفات الزوجين
- 415 - تمهيد

- 415 - المبحث الأول: في الكفاءة في الدين
- المبحث الثاني: في من يحرم التزوج منه بالقربة
- 418 المطلب الأول: في من يحرم بالنسب
- المطلب الثاني: في من يحرم بالرضاع، وتفصيله كما يلي:
- 421 أولاً: ذكر من يحرم من جانب صاحب اللبن والمرضعة
- 423 ثانياً: ذكر من يحرم من جانب الرضيع
- المطلب الثالث: في من يحرم بالمصاهرة، وتفصيله كما يلي:
- 427 أولاً: من يحرم التزوج منه عيناً
- 429 ثانياً: من يحرم التزوج منه جمعاً
- المبحث الثالث: في من يحرم التزوج منه لغير القرابة
- المطلب الأول: في من يحرم بعقد أو جماع غير شرعيين
- 431 أولاً: حكم العقد على ذات البعل أو الزنى بها
- 433 ثانياً: حكم العقد على المعتدة أو الزنى بها
- 436 فائدة في حكم التصريح بالخطبة لذات البعل وللمعتدة
- 436 ثالثاً: حكم الزنى ببعض المحارم أو بغيرهم
- 437 رابعاً: في أثر فاحشة اللواط
- المطلب الثاني: في من يحرم بغير العقد أو الجماع غير الشرعيين، وتفصيله كما يلي:
- 438 أولاً: أثر الإحرام للحج أو العمرة
- 438 ثانياً: في عدد الزوجات
- 439 ثالثاً: في التزوج من المطلقة ثلاثاً أو تسعاً
- 440 خاتمة في ما يستحب من الصفات في الزوجين
- الفصل الثاني: في العقد والمتعاقدين
- 445 - تمهيد

- 445 - المبحث الأول: في صيغة العقد
- المبحث الثاني: في أهلية المتعاقدين
- 451 المطلب الأول: في ما يعتبر في المتعاقدين
- المطلب الثاني: في أحكام قيام الغير بالعقد، وتفصيله كما يلي:
- 452 أولاً: في عقد الوكيل
- 453 ثانياً: في عقد الولي
- 455 ثالثاً: في عقد الفضولي
- المبحث الثالث: في أحكام البطلان والفسخ
- المطلب الأول: في ما يوجب البطلان قهراً
- 457 الأول: الإرتداد
- 460 الثاني: الرضاع المحرم
- 462 الثالث: الوفاة حال المرض
- 463 الرابع: اللعان وما بحكمه
- المطلب الثاني: في موجبات خيار الفسخ
- الفرع الأول: في خيار العيب وتفصيله كما يلي:
- 464 أولاً: عيوب الزوجة
- 465 ثانياً: عيوب الزوج
- 476 ثالثاً: في أحكام خاصة بالعيب
- 468 - الفرع الثاني: في خيار التدليس
- المطلب الثالث: في آثار بطلان عقد الزواج وانفساخه وفسخه، وتفصيله كما يلي:
- 470 أولاً: في أثر البطلان
- 471 ثانياً: في أثر الإنفساخ

الفصل الثالث: في آثار الزواج

- المبحث الأول: في المهر وأحكامه

479

المطلب الأول: في لزوم المهر وعدمه

481

المطلب الثاني: في ما يعتبر في المهر

486

المطلب الثالث: في الأداء والتسليم

- المبحث الثاني: في نفقة الزوجة

491

المطلب الأول: في ما يعتبر في الزوجة

494

المطلب الثاني: في نوع النفقة ومقدارها

498

المطلب الثالث: في أحكام العجز والتنازع

- المبحث الثالث: في حق الإستمتاع

502

المطلب الأول: في حق الزوج على زوجته

505

المطلب الثاني: في حق الزوجة على زوجها

المطلب الثالث: في أحكام الأداء والنشوز

508

- الفرع الأول: في نشوز الزوج

509

- الفرع الثاني: في نشوز الزوجة

511

- تنمة في الإيلاء

515

- المبحث الرابع: في التحكيم في الشقاق

- المبحث الخامس: في القرابة ولواحقها

517

المطلب الأول: في المصاهرة

المطلب الثاني: في النسب

519

- الفرع الأول: ما به يتحقق النسب

526

- الفرع الثاني: ما به يثبت النسب

- 529 - الفرع الثالث : في نفي الولد
- 531 - تنمة في أحكام الحمل والولادة
- 538 المطلب الثالث : في الرضاع
المطلب الرابع : في حقوق الأقرباء
- 543 - تمهيد
- 544 - الفرع الأول : في حقي الولاية والحضانة
- 549 - الفرع الثاني : في نفقة الأقارب
- 554 - تنمة في الإنفاق على المضطر
- 555 - فائدة في العناية بالحيوان
- الفرع الثالث : في حقوق الأقرباء الأخلاقية
- 556 الشعبة الأولى : في تربية الولد
- 558 الشعبة الثانية : في بر الوالدين وطاعتهما
- 559 الشعبة الثالثة : في صلة الرحم
- الفصل الرابع : في خصائص الزواج المؤقت
- 563 - تمهيد
- مبحث في خصائص الزواج المؤقت، وفيه أمور :
- 565 الأول : في العقد والمتعاقدين
- 566 الثاني : في المهر
- 567 الثالث : في ذكر المدة
- 568 الرابع : في حق الإستمتاع
- 569 الخامس : في المفارقة والعدة
- 572 السادس : في خصائص أخرى
- 572 السابع : في التنازع

الباب الثاني : في الطلاق

وفيه تمهيد وفصلان وخاتمة وملحق:

تمهيد

575

الفصل الأول: في الطلاق

- المبحث الأول: في الشروط والأقسام

المطلب الأول: فيما يعتبر في الطلاق، وفيه ركنان:

579 - الركن الأول: في الصيغة

580 - الركن الثاني: في الإشهاد

المطلب الثاني: في ما يعتبر في المطلق والمطلقة، وفيه فرعان:

582 - الفرع الأول: في المطلق

583 - الفرع الثاني: في المطلقة

587 - المطلب الثالث: في أقسام الطلاق:

591 - المبحث الثاني: في أحكام تعدد الطلاق

- المبحث الثالث: في أحكام العدة

المطلب الأول: في عدة الطلاق، وفيه ثلاثة فروع:

597 - الفرع الأول: في عدة الحائل

600 - الفرع الثاني: في عدة الحامل

601 - الفرع الثالث: في أحكام عدة الطلاق

602 - المطلب الثاني: في عدة وطئ الشبهة

605 - المطلب الثالث: في عدة الوفاة

607 - المبحث الرابع: في أحكام المفقود زوجها

614 - المبحث الخامس: في أحكام عامة

الفصل الثاني: في الخلع والمباراة

619 - تمهيد

- المبحث الأول: في الخلع

620 المطلب الأول: في ما يتحقق به الخلع

623 المطلب الثاني: في ما يعتبر في المتخالعين

623 المطلب الثالث: في صيغة الخلع

626 - المبحث الثاني: في المباراة

627 - خاتمة في الظهار

630 إلفات

631 - ملحق حول اللعان

الباب الثالث: في الميراث

وفيه تمهيد وفصلان:

الفصل الأول: في موجبات الإرث وأقسام الوارث وشروطه

641 - تمهيد

- المبحث الأول: في موجبات الإرث وطبقات الوارث

641 المطلب الأول: في الوارث بالنسب

643 المطلب الثاني: في الوارث بالسبب

- المبحث الثاني: في مرتكزات تقدير الحصص وأقسام الوارث من هذه
الجهة

645 المطلب الأول: في الفرض وأنواعه

647 المطلب الثاني: في أقسام الورثة

648 المطلب الثالث: في حكم زيادة الفروض ونقصها

- المبحث الثالث: في الشروط المعتبرة في الوارث

651 الأول: موت المورث وحياة الوارث

654 الثاني: موت المورث بغير قتل الوارث له

- 657 الثالث : إسلام الوارث إذا كان المورث مسلماً
- 660 الرابع : التولد من نكاح شرعي
- 662 - فائدة
- الفصل الثاني : في كيفية توزيع التركة
- المبحث الأول : في إرث المتقربين بالنسب
- المطلب الأول : في ميراث الطبقة الأولى وفيه خمسة فروع :
- 665 - الفرع الأول : في إرث الأبوين مع عدم الولد
- 666 - الفرع الثاني : في إرث الأولاد مع عدم الأبوين
- 667 - الفرع الثالث : في إرث الأبوين والأولاد
- 671 - الفرع الرابع : في إرث أولاد الأولاد
- 672 - الفرع الخامس : في الحبوة
- 673 - تنمة في طعمة الأجداد
- المطلب الثاني : في ميراث الطبقة الثانية ، وفيه أربعة فروع :
- 674 - الفرع الأول : في ميراث الإخوة وحدهم
- 678 - الفرع الثاني : في ميراث أولاد الإخوة
- 681 - الفرع الثالث : في ميراث الأجداد مع عدم الإخوة
- 683 - الفرع الرابع : في ميراث الإخوة والأجداد
- المطلب الثالث : في ميراث الطبقة الثالثة ، وفيه تمهيد وخمسة فروع :
- 686 - تمهيد
- الفرع الأول : في ميراث الأعمام وحدهم والأخوال وحدهم ، وفيه شعبتان :
- 687 الشعبة الأولى : في ميراث الأعمام وحدهم
- 688 الشعبة الثانية : في ميراث الأخوال وحدهم

- 689 - الفرع الثاني: في ميراث الأعمام والأخوال معاً
- 689 - الفرع الثالث: في ميراث أولاد الأعمام والأخوال
- 691 - الفرع الرابع: في ميراث الأعمام والأخوال غير المباشرين
- 692 - الفرع الخامس: في ميراث أحد الزوجين مع الأعمام والأخوال
- المبحث الثاني: في تفصيل إرث ذوي الأسباب
- 692 المطلب الأول: في ميراث الزوج والزوجة
- 695 المطلب الثاني: في إرث ضامن الجريمة
- 696 المطلب الثالث: في إرث الإمام (ع)
- خاتمة في ميراث ذوي الحالات المشككة
- 699 - تمهيد
- 700 - المبحث الأول: في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم
- 705 - المبحث الثاني: في ميراث الخنثى
- 707 تنمة في حكم مجهول الذكورة والأنوثة
- المبحث الثالث: في أمور مشككة متفرقة
- 707 الأول: من له رأسان
- 708 الثاني: في ميراث أصحاب المذاهب
- 708 الثالث: اجتماع أسباب متعددة للميراث

فهرس

- أ -

ابن أبي الحسن الموسوي، محمد بن
علي: 268-269

ابن إدريس الحلبي، محمد بن منصور:
84، 266، 268، 299

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن
سعيد: 304

ابن الزنا: 250

ابن هشام: 31

أبو القاسم شعيب: 26

الاتجار بالأعيان النجسة: 196

الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين: 55

اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 (لبنان/
إسرائيل): 58

إتلاف المؤجر: 274

الإثبات بالقرائن: 153، 289

أثر الحرب على الأراضي والأموال في
الإسلام: 184

الإجارة: 202، 209، 246، 270-
277

آداب الأكل والشرب: 181، 248

آداب التجارة: 331

آداب دخول مكة المكرمة والمسجد
الحرام: 157

آداب السفر: 154

آداب ما بعد الدفن: 239

آداب المائدة: 341

آداب منى: 159

آداب النوم: 254

الآذان: 153، 194، 199، 205،
213، 231، 240، 316

آلات الحرام: 245، 331

آلات القمار واليانصيب: 208

آلات الموسيقى: 133

آلة الصيد: 175، 324

الإباحة: 227

الإبراء: 247، 335

- إجارة الأراضي : 278، 328
 إجارة الأعمال : 275
 إجارة الأعيان : 219، 246، 328
 إجارة الحائض لكنس المسجد : 271
 إجارة الزوجة نفسها : 274
 إجارة السفينة : 271
 إجارة العين : 271
 إجارة غير الأراضي : 328
 الإجارة للنيابة عن الحي : 277
 إجارة النفس : 218، 246، 325-326
 إجازة الورثة بما زاد على الثلث : 186
 إجازة الورثة قبل موت الموصي : 186
 إجبار الموصى له على القبول أو الرد : 187
 اجتناب الباطل : 161
 اجتناب الوثنية : 161
 الاجتهاد : 20، 36، 83-84، 86، 89، 91-94، 97، 99-100، 108، 116، 119، 122، 192، 198، 210، 224-225، 237، 280، 282، 303، 311
 الاجتهاد الفقهي : 83، 86، 99
 الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982) : 19، 56
 الاجرة على الأعمال الدينية : 325
 الأجرة على الطبابة : 278
 الأجرة على قراءة التعزية : 278
 الأجرة على الواجبات : 246، 277
 أجرة القيم على الأيتام : 188
 أجرة مثل الوصي : 188
 أجرة الوصي : 188
 الإجهاض : 137، 191، 251
 الأجير الخاص : 275
 الاحتضار : 205، 213، 228، 314
 الاحتفال بالمواليد والأعياد : 253
 الاحتكار : 197
 الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين : 145
 الاحتلال الأمريكي للعراق : 63
 الاحتلام : 154
 الاحتياط : 210، 311
 أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 (الولايات المتحدة) : 17، 62
 الإحرام : 131، 156-157، 201، 243
 الإحرام للحج : 158، 342
 الإحرام للعمرة : 342
 الأحزاب الطائفية : 50
 الأحزاب العلمانية : 50، 54-55
 الأحزاب القومية : 55
 أحكام إجارة النفس : 218، 246
 أحكام الإجارة والجماعة : 218
 أحكام الإحرام : 156-157، 243

أحكام الوكالة : 247	أحكام أداء العمل : 218 ، 327
الاختلاط : 203 ، 209	أحكام الأراضي : 247 ، 323
اختلاط الرجال بالنساء : 301	الأحكام الإلزامية : 309
اختلاف التقليد : 238	أحكام الأموات : 153 ، 199 ، 205 ، 228 ، 239 ، 314
اختيار الجنس : 253	أحكام التخلي : 119 ، 124 ، 193 ، 199 ، 211 ، 312
الأخذ بالثأر : 141	الأحكام الترخيصية : 309
الإخلال بالنظام العام : 208	أحكام التلف والإفساد : 218 ، 327
الأدب : 153	أحكام الدخول على الزوجة : 301
الأدب الإسلامي : 23	أحكام الستر : 249
أدعية السعي : 155	الأحكام الشرعية : 107 ، 110
أدعية الطواف : 155	أحكام الشريعة : 210
الأدعية المأثورة : 198	أحكام الشك في السراية : 230
أدلة استحباب حبس المرأة : 299	أحكام الصلاة للمسافر : 232
أدلة بطلان العول : 290	أحكام الضمان : 338
إذاعة البشائر : 76	أحكام الطرق : 218 ، 247 ، 323
إذن الفحوى : 192	أحكام العمل : 325
إذن الولي : 136 ، 140	أحكام غير المقاتلة : 183
الأراضي التي أسلم أهلها بالدعوة : 184	أحكام اللمس : 249
الأراضي المفتوحة : 184	أحكام المائدة : 248 ، 341
الأراضي المفتوحة بالصلح : 184	أحكام المرافق العامة : 218 ، 323
الأراضي المفتوحة عنوة : 184	الأحكام المسبقة : 53
الأرباح : 169 ، 217	أحكام المواقيت : 157
الارتداد : 141 ، 343	أحكام المياه : 204 ، 225
ارتداد الوصي : 187	أحكام النظر : 249
ارتشاء القاضي : 281	

- الإرث : 252، 290-291، 347
- إرث الأبوين : 294، 348
- إرث الأبوين مع عدم الولد : 348
- إرث الأبوين والأولاد : 348
- إرث الإمام : 349
- إرث أولاد الأولاد : 348
- إرث أولاد البنت : 295
- إرث الأولاد مع عدم الأبوين : 348
- إرث ذوي الأسباب : 349
- إرث ضامن الجريرة : 349
- إرث الكافر من المسلم : 291
- إرث المتقربين بالنسب : 348
- إرث المسلم من الكافر : 291
- الأردبيلي، أحمد بن محمد : 280، 305
- الأرض العامرة : 323
- الأرض الموات : 323
- الإرهاب : 23، 62
- الأزمة العراقية : 21، 25
- الاستفتاء على الدستور العراقي :
١٤٨
- استبراء الجلال : 211، 312
- الاستجابة لرغبات الزوجة : 189
- الاستحاضة : 158، 204، 212،
239، 314
- الاستخارة : 151، 153، 164-165،
305
- الاستخبارات الصهيونية : 41
- استخدام اليد في النهي عن المنكر :
144
- الاستدلال على الحرمة من السنة :
179
- الاستدلال على الحرمة من الكتاب :
179
- الاستشراق : 22
- الاستطاعة : 155، 157، 201، 242
- الاستطاعة البدنية : 157
- الاستطاعة البدلية : 157
- الاستعارة : 197
- استعمال النجس : 230
- الاستغفار : 341
- استقامة النفس : 22
- الاستقبال : 205، 213، 316
- الاستقرار : 194
- استقلالية الحوزة : 115
- الاستكبار : 40، 61-62، 64
- الاستمناء : 249
- الاستنابة للحج : 160، 237
- الاستنباط : 189
- الاستنساخ : 64، 142، 191، 253
- الاستهانة بالمقدسات : 196
- الاستهلال : 200
- الاستنجار لحيازة المباحات : 276

- الإصطهباناتي، ميرزا إبراهيم: 275
الأصفهاني، أبو الحسن (آية الله):
35-34
- الأصفهاني، فتح الله (شيخ
الشريعة): 33-34، 271، 308-
309
- الأصفهاني الكمباني، محمد حسين:
33
- إصلاح ذات البين: 17، 22
أصناف السمك: 180
أصناف المستحقين: 207، 216، 319
أصناف النساء: 212، 228، 313
الأصولية: 23
- الأصولية والتجدد: ٢٣
- الأصولية والتطرف: ٢٣، ٢٦
- الأصولية والعنف: ٢٣
- الإضرار بالآخرين: 252
الإضرار بالنفس: 179، 252، 258-
259، 310
- الاضطرار: 271
الاضطرار إلى أكل المحرم: 181
الاضطرار إلى مال الغير: 181
الإطعام: 341
- الأطعمة والأشربة: 119، 135،
153، 178، 197، 203، 209
222، 248، 341
- إظهار المرأة لزيبتها: 125
- استئجار المرأة للإرضاع والرضاع:
277
- استئذان الولد إذا دخل على أبيه: 301
- استئناف الحكم: 282
- أسرار الأبناء: 189
- الإسراف والتبذير: 196
- الأسرة: 153، 203، 222، 341
- أسرة التأخي: 51
- الأسرى والجرحى وقتلى الحرب في
الإسلام: 183
- أسس التعامل فيما بين الإسلاميين:
190
- الإسلام التقليدي: 23
- الإسلام الحركي: 23، 51، 57، 63
- إسلام الذابح: 175
- الإسلام الشامل: 23، 44
- الإسلام العالمي: 63
- الإسلام المفتوح: 40، 73
- إسلام الرارث: 348
- الإسلام والأيدولوجيا: 22
- الإسلاميون في لبنان: 21
- الاشتراكية: 53
- الأشياء المتنجسة: 230
- الأشياء المصادرة: 245
- الأصالة الإسلامية: 22، 60
- أصالة البراءة: 178

الإقامة: 153، 194، 199، 205-
 206، 213، 231، 240، 316
 الإقامة المؤقتة: 240
 الاقتراض: 247
 الاقتراض بالفائدة: 134
 الإقرار: 153، 222، 283، 285،
 340
 الإقرار في القضاء المدني: 285
 إقرار المريض: 188
 إقرار الورثة: 185
 الإقراض: 221، 337
 أقسام دم المرأة: 227
 أقسام المستحاضة: 228
 الأقليات: 22
 الإكراه: 266
 أكل الأرانب: 180
 أكل البغال والخيول والحُمير: 180
 أكل السباع: 180
 أكل المضطر لطعام مضطر آخر: 181
 الالتزام بالقوانين المدرسية: 253
 الالتزام والعصية: 22
 ألعاب القمار: 134، 244
 الفن: 23، 26، 82، 153، 191
 الفن والالتزام الأخلاقي: 23
 إمارات الموت: 314
 أماكن اللهو: 202

الاعتكاف: 236، 319
 الإعجاز القرآني: 20
 الأعراس: 249
 الإعلام الإسلامي الملتزم: 75
 الأعلمية: 64، 108، 122، 280
 الأعلمية في التقليد: 188
 أعمال البنوك: 221، 337
 أعمال البورصة: 245
 الأعمال التجارية: 221، 245، 337
 الأعمال التمثيلية: 244، 326
 الأعمال الجنسية: 326
 أعمال الدعاية: 244
 أعمال الطب: 244، 326
 أعمال منى: 156، 158-159، 243
 - أعمال منى أيام التشريق: ١٥٩
 - أعمال منى يوم العيد: ١٥٨
 أعياد الميلاد: 191
 الأعيان النجسة: 181، 196، 202،
 204، 208، 210، 230، 238،
 331، 341
 الاغتراب: 253
 الإفتاء: 151
 الإفضاء: 303
 إفضاء غير الزوجة: 303
 افلاس المستأجر بالأجرة: 273
 الإقالة: 220، 332

- أنسنة الثقافة : 23
 الأنصاري، مرتضى (الشيخ):
 48، 257-259، 261، 299-
 300، 309-311
 إنعاش القلب : 143
 الانغلاق : 40
 الإنفاق على المضطر : 345
 انقلاب الخمر خلاً : 181
 أنواع الحيوان : 248
 أنواع العصبات : 291
 أنواع المياه : 312
 إهانة المؤمن : 196
 أهل البيت : 20-21، 24، 49، 61،
 67، 87-88
 أهل الذمة : 23، 184، 299
 أهل الكتاب : 23، 26، 123-124،
 176، 279
 أهلية التصرف بالملك : 217
 أوروبا : 56
 أوصاف المستحقين : 207، 216،
 319
 الأولاد : 203، 209، 251
 أولاد الطلاق : 265
 الإيداع : 221، 337
 الإيداع في البنك والاقتراض منه :
 246
 إيران : 42، 56
 إمام الجماعة : 200، 206، 215،
 241، 317
 الإمام المعصوم : 88
 الإمامة : 21، 25، 88، 129
 إمامة صلاة الجماعة : 91
 إمامة المرأة للرجال في صلاة
 الجماعة : 90
 الأمان : 184
 الأمة الإسلامية : 65
 الأمة والقومية : 22
 الامتصاص من الثدي والوجور : 261
 الامتناع عن الإنفاق على الزوجة :
 259
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :
 82، 145، 153، 196، 201،
 208، 217، 242، 321
 الأمر والنهي : 196، 217، 321
 أمريكا : 56
 أموال الدولة : 247
 الإنبات والإشعار : 154
 الإنتاج الفكري : 244، 326
 الإنترنت : 75، 254
 الانتفاع بالعين : 274
 الانتفاع بالمرافق العامة : 324
 الإنسان الخليفة : 22
 الإنسان المكرم : 22
 إنسانية الإنسان : 22، 25

البلوغ: 151، 153-154، 225،
237، 266، 272، 279، 299،
303

الإيلاء: 344
الإيمان بالله: 20

- ب -

بلوغ الأشد: 154
بلوغ الحكم: 154
البلوغ في السنة: 154
البلوغ في القرآن الكريم: 154
بلوغ النكاح: 154
البنوك: 190، 246
البوذيون: 123
بيروت: 27، 38، 45، 52
- بيروت «الشرقية»: ٣٧، ٤٥
- بيروت «الغربية»: ٤٥
بيض السمك: 180
البيع: 123، 143، 153، 170،
201-202، 208، 220، 245،
255، 272، 277، 331
بيع آلات الحرام: 245
بيع الأطفال: 189
بيع الأعيان النجسة: 202
بيع الثمار: 332
بيع الثياب الخليعة: 245
بيع الحشرات: 133
بيع الحيوان: 332
بيع الخضروات: 332
بيع الدش والإنترنت: 245

البابوية المسيحية: 114-115
بادكوبه: 34
البادكوبي، حسين (السيد): 33-34
البادكوبي، صدر الدين (الملا): 32-
33
الباغي والعادي: 181
البحراني، يوسف (صاحب الحدائق):
264، 305
البدء بالقتال قبل الدعوة إلى الإسلام:
183
بر والدين: 251، 345
البراهمة: 123
البروجردى، حسين الطباطبائي
(السيد): 275-276
بريطانيا: 42
البشرية في شخصية الرسول: 163
بطاقات الائتمان: 246
بطلان عقد الزواج: 343
بطلان الوصية: 187
بطلان الوضوء الضروي: 310
البقاع (لبنان): 52
البلاغي، محمد جواد: 33
بلدة قم: 49

التبعض : 188	بيع الزرع : 332
التبليغ والدعوة : 22	بيع السلع والسهام : 337
التبني : 251	بيع السلف : 332 ، 220
التثقيف الجنسي : 251	بيع السندات : 337
تثقيف الزوجين : 265	بيع الشيكات المؤجلة : 133
التجارة : 119 ، 132 ، 207	بيع الصرف : 220 ، 245 ، 333
التجديد الفقهي : 20	بيع اللحوم : 190 ، 245
التجسس : 252	بيع مادة التبغ : 245
تجميد التطور الفقهي : 188	بيع المسكرات : 245
التجميل : 244	بيع المفرعات : 135
تجهيز الميت : 213 ، 314	بيع المكيل والموزون : 220 ، 333
التحجيس : 220 ، 331	بيع الميتة والخنزير : 133
التحكيم في الشقاق : 344	بيع النجس : 230
التحنيط : 213 ، 314	بيع النسيئة : 220
التدرج في الدعوة : 22	البيع النقدي : 220
التدليس : 343	البيئة : 287

- ت -

التأويل : 18	تذكية الحيوان : 218 ، 324
تأويل القرآن : 20	تذوق الخمر للدراسة : 254
التبرج والتزين : 249	التراث والأصالة : 21
التبرع بأعضاء الميت : 143	التراحم بين البشر : 22
التبرع بالأعضاء : 191 ، 253	التربية : 189
تبرع الحي بأعضائه : 142	التربية الأسرية : 22
التبعية : 211	تربية الأولاد : 22 ، 251 ، 345
تبعية الأطفال لأبائهم : 292	التربية الجنسية : 22
	تربية الرسول : 22

- التربية الرياضية : 22
تربية الشباب : 22
التربية على القيم الإسلامية : 22
التربية القرآنية : 22
التربية المدرسية : 22
التركة : 329-330، 348
التزوج من المطلقة ثلاثاً أو تسعاً : 342
تزويج الصغار قبل البلوغ : 299
التزويج من شارب الخمر والفاسق : 298
التزوير : 147، 245
التزين : 202
التزين بالرموز الدينية غير الإسلامية : 244
التسيحات : 213
التسليم : 199، 214، 240، 316، 331
تشبه أحد الجنسين بالآخر : 244
التشريح : 142، 191، 202، 208، 253
تشكيل أحزاب إسلامية : 145
التشهد : 194، 199، 214، 234، 240، 316
تصدي المرأة للشأن السياسي : 146
التصرف بمال الغير : 197
تصرف المريض بماله : 188
تصرف الورثة بالعين قبل القبول : 187
تصنيفات المرجعية : 20، 79، 83
التصوير : 244
التطبيع مع إسرائيل : 21، 146
التطرف : 23
التطهير : 193، 230، 312
- تطهير الأعيان النجسة : ٢٣٠
- التطهير بالأرض : ٢٠٤
- التطهير بالشمس : ٢٠٤
- التطهير بالماء : ٢٠٤، ٢٣٠، ٣١٢
التعارض بين الضرر والإضرار : 260
تعارض قول الموصي مع البيئة : 185
تعدد الأزواج للمرأة : 190
تعدد الرسائل : 20
تعدد الطلاق : 346
تعدد المذاهب الفقهية : 105
تعدد المرجعيات : 20، 103-104، 106
التعددية الاجتهادية : 109
تعذيب المتهم : 141
التعصب : 40
التعصب المذهبي : 23
التعقيب : 214، 231، 316

تعليم الأفكار الباطلة : 254	تكبيرة الإحرام : 128 ، 194 ، 213 ، 316 ، 240 ، 233
التعليم : 253	التكسب : 202 ، 218 ، 323
التعليم الجامعي : 23	التكفير : 160 ، 307
التعليم الحوزوي : 23	التكفين : 239
تعليم الفتاة : 22	تكفين الميت : 213 ، 239 ، 314
تعيين الزوجة : 268	التكليف : 182 ، 225
تعيين الوصي دون تعيين موضوع الوصاية : 187	التلف السماوي : 274
تغير المعطيات الفقهية : 189	التلفزيون : 23
تغير الجنس : 143 ، 191 ، 253	التمائيل : 23 ، 191
التفريق بين الأطفال في المضاجع : 301	التمام : 317
تفسير القرآن : 20 ، 29 ، 45 ، 60	التمثيل : 23
تفسير المجلد وبيانه : 20	التمثيل بالكفار : 183
تفويض الوصي الأمر إلى شخص من أهل الخبرة : 188	التملك : 153 ، 174 ، 217 ، 220 ، 333 ، 322
تقبيل الرجل للصبية ووضعها على حجره : 300	تملك الأرض الموات بالإحياء : 218
تقسيم الأحكام : 225	تملك الثروات الطبيعية : 218 ، 324
التقليد : 35 ، 43 ، 100 ، 103 ، 119 ، 122 ، 188 ، 192 ، 198 ، 204 ، 210 ، 224-225 ، 237 ، 311	تملك الحيوان : 218 ، 324
تقليد المرجع الحي : 188	تملك المباحات الأصلية : 218 ، 323
التقوى : 116	التنازع : 345
التقوى العملية : 98	تناول المسكر : 248
التقية في القرآن الكريم : 21	تناول المضر : 248
التكبير : 196	تناول المنشطات : 248
	تناول النجس والحرام : 248
	التنجس : 198 ، 210 ، 238 ، 312
	التنجيز بعد الموت : 188

- تنظيم القاعدة: 17
- الثروة المائية: 325
- التواجد في دور عبادة غير المسلمين: 301، 67، 40، 23
- الثقافة الخاصة: 23
- الثقافة العامة: 23، 94
- ثقافة القرآن الكريم: 93
- الثقافة القرآنية التفسيرية: 97
- ثمار البحر: 153، 171
- الثورة الإسلامية في إيران (1979): 21، 25، 56، 85
- الثورة على الحاكم الظالم: 21
- ثياب المصلي: 193
- ج -
- جابر، حسن: 27
- الجبيرة: 193
- الجديفة في العقد المنقطع: 190
- جرائم الشرف: 141
- جريدة «بينات»: 76
- الجزائر: 42
- الجمالة: 219، 328
- الجلوس على مائدة الخمر: 181
- الجماع: 299
- جمعية أسرة التأخي: 37، 72
- جمعية المبرات الخيرية الإسلامية: 20، 39، 58، 68-69، 71-72، 76
- الجنابة: 127، 211، 227، 239، 313
- التواجد في مواطن الفساد: 196
- التوحش الإلحادي: 307
- التوحش الديني: 307
- التورية: 266
- توزيع التركة: 246، 348
- توكيل الزوجة في طلاق نفسها: 267
- التولد من نكاح شرعي: 348
- تولي المرأة للقضاء: 91
- التيار الإسلامي المستنير: 17
- تيار الجامعة الإسلامية: 17
- التييمم: 119، 125-126، 153، 193، 199، 205، 212، 228-
- 229، 239، 315
- التييمم البديل: 228
- ث -
- ثبوت بداية الشهر القمري: 130، 216
- ثبوت النسب: 137
- ثبوت النص القرآني: 20
- ثبوت الهلال: 162، 206، 241، 318
- ثروات البحر: 325
- الثروة الحيوانية: 324

الحبوة: 295، 348
الحج: 20، 81، 91، 153-157،
159، 161-162، 236-237،
242-243
حج الأفراد: 159
حج التمتع: 131، 155، 157-158،
237
حج الحائض والمستحاضة: 156،
243
الحج مع الدين: 157
الحج الواجب: 186
الحجاب المفروض على المرأة: 90
حد الترخص: 206
الحداد: 251
الحدث الأصغر: 127، 193، 211،
312
الحدث الأكبر: 119، 127، 193،
313
الحدود: 89، 203، 252
حدود الحرم: 155، 157، 243
حديث الامتنان: 310
حديث سمرة: 308
حديث الشفعة: 308
حديث فضل الماء: 308
حديث قسمة العين المشتركة: 255
حديث لا ضرر: 309-310
حديث هدم الحائط: 255

جنس مرجع التقليد: 89
الجنوب اللبناني: 52
الجهاد: 21، 25، 56، 154، 182-
184، 201، 242
الجهاد الابتدائي: 144
الجهالة بالشريك: 274
جواز الأكل من بيوت من تضمنتهم
الآية: 181
جواز تولي المرأة شؤون الإفتاء: 91
جواز الرجوع إلى المرأة في الفتيا: 89
جواز كشف الوجه واليدين: 300
جواز اللمس: 301
جواز النظر: 300-301
جوائز المباريات: 244

- ح -

الحاج علي، مصطفى: 28
الحاجب اللاصق: 151، 153، 163
الحاجب المنفصل: 163
حارة حريك (ضاحية بيروت
الجنوبية): 40، 45
الحاضر والحضر: 231
حالات الحرج: 163
الحامل والعادة الشهرية: 227
الحائري، محمد كاظم الحسيني: 263
حبس المريض والأجير: 285
حبس الوالد بدين ولده: 285

- الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي: 275
- الحرب الأهلية اللبنانية (1975): 21، 38-39، 41، 45، 54، 69، 71
- حرب، راغب (الشيخ): 37
- الحرب على الإسلام: 23
- الحرب في الإسلام: 183
- الخرج: 257
- حركات التحرر: 40
- الحركة الاجتهادية: 116
- حركة الإخوان المسلمين: 50
- الحركة الإسلامية العالمية: 41، 58، 60، 63
- الحركة الإسلامية في العراق: 50
- حرمة الإضرار بالغير: 254
- حرمة الأعيان النجسة: 181
- حرمة أكل الطين والتراب: 181
- الحرمة بالرضاع: 260
- حرمة البول: 181
- حرمة تدخين التبغ: 135
- حرمة التظليل: 131
- حرمة تنجيس المساجد: 230
- حرمة الدم: 181
- حرمة الزواج من المحارم: 249
- حرمة السمك الجلال: 180
- حرمة السمك الطافي: 179
- حرمة السموم القاتلة: 181
- حرمة الضرر بالنفس: 23
- حرمة الضرر والضرار: 254
- حرمة الغصب: 197
- حرمة الغلول من الكافر الحربي: 183
- حرمة الفرار من الزحف: 183
- حرمة المسكر: 181
- حرمة نقض حكم القاضي: 282
- حرية الأبناء: 189
- حرية الإرادة السياسية: 21
- حرية العقيدة: 182
- حرية الفكر: 117
- حرية المرأة: 253
- حزب التحرير الإسلامي: 50
- الحسد: 196، 252
- الحسيني، هاشم معروف: 67
- الحسين بن علي (الإمام): 20، 24، 72، 155، 160
- حسين، طه: 31
- الحسيني، محمد: 27، 163
- الحضارة الإسلامية: 18، 22-23، 26
- الحضارة المسيحية: 22
- الحضانة: 137، 209، 223
- حفظ الآثار القديمة: 149

- حفظ النظام العام : 105 ، 107 ، 109 ، 122 ، 149 ، 201 ، 247 ، 324
- الحفلات : 153
- حق الاستمتاع : 137 ، 344-345
- الحق الجنسي للزوجة : 137 ، 299
- حق الحضانة والولاية : 251 ، 345
- حق الزوج على زوجته : 344
- حق الزوجة على زوجها : 344
- حق الزوجة في الفسخ : 137
- حق المرأة في تولي المناصب العامة : 91
- حقوق الأقرباء : 250 ، 345
- حقوق الإنسان : 23 ، 26
- حقوق الأولاد : 250
- حقوق الرجل : 23
- حقوق الزوج : 203 ، 209 ، 250
- حقوق الزوجة : 250
- الحقوق الزوجية : 203 ، 209 ، 250
- حقوق المرأة : 23 ، 303
- حقوق النشر والتأليف : 190
- الحكم بالنكول : 289
- حكم تزوج ذات البعل : 249
- حكم التصرف بمال الحج : 157
- حكم الجوار : 322
- حكم الحيوان البر : 324
- حكم الحيوان البحر : 324
- حكم الزواج من المعتدة : 249
- حكم كثير السفر : 215
- حكم المسافر في معصية : 215
- حكم المشرك إذا طلب المبارزة : 183
- حكم وصل شعر المرأة بشعر غيرها : 301
- الحكيم ، محسن (آية الله) : 32-33 ، 36 ، 84 ، 271-272 ، 274-275 ، 300 ، 304 ، 307
- الحكيم ، محمد مهدي : 36
- الحلف بغير الله : 166
- الحلق : 159
- حلق اللحية : 134 ، 202 ، 244
- الحلي ، حسين (آية الله) : 32-33 ، 307-308
- الحمل بالتلقيح : 137
- الحمل على التحريم : 179
- الحمل على التقية : 172 ، 179
- الحمل على الكراهة : 179
- الحمل والإجهاض : 203 ، 209
- الحمل والولادة : 223 ، 250 ، 345
- حمود ، محمد : 27
- الحنوط : 228
- الحوار الإسلامي - المسيحي : 23 ، 26
- الحوار العالمي بين أتباع الديانات : 23
- الحوار في القرآن : 20 ، 54

- الحالات المصرفية : 337
 الحوالة : 221 ، 337
 الحوزات : 115
 الحوزات الدينية : 81 ، 84
 الحوزات الدينية في الشام : 43
 الحوزات الدينية في لبنان : 43
 الحوزات العلمية : 30 ، 33-34 ، 38 ، 43 ، 58 ، 66 ، 84 ، 93 ، 106 ، 116 ، 118
 الحوزات العلمية التقليدية : 116
 حوزة المرتضى (منطقة السيدة زينب - الشام) : 38 ، 45 ، 67
 حي السلم (ضاحية بيروت الجنوبية) : 54
 حيازة المياه والمعادن : 218
 حيدر أحمد، علي : 16 ، 28
 الحيفض : 158 ، 204 ، 212 ، 239 ، 313
 الحيوان : 195
 حيوان البحر : 135 ، 171 ، 179 ، 248 ، 324
 الحيوان الموطوء : 180
 الحيوانات المحرمة الأكل : 197
- خ -
- الخبرة : 108
 الخبيث : 178-179
 ختان الإناث : 139 ، 191
 الخدعة في الحرب : 183
 الخدمات : 326
 خدمة أمكنة الحرام : 246 ، 326
 خدمة فاعل الحرام : 326
 الخراساني، محمد كاظم : 30 ، 33 ، 48 ، 256 ، 258 ، 309
 خزن البضائع : 337
 الخطاب الإسلامي : 22
 الخلافة : 21 ، 25
 الخلع : 223-224 ، 347
 الخلل : 200 ، 226 ، 234 ، 316
 الخلل في الصلاة : 214
 الخلل في صلاة المسافر : 215 ، 317
 الخلل في الطواف : 158
 الخلل في الوضوء : 126
 الخمس : 148 ، 153 ، 156 ، 195 ، 200-201 ، 207-208 ، 217 ، 242-243 ، 320-321
 خمس الغنائم : 320
 خمس مال التجارة : 217 ، 320
 الخميني، آية الله الموسوي (الإمام) : 43 ، 56 ، 58 ، 85 ، 255-256 ، 274 ، 308-309
 الخنثى : 300
 الخونساري، محمد تقى : 280

الدعاء : 21
 دعاء الإمام الحسين (ع) يوم عرفة :
 155 ، 160
 دعاء الإمام زين العابدين يوم عرفة :
 21 ، 160
 دعاء الإمام علي بن الحسين يوم عرفة :
 155
 دعاء التوبة : 155 ، 160
 دعاء كميل بن زياد : 55 ، 155 ، 160
 دعاء ليلة عرفة : 155 ، 160
 الدعاوى الحسية : 283
 دعم الفلسطينيين بمال الخمس
 والزكاة : 148
 الدعوة : 182
 الدعوة في حياة الأنبياء : 22
 الدعوة في القرآن : 22 ، 54 ، 182
 الدعوة والأمر بالمعروف : 22
 الدعوى على الغائب : 284
 الدعوى على المجهول : 284
 الدعوى على الميت : 287
 الدفاع : 184 ، 208 ، 217 ، 321
 الدفاع عن الغير : 217
 الدفاع عن المال : 217
 الدفاع عن النفس : 217 ، 242 ، 321
 الدفاع عن الوطن : 217 ، 242 ، 321
 الدفن : 153 ، 213 ، 229 ، 239 ، 314

الخوانساري ، أبو القاسم الموسوي (آية
 الله) : 32 ، 43 ، 58 ، 84 ، 169 ،
 179 ، 259 ، 266 ، 270-272 ،
 276-275 ، 292-293 ، 299-
 300 ، 306-307 ، 309-311
 خيار التأخير : 332
 خيار تبعض الصفقة : 332
 خيار تخلف الشرط : 332
 خيار تخلف الوصف : 332
 خيار الحيوان : 331
 خيار الشرط : 332
 خيار العيب : 332 ، 343
 خيار الغبن : 258 ، 332
 خيار المجلس : 331

- د -

دار الصادق لتخريج المعلمات : 72
 الداعية بين القول والعمل : 22
 دخول غير المسلم إلى المسجد : 124
 الدخول في الأحزاب الغربية : 149
 الدخول في أماكن الفساد : 252
 دخول الوالد على الولد بغير إذنه :
 301
 الدين : 220-221 ، 246-247 ، 287 ،
 335-336
 الدراسة في إسرائيل : 254
 الدرباشة : 191

- ذبيحة المجنون أو السكران : 176
 ذبيحة المجوس : 176
 ذبيحة المخالف : 176
 ذبيحة المرأة المسلمة : 176
 ذبيحة المشرك : 176
 ذبيحة المغالي : 176
 ذبيحة الناصبي : 176
 الذكر : 213، 240، 316
 الذهنية التقديسية : 84
 - ر -
 رأس المال التجاري : 320
 الرأسمالية : 53
 الربا : 197، 202، 208-209، 277
 ربا المعاملة : 220، 333
 الربح والخسارة : 334
 رجوع الأجرة : 273-274
 الرخص الشرعية : 189
 الرد بالمثل : 217، 242، 321
 رد العين المغصوبة : 222، 339
 رد المغصوب : 247
 ردة أحد الزوجين : 292
 رزق القاضي : 281-282
 الرسم : 133، 196، 202، 208
 الرشوة : 149، 245، 282
 الرضاع : 153، 197، 203، 223،
 260-263، 265، 345
 دفن الميت : 205
 الدكوانة (ضاحية بيروت الشرقية) :
 52
 دم الاستحاضة : 228
 دمشق - الشام : 38، 45، 58
 الدولة العادلة : 190
 دونية الجنس : 191
 الديات : 120، 140، 203، 252،
 262، 293، 303
 دية إجهاض الجنين : 252
 دية القتل : 252
 دية القتل : 140
 دية المفضاة : 303
 الديمقراطية : 21، 60
 الدين : 23
 الدين والعلم : 22-23
 الدين والعلمانية : 22
 ديون التجارة : 320
 - ذ -
 الذبابة : 119، 135، 153، 159،
 172، 176-177، 197-198،
 203، 218، 248، 325
 الذبائح : 190
 ذبح المكروه : 176
 ذبيحة الصبية : 176
 ذبيحة غير المسلم : 136

زكاة الجنين : 325	الرضاع المحرم : 343
زكاة الغلات : 207 ، 216 ، 242 ، 319	الرضاع من الجدة : 138
زكاة الفطرة : 195 ، 201 ، 207 ، 216 ، 242 ، 319	رعاية الأيتام : 68-70
زكاة النقدين : 207 ، 216 ، 242 ، 319	الرعاية الصحية : 72
زمان الغيبة للإمام : 130	رعاية الفقراء : 23
زمن الحضور للإمام : 130	رعاية المسنين : 70
الزنا : 191 ، 249-250 ، 260 ، 297-298	رعاية المكفوفين والصم والبكم : 70
الزواج : 136 ، 140 ، 159 ، 197 ، 202-203 ، 209 ، 222-223 ، 249 ، 251 ، 264 ، 302 ، 341-344	الرق : 23
زواج المتعة : 203	الرقص : 189 ، 202 ، 244 ، 326
الزواج المؤقت : 223 ، 251 ، 345	الركوع : 128 ، 194 ، 199 ، 205 ، 214 ، 233 ، 240 ، 316
زوال عين النجاسة : 124 ، 211	رمي الجمار أيام التشريق : 159
الزوجة المحرومة : 297	رمي الجمرات : 132
الزوجة والضرب : 189	رمي جمرة العقبة : 159
الزوجة والمهام المنزلية : 189	الرهان على الخيل : 244
زياد بن سوقة : 262	الرهن : 221 ، 247 ، 283 ، 336
الزيادة والنقصان : 215 ، 255 ، 316	الروحاني ، محمد صادق : 266
- الزيادة والنقصان في السعي : ١٥٨	الرياء : 196 ، 252
- الزيادة والنقصان في الصلاة : ٢٣٤ ، ٢١٥	الرياضة : 153 ، 191 ، 244
	- ز -
	الزاني بذات البعل : 136
	زراعة الأعضاء : 202
	الزكاة : 20 ، 119 ، 131 ، 148 ، 153 ، 195 ، 200 ، 207 ، 216 ، 242 ، 319
	زكاة الأنعام : 207 ، 216 ، 319

- الزيادة والنقصان في الطواف : ١٥٨
- الزيارات : 57، 191
- زيارة النبي (ص) : 155، 160
- زيارة أمين الله : 160
- زيارة الأئمة (ع) : 155
- زيارة السيدة الزهراء : 155
- زين العابدين، عبد السلام : 27
- زينب بنت علي بن أبي طالب : 22، 38، 45، 67
- زينة المرأة : 189
- الزيات، حسن : 31
- س -
- سابق، سيد (الشيخ) : 304
- ساعات الخلوة : 190
- سامراء (العراق) : 67
- السب واللعن : 22
- السبزواري، عبد الأعلى (آية الله) : 302
- ستر عيوب الناس : 22
- سجدة التلاوة : 205، 316
- السجدتان : 214
- السجود : 129، 194، 199، 205، 214، 230، 234، 240، 316
- سجود السهو : 200، 215، 235، 316
- السجود على غير الأرض : 129
- السحر : 197، 202، 208، 244، 326
- السخرية والشتم : 252
- سراية النهي : 258
- سعد الدين، محمد منير : 27
- السعي : 131-132، 155-156، 158-160، 162، 201، 243
- السفر : 200، 206، 215، 232، 240، 317
- السفر الشرعي : 231
- سفر المرأة : 140، 253
- سفر المرأة دون محرم : 140
- سفر المعصية : 206
- سلب مال غير المسلم : 134
- سلطة التقديس : 84
- السلطة الشرعية : 21
- السلفية الأصولية : 22
- سماع صوت الأجنبية : 301
- السمسرة : 246
- السمك الذي لا فلس له : 172، 179
- السمك في جوف السمكة : 180
- السمو في المواقف الإنسانية : 22
- سن البلوغ : 237
- سن بلوغ الذكر : 154
- سن التكليف : 204

- سن تكليف الفتاة : 122
 السنة : 61
 السنهوري، عبد الرازق : 273
 السهو : 194
 سوريا : 68
 السياسة : 21، 210
 السيد حسين، عدنان : 13، 16، 27
 السيرة الحسينية : 20
 السيستاني، علي (آية الله) : 302
 السينما : 23
- ش -
- الشاهد : 287-288
 شاهرود : 33
 الشاهرودي، محمود : 32-33
 الشخصية الإسلامية : 22، 40
 الشذوذ الجنسي : 139، 249
 شراء الصوت الانتخابي : 146
 شرائط الموصي : 185
 شرط الأعلمية في المرجع : 101
 شرط حياة المرجع : 99
 شرط خبرة المرجع الفقهية لا أعلميته : 96
 شرط العدالة في المرجع : 101
 شرعية العمل المصرفي : 221، 337
 شرق آسيا : 56
- شركات التأمين : 190
 الشركة : 169-171، 220، 247، 333-334
 - الشركة الاستثمارية : ٣٣٤
 - شركة التضامن : ١٦٩
 - شركة التوصية : ١٦٩
 - الشركة العقدية : ١٦٩، ٣٣٤
 - الشركة غير الاستثمارية : ٣٣٤
 - شركة المساهمة : ١٦٩
 شروط التيمم : 212، 229، 315
 شروط الحالف : 166، 340
 شروط السورة : 233
 شروط العين المستأجرة : 219، 328
 شروط القراءة : 233
 شروط المطلقة : 267
 شروط الوصي : 187
 الشطرنج : 134
 الشعائر في الإسلام : 310
 الشعر : 23
 شعرائي، أمان : 27
 الشعوذة : 244
 الشفعة : 220، 255، 334-335
 الشك : 158، 194، 200، 206، 211، 215، 230، 235-236، 240، 316-317
 الشك في الأفعال : 215

الصدقة بين الجنسين : 190 ، 253
 الصدر، محمد باقر: 32 ، 36 ، 41 ،
 44 ، 49-50 ، 59 ، 85 ، 113 ،
 271 ، 276
 الصدر، موسى (الإمام): 52
 صدق السالبة بانتفاء الموضوع: 179
 الصدقة: 200-201 ، 245 ، 328-
 329
 صراع الحضارات: 22
 صفات الرسول: 20
 صفوان بن يحيى: 299 ، 303
 الصلاة: 20 ، 38 ، 81 ، 91 ، 119 ،
 121-122 ، 124-125 ، 127-
 128 ، 130 ، 153 ، 155 ، 161-
 162 ، 192-195 ، 199-200 ،
 205-206 ، 213-215 ، 228-
 232 ، 234-235 ، 239-241 ،
 277 ، 314-316 ، 318
 - صلاة الآيات: ١٩٥ ، ٢٠٠ ،
 ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٣١٨
 - صلاة الاحتياط: ٢١٥ ، ٢٣٥ ،
 ٣١٧
 - صلاة الاستخارة: ٢٣٢
 - صلاة الاستسقاء: ٢٣٢ ، ٣١٨
 - صلاة الاستسقاء: ٢١٦ ، ٢٤١ ،
 ٣١٨
 - صلاة أول يوم من الشهر: ٢٣٢
 - صلاة جعفر: ٢٣٢

الشك في السعي: 158
 الشك في الطواف: 158
 الشك في عدد الركعات: 215 ،
 235 ، 317
 الشهادة: 20 ، 55 ، 122 ، 128 ،
 153 ، 286
 شهادة الإمرأتين: 287
 الشهادة الثالثة في الأذان: 128
 شهادة الجماعة: 287
 شهادة الزور: 196
 شهادة غير المسلم: 185
 شهادة المرأة: 185
 الشهيد، فتاح (الميرزا): 34-35
 الشورى: 21
 الشيرازي، صدر الدين (الملا): 32
 الشيرازي، عبد الهادي: 34-35
 الشيعة: 61
 الشيعة الإمامية: 87 ، 99

- ص -

صالح، محسن: 27
 الصائد: 324
 صايغ، أنيس: 16
 الصحابة والتابعون: 20 ، 25
 الصحافة والإعلام: 326
 الصحوة الإسلامية: 22

- صلاة الجماعة: ٤٠، ٥١، ٩٠-
٩١، ١٢٩، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٥،
٢٣٥، ٢٤١، ٣١٧-٣١٨
- صلاة الجمعة: ١٥، ١٩،
١٣٠، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٦،
٢١٤، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤١، ٣١٨
- صلاة الحاجة: ٢٣٢
- صلاة الطواف: ١٣١، ١٥٦،
١٥٨، ٢٣٢، ٢٤٣
- صلاة الظهر: ٢٣٠
- صلاة العشاء: ٢٣٠
- صلاة العصر: ٢٣٠
- الصلاة على الميت: ٢١٣،
٢٢٩، ٢٣٩، ٣١٤
- صلاة العيدين: ١٩٥، ٢١٤،
٢٣٢، ٢٤١، ٣١٨
- صلاة الغفيلة: ٢٣٢، ٣١٨
- الصلاة غير اليومية: ١٩٩
- صلاة الفجر: ٢٣٠
- الصلاة في آفاق الكون: ١٦٢
- صلاة القضاء: ١٢٩، ٢٠٦،
٢٣٤
- صلاة الليل: ٢٠٦
- صلاة المسافر: ١٢٩، ١٥٦،
٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٤٠-
- ٢٤١، ٢٤٣، ٣١٧
- صلاة المسافر للحج: ١٥٦،
٢٤٣
- صلاة المغرب: ١٢٨، ٢٣٠
- صلاة المقتدي: ٢٣٥
- صلاة المنفرد: ٢٣٥
- صلاة النوافل: ١٩٩-٢٠٠
- صلاة الوحشة: ٢٣٢، ٣١٨
- الصلاة اليومية: ٢١٣، ٢٣٢
- صلة الأرحام: ٢٥١، ٣٤٥
- الصلح: ٢٢٠، ٢٤٧، ٣٣٣
- الصلح في الإسلام: ١٨٤
- الصلوات المستحبة: ٢١٤، ٢٤١، ٣١٨
- الصلوات الواجبة: ٢١٤، ٢٣٠،
٢٤١، ٣١٨
- صناعة التجميل: ٣٢٦
- صناعة الغذاء: ٢٤٤، ٣٢٦
- صناعة الملابس: ٣٢٦
- صوت المرأة: ٢٣، ٣٠١
- الصور: ٢٣، ١٩١
- الصوم: ٢٠، ٨١، ١١٩، ١٢٧، ١٣٠،
١٣٩، ١٥١، ١٥٣، ١٦١-١٦٢،
١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٦، ٢٣٥-
٢٣٦، ٢٤١، ٣١٨
- الصوم الاجتماعي: ١٦١
- الصوم في بلاد القطب: ١٣٠
- الصوم المحرم: ٢٣٦
- الصوم المستحب: ٢٣٦، ٢٤١
- صيام التكفير والتعويض: ٢٣٦

- صيام رمضان : ٢٣٥
- صيام غير شهر رمضان : ٢٣٦
- صيام القضاء : ٢٣٦
- صيام الكفارة : ٣٤٠
- الصيد : 119، 135، 153، 172-174، 174، 197-198، 203، 248
- صيد البر : ٢٤٨، ٣٢٤
- الصيد بالآلة : ١٧٣-١٧٤، ٣٢٤
- الصيد بالحيوان : ٣٢٤
- صيد البحر : ٢٤٨
- صيد الجراد : ١٧٥، ٣٢٤
- صيد السمك : ١٧٤، ٣٢٤
- صيد الطائر : ٣٢٤
- ض -
- ضاحية بيروت الجنوبية : 19، 38
- الضرار : 254، 256، 308
- ضرب الرؤوس بالسيوف والظهور بالسلاسل : 310
- ضرب الطفل : 189
- ضرب المرأة لزوجها دفاعاً : 145
- الضرر : 254-259، 308-310
- ضرورة التعلم : 125، 142
- الضمان : 221-222، 275، 336، 339
- ضمان الأجير : ٢٧٥
- ضمان التالف : ٢٢٢، ٣٣٩
- ضمان الحقوق : ٢٢٢، ٣٣٩
- ضمان القيمة : ٢٢٢، ٣٣٩
- ضمان المثل : ٢٢٢، ٣٣٩
- ضمان المنافع : ٢٢٢، ٢٤٧، ٢٧٣، ٣٣٩
- ط -
- طاعة الوالدين : 138، 189، 345
- الطاهر : 189
- الطائفية : 17، 23، 26
- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن : 263
- طعمة الأجداد : 348
- الطفل المميز : 189
- الطلاق : 136، 151، 153، 203، 209، 223-224، 251، 265، 267، 269-270، 306-308، 346
- الطلاق الإجباري : ٣٠٨
- طلاق الأخرس : ٢٦٩
- طلاق الغائب عنها زوجها : ٢٦٨
- طلاق الهازل والغاضب : ٢٦٧
- الطهارة : 81، 124، 126، 153، 193، 198، 204، 210، 230، 235، 238، 312
- طهارة الثوب بدون عصر : ١٢٤
- طهارة الخمر : ١٢٣

- عبادة الصبي : 278
- عبد الله ، هاني : 16 ، 28
- عتق الرقبة : 340
- عتق العبد عند المرض : 188
- العدالة : 98 ، 108 ، 225 ، 269
- عدالة البيّنة : 287
- عدالة الشهود : 286-287
- العدة : 224 ، 251 ، 346
- عدة الحامل : ٣٤٦
- عدة الحائض : ٣٤٦
- عدة الطلاق : ١٣٦ ، ٢٥١ ، ٣٤٦
- عدة وطء الشبهة : ٣٤٦
- عدة الوفاة : ٢٥١ ، ٣٤٦
- عدد الزوجات : 250 ، 342
- العدم الأزلي : 179 ، 301
- عدم اشتراط الذكورة في الاجتهاد : 89
- عدم كفاءة المرأة للتقليد : 90
- العدوان على مال الغير : 338
- العراق : 67 ، 70
- العراقي ، ضياء الدين (المحقق) : 33 ، 274 ، 276
- العرفان : 162
- عز الدين ، حسن : 41
- العصمة : 192
- طهارة الكافر : ١٢٣
- الطهارة من الجنابة عند الفجر : ٢٣٥
- الطواف : 131 ، 155-161 ، 201 ، 232 ، 237 ، 243
- طواف الحج : ١٥٩
- الطواف المستحب : ٢٣٧
- طواف النساء : ١٥٦ ، ١٥٩ ، ٢٤٣
- طواف الرضاع : ١٥٩
- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن : 84 ، 87 ، 267-269 ، 298
- طويل ، عبد السلام : 27
- طبي ، محمد : 27
- الطبيب : 179
- الطيور : 180 ، 248 ، 324
- ظ -
- الظهار : 224 ، 251 ، 308 ، 347
- ع -
- العادة السرية : 139 ، 249
- العازية : 219 ، 329
- عاشوراء : 38
- العبادات : 17 ، 20 ، 24 ، 92 ، 119 ، 122 ، 153-154 ، 192 ، 198 ، 204 ، 210 ، 237 ، 311

العلاقات الجنسية : 249	عصمة الأنبياء : 20
العلاقة بالدولة غير الإسلامية : 208	عصمة الزواج : 190
العلاقة بين الرجل والمرأة : 153 ، 197 ، 202 ، 209 ، 222 ، 249 ، 341	عطوي ، محسن : 27
العلاقة الزوجية : 203 ، 209 ، 222 ، 250	العقد : 136-137 ، 153 ، 190 ، 219-218 ، 223 ، 251-250 ، 264 ، 271-270 ، 273 ، 304 ، 306 ، 329-326 ، 332 ، 334- 339 ، 342-343 ، 345
العلاقة مع غير المسلم : 190 ، 201 ، 208 ، 253	عقد البيع : 331
العلاقة مع الكتائبين : 190	عقد التأمين : 247
علم أصول الفقه : 20 ، 92 ، 112 ، 311	عقد الزواج : 22 ، 136
علم الأنبياء : 164	عقد الصبي : 169
علم الحديث : 93	العقد على ذات البعل والمعتدة : 136
علم الرجال : 93	عقد العمل : 326
علم اللغة العربية : 93	عقد الفضيولي : 343
العلم والثقافة : 23 ، 26	عقد الهدنة : 184
العلم والعمل : 23	العقد والمتعاقدين : 218 ، 223 ، 250 ، 326-327 ، 336 ، 338-339 ، 342 ، 345
العلم والفكر : 23	عقد الوكيل : 343
علي بن أبي طالب (الإمام) : 20-21 ، 24 ، 40 ، 61 ، 64 ، 72 ، 155 ، 279	عقد الولي : 250 ، 343
عماد ، عبد الغني : 27	عقوبة الارتداد : 141
العمرة : 153-155 ، 157 ، 159 ، 201 ، 236 ، 243	عقوبة الحبس في الإسلام : 307
عمرة التمتع : 155 ، 157 ، 236	عقوبة السرقة : 252
العمرة المفردة : 156 ، 159 ، 243	عقوق الرالدين : 196
	العقيدة : 23 ، 192 ، 203 ، 210
	العقيدة الإسلامية : 192

عمرو بن أذينة : 303	الغسل : 127-128 ، 193 ، 199 ،
العمل الإعلامي : 208	204 ، 211-212 ، 226-229 ،
العمل بالقياس : 178	238-239 ، 314
العمل في البنوك : 134 ، 246	الغسل الترتيبي : 127
العمل في السفر : 200	غسل الجبيرة : 227
عمل المرأة : 253	غسل الجنابة : 199 ، 204 ، 211 ،
العمل المصرفي : 153 ، 221 ، 337	227 ، 313
العمليات الاستشهادية : 63 ، 145	غسل مس الميت : 205 ، 213 ، 229 ،
عمليات التجميل : 144 ، 244	239 ، 315
العناية بالحيوان : 345	غسل الميت : 205 ، 213 ، 239 ، 314
العهد : 151 ، 153 ، 165 ، 167 ،	الغش في الامتحان : 254
209 ، 222 ، 247-248 ، 340	غشاء البكارة : 191
العوا ، محمد سليم : 27	الغصب : 209 ، 221 ، 247 ، 338
عورة المرأة : 124-125 ، 299 ، 302	الغلات : 131 ، 195
العيب : 343	الفناء : 23 ، 133 ، 191 ، 197 ،
العين المرهونة : 336	202 ، 208 ، 244 ، 326
العين الموقوفة : 219 ، 330	الغنائم : 184 ، 207 ، 320
العين والحسد : 252	غنائم الحرب : 320
عيوب الرضا : 169	أنغنى والفقر : 22
عيوب الزوج : 250 ، 343	الغيبة : 87 ، 130 ، 196 ، 201 ، 211 ،
عيوب الزوجة : 343	252
	الغيبة الكبرى : 87

- ف -

الفاضل التونسي ، عبد الله بن محمد :
309 ، 256
فاضل المؤونة : 207 ، 217 ، 320
فاطمة الزهراء (بنت النبي) : 22

- غ -

الغدر بعد الأمان أو العهد : 183
الغرر : 270 ، 276
الغزو الثقافي : 23

الفقه: 83	الفاطمية (العراق): 67
فقه الأدب: 191	الفتاوى: 11، 24، 43، 112، 121،
فقه الأسرة: 189	151، 153
الفقه الإسلامي: 17، 83، 87، 94،	فتاوى المرأة: 22
307، 182	الفتاوى الواضحة: 44، 59، 224
الفقه الإسلامي الشيعي: 83	فتح الاعتماد: 221، 337
فقه الانتخابات: 190	الفدية: 163، 207، 216، 241،
فقه التسالي والحفلات: 191	319
فقه الجنس: 191	الفرائض: 108، 205، 213، 235،
فقه الحياة: 188	315، 239
فقه الرياضة: 191	فرضية التقاعد في المرجعية: 101
فقه السوق: 190	فرنسا: 42
فقه الشركة: 153، 169	الفساد والإصلاح: 22
فقه الشريعة: 44، 59، 311، 321،	الفسخ: 265
333	فسق الشهود: 286
فقه الشعائر: 191	فسق الرصي: 187
فقه الصحافة: 190	الفسوق: 131
الفقه الطبي: 191	فضل الله، جعفر محمد حسين: 16،
فقه العلاقات: 190	79، 27
فقه القضاء: 152-153، 278، 284	فضل الله، حسين محمد علي: 16
فقه المهجر: 190	فضل الله، عبد الرؤوف: 32، 34
فقه المواريث: 153، 290، 294	فضل الله، محمد سعيد: 34-36
الفقه الميسر: 192	فضل الله، موسى: 28
فقهاء السنة: 174، 178، 297	فضل الماء: 255
الفقيه: 65	القطام: 261
الفكر الإسلامي: 11، 16-18، 22،	القطرة: 319
163، 86، 75، 73، 67، 26	

القدرة على الإدارة: 107-108
القراءة: 15، 31، 68، 129، 194،
199، 205، 213، 233، 240،
316
قراءة الفاتحة والسورة: 213
قراءة القرآن حالة الحدث: 127
القراءة: 223، 344
القرض: 220، 335
القرعة: 151، 153، 164-165،
304-305
القرويني، عبد الحسين: 49
القسمة: 334
قسمة المنافع: 274
القصاص: 82، 252
قصد الموصي: 186
القصر: 215، 231-232، 317
قصص الأنبياء: 20
القضاء: 120، 140، 163، 200،
203، 207، 215-216، 278-
279، 281، 285، 318-319
قضاء الحاجة: 226
القضاء الشرعي: 73
قضاء الصلاة: 215-216، 234،
241، 318
قضاء الصوم: 216، 241
القضاء عن الوالدين: 241
القضاء في القرآن: 278

الفكر التربوي للأئمة: 22
الفلس: 28، 221، 336
الفنانات والحجاب: 191
الفيض الكاشاني، محمد محسن: 263
- ق -
قاضي التحكيم: 281
القاضي المنصوب: 281
قاعدة احترام مال المسلم: 277
قاعدة لا ضرر: 254، 256، 260،
272، 308، 311
قاعدة لا ضرر ولا ضرار: 254
قاعدة لا ضرر ومنع فضل الماء: 256
قاعدة نفي الضرر: 258
قانون المعجزة: 164
القبلة: 125، 129، 199، 233
قيسي، محمد أديب: 27
قتال أهل البغي: 184
القتل: 292
- القتل الخطأ: ٢٩٢
- قتل رسول الكافر: ١٨٤
- القتل الشبيه بالعمد: ٢٩٣
- القتل العمد: ٢٩٢
- القتل العمد الحق: ٢٩٣
- قتل الغير لحفظ النفس: ١٨١
القدرات العقلية عند المرأة: 280

كرم، كرم: 192	القضاء المدني: 140
الكسب: 119، 132	القضاة: 279
الكسوة: 341	قضايا التبليغ والدفاع: 120، 144
الكفاءة العلمية: 74، 92	قضايا الشباب: 253
الكفارات: 132، 159، 163، 200، 207، 216، 222، 237، 248، 319، 340	قضية سمرة بن جندب: 255
- كفارات الإحرام: ١٥٦، ٢٤٣	القضية الفلسطينية: 21، 25، 27، 41، 63، 146
- كفارات الصيد: ١٥٩	قضية القدس: 63
- كفارات الممارسات الجنسية: ١٥٩	القضية اللبنانية: 21، 25
- كفارة إزالة الشعر عن البدن وتقليم الأظافر والإدعاء: ١٦٠	قضية المرأة: 22، 25
- كفارة استعمال الطيب: ١٥٩	قطع الرحم: 196
- كفارة الإفاضة من عرفات والمشر: ١٦٠	قطع الطواف: 158
- كفارة انتهاك محرمات الحرم: ١٦٠	قطع المسافة المقصودة: 206
- كفارة ترك الطواف والسعي: ١٦٠	القمار: 134، 197، 202، 208، 244، 326
- كفارة ترك المبيت في منى: ١٦٠	القمامة: 192
- كفارة التظليل: ١٦٠	القنوت: 199، 214، 234، 240، 316
- كفارة الجدل: ١٦٠	القوام: 22
- كفارة ستر الرأس: ١٦٠	القوة في الإسلام: 182
- كفارة عقد الزواج حال الإحرام: ١٥٩	القرمية: 53
- كفارة لبس المخيط: ١٣٢	القيادة: 21
	القيام: 128، 194، 199، 240، 316
	- ك -
	كايسي، وليام: 41، 57
	الكذب: 147، 196، 201، 252

- كفارة ما يحرم لبسه حال الإحرام : ١٦٠

الكفالة : 68 ، 221 ، 336 ، 338

كفاية الآيات عن السورة : 129

كفاية المرة في التطهير : 124

الكفر : 291-292

الكفن : 228

الكلبيكاني، لطف الله الصافي (آية

الله) : 43 ، 58 ، 274

الكليني، محمد بن يعقوب : 261

الكورنفيوس : 123

كيفية التنجس : 210 ، 312

- ل -

لباس المصلي : 199 ، 205 ، 213 ،

233 ، 240 ، 315

لبس السلاسل والذهب : 244

لبنان : 29 ، 37 ، 49 ، 52 ، 58-59 ،

68-69 ، 71 ، 74-75 ، 77

اللاجئ إلى البلاد غير الإسلامية : 208

اللاجئ السياسي : 147

اللحم المشتبه : 181

اللعان : 224 ، 343 ، 347

اللقطة : 197 ، 221 ، 247 ، 338

لقطة الحيوان : 221 ، 338

لقطة المال : 221 ، 338

اللقيط : 221 ، 338

اللواط : 249 ، 342

اللائحة الانتخابية : 190

اللوتر : 132 ، 244

- م -

ما حلّ أكله من الحيوان : 218

الماركسية : 53

المال الحلال المختلط بالحرام : 207 ،

320

المال المجهول مالكة : 320

المال المعلوم مالكة : 320

مالكي، محمد : 27

مانعية الإضرار بالغير : 218 ، 322

مانعية الجنون : 322

مانعية السفه : 322

مانعية الصغر : 322

مانعية المرض : 218

المائعات : 181

المباراة : 223-224 ، 347

المبارزة : 183

مبدأ الحرية : 189

مبدأ حرية الاعتقاد والعبادة : 82

مبرة الإمام الخوئي للأيتام : 68

المبيت في منى : 132 ، 159-160

المتعة والزنا المقنن : 191

متن الروايات : 255

المحدث: 226	المنتجس: 123
المحدث بالأصغر: 238	المتوضي: 226
المحرم من أجزاء الذبيحة: 181	المثمن: 332
محرمات الإحرام: 156-157، 243	المجتهد: 237
المحقق القمي، أبو القاسم الجيلاني: 258	مجلة «الأضواء»: 36
المحقق الكركي، نور الدين علي بن الحسين بن عبد العالي: 263-264، 274	مجلة «الحكم»: 60
المحكم والمتشابه: 20	مجلة «المنطلق»: 58، 60
المحلوف به: 166	مجلس التحكيم العائلي: 265
محور الشر: 62	المجلس الفقهي: 109-113
مخالفة قوانين الدولة والتعدي على أملاكها: 190	مجهول الذكورة والأنوثة: 349
المدارس: 253	المجوس: 123، 136
المدرسة الدينية في منطقة صور (لبنان): 67	المحادثة والصدقة بين الجنسين: 253
مدرسة الرجاء للصم: 71	مخاربة الإسلام: 38
مدرسة النطق واللغة: 71	مخاربة العدو بما يرجى به الفتح: 183
مدرسة النور للمكفوفين: 71	المحارم: 198
المذاهب الإسلامية: 60	محارم الرضاع: 249
مذهب أهل السنة: 287، 291-292، 298-294	محارم المصاهرة: 249
المذهب الجعفري: 20	محارم النسب: 249
مذهب الحنابلة: 267، 293	محاولة اغتيال السيد فضل الله في منطقة بشر العبد: 55
مذهب الحنفية: 267، 287، 293	محاولة اغتيال السيد فضل الله في منطقة لاشياح: 55
مذهب الشافعية: 267، 293	محاولة اغتيال السيد فضل الله في منطقة الغبيري: 41
	محاولة اقتحام منزل السيد فضل الله: 41

44، 64-66، 79، 85، 101،
103، 106، 113، 115، 117-
118

مرحلة السطوح: 47-48

المركز الإسلامي الثقافي: 67-68

مركز الإمام الحسين الطبي (جلالا -
البقاع): 72

المروان، عبد الجليل: 27

مروة، عدنان: 192

المريض: 188، 322

المريض بالإيدز: 143

المزارعة: 327

المزامير والأصوات العالية: 192

المزروعات: 320

مس لفظ الجلالة: 126-127

المساجد: 205، 240، 315

مساعدة أمريكا على غزو العراق: 148

المسافر: 195

المساقاة: 327

مسألة الأعلم: 97، 109

المسائل الفقهية: 35، 43، 59، 95،

97، 151، 188، 198، 204،

237، 243

مستحبات دخول الحرم: 157

مستحبات الصلاة: 240

مستحبات الغسل: 314

المستربة: 268

مذهب الشيعة الإمامية: 290-292،
294-295

مذهب المالكية: 267، 293

المذهبية: 17، 23، 26

المذهبية الطائفية: 20، 23

المذهبية الفكرية: 20، 23

المربطة: 184

المرأة الفقيهة: 89

المرأة في الفقه الإسلامي: 307

المرأة المسلمة: 22، 176

المرأة والعمليات الاستشهادية: 145

مراقبة خصوصيات الولد وأسراره:
138

المرتد: 252، 292

مرتضى، جعفر: 49

مرجع التقليد: 122، 238

المرجعية: 11، 20، 32، 43، 65،
79، 81، 83، 85-86، 96،

102-109، 117، 192

المرجعية الدينية: 29-30، 33، 43-
44، 58، 83، 85-86، 88،

104

المرجعية الشاملة: 29، 44

المرجعية الشيعية: 64، 66، 85-86،
113

المرجعية الصالحة: 85، 113

المرجعية المؤسسة: 20، 24، 30،

- مصادر الفتوى : 225
- مصافحة الأجنبية : 301
- المصاهرة : 197 ، 344
- مصدر التشريع : 192
- المصدود والمحصور : 160 ، 243
- مصرف الزكاة : 242
- المصلي في بعض أنواع النجاسات :
230
- المضاربة : 202 ، 220 ، 245 ، 334
- المطلق : 346
- المطلق والمقيد : 311
- المطلقة : 346
- المطهرات : 119 ، 123 ، 198-199 ،
204 ، 210 ، 230 ، 238 ، 312
- معاجز الأنبياء : 164
- المعادن : 325
- معالم الحرمين : 155
- المعاملات : 119 ، 132 ، 196 ، 202 ،
208-209 ، 217 ، 276
- المعاوضات : 220 ، 331
- معاونة الظالم : 197 ، 201 ، 243 ،
326
- المعسر : 182
- المعهد الشرعي الإسلامي (لبنان) :
27 ، 37 ، 66
- معهد السيّد سكيّة للبنات : 72
- معهد علي الأكبر المهني والتقني : 72
- مستشفى بهمن (ضاحية بيروت
الجنوبية) : 72
- مستشفى السيّد الزهراء (صور) : 72
- مستشفى الإمام علي (النبعة) : 72
- مستوصف العباس الصحي
الاجتماعي الثقافي (ياطر) : 72
- مسجد بئر العبد : 41 ، 45 ، 58
- مسجد الإمامين الحسنين (حارة
حريك) : 45 ، 68
- مسجد حي السلم : 45
- مسجد الشياح : 45
- المسكرات : 245 ، 331
- المسلوس والمبطون : 226 ، 238 ، 313
- المسؤولية الإنسانية : 22
- المسيحية : 114-115
- المسيحيون : 114 ، 123 ، 136
- المسيحيون الكاثوليك : 114
- مشارب النخل ومنع فضل الماء : 255
- المشاركة السياسية : 60
- مشاركة المرأة في ساحة الحياة : 299
- المشروع الحضاري الإسلامي : 22 ،
64 ، 67
- مشروعية الإثبات باليمين : 288
- مشكلات الشباب : 22
- المشهور : 99 ، 267 ، 273
- مصادر العقيدة : 20

- معهد الهادي للإعاقة السمعية والبصرية : 71
- المغارسة : 327
- المفطرات : 130، 162، 195، 200، 206، 216، 236، 241، 318
- المفقود زوجها : 224، 251، 346
- مفهوم التشيع : 20
- مفهوم الحاجب : 125
- المقاصة : 221، 247، 335
- مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية : 147
- مقام أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (النصف الأشرف) : 40
- المقاومة ضد إسرائيل : 19، 21، 25، 42، 56، 58
- المكاسب : 208، 243
- المكاسب المحرمة : 208
- مكان الدفن : 229
- مكان المصلي : 193، 205، 213، 240، 315
- مكان الوضوء : 126
- مكتب الاستفتاء : 74
- مكتب الخدمات الاجتماعية : 69-
- 70، 72، 76
- مكتب العلاقات الخارجية والتبليغ : 73
- مكتبة سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله العامة : 68
- المكروه من أجزاء الذبيحة : 181
- الملابس : 233
- الملحد : 123
- الملكية : 157، 321
- ملكية المنفعة بالعقد : 273
- ملكية المياه : 325
- ممارسة الرياضة : 244
- المناسك : 161
- مناسك الحج : 156
- مناسك منى : 201
- منطقة برج حمود (ضاحية بيروت الشرقية) : 37
- منطقة بئر العبد (ضاحية بيروت الجنوبية) : 40، 55، 57
- منطقة الشياح (ضاحية بيروت الجنوبية) : 55
- منطقة الغبيري (ضاحية بيروت الجنوبية) : 41، 55
- منطقة النبعة (ضاحية بيروت الشرقية) : 19، 37-38، 45، 52-51، 54-55، 66
- منع الحمل : 251
- المنفعة : 271، 277
- المنهج الاستنباطي : 20، 178
- المنهج التعليمي : 79، 89، 106، 115
- المنهج القرآني : 20

- المنهي عنه من الأعمال والأقوال : 208 ، 201
- الموسيقى : 23 ، 133 ، 189 ، 197 ، 326 ، 244 ، 202
- المهر : 223 ، 250 ، 264 ، 344-345
- الموصى به : 186 ، 219 ، 329
- مهر الصغيرة : 264
- الموصى له : 186-187 ، 219 ، 329
- مهر المثل : 264
- موقع «بيّنات للإنترنت» : 75
- مهنة الحمامة : 222 ، 247 ، 339
- الموقوف عليه : 219 ، 330
- المواد المحرمة من المأكولات : 197
- المولى التراقي ، أحد : 311
- موارد الإنفاق : 195
- مؤونة التزويج : 299
- مواشي : 320
- مؤونة الحبس : 285
- مواصفات المرجع : 79 ، 89 ، 188
- المؤونة المستثناة : 217
- مواقيت الإحرام : 156-157 ، 243
- مياه المجاري : 189
- الموالة : 177 ، 194 ، 214 ، 234 ، 316
- الميتة : 181 ، 259
- الموت : 213 ، 314
- ميراث الآباء والأبناء : 294
- الموت الدماغى : 143 ، 253
- ميراث الأجداد : 295-296 ، 348
- الموت الرحيم : 144 ، 191
- ميراث الأجداد مع عدم الإخوة : 348
- موت الموصى له في حياة الموصى : 187
- ميراث الأجداد والجدات : 296
- مؤجر والمستأجر : 190
- ميراث الأخوات لأب : 296
- مورد قاعدة الإقدام : 274
- ميراث الأخوال : 349
- مورد قاعدة اليد : 274
- ميراث الأخت الشقيقة : 296
- المورث : 224
- ميراث الأخوات لأب : 296
- الموسر : 183
- ميراث الأخوال والحالات : 296
- مؤسسة بهمن الخيرية : 72
- ميراث الأخوال وحدهم : 348
- مؤسسة الفكر الإسلامى المعاصر
- ميراث الإخوة : 295-296 ، 348
- للدراست والبحوث : 16 ، 18 ، 67
- ميراث الإخوة لأبوين أو لأب : 296

ميراث الطبقات : 224 ، 348	ميراث الإخوة والأخوات : 296
ميراث الغرقى والمهدوم عليهم : 349 ، 298	ميراث الإخوة والأخوات لأم : 296
ميراث المفقود : 298	ميراث الإخوة وحدهم : 348
ميراث ولد الزنا : 297	ميراث الأزواج : 297
ميراث ولد الملاعنة : 297-298	ميراث أصحاب المذاهب : 349
	ميراث الأعمام والأخوال : 296- 297 ، 349
- ن -	ميراث الأعمام والأخوال غير المباشرين : 349
النافلة : 235	ميراث الأعمام والأخوال معاً : 349
نافلة الليل : 230	ميراث الأعمام والعمات : 296
النائبي، محمد حسين : 33 ، 35 ، 47 ، 255 ، 257 ، 259-260 ،	ميراث الأعمام وحدهم : 348
272 ، 301 ، 310-311	ميراث الأنساب : 294
النبات : 325	ميراث أولاد الإخوة : 296 ، 348
النبوة : 20	ميراث أولاد الأعمام والأخوال : 296 ، 349
النجاسات : 119 ، 123 ، 153 ، 193 ، 198 ، 204 ، 210 ، 229-230 ،	ميراث أولاد الأولاد : 294-295
238 ، 312	الميراث بالولاء : 297
النجاسة في الصلاة : 315	ميراث البنت الصلبة : 294
النجس : 189	ميراث الجد الصحيح : 296
النجف الأشرف : 19 ، 31-38 ، 40 ، 49 ، 59 ، 67 ، 77 ، 86	ميراث الجدة الصحيحة : 296
النجفي، محمد حسن (آية الله) : 261-263 ، 266-268 ، 283 ،	ميراث الحمل : 298
299 ، 305	ميراث الخنثى : 349
النحت : 133 ، 196 ، 208 ، 244	ميراث الزوج : 120 ، 140 ، 224 ، 297 ، 349
النحر : 325	ميراث الزوجة : 120 ، 140 ، 224 ، 297 ، 349

- النظر واللمس : 202 ، 209
النفاس : 204 ، 212 ، 228 ، 239 ، 313
النفقة : 156 ، 250 ، 344
نفقة الأقارب : 223 ، 250 ، 345
نفقة الأولاد : 250
نفقة الزوجة : 250 ، 344
النفقة على الموصي : 186
نفقة المفضاة : 303
النفقة والاستمتاع : 223
نفي الولد : 345
النقد والنسيئة : 245 ، 333
نقض الحكم بالفتوى : 282
نقض حكم الحاكم : 282
النكاح : 152-154 ، 260 ، 267-269
النكراني ، مجتبى : 32
النوافل : 239 ، 315
النواهي : 196 ، 252
نور الدين ، نجيب : 16 ، 28-29
النووي ، حسين : 300
النيابة في الحج : 155 ، 160 ، 243
النيابة في الصلاة : 277
النيابة في العمرة : 155 ، 243
النية : 167 ، 194 ، 199 ، 216 ، 233 ، 235 ، 240 ، 313 ، 316
- النذر : 151 ، 153 ، 165 ، 167-168 ، 198 ، 202 ، 209 ، 222 ، 340 ، 247
نذر البر : 168
نذر التبرع : 168
نذر الزجر : 168
نساء أهل الذمة : 299
النسب : 223 ، 250 ، 344
نسيان الأنبياء : 164
نسيان مصرف الوصية : 187
النشر والدعاية والإعلان : 326
النشوز : 223 ، 302
نشوز الزوج : 250 ، 344
نشوز الزوجة : 250 ، 344
النص والتأويل : 22
النظام التشريعي الإسلامي : 82
النظر إلى الأجنبي والأجنبية : 300
النظر إلى الزوجة المعتدة : 300
النظر إلى الصبي أو الصبية : 300
النظر إلى القواعد من النساء : 300
النظر إلى المحارم : 300
النظر إلى المماثل : 299
النظر إلى من يريد التزوج منها : 209
نظر الرجل إلى المرأة : 300
نظر المرأة إلى الأعمى : 301
نظر المرأة إلى الرجل : 300

- ه -

- وراثه الخيار : 332
- الورثة : 290، 347
- ورثة الموصى له : 187
- الوساطة في الأعمال التجارية : 221، 337
- وسائل الإثبات القضائي : 284
- وسائل منع الحمل المؤقتة والدائمة : 302
- الوشم : 244
- وصاية الأب : 187
- وصاية الجد : 187
- وصاية الحاكم الشرعي : 187
- الوصي : 185، 160، 187-188، 202، 219، 245، 329-330
- الوصية : 143، 151، 153، 160، 184-187، 202، 213، 219، 245-246، 293، 329-330
- وصية الأب بالولاية : 187
- الوصية بالثلث : 246، 329
- الوصية بالحج : 160
- الوصية بالحرمان : 186، 330
- الوصية بالزائد على الثلث : 186
- الوصية بالولاية على القاصر : 330
- الوصية بثلث غير معين : 186
- الوصية بمال الغير : 186
- الوصية التمليلية : 185
- الهبة : 143، 153، 219، 237، 328، 245
- الهبة المعوضة : 328
- هتك الحرمات : 252
- الهلال وشروط إتيانه : 192
- الهمداني، علي (الشيخ) : 178
- الهند : 42
- هيئة دعم الثورة الإسلامية في إيران : 56

- و -

- الواجبات المالية : 186
- واجبات مكة المكرمة : 159
- واجبات المكلف حيال المرجع : 189
- الوارث : 224
- الوارث بالسبب : 347
- الوارث بالنسب : 347
- وارث الوارث : 187
- وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (1990 : الطائف) : 21
- وجوب الدفاع عن إيران : 149
- الوحدة الإسلامية : 23، 26، 37، 42، 60-61، 147
- وحدة المرجعية : 20، 103، 106
- الوديعه : 190، 197، 209، 221، 246، 338

- وصية الصبي عند الفقهاء السنة :
186
- وصية الصبي لغير أرحامه : 186
- الوصية عند السفر : 185
- الوصية العهدية : 185
- الوصية لجماعة : 186
- الوصية للأعمى : 187
- الوصية للأيتام : 187
- الوصية للحمل : 187
- الوصية للكافر : 187
- الوصية للمرأة : 187
- الوصية للمعدوم : 187
- الوضوء : 119، 125-126، 128، 139، 153، 163، 193، 199، 205، 211، 226-227، 238، 310-313
- وضوء الجبيرة : 211، 226، 238، 313
- وضوء دائم الحدث : 211
- وضوء المسلوس والمبطون : 313
- الوطء : 260
- وطء الزوجة : 303
- الوطن : 192، 200، 206، 215، 231-232، 240، 317
- الوفاء بالعهد : 167
- الوفاة حال المرض : 343
- الوقوف : 153، 209، 219-220، 246، 288، 330-331
- الوقوف في عرفة : 156، 158، 243
- الوقوف في مزدلفة : 156، 158، 243
- الوكالة : 222، 247، 339
- وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية : 41، 57
- ولاء الإمامة : 297
- ولاء ضامن الجريرة : 297
- الولادة : 251
- ولادة الهلال : 236
- الولايات المتحدة : 42
- الولاية : 21، 107-108، 112
- ولاية الأب : 322
- الولاية التكوينية : 20، 151، 153، 163-164
- ولاية الجد : 322
- ولاية الحاكم الشرعي : 322
- ولاية العدل المؤمن : 322
- الولاية على فاقد الأهلية : 217، 322
- ولاية الفقيه : 21، 79، 85، 106-107، 112، 122، 198، 204، 238
- ولاية المرأة : 22

اليمين: 151، 153، 165-167،

198، 202، 209، 222، 247-

248، 287-289، 340

يمين الإخبار: 166

يمين المدّعي: 288

اليهود: 23، 123، 136

اليهودية: 23، 114

يوم الغدير: 21

يونس بن عبد الرحمن: 305

ولاية الوصي: 322

ولاية الولي: 272، 322

ولد الزنا: 297-298

ولد الملاعنة: 297-298

الولي الفقيه: 106، 123

ولي الوقف: 219، 246، 331

- ي -

اليانصيب: 132، 202، 244

تجليد : شركة فنّاد البعيني للتجليد ش.م.م.
BINDING : FOUAD BAYANO BOOKBINDERY S.A.R.L.